

الجمهورية التونسية
دائرة المحاسبات



التقرير السنوي الرابع

التقرير السنوي الرابع

الإدارات العمومية

الفهرس

القسم الأول : تنفيذ قوانين المالية**- موارد الميزانية العامة للدولة و الحسابات الخاصة بالخرينة**

- 1 - 5 الموارد العادية لميزانية الدولة
- 1 - 18 موارد ميزانية التنمية
- 1 - 21 الموارد العادية للميزانيات الملحقة
- 1 - 24 الموارد ذات الاستعمال الخاص (أموال المشاركة)
- 1 - 26 موارد الحسابات الخاصة بالخرينة
- 1 - 30 مقابيض الميزانيات الملحقة ترتيبيا

- تكاليف الميزانية العامة للدولة و الحسابات الخاصة بالخرينة

- 1 - 35 المصاريف الجارية للميزانية العامة للدولة
- 1 - 67 المصاريف الجارية للميزانيات الملحقة
- 1 - 78 مصاريف التنمية
- 1 - 94 المصاريف المدفوعة من أموال المشاركة
- 1 - 98 مصاريف الحسابات الخاصة بالخرينة
- 1 - 101 المصاريف الجارية للميزانيات الملحقة ترتيبيا
- المصاريف المحمولة على مداخيل لها استعمال خاص للميزانيات
- 1 - 103 الملحقة ترتيبيا

- النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية

- 1 - 109 الميزانية العادية
- 1 - 112 ميزانية التنمية
- 1 - 115 أموال المشاركة
- 1 - 117 الحسابات الخاصة بالخرينة
- 1 - 118 ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
- 1 - 122 المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج

القسم الثاني : عمليات الخرينة

- 2 - 1 الوضعية العامة
- 2 - 5 حسابات التسبقات
- 2 - 28 حسابات الايداعات

50 – 2	- حسابات المتوافرات المالية: حساب الخزانة الجاري
55 – 2	- حسابات "انتقالات الأموال": عمليات التسديد
	- عمليات الخزينة التي يقوم بها باض المالية:
57 – 2	المحللون منهم و الجهويون
59 – 2	- النتائج العامة لعمليات الخزينة
59 – 2	• عمليات الخزينة التي أنجزها أمين المال العام
	• عمليات الخزينة التي أنجزها القبض الجهويون و قباض
61 – 2	المالية و الديوانة
61 – 2	• تحليل وضعية الخزانة
63 – 2	- تحليل موارد و استعمالات رصيد حسابات عمليات الخزينة
63 – 2	• الموارد
64 – 2	• الاستعمالات
67 – 2	• وضعية الخزينة
	- نتائج عمليات الخزينة التي أنجزها المحاسب المركزي
71 – 2	للبريد و البرق و الهاتف
	<u>القسم الثالث: الدين العمومي</u>
1 – 3	- وضعية الدين العمومي
5 – 3	- تفصيل الدين
5 – 3	• الدين الداخلي
17 – 3	• الدين الخارجي
29 – 3	• قروض المزودين
30 – 3	- تكاليف الدين
30 – 3	• تسديد أصل الدين
36 – 3	• فوائد الديون و الالتزامات الأخرى المنوطة بعهدة الدولة
40 – 3	- عبء الدين
40 – 3	• التداين و التكاليف
43 – 3	• الدين الخارجي
45 – 3	• الدين الداخلي
45 – 3	- التصرف في الدين العمومي
46 – 3	• الالتزامات
47 – 3	• الأموال المستعملة من القروض

- 1 - 4 - مقدمة
- 3 - 4 - الصفقات العمومية
- 3 - 4 . تجزئة الطلبات
- 4 - 4 . الصفقات العمومية
- 5 - 4 ✓ الصفقات بالمرضاة المبرمة على سبيل التسوية
- 6 - 4 ✓ بطء الاجراءات
- 8 - 4 ✓ عدم كفاية الدراسات
- 11 - 4 ✓ سوء التنسيق
- 12 - 4 ✓ غرامات التأخير
- 15 - 4 . المراكز الدبلوماسية و القنصلية
- 15 - 4 ✓ الجانب القانوني
- 17 - 4 ✓ الجانب المالي
- 19 - 4 ■ اعتمادات التسيير
- 22 - 4 ■ اعتمادات التجهيز
- 23 - 4 ✓ الجانب المحاسبي
- 23 - 4 ■ تقديم وايداع المحاسبات
- 25 - 4 ■ عمليات تنقصها المؤيدات الكافية
- 26 - 4 ■ نفقات ذات صبغة كمالية
- 27 - 4 ■ مخالفات الاجراءات و قواعد الصّرف
- 27 - 4 ■ الاسعار الاتفاقية للصرف
- 28 - 4 ■ عمليات الخزينة
- 29 - 4 ■ التصرف الفعلي
- 31 - 4 . المؤسسات العمومية الاستشفائية
- 31 - 4 ✓ التصرف في الاعتمادات
- 32 - 4 ■ ميزانية التصرف: العنوان الأول
- 38 - 4 ■ مصاريف محمولة على مداخيل لها استعمال خاص
- 40 - 4 ✓ استخلاص مستحقات المستشفيات
- 40 - 4 ■ مصاريف الاقامة و الاتعاب الطبية و نقل المرضى
- 43 - 4 ■ المخالفات المحاسبية
- 43 - 4 ✓ التصرف في المواد الصيدلية
- 44 - 4 ■ الصيدلية الداخلية
- 45 - 4 ■ الصيدلية الخارجي
- 45 - 4 ■ صيدليات المصالح الاستشفائية
- 46 - 4 . صيدليات المستوصفات

- 47 – 4 • التصرف في المغازة
- 48 – 4 • ملاحظات مختلفة
- 52 – 4 - نظام الدفع و جوانب الضعف في إجراءات تنفيذ المصاريف العمومية
- 52 – 4 • عدم احترام آجال تنفيذ المصاريف
- 54 – 4 • نقل الاعتمادات
- 55 – 4 • عدم احترام تخصيص الاعتمادات
- 62 – 4 • مخلفات ديون الوزارات و الميزانيات الملحق
- 64 – 4 - **التقشف في ميدان الميدان الميزانية**
- 64 – 4 • مصاريف الاستقبالات
- 68 – 4 • نفقات القيام بمأموريات
- 70 – 4 - **تدخل الدائرة في مجال استرجاع الأموال**
- 70 – 4 • دفعات تجاوزت الحد المطلوب و أخرى غير مستحقة
- 72 – 4 • غرامات تأخير لم يقع تطبيقها
- 74 – 4 - **الخطوط الهاتفية و حظيرة السيارات بالإدارة العمومية**
- 74 – 4 • حظيرة سيارات الإدارات العمومية
- 75 – 4 ✓ تكاليف إدارة حظيرة السيارات
- 79 – 4 ✓ محتوى حظيرة السيارات
- 83 – 4 ✓ عمر السيارات الإدارية و ترقيمها
- 89 – 4 ✓ استعمال السيارات الإدارية
- 93 – 4 • الخطوط الهاتفية ذات الصبغة الإدارية
- 96 – 4 ✓ الخطوط الهاتفية المركزة داخل المصالح
- 98 – 4 ✓ الخطوط الهاتفية المركزة بمحلات السكنى
- 99 – 4 ✓ مصاريف المواصلات الهاتفية

القسم الخامس: الجماعات العمومية

- 1 – 5 - **توطئة**
- 3 – 5 - **عمليات الميزانية**
- 3 – 5 • الموارد
- 3 – 5 ■ المقايض العادية
- 12 – 5 ■ مقايض التنمية
- 16 – 5 • التكاليف
- 16 – 5 ■ المصاريف الجارية
- 20 – 5 ■ مصاريف التنمية

- النتائج العامة لتنفيذ ميزانيات مجالس الولايات لسنة 1988 36 – 5
- تنفيذ مصاريف مجالس الولايات 38 – 5
 - المرتبات و ما يتبعها 38 – 5
 - مصاريف الاستقبالات و الحفلات العمومية 40 – 5
 - الخالات في التصرف 43 – 5
 - التداخل بين الميزانيات أو تحمل نفقات غير مستوجبة 47 – 5
 - الصفقات 51 – 5
 - إرجاع الأموال 56 – 5
- بلديات تونس و صفاقس و سوسة 57 – 5
 - الحالات المالية 58 – 5
 - الإجراءات المحاسبية 67 – 5
 - الصفقات العمومية 69 – 5
 - ملاحظات مختلفة 72 – 5

مقدمة

تشرف دائرة المحاسبات بأن ترفع الى فخامة رئيس الجمهورية والسـ
مجلس النواب، ككل عام، تقريرها السنوي المتضمن أهم ملاحظاتها حول تنفيذ
العمليات المالية خلال تصرف 1983.

ان الفترة الزمنية الفاصلة بين السنة المالية التي تمت مراقبتها وتاريخ تقديم
التقرير قد تبدو طويلة بسببها، مما يستوجب بعض الايضاح . فهذا التأخير امر واقع
ودائرة المحاسبات هي أول من يأسف له . وقد سبق لها أن تعرضت في تقريرها
الاخير الى موضوع عدم الانسجام بين سير نشاطها ونسق أعمال الجهات الادارية
المختصة المكلفة بموافاتها بالوثائق التي تعتمد في تحقيقاتها وخاصة منها الوثائق
المحاسبية . وأشارت بهذه المناسبة الى أنه " يخشى أن ينعكس هذا التأخير "
الذي يعوق السير العادي لأعمال الدائرة - " على تقديم التقرير
السنوي العام في موعده "

والآن، وقد تأكدت هذه التخوفات، فقد بات من الضروري ان تبذل كل
الأطراف المعنية الجهود لتقوم بالأعمال الموكلة اليها في الآجال المحددة حتى
لا تفقد ملاحظات الدائرة ومعايinatها القيمة التي تكتسبها بصورتها في أوانها .

ولتدعيم هذا الحرص على الجدوى والفاعلية، يبدو من الضروري التخلي عن العمل
- في أقرب وقت - بالأحكام الانتقالية الواردة بالفصلين 4 و 5 من القانون المتعلق باصدار
مجلة المحاسبة العمومية . فمما لا شك فيه انه لم يعد هنالك مبرر لتأجيل الشروع في
العمل بالمحاسبة ذات القيد المزدوج، وبمقتضى المركز المحاسبي لأمالك الدولة
الخاصة، ووضع قائمات الحقوق المكتسبة للدولة وقائمات مفضلة في الإيرادات التي
لم يقع استخلاصها في موفى كل سنة. وقد باتت هذه الامور كلها متأكدة .

هذا وقد وسّعت الدائرة في مجال تحقيقاتها وفقا للتعهد الذي التزمت به
في تقريرها السابق . فقامت بتحليل الطرق والأساليب التي تم بها تنفيذ العمليات
المالية للجماعات العمومية المحلية مبرزة أهم الملاحظات التي أفضى اليها النظر في
وثائق وحسابات كافة الولايات وكذلك بلديات تونس وصفاقس وسوسة . وباعتبار المكانة
التي يحتلها قطاع الصحة ضمن مشاغل السلط العمومية، سعت الدائرة الى تناول بعض
الجوانب من المشاكل المطروحة في مجال التصرف في ثلاث مؤسسات استشفائية،
وهي مستشفيات : شارل نيكول والرابطة والحييب ثامر مع الملاحظة أن ذلك لا يمثل
الا مرحلة أولية في رقابة هذا القطاع .

وهكذا، سيتضمن هذا التقرير جزئين كبيرين : يتناول الاول منهما
الادارات العمومية ويحتوي على تحليل للأقسام التالية :

- 1 / تنفيذ قوانين المالية،
- 2 / عمليات الخزينة،
- 3 / الدين العمومي،
- 4 / التصرف في ترخيصات الميزانية،
- 5 / الجماعات العمومية المحلية.

أما الجزء الثاني ، فيخص المشاريع العمومية . وقد تضمنت الدراسة الستة قامت بها الدائرة تحليل وتقويم بعض الجوانب المشتركة بين جميع المشاريع كما تحتوي على أهم الملاحظات الدورية والخاصة التي أفضت إليها الرقابة على بعض هذه المشاريع.

. واذ تعبر الدائرة على حرصها الدائم على أن يكون عملها مفيداً ومجدياً ، فإنها لشاعرة بالقيود التي تحد من نشاطاتها ، وخاصة منها قلة عدد العاملين بها من قضاة وموظفين . لذا ، فإنها لم تدخر جهداً ، مدعمة في ذلك من قبل السلطة العمومية ، لرفع هذه العراقيل حتى تكون نتائج أعمالها في مستوى طموحاتها المسخرة لخدمة المصالح العليا للمجموعة الوطنية .

القسم الأول

تنفيذ قوانين المالية

العنوان الأول

موارد الميزانية العامة للدولة
و الحسابات الخاصة بالخرينة

ضبط التصرف المالي لسنة 1983 بقانون المالية عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982، ثم تم تعديله خلال النصف الثاني من السنة بقانون المالية التكميلي رقم 81 لسنة 1983 المؤرخ في 30 جويلية 1983.

ويبين الجدول التالي التقديرات الأولية والتقديرات النهائية لتكاليف وموارد الميزانية العامة للدولة :

م.د.

الموارد		التكاليف		الميزانية
التقديرات النهائية	التقديرات الأولية	التقديرات النهائية	التقديرات الأولية	
1.420,000	1.420,000	1.420,000	1.420,000	الميزانية العادية
793,000	799,000	793,000	799,000	ميزانية التنمية

يلاحظ من خلال هذا الجدول فارق بالنقص قدره 6 م.د.، بين التقديرات الأولية والتقديرات النهائية لتكاليف وموارد ميزانية التنمية . وقد نتج هذا الفارق عن التقييم الحاصل في حجم مساهمة الميزانية العادية في ميزانية التنمية ، إذ انخفضت هذه المساهمة من 466 م.د. الى 460 م.د. .

أما فيما يخص الميزانيات الملحقّة الخاصة بمصالح الدولة ذات الصبغة الصناعية والتجارية، فإن قانون المالية التكميلي قد خفّض التقديرات الأولية لتكاليفها ومواردها - التي كانت حدّدت بـ 80،195 م.د. - الى 80،127 م.د. وقد شمل هذا التخفيض - الذي بلغ 0،068 م.د. - ميزانية الارسال الاذاعي والتلفزيوني بـ 0،032 م.د. وميزانية الاذاعة والتلفزة التوسعية بما قدره 0،036 م.د. . الا ان هاتين المؤسستين حصلتا على اعتمادات اضافية بلغت 0،038 م.د. بالنسبة للاولى و 0،430 م.د. بالنسبة للثانية . وبذلك ارتفع مجموع اعتمادات الميزانيات الملحقّة الى ما قدره 80،595 م.د. (1).

(1) الامر عدد 1252 لسنة 1983 المؤرخ في 27 ديسمبر 1983 .

ولقد أصبح نفس المهاج في ضبط ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية حيث تم تخفيض تقديراتها الاولية عن طريق قانون المالية التكميلي، ثم رفعت بفضل اعتمادات تكميلية. وهكذا، فقد حددت هذه الميزانيات اول الامر بمبلغ 285، 114 م.د.، ثم خفضت الى 817، 113 م.د. بقانون المالية السالف الذكر لترفع من جديد الى 555، 118 م.د. بمنح اعتمادات تكميلية(1).

واخيرا فيما يخص تقديرات الحسابات الخاصة بالخزينة التي حددت بمبلغ 891، 309 م.د.، فان قانون المالية التكميلي لم يدخل عليها اي تغيير. الا انه تم ترفيعها الى 799، 313 م.د. بمقتضى قرارين صادرين عن وزير المالية وفقا لاحكام القانون الاساسي للميزانية (2). وقد وزعت الزيادة الحاصلة من هذا الترفيع والبالغة 905، 3 م.د. على " المال المشترك للجماعات المحلية" في حدود 3 م.د. و "اموال حوادث الشغل" بما قدره 205، 0 م.د. و "الصندوق القومي للدهوض بالرياضة" بما قدره 700، 0 م.د.

واعتبارا لهذه المعطيات، فان الجدول التالي يبين التقديرات النهائية والاذجازات الجميلية لمختلف الميزانيات.

(1) الامر عدد 1252 لسنة 1983 المؤرخ في 27 ديسمبر 1983 .

(2) القراران المؤرخان الاول في 19 سبتمبر 1983 والثاني في 20 اكتوبر 1983 .

بالدنانير

الميزانيات		التكاليف		الموارد
الميزانيات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	الاجازات
* الميزانية العادية :				
- الدولة	1.420.000.000	1.411.472.999	1.420.000.000	1.443.112.459
- الميزانيات الملحقة	80.595.000	70.883.887	80.595.000	(1) 69.162.401
- الميزانيات الملحقة ترتيبيا				
- الدولة	118.555.400	111.656.125	118.555.400	115.347.756
- الميزانيات الملحقة	1.598.000	1.404.503	1.598.000	1.580.613
* ميزانية التنمية :				
القسم الاول				
- الدولة	764.660.000	759.724.354	764.660.000	(2) 756.356.166
- البريد والبرق والهاتف	24.421.000	22.498.536	24.421.000	
- الارسال الاذاعي والتلفني	1.352.000	1.349.863	1.352.000	
- الاذاعة والتلفزة التونسية	2.567.000	2.200.653	2.567.000	
- الجملة الفرعية	793.000.000		793.000.000	
القسم الثاني				
- الدولة		17.579.434	للتذكير	18.918.349
- البريد والبرق والهاتف		1.886.050	للتذكير	2.503.988
* الحسابات الخاصة بالخزينة :		272.986.904	313.799.000	267.695.758

(1) دون اعتبار مبلغ 2.313.758 د من موارد الخزينة المستعملة لتغطية العجز
الحاصل في ميزانية الاذاعة والتلفزة التونسية.

(2) دون اعتبار مبلغ 29.417.251 د من موارد الخزينة المستعملة لتغطية اعتمادات
الدفع المفتوحة في ميزانية التنمية.

I - الموارد العادية لميزانية الدولة

خلافا لما تم في السنوات الثلاث الماضية، لم يدخل قانون المالية التكميلي لتصرف 1983 تعديلات على تقديرات الموارد التي كان حددتها قانون المالية الاصيل عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 بما قدره 1420 م.د.

أما الموارد المحصلة فعلا، فقد بلغت 1.443,112 م.د.، مسجلة زيادة قدرها 148,069 م.د. أي ما يعادل نسبة 11,4 % بالمقارنة مع الموارد المحصلة سنة 1982 والتي بلغت 1.295,043 م.د.

وتعني هذه الزيادة - التي كانت أقل بكثير من الزيادة الحاصلة في سنة 1982 (25,8 %) - إلى الموارد الجبائية دون سواها، علما بأن الموارد غير الجبائية قد سجلت في مجموعها تطورا سلبيا.

فمن بين الموارد الجبائية، يلاحظ أن الاداءات غير القارة حافظت على نسق نموها من سنة إلى أخرى (25 % سنة 1983 و 22,3 % سنة 1982)، في حين نزلت نسبة نمو الاداءات القارة إلى 6,7 %، أي ما يقارب ثلث النسبة المسجلة سنة 1982 (18,1 %). وأما المعاليم، فقد شهدت زيادة تعادل ثلاثة أضعاف الزيادة المسجلة في السنة السابقة، دون أن تتمكن، - نظرا إلى ضعف حجمها - من تغطية الانخفاض الحاصل في نمو الاداءات القارة.

وفي مجال الموارد غير الجبائية، سجل أكبر انخفاض في مستوى مداخيل المساهمات المالية وأرباح المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية.

وبين الجدول التالي كل هذه التطورات :

بالديناري

التفصيلات		1983		1982	السنوات
%	المبلغ	الاجازات	التقديرات	الاجازات	الايستواب
6,7 +	16.214.897	260.230.083	257.000.000	244.015.186	I - الاداءات القارة
25 +	156.300.653	781.715.055	739.000.000	625.414.402	II - الاداءات غير القارة
23 +	4.138.242	22.085.623	18.000.000	17.947.381	III - المعاليم
1,4 -	81.441 -	5.694.141	13.000.000	5.775.582	IV - مداخيل املاك الدولة وخدماتها المأجورة
6,8 -	25.097.667 -	341.986.536	370.000.000	367.084.203	V - مداخيل المساهمات العالية وارباح المؤسسات العمومية
9,8 -	3.405.404 -	31.401.021	23.000.000	34.806.425	VI - مداخيل مختلفة
11,4 +	148.069.280	1.443.112.459	1.420.000.000	1.295.043.179	<u>الجمالية</u>

لقد كان لكل هذه التطورات - بطبيعة الحال - تأثير مباشر على البنية التي تتكون منها القابض العادية لتصرف 1983. فقد تميزت هذه البنية بازدياد جلي في نسبة الاداءات غير القارة من مجموع القابض العادية التي ارتفعت من 48,3 % الى 54,2 % فيما بين سنتي 1982 و 1983. وخلافا لذلك، فان نسبة مداخيل المساهمات من مجموع هذه القابض قد تراجع في الفترة نفسها من 28,4 % الى 23,7 %، أي بنقص نسبته 4,7 %.

وهكذا، ارتفعت الاداءات غير القارة الى 54,2 % من مجموع القابض العادية، مما جعلها تبلغ ثلاثة اضعاف الايرادات المحصلة من الاداءات القارة.

ويسهر الجدول الموالي - بالنسب المئوية - تطور بنية الموارد العادية خلال السنوات الاربع الاخيرة :

1983	1982	1981	1980	أصناف الإيرادات
18,0	18,8	20,1	19,6	- الاداءات القارة
54,2	48,3	49,7	51,6	- الاداءات غير القارة
1,5	1,4	1,6	1,7	- المعاليم
0,4	0,4	0,6	1,0	- مداخيل املاك الدولم
				- مداخيل المساهمات
23,7	28,4	24,6	24,1	- المالية
2,2	2,7	3,4	2,0	- مداخيل مختلفة
100,0	100,0	100,0	100,0	<u>الجميلة</u>

يتضح من هذا الجدول، ومن البيانات الواردة أعلاه، أن تغيراً حصل في اتجاهات تطور الإيرادات .

ففي حين تطورت الاداءات غير القارة تطوراً متصاعداً، وزعت أغلبية المقايض الأخرى، وخاصة منها الاداءات القارة ومداخيل المساهمات، الى الانخفاض

أ - الموارد الجبائية

بلغت الموارد المعصلة بعنوان المقايض الجبائية باصنافها الثلاثة (الاداءات القارة والاداءات غير القارة والمعاليم) 1.064,030 م.د. سنة 1983، مسجلة بذلك زيادة قدرها 176,654 م.د. بالمقارنة الى اجازات السنة السابقة (887,376 م.د.).

ولئن كان هذا النمو - الذي بلغت نسبته 19,9 % - دون ما تحقق سنة 1982 (20,8 %) بقليل، فإنه مكن الموارد الجبائية لسنة 1983 ان تبلغ نسبة 74 % من الموارد الجميلة مقابل 68,5 % في السنة السابقة.

أولاً : الاداءات القارة

ارطعت إيرادات الاداءات القارة من 244,015 م.د. سنة 1982 الى 260,230 م.د. سنة 1983، مسجلة بذلك زيادة قدرها 16,214 م.د. مقابل 37,439 م.د. في السنة السابقة. ويؤكد هذه النتائج الانخفاض الذي بدأ يلاحظ في مستوى الاداءات القارة منذ السنة السابقة والذي

تواصل في هذه السنة سواء بالمقارنة الى الموارد الجبائية او بالمقارنة الى الموارد الجميلة. وفعلا، أصبحت هذه الاداءات لا تمثل سوى 24,5 % من الموارد الجبائية و 18% من الموارد الجميلة بعد ان كانت تساوي على التوالي 27,5 % و 18,8 % في السنة السابقة.

ويعزى هذا الارتفاع الجملي البالغ 7,6 % من محصول الاداءات القارة، الى الزيادة المتواضعة المسجلة في مستوى الاداءات على المداخل الحقيقية والتي بلغت 6,9 % سنة 1983، مقابل 18,9 % في سنة 1982 و 25,8 % في سنة 1981. وأما الاداءات التقديرية فقد تواصل انخفاضها الذي بدأ سنة 1982 ليبلغ في سنة 1983 نسبة سلبية تساوي 5,8 %.

(1) الاداءات على المداخل الحقيقية

تميزت سنة 1983، فيما يتعلق بالاداءات على المداخل الحقيقية، بالتعديلات المدخلة بمقتضى قانون المالية على جل نسب توظيفها. وقد تضاعف عدد هذه النسب بشكل مواز أحيانا للتخفيض الحاصل في قيمتها. ولم يتيسر لدائرة المحاسبات تقدير مدى انعكاس هذه الاجراءات على ايراد الاداءات المذكورة، اذ لم تتوفر لديها أي معلومات في هذا الخصوص.

ففيما يخص الضريبة الشخصية الدولية - التي تم التخفيض في نسب توظيف الاداء فيها على المداخل التي تقل عن 25 ألف دينار والترفع فيما زاد عن ذلك - بلغت ايراداتها 67,294 م.د.، يمثل 53,139 م.د. منها البالغ المقطعة من الاصل، و 14,155 م.د. محصول التسويات السنوية.

وبذلك، سجل هذا الاداء العام زيادة قدرها 5,527 م.د. أي حوالي نصف الزيادة الحاصلة في السنة السابقة، وذلك بالرغم من الترفيع في الحد الأقصى للاداء الموظف على المداخل الكبيرة.

وتجدر الإشارة الى أن الايرادات المستخلصة عن طريق التصريح السنوي قد بلغت 14,155 م.د. مقابل 9,676 م.د. في السنة السابقة. الا أنه يلاحظ أن مساهمة الأجراء في محصول هذا الاداء ما زالت مهيمنة اذ بلغت نسبتها ما يزيد عن 79 %.

هذا وقد بلغ ايراد الضريبة الشخصية الدولية نسبة 26،2 % من جملة المداخيل الحقيقية مقابل 25،8 % في السنة السابقة.

وأما الاداء على المرتبات والاجور فقد بلغت ايراداته 37،808 م.د. وهي تمثل - اذا اضفنا ما الى ايراد الضريبة الشخصية الدولية المقطوعة من الاصل - نسبة 35،5 % من مجموع الاداءات على المداخيل الحقيقية.

وأما مساهمة الاداء على الباتيندة في محصول الاداءات الحقيقية، فقد شهدت بعض التقلص، حيث انخفضت من 52،3 % سنة 1982 الى 50،5 % في سنة 1983، وذلك بسبب النقص الحاصل في دخل الاداءات المدفوعة من قبل الشركات البترولية. فقد انخفض هذا الدخل من 266،57 م.د. سنة 1982 الى 434،50 م.د. في سنة 1983. وأما غير الشركات البترولية والاشخاص الطبيعيين فقد بلغت مساهمتهم سنة 1983 على التوالي: 66،711 م.د. و 12،279 م.د. مقابل 59،704 م.د. و 8،516 م.د. في السنة السابقة.

وهكذا، فان الشركات البترولية لم تعد تساهم في الاداء على الباتيندة الا بنسبة 39 % مقابل 45،6 % في سنة 1982، بينما ارتفعت نسبة مساهمة الشركات غير البترولية الى 51،5 % مقابل 47،6 %، و نسبة مساهمة الاشخاص الطبيعيين الى 9،5 % مقابل 6،8 %.

وفي الوقت الذي انخفضت فيه ايرادات الباتيندة المتأتية من الشركات البترولية، ارتفع محصول الاداء على مداخل القيم المنقولة المدفوعة من قبل هذه الشركات بنسبة 80،8 %، حيث بلغ مجموعه 11،054 م.د.، الامر الذي مكن من تعويض النقص الحاصل في مساهمة الخاضعين الآخرين لهذا الاداء (1،95، 9 م.د.).

أما فيما يتعلق بالاداء على ارباح المهن غير التجارية، فانه لم يتجاوز نسبة 0،6 % من الاداءات على المداخيل الحقيقية، بالرغم من نمو ايراداته بنسبة 31،1 % في سنة 1983.

ويبرز الجدول الموالي تطور هذه الاداءات :

الأدوات على المداخل المحفلة

بالدينار

تطور الاجازات		1983		اجازات	بيان الأدوات
x	المبلغ	الاجازات	التقديرات	سنة 1982	
2	1,048,473	53,139,469	56,000,000	52,090,996	- الضريبة الشخصية الدولية (القطاع من الاصل)
46,3	4,478,579	14,154,690		9,676,111	- الضريبة الشخصية الدولية (التصبة عن طريق الاعلام الوحيد بالمداخيل)
8,5	2,906,363	36,898,144	41,000,000	33,991,761	- الاداء على الممرات والاجور (القطاع من الاصل)
50,3	304,529	909,872		605,343	- الاداء على الممرات والاجور (التصبة عن طريق الاعلام الوحيد بالمداخيل)
<u>الباقي</u>					
39,8	1,010,543	3,550,668	32,700,000	2,540,115	- معلوم المباشرة (الشركات البترولية)
27	669,500	3,144,966		2,475,466	- معلوم المباشرة (الاشخاص الطبيعيون)
17,8	3,828,526	25,366,838	2,100,000	21,538,312	- معلوم المباشرة (الذوات المعنوية)
27,6	552,315	2,551,810		1,999,496	- التقدير القاسوي <u>الشركات</u>
17,9 -	6,225,052 -	28,567,453	67,000,000	34,792,505	- المعلوم النسبي (الشركات البترولية)
11,6	3,148,378	30,361,802		27,213,424	- المعلوم النسبي (غير الشركات البترولية)
8,1 -	1,617,346 -	18,316,498	31,000,000	19,933,844	- المبالغ المدفوعة على الحساب (الشركات البترولية)
0,3	30,168	10,982,942		10,952,774	- المبالغ المدفوعة على الحساب (غير الشركات البترولية)
<u>المطالبون الآخرون بالباقي</u>					
63,1	2,946,862	6,582,186	3,500,000	4,036,324	- المعلوم النسبي
83,1 -	4,712 -	960	20,000	5,672	- التقدير العساقدي
<u>الاداء على الارباح غير التجارية</u>					
53,4	79,156	204,044	140,000	124,886	- معلوم المباشرة
26,9	266,605	1,210,452	840,000	953,847	- المعلوم النسبي
60,8	4,939,924	11,054,275	18,000,000	6,114,361	- الاداء على مداخيل القيم المعقولة (الشركات البترولية)
13,7 -	1,457,572 -	9,195,058		10,652,630	- الاداء على مداخيل القيم المعقولة (غير الشركات البترولية)
67,4	78,704	195,395	100,000	116,691	- الاداء على الارباح المقاربة
6,9	16,573,963	256,387,512	252,400,000	239,813,549	<u>الجملة</u>

(2) الاداءات على المداخل التقديرية

لقد سجلت هذه الاداءات في مجموعها تراجعاً بنسبة 8,5% . ويشمل هذا التراجع الذي كان قد بدأ منذ السنة السابقة، الاداء على الزيتون والاداء على الحبوب.

أما الاداء على الكروم، فلئن كان نسبياً ضئيلاً الايراد فسي حد ذاته، فقد شهد نمواً بنسبة تقارب 8% .

ويتضمن الجدول الموالي بيانات عن تطور كل هذه الاداءات :

بالدينير

تطور الانجازات		1983		انجازات 1982	بيان الاداء
%	المبالغ	الانجازات	التقديرات		
28,9 -	342.178 -	840.457	1.100.000	1.182.635	- الاداء على الزيتون
7,7	71.009	987.209	1.000.000	916.200	- الاداء الفلاحي
147,7	202.386	339.404	300.000	137.018	- الاداء على الكروم
14,8 -	290.284 -	1.675.501	2.200.000	1.965.785	- الاداء على الحبوب
8,5 -	359.067 -	3.842.571	4.600.000	4.201.638	<u>الجملة</u>

ثانيا : الاداءات غير القارة

سجلت المقايض المتأتية من هذه الاداءات رقماً قياسياً هذه السنة، إذ أنها ساهمت بنسبة 54,2% في الموارد العادية للميزانية مقابل 48,3% في السنة السابقة.

وقد مثلت هذه القابض البالغة 781,715 م.د. نسبة 73,5% من جملة الموارد الجبائية التي تطورت إيجابياً، خلافاً لمداخيل المساهمات.

وشملت الزيادة الجميلة الحاصلة في هذه الاداءات وبالغلة نسبة 25% كلا من المعاليم على ارقام المعاملات والمعاليم القمرية والمعاليم على المنتجات وعلى الاقبال وكذلك معاليم التسجيل. وفيما يخص الموارد المتأتية من الاختصاصات الجبائية، والتي كانت تتكون الى ذلك الحين من دفعومات الوكالة القومية للتبغ والوقيد، وكذلك من دفعومات مصنع التبغ بالقيروان، فلم تعد درجة ضمن الايرادات بسبب الغاء الاعفاء الجبائي لهاتين المؤسساتين بمقتضى الفصول 36 و 37 و 38 من قانون المالية لسنة لتصرف 1983.

وأما المعاليم على أرقام المعاملات، فقد حققت نمواً بنسبة 33,9% مقابل 24,1% في السنة السابقة. وهذه الزيادة ناتجة عن التطور الملحوظ سواء في المعلوم على الاستهلاك في نظام التوريد (+ 103,7%) وفي النظام الداخلي (+ 86,1%)، اوفي المعلوم على الانتاج، وخاصة في النظام الداخلي (+ 41,8%)، حيث تم توسيع مجال هذا المعلوم ليشمل بعض القطاعات الجديدة. وفيما يخص المعاليم القمرية، فقد تراجعت نسبة نموها من 46,9% سنة 1982 الى 32,6% في سنة 1983. وما يجدر التذكير به في هذا الشأن ان اقتطاعاً بنسبة 40% من محصول المعلوم على الموجبات القمرية يتواصل دفعه لفائدة الصندوق العام للتعويض.

وقد شهدت المعاليم على المنتجات وعلى الاقبال، وهي اساساً معاليم على الاستهلاك، ترفيعاً كبيراً في تعريفاتها أو نسب توظيفها وذلك بمقتضى قانون المالية لتصرف 1983. وتأتت الزيادة الحاصلة في إيراداتها وبالغلة 25,368 م.د. مقابل 1,858 م.د. في السنة السابقة، أساساً من نمو المعاليم على استهلاك الكحول والبنزين والزيوت الثقيلة، ومن نمو المعلوم على الجولان على العربات ومعلوم التعويض على الاقبال، وأخيراً من أحداث معلوم على استهلاك التبغ ساهم بمبلغ 14,932 م.د. في هذه الزيادة.

أما فيما يخص المعاليم على العقود والمعاملات، فقد بلغت الزيادة الحاصلة في إيراداتها 5,541 م.د. مقابل 9,535 م.د. في سنة 1982. ونتجت هذه الزيادة، في حدود 70,6% من مجموعها من المعاليم على الانتقالات، بينما كانت معاليم التأثير دون التقديرات بمبلغ 2,501 م.د. وذلك بالرغم من

بمقدار 1,026 م.د. وبقيت معالم التسجيل الاخرى في مستوى يقارب المستوى الذي بلغته في السنة السابقة. وازداد محصول المعلوم الوحيد على التأمينات بمبلغ 0,546 م.د.

وأما الدفوعات بعنوان الاختصاصات الجبائية، فلم تعد - كما اشير الى ذلك سالفا - ضمن قائمة مقابض الميزانية بسبب الغاء الاعفاء الجبائي الذي كانت تتمتع به المؤسسات المعيتان (الوكالة القومية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان) واللذان ستندمجان مستقبلا في اطار النظام العادي سواء فيما يتعلق بالاداء الموظف عليهما او فيما يخص مساهمتهما.

ويبين الجدول التالي تطور هذه الاداءات :

بالدينار

تطور الاجازات		1983		اجازات 1982	بيان الأداء
%	المبالغ	الاجازات	التقديرات		
1 - المعاليم على ارقام المعاملات :					
16,7	25.662.099	180.672.949	195.300.000	155.010.850	- المعلوم على الانتاج : نظام التوريد
41,8	21.782.888	73.932.247	66.500.000	52.149.359	- المعلوم على الانتاج : النظام الداخلي
103,7	23.031.787	45.233.070	38.000.000	22.201.243	- معلوم الاستهلاك : نظام التوريد
86,1	14.406.752	31.128.788	29.200.000	16.722.036	- معلوم الاستهلاك : النظام الداخلي
29,8	12.748.970	55.544.238	45.800.000	42.795.268	- المعلوم على اسداء الخدمات
62,7	112.052	290.760	200.000	178.708	- المعاليم التقديرية الاتفاقية
33,9	97.944.548	387.002.052	375.000.000	289.057.504	<u>الجلسة</u>
2 - المعاليم القمريية :					
12,4	5.173.480	46.879.869	44.500.000	41.706.389	- معلوم الموجبات القمريية عند التوريد
40,9	60.771.842	209.303.130	191.000.000	148.531.288	- المعاليم القمريية عند التوريد
3,6	385.280	10.274.992	12.000.000	10.660.272	- معلوم الموجبات القمريية عند التصدير
32,6	65.560.042	266.457.991	247.500.000	200.897.949	<u>الجلسة</u>
3 - المعاليم على المتوجبات وعلى الاقبال					
168,7	2.659.479	4.076.833	1.700.000	1.517.364	- معلوم الاستهلاك على الكمبول
44,8	971.876	3.139.895	100.000	2.168.017	- معلوم الاستهلاك على التوابل
73,1	579.596	213.321	850.000	792.917	- معلوم الاستهلاك على القابون ومواد التعطير
53,6	113.291	97.916	200.000	211.207	- المعلوم على المفرقعات
14,6	22.503	176.980	100.000	154.477	- معلوم طبع المستندات من البلاطين والذهب والفضة
57,2	3.084.574	2.306.976	2.300.000	5.391.550	- المعلوم على مزاود الهواء وأقفية عجلات السيارات
14,2	5.526.125	44.321.294	41.000.000	38.795.169	- معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت
84,1	3.814.654	8.348.820	6.800.000	4.534.166	- معلوم الجولان على عربات السيارات
16,3	112.797	806.598	750.000	693.801	- المعلوم على عربات السياحة ذات المركبات المزودة بالزيت الثقيل
21,2	1.206.036	6.883.342	6.000.000	5.677.307	- معلوم التعويض على الانقصال
-	14.932.019	14.932.019	16.700.000	-	- معلوم الاستهلاك على التبغ والسجود
42,3	25.368.029	85.303.994	76.500.000	59.935.965	<u>الجلسة</u>
4 - المعاليم على الملوذ والمعاملات (الصجيل) :					
14,8	5.541.981	42.951.016	40.000.000	37.409.037	- معاليم التاجر والمعاليم على الانتقالات ومعاليم الصجيل والمعلوم الوحيد على التجهيزات
5 - الاختصاصات الجبائية :					
-	28.947.260	-	-	28.947.260	- مدفوع الوكالة القومية للتبغ والوقود
-	9.166.667	-	-	9.166.667	- مدفوع مدفع التبغ بالقسمة
-	38.113.947	-	-	38.113.947	<u>الجلسة</u>
25	156.300.653	781.715.055	739.000.000	625.414.402	<u>الجلسة العامة</u>

ثالثا : المعاليم

بلغت الإيرادات المتأتية من المعاليم 085,22 م.د.، مسجلة بذلك نموًا نسبتها 23%. وقد ظلت تمثل نسبة 2,1% من مجموع الموارد الجبائية كما كان الشأن سابقا. وتجدر الإشارة إلى أن 94,2% من مجموع هذه الإيرادات تحقق بفضل أربعة معاليم من أصل 22 معلوما. وهذه المعاليم الأربعة هي : الأداة للتكوين المهني (7,057 م.د.) وما يحجز من الجزء الرّاجع لباعة المنتوجات المختصة بها الدولة (5,447 م.د.) والخطايا والعقوبات الصادرة في المسادة الجبائية (4,834 م.د.) ومعلوم الموجبات الإدارية (3,455 م.د.). وقد سجل هذا المعلوم الأخير وحده زيادة بمبلغ 2,448 م.د. أي ما يعادل نسبة 59,2% من الزيادة الجمالية البالغة 138,4 م.د.

رابعا : الضغط الجبائي

لقد أدرجت المقاييس الجبائية المتأتية من الأدوات القسّارة (260,230 م.د.) والأدوات غير القسّارة (781,715 م.د.) والمعاليم (22,085 م.د.) في دفاتر الخزينة باعتبار مبالغها الصافية، أي بعد خصم المبالغ المقطوعة لفائدة كل من الصندوق العام للتعوّض والمال المشترك للجماعات المحلية وساعتبار هذه المبالغ الصافية، بلغ الضغط الجبائي سنة 1983 نسبة 22,26% على أساس المعادلة التالية : $\frac{\text{الأدوات} \times 100}{\text{المعاليم}}$

الناتج الداخلي الخام

وفيما يلي تطوّر الضغط الجبائي من سنة 1980 إلى سنة 1983 :

الضغط الجبائي	1980	1981	1982	1983
- ضغط الجبائية المباشرة	5,46	5,80	6,02	5,44
- ضغط الجبائية غير المباشرة	14,38	13,47	15,43	16,35
- الضغط الجبائي الجملي (1)	20,31	20,64	21,89	22,26

(1) اعتبر الناتج الداخلي الخام باعتماد كلفة مختلف العناصر وحسب الاسعار الجارية : 1980 : 2.994,5 م.د. . 1981 : 3.557,0 م.د. . 1982 : 4.053,0 م.د. . 1983 : 4.779,5 م.د.

وإذا ما أضفنا المبالغ المقتطعة من الموارد الجبائية وكذلك المساهمة الاستثنائية للضامن (1) إلى الموارد الجبائية الصافية، يكون الضغط الجبائي خلال السنوات المذكورة أعلاه على التوالي كما يلي : 22,36 % ، 23,44 % ، 24,86 % ، 25,27 % . أما إذا أضفنا التكاليف الاجتماعية المدفوعة لفائدة الصندوق القومي للضمان الاجتماعي من قبل المأجرين والاعضاء (2)، فإن نسبة الضغط الجبائي خلال السنوات نفسها ترتفع على التوالي - إلى 24,64 % ، 25,70 % ، 27,07 % و 27,49 % .

وباعتبار ضغط الجباية المحلية الذي حددت نسبته من قبل الدائرة هـ والبالغ 0,6 % في سنة 1983، يكون الضغط الجبائي الجملي معادلا لنسبة 28,1 % خلال السنة نفسها .

ب) الموارد غير الجبائية

لقد سجلت هذه الموارد في السنوات الأخيرة نمواً مطرداً حيث ارتفعت فيما بين سنتي 1979 و 1982 من 185,931 م.د. إلى 407,666 م.د. ويعزى هذا النمو أساساً - إلى تزايد الأرباح الناتجة عن استغلال النفط التي ارتفعت من 129,675 م.د. إلى 329,620 م.د. أي من نسبة 30 % إلى 45 % خلال نفس الفترة .

أما في سنة 1983، فلم تسجل الموارد المذكورة أي نمو، بل شهدت انخفاضاً واضحاً، إذ تقلص حجمها في تلك السنة إلى 379,081 م.د. بعد أن بلغ 407,666 م.د. في السنة السابقة . وقد تميزت الأرباح الناتجة عن استغلال النفط - هي أيضاً - بنفس التطور السلبي خلال سنة 1983 حيث انخفضت بما قيمته 57,604 م.د. إلا أنه تم تدارك هذا النقص جزئياً بفضل زيادة قدرها 32,507 م.د. تحققت في مستوى أرباح الخزينة والفوائد والمداخيل المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن النقص الحاصل في المداخيل المتأتية من استغلال النفط لم يبلغ في الواقع سوى 22,104 م.د.، إذ أن مبلغاً قدره 35,500 م.د.، يخص سنة 1983، قد تم إدراجه ضمن مقايض سنة 1984، مما أدى إلى تغيير في الوضعية المالية الحقيقية لكل من هاتين السنتين .

(1) 1980 : 61,492 م.د. ، 1981 : 99,572 م.د. ، 1982 : 120,444 م.د.

1983 : 144,156 م.د.

(2) 1980 : 68,217 م.د. ، 1981 : 80,358 م.د. : 1982 : 89,591 م.د.

1983 : 106,000 م.د.

أما أرباح الخزينة، فقد بلغت 69,970 م.د. وهي متأية أساساً من دفعات البنك المركزي التونسي (45,022 م.د.) والوكالة القومية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان (16,500 م.د.) علماً بأن مساهمة هاتين المؤسستين كانت تدرج سالفاً ضمن الموارد الجبائية. وفيما يخص مداخيل أملاك الدولة وخدماتها المأجورة، فهي لم تبلغ سوى 5,694 م.د. في حين حددت تقديراتها بمبلغ 13 م.د. ويعزى هذا - أساساً - إلى نقص قدره 9,003 م.د. سجل في الإيرادات بالنسبة للتقديرات المتعلقة بالمداخيل المتأية من الضرائب الموظفة على مرور أنابيب عبور النفط (1,8 م.د.) وأنابيب عبور الغاز (- 7,2 م.د.)، إذ لم تسجل في هذين البابين أية إيرادات.

وأما المداخيل المختلفة، فقد بلغت 31,401 م.د. وهي متأية - في معظمها - من "الخطايا لأسباب شتى" التي بلغت 8,312 م.د.، ومن دفعات الصندوق القومي للضمان الاجتماعي لتسديد مصاريف المعالجات التي يتلقاها مخرطو الصندوق من قبل المؤسسات الصحية. وقد بلغت هذه الدفعات 14,000 م.د.

ويتضمن الجدول التالي البيانات المتعلقة بتطور هذه الموارد :

بالتأير

الاسباب	اجازات سنة 1982	1983		تطور الاجازات	
		التقديرات	الاجازات	الصالح	%
ارباح الخزينة وفوائد ومداخيل مختلفة	37.463.919	50.000.000	69.970.937	32.507.018	86,8
الارباح المتأية من استغلال النفط	329.620.283	320.000.000	272.015.599	57.604.684	17,5 -
<u>الجملة الجزئية</u>	367.084.202	370.000.000	341.986.536	25.097.666	6,8 -
مداخيل املاك الدولة وخدماتها المأجورة	5.775.582	13.000.000	5.694.141	81.141	1,4 -
مداخيل مختلفة	34.806.426	23.000.000	31.401.021	3.405.404	9,8 -
<u>الجملة</u>	407.666.209	406.000.000	379.081.698	28.584.511	7 -

ويستخلص مما تقدم ان الموارد العادية لتصرف 1983 قد بلغت 112،1443 م.د. مسجلة بذلك زيادة قدرها 148،069 م.د.، بالمقارنة الى سنة 1982. الا ان هذه الزيادة كانت أقل أهمية - من حيث الحجم - من الزيادة المسجلة سنة 1982 (266،064 م.د.).

ومهما يكن من أمر، فإن الزيادة الجميلة ناتجة عن فائز في نتائج مختلف الإيرادات الجبائية بالنسبة لنتائج الإيرادات غير الجبائية وخاصة منها الإيرادات المتأتية من استغلال النفط.

ولم تبلغ الإيرادات النفطية، سواء منها الإيرادات الجبائية او الارباح المتأتية من استغلال النفط سنة 1983، سوى 333،504 م.د.، اي ما يمثل نسبة 23،1% فقط من الموارد العادية، وهي نسبة اقل بكثير من التي سجلت في سنة 1982 (31%) وحتى في سنة 1981 (26،7%).

II - موارد ميزانية التنمية

حدّدت التقديرات الأولية لميزانية التنمية، حسبما جاء في قانون المالية عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982، بما قدره 799 م.د.، بما في ذلك فائز القبايض العادية عن المصاريف العادية. ثم وقع تخفيضها الى مبلغ 793 م.د. بمقتضى قانون المالية التكميلي عدد 81 لسنة 1983 المؤرخ في 30 جويلية 1983 وذلك نتيجة للتخفيض بمبلغ 6 م.د. في مساهمة الميزانية العادية في ميزانية التنمية. وقد انخفضت هذه المساهمة من 466 م.د. الى 460 م.د.

أما نفقات ميزانية التنمية، فقد بلغت سنة 1983 756،356 م.د.، مسجلة بذلك - بالمقارنة الى السنة السابقة - زيادة قدرها 138،863 م.د. ان ما يعادل نسبة 22،5%. الا أنه - بالرغم من هذا النمو - ظلت الانجازات دون التقديرات، مثلما كان الامر في السنتين السابقتين.

وبين الجدول التالي تطور موارد ميزانية التنمية:

بالديناري

تطور الاجازات		1983		الاجازات 1982	الايبواب
%	المبالغ	الاجازات	التقديرات		
16, 16	64.000.000	460.000.000	460.000.000	396.000.000	أ - الموارد الداخلية
27, 18	39.959.030	186.961.870	208.000.000	147.002.840	مساهمة الميزانية العامة العادية
-	10.481.809	10.481.809	7.000.000	-	موارد الاقتراضات الداخلية (رقاع التجهيز)
-	3.247.918	3.247.918	-	-	تسديد القروض والتسبيقات (1)
7,69	1.000.000	12.000.000	13.000.000	13.000.000	مقاييس مختلفة
20,99	116.688.757	2) 672.691.597	688.000.000	556.002.840	مساهمة الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف
					المجموع - أ -
19,82	4.944.275	20.006.019	-	24.950.294	ب - الموارد الخارجية
41,02	6.692.165	9.623.740	105.000.000	16.315.905	قروض مخصصة للمشاركة
147,46	29.815.700	50.034.800	-	20.219.100	قروض غير مخصصة
-	3.995.765	4.000.000	-	4.236	قروض مالية متوسطة الأمد
36,06	22.175.025	83.664.559	105.000.000	61.489.534	هبات خارجيه
22,49	138.863.782	756.356.156	793.000.000	617.492.374	المجموع العام (أ+ب)
		(2)			

(1) محصول هذا الباب كان يدرج قبل سنة 1983 ضمن الموارد العادية للميزانية العامة للدولة ولا خلافا لحكام القانون الاساسي للميزانية (الفصل 8)

(2) دون اعتبار مبلغ قدره 29.417.251 ديناراً من موارد الخزينة خصم من الحساب الفار لتسبيقات الخزينة.

من النظر في الجدول السابق، يمكن ابداء الملاحظات التالية :

أ - الموارد الداخلية

لقد نتجت الزيادة الجمليّة في الموارد الداخلية، - التي بلغت 116,688 م.د. - من الزيادة الحاصلة في جميع أبواب مقايض ميزانية التنمية، باستثناء مساهمة الميزانية الملحقّة للبريد والبرق والهاتف السّتي سجّلت انخفاضا بمبلغ مليون دينار. وقد بلغت الزيادة في مساهمة الميزانية العادية وحدها 64 م.د. أي ما يمثل نسبة 68,4% من الموارد الداخلية ونسبة 60,8% من مجموع موارد التنمية. وسجلت الموارد المحصلة من الاقتراضات الداخلية ومن تسديد القروض والتسبقات - من ناحيتها - زيادات بلغت على التوالي 9,959 م.د. و 10,481 م.د.، يضاف إليها مبلغ قدره 3,248 م.د. ناتج عن تصفية بعض حسابات الخزينة.

ب - الموارد الخارجية

سجلت الموارد الخارجية في جملتها - هي أيضا - زيادة ملحوظة تعزى - أساسا - الى ارتفاع مبلغ القروض المالية المتوسطة الأمد التي تضاعف حجمها حوالي مرتين ونصف، إذ ارتفع من 20,219 م.د. سنة 1982 الى 50,034 م.د. سنة 1983.

وقد ارتفعت هذه الموارد الى 83,664 م.د. وهي تتكوّن، في حدود 59,8%، من القروض المالية، و 23,9% من القروض المرتبطة بمشاريع و 4,8% من الهبات الخارجية.

وهي تتضمن - أساسا - قروضا منحت من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (9,682 م.د.) والبنك الأوروبي للاستثمار (4,354 م.د.) والمملكة العربية السعودية (1,140 م.د.) وقروضا ألمانية (2,341 م.د.) وقروضا غير مخصّصة أمريكية (5,904 م.د.) وبلجيكية (1,564 م.د.) وصينية (1,765 م.د.). ويضاف الى ذلك مبلغ قدره 4 م.د. يمثل قيمة هبات فرنسية من الحبوب.

*

*

*

وهكذا، وبالرغم من ارتفاع حجم موارد ميزانية التنمية، فقد ظلت هذه الموارد دون التقديرات بنسبة 4,6 ٪، مما أوجب اللجوء إلى استعمال موارد الخزينة في حدود 2 941 17 م.د.

III - الموارد العادية للميزانيات الملحقية

ارتفع عدد الميزانيات الملحقية، ابتداءً من سنة 1983، إلى ثلاث. فبالإضافة إلى الميزانية الملحقية للبريد والبرق والهاتف والميزانية الملحقية للإذاعة والتلفزة التونسية، أحدث الفصل 118 من قانون المالية لسنة 1983 ميزانية ملحقية جديدة هي "الرسالة الإذاعية والتلفزيونية".

وقد بلغت الموارد الفعلية لهذه الميزانيات الثلاث 162، 69 م.د، وكانت قدرت - في قانون المالية - بمبلغ 80،595 م.د.

1) الميزانية الملحقية للبريد والبرق والهاتف

بلغت الإيرادات التي تحققت في الميزانية الملحقية للبريد والبرق والهاتف، خلال سنة 1983، ما قدره 61،325 م.د، مقابل 52،028 م.د في السنة السابقة، مسجلة بذلك زيادة قدرها 9،296 م.د (17,8 ٪). إلا أن هذه المقاييس ظلت دون التقديرات بما قدره 9،069 م.د.

وقد سجلت المقاييس الهاتفية نمواً بنسبة 20,2 ٪ بالمقارنة إلى السنة السابقة إذ بلغت 39،889 م.د. وبالرغم من أنها لم تبلغ التقديرات التي كانت حددت بمبلغ 45،600 م.د، فقد مثلت نسبة 65 ٪ من الإيرادات الجماعية لهذه الميزانية. أما المقاييس الهاتفية ومقاييس البرقيات الهاتفية المنسوخة بواسطة الآلة الراقية، فقد ازدادت بمبلغ 0،299 م.د سنة 1983 بعد الاستقرار الذي شهدته في السنة السابقة.

وهكذا، حققت كل الفصول من مقاييس ميزانية البريد والبرق والهاتف زيادات، بما في ذلك المبالغ التقديرية المدفوعة من قبل الدولة والسبتي ارتفعت من 0،3 م.د إلى 0،4 م.د فيما بين سنتي 1982 و 1983.

(2) الميزانية الملحقمة للاذاعة والتلفزة التونسية

بلغت موارد الميزانية الملحقمة للاذاعة والتلفزة التونسية 5,431 م.د. وسجلت بذلك انخفاضا، سواء بالمقارنة الى اجازات السنة السابقة (- 30,1 %)، او بالمقارنة الى التقديرات. ويعزى هذا الانخفاض الى السهبين التاليين :

* لم تبلغ المقايض المتأتية من مساهمة المشتركين في شبكة الكهرباء لسنة 1983 سوى 2,349 م.د.، في حين كانت التقديرات قد حددت بمبلغ 4,700 م.د.، وذلك بالرغم من الزيادة في التعريفة ومن توسيع قاعدة المساهمة بمقتضى قانون المالية لسنة 1983. فرغم تطور الاجازات بنسبة 28,2 % بالمقارنة الى السنة السابقة، فقد ظلت هذه الاجازات دون التقديرات بمبلغ 2,351 م.د.، وذلك بسبب التأخير الحاصل في دفع محصول هذه المساهمة من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وهكذا فان المبالغ المدفوعة لسفائسة ميزانية الاذاعة والتلفزة التونسية لا تمثل الا محصول المساهمة التي تم جمعها خلال الثلاثة اشهر الاخيرة من سنة 1982 والستة اشهر الاولى من سنة 1983، مما اسفر عن تأخير يتراوح بين خمسة وثمانية اشهر.

* ان ملحة التوازن المصروفة للاذاعة والتلفزة التونسية من الميزانية العامة للدولة والبالغة 5,920 م.د. سنة 1982 لم تحدد تقديراتها اول الامر الا بمبلغ 2,644 م.د. سنة 1983. الا أن الدفوعات الفعلية من ميزانية الدولة بلغت 3,074 م.د. بفضل تحويل مبالغ من الاعتمادات الاحتياطية (280.000 دينار) ومن مصاريف الطارئة (150.000 دينار).

ورغم هذه الاعتمادات الاضافية، فانه لم يتيسر بلوغ التوازن في ميزانية الاذاعة والتلفزة التونسية. لذلك تم اللجوء الى موارد الخزينة في حدود 2,313 م.د.

(3) الميزانية الملحقمة للارسال الاذاعي والتلفني

بلغت موارد الميزانية الملحقمة الجديدة للارسال الاذاعي والتلفني 2,406 م.د.، وهي متأتية بأكملها من ميزانية الدولة اما في شكل ملحة (2,368 م.د.) أو عن طريق تحويل اعتمادات احتياطية (38.000 دينار).

وبين الجدول التالي تطور موارد الميزانيات الملحقمة :

بالدينار

التفصيلات		1983		انجازات سنة 1982	بيان الموارد
%	المبالغ	الانجازات	التقديرات		
الميزانية الطحقة للبريد والبرق والهاتف					
10,02	584,109	6,415,353	6,800,000	5,831,244	البريد
14,97	102,068	784,011	900,000	681,943	الطرود البريدية
31,48	337,028	1,407,744	1,565,000	1,070,716	أعمال نقدية
171,23	259,132	410,466	130,000	151,334	الحسابات الجارية بالبريد
9,32	215,168	2,523,051	2,900,000	2,307,883	القباضات البريدية
20,25	6,717,802	39,889,106	45,600,000	33,171,304	القباضات الهاتفية
4,08	84,670	2,159,704	3,200,000	2,075,034	قبايض البرقيات الطسوخة بالآلة الراقدة
33,33	100,000	400,000	400,000	300,000	الدفعات التقديرية للدولة
12,6	165,266	1,481,520	1,500,000	1,316,254	استرجاع صاريك تميم الصندوق القومي
10,8	548,284	5,601,780	7,100,000	5,053,496	لادخار التونسي
262,92	182,908	252,477	300,000	69,569	استرجاع فوائد الصندوق القومي لادخار القومي والحسابات الجارية بالبريد مقاييس منقطة
مجلة الميزانية الطحقة للبريد والبرق والهاتف					
17,87	9,296,435	61,325,212	70,395,000	52,026,777	
الميزانية الطحقة للاذاعة والتلفزة التونسية					
28,25	518,299	2,349,103	4,700,000	1,830,804	محمول مساهمة المشتركين في شبكة الكهرباء
48,07	2,846,000	3,074,000	3,074,000	5,920,000	محنة التوازن المصروفة من الميزانية العامة للدولة
81,40	12,323	2,816	1,000	15,139	عطايا ومنح ومهيات وقبايض مختلفة
1,363,69	4,910	5,270	19,000	360	محمول بيع مجلة الاذاعة والتلفزة
30,1	2,335,114	5,431,189 (1)	7,794,000	7,766,303	مجلة الميزانية الطحقة للاذاعة والتلفزة التونسية
الميزانية الطحقة للارسال الاذاعي والتلفزيوني					
	2,406,000	2,406,000	2,406,000	-	محنة التوازن المصروفة من الميزانية العامة للدولة
	2,406,000	2,406,000	2,406,000	-	مجلة الميزانية الطحقة للارسال الاذاعي والتلفزيوني

(1) دون ائتمار مبلغ قدره 2.313.758 دينار يمثل موارد الخزينة التي تم تخصيصها لتغطية مجر تصرف 1983.

IV - الموارد ذات الاستعمال الخاص (أموال المشاركة)

بلغت الإيرادات المحققة بعنوان أموال المشاركة في سنة 1983 18,918 م.د مقابل 18,202 م.د في السنة السابقة، أي بزيادة تقارب نسبتها 4% .

ونتيجة هذه الزيادة - التي بلغت 0,715 م.د - عن الطعسول المزدوج للتجهيزات الايجابية والسلبية الحاصلة في بعض الحسابات وعن احداث حسابات جديدة .

ومن بين الحسابات الجديدة بالملاحظة، يمكن ذكر الحالات التالية :

- صندوق " المقايض المتأثية من معلوم التصريح لدى الديوانة " الذي سجلت زيادة في موارد . بمبلغ 0,220 م.د .

- صندوق " المساهمات في مصاريف بناء الطرق والجسور " الذي سجل، مقارنة بسنة 1982، زيادة في المقايض قدرها 0,186 م.د .

- لم يحقق صندوق " الدفوعات المتأثية من فوائد اتفاقيات الصندوق القومي للضمان الاجتماعي مع الخارج " أية مقايض في سنة 1983 ، في حين كان قد حصل على موارد بلغت 1 م.د في كل من السنتين السابقتين و 3,4 م.د في سنة 1980 .

- وقع احداث صندوقين جديدين في سنة 1983، يسمى الاول " مقايض متأثية من فوائد القروض الممنوحة مقابل رهون "، وقد حقق إيرادات تقـوـق 0,850 م.د . أما الثاني ويسمى " الاموال المخصصة لجبر الاضرار الحاصلة للتجهيزات الأساسية (فيضانات 1982) "، فقد حصل من جانبه على مـوـارد بلغت 1,600 م.د .

وفيما يخص أموال المشاركة التابعة للميزانية الملحقـة للبريد والبرق والهاتف ، فقد بلغت إيراداتها 2,503 م.د في سنة 1983، مقابل 1,418 م.د في السنة التي سبقتها .

وبين الجدول الموالي تطوّر مقايض أموال المشاركة في نهاية

: 1983

أسواق الخارجية

بالدينار

الخصومات		خارجي 1983	خارجي 1982	الحساب
%	المبالغ			
الوزارة الأولى				
14,57	3,943	31,000	27,057	- التكاليف الطائفة من طبع الدولة ومن بيع مجلة " الهداية "
51,72	1,500	4,400	2,900	- التكاليف الطائفة من المساعدات المالية في نطاقات "الدار المغربية"
107,69	103,679	199,776	96,097	- التكاليف الطائفة من بيع السيارات وأجهزتها
99,73	14,662	36	14,691	- التكاليف الطائفة من المجلس الأعلى للمعاشدين
90,91	1,586,364	158,624	1,744,966	- التكاليف الطائفة من المساعدات للأندية الفوترة الفلسطينية
وزارة الداخلية				
10,36	36,414	377,368	341,944	- التكاليف الطائفة من ساحة الأجران والحرفاء والدولة " المطعم "
-	-	-	-	- تجهيزات قوات النظام " قوات طائفة من المؤسسة الخارجية "
-	-	-	-	- المساعدة للأندية جادة بوقنية المطوعة لأتلف بلدية
وزارة الدفاع الوطني				
7,80	28,590	337,951	366,541	- التكاليف الطائفة من خدمات الجيش
281,19	69,477	121,298	31,621	- التكاليف الطائفة من خدمات البحرية الوطنية
وزارة التخطيط والتنمية				
-	97,342	-	97,342	- التكاليف الطائفة من الصفقات من انتاج الملكية للأندية
256,36	50,315	69,066	18,750	- المؤسسات العمومية
-	6,500	-	6,500	- التكاليف الطائفة من كرا " طيارات الدولة
11,26	219,855	2,173,664	1,963,829	- الأموال المنقولة لمندوب الدخالات الطرية في مجال التشغيل
1,86	151,448	8,332,086	8,180,640	- التكاليف الطائفة من معلوم القصير لدى الدولة
-	850,149	850,149	-	- جسر الأضرار الناجمة من هجمات 1982
-	-	-	-	- التكاليف الطائفة من فوائد القروض الممنوعة قابل رهون
وزارة الصحة				
166,62	186,915	296,174	110,259	- المساعدات في صاريه بناء الطرق والطرق والجو
27,36	23,969	111,591	87,622	- صهر طاطع جبل الوسط
7,64	41,557	586,577	544,020	- التكاليف الطائفة من مناهير التحليل
12,46	17,766	160,322	142,556	- التكاليف الطائفة من معالم المبور بيطحات جربة
52,78	126,017	364,793	236,776	- التكاليف الطائفة من مخطات أفضال البساتين المدينة
-	1,600,000	1,600,000	-	- الأموال المنقولة لغير الأضرار اللاحقة بالتجهيزات الأساسية (مبانيات 1982)
وزارة الفلاحة				
-	-	-	-	- الأموال المنقولة للبرامج الطرية للتفصيل
وزارة التربية الوطنية				
-	16,443	16,443	-	- المشاريع الممولة من قبل المنظمة العالمية للتفصيل
-	-	2,500,000	2,500,000	- التكاليف الطائفة من الميزانية العامة ومن حساب اللجنة القوية
-	-	-	-	- لضمان الإجمالي (صح للأندية تلاميذ التعليم الأساسي)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي				
23,66	45,451	146,731	192,182	- التكاليف الطائفة من مساعدة المؤتمر الإسلامي
وزارة الشؤون الثقافية				
6,61	8,421	119,047	127,468	- التكاليف الطائفة من بيع تذاكر مهرجان قرطاج
-	36,547	36,547	-	- التكاليف الطائفة من بيع تذاكر مهرجان الفنون الشعبية
70,62	2,736	6,608	3,873	- التكاليف الطائفة من بيع مجلة " النهضة الثقافية "
-	95,000	-	95,000	- مساعدة لفر مجلدات من حياة الرئيس بوليس
-	72,092	-	72,092	- مساعدة جامعة الدول العربية والأم المتحدة لتعليم طهي تونس
وزارة الصحة العمومية				
-	-	31,400	31,400	- التكاليف المنقولة لتفصيل طبع التوابل
-	-	-	-	- مساعدة المنظمة العالمية للصحة في مشروع الصحة العمومية "باجة"
-	1,000,000	-	1,000,000	- الدفعات الطائفة من فوائض اطاقات الصدوق القومي
-	25,192	25,192	-	- لضمان الإجمالي مع الخارج
-	-	-	-	- المنظمة العالمية للتفصيل
وزارة الشباب والرياضة				
49,34	86,065	260,492	174,427	- التكاليف الطائفة من خدمات وشبكات الشباب والرياضة
3,93	715,574	18,916,349	18,202,775	- التكاليف الطائفة من خدمات وشبكات الشباب والرياضة
المبشور (الدولة)				
الميزانية المملوكة للبريد والبرق والهاتف				
76,6	1,085,879	2,503,988	1,416,109	- نطاقات التجهيز الأول وممول ببيع المعدات

v - مصادر الحسابات الخاصة بالخرينة :

رخص قانون المالية عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 في استخلاص إيرادات قدرها 309,894 م.د لفائدة الحسابات الخاصة بالخرينة. وتتضمن هذه الإيرادات في اقتطاعات مختلفة، و"معاليم إضافية" ومداخيل أخرى. وأن لم يدخل قانون المالية التكميلي تغييرا على هذه التقديرات، فقد تم، بموجب ثلاثة قرارات صادرة عن وزير المالية (1)، الترفيع في تقديرات "المال المشترك للجماعات المحلية" من 50 إلى 53 م.د، وتقديرات "صندوق حوادث الشغل" من 1,470 م.د إلى 1,675 م.د وكذلك تقديرات "الصندوق القومي للنهوض بالرياضة" من 1,3 إلى 2 م.د. وكان من نتيجة ذلك أن بلغت التقديرات النهائية للحسابات الخاصة 313,799 م.د.

أما الانجازات، فقد بلغت 267,695 م.د، أي بزيادة نسبتها 1,5 % مقارنة بالسنة الماضية. وهي تمثل 85,3 % من التقديرات. والملاحظ أن مقايض ثلاثة حسابات (الصندوق العام للتعمير والمال المشترك للجماعات المحلية وصندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء) قد بلغت 295,690 م.د، أي ما يمثل نسبة 80,6 % من الانجازات المحلية، في حين لم تسجل ثلاثة حسابات أخرى (صندوق التعاضد والتعاون وصندوق تعديل الصرف وصندوق التسوية الفلاحية) أية مداخيل، والحال أن تقديرات إيراداتها قد حددت بمبلغ 6,2 م.د. وأخيرا، كانت مقايض عشرة حسابات أخرى، نذكر منها بالخصوص الصندوق العام للتعمير وصندوق الخدمة الوطنية والحساب الخاص للمساهمة الاستثنائية للتضامن، دون تقديرات سنة 1983 وكذلك دون انجازات السنة السابقة.

هذا، ومن بين الحسابات التي سجلت زيادات هامة في مقايضها، يجدر ذكر المال المشترك للجماعات المحلية، وصندوق التجهيز والبنات العسكرية، وصندوق تعديل نسب فوائد القروض، والحساب الخاص لتدعيم قطاع الصيد البحري، وصندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء.

ويتضمن الجدول الوارد بالصفحة التالية البيانات المتعلقة بتطور موارد الحسابات الخاصة :

بالديناري		1983		الاجازات 1982	الحساب
الخصومات	المبلغ	الاجازات	التطبيقات		
%					
					الطائرة الاولى
30,81	46,657	198,103	220,000	151,446	1 - حساب استهلاك ماكينات المرافقة المالية ومطافئ المحرك وأقساط الارباح الراجعة للدولة
					طائرة المكنون الخارجية
7,12	25,402	382,299	300,000	366,897	2 - الحساب الخاص للتدخل من أجل حماية الأشخاص والأموال بالخارج
					طائرة الداخلية
24,73	11,845,712	59,747,027	53,000,000	47,901,315	3 - المال المشترك للخدمات المطلوبة
					طائرة الدفاع الوطني
17,47	820,676	3,877,376	5,700,000	4,698,054	4 - صندوق الخدمة الوطنية
-	7,513,908	7,680,518	17,500,000	166,610	5 - صندوق التجهيز والمعدات العسكرية
					طائرة التخطيط والمالية
-	8,905	-	1,500,000	8,905	6 - صندوق الصناديق والمصارف
10,45	22,306	191,130	402,000	213,436	7 - صندوق الضمان للأفدية ضحايا حوادث السيارات
146,83	136,439	229,487	5,300,000	93,048	8 - حساب صيغة الضمان المطروح من طرف الخدمة
-	-	-	3,700,000	-	9 - صندوق تعديل الميزانية
10,73	968,198	8,052,788	12,000,000	9,020,985	10 - الحساب الخاص للمساعدة الاجتماعية للضمان
181,60	10,533	16,333	500,000	5,800	11 - الصندوق الخاص لمساعدة حق الضمان
-	-	-	1,000,000	-	12 - صندوق صيغة القروض المالية
195,08	2,971,460	4,494,633	8,532,000	1,523,173	13 - صندوق تعديل نسب فوائد القروض
74,72	7,765,759	18,158,545	21,000,000	10,392,785	14 - صندوق التجهيز بالمكن للأفدية الأجر
-	1,325,798	1,325,798	300,000	-	15 - صندوق الضمان التأميني للمواطنين الممورين
					طائرة الاقصاد الوطني
17,22	28,667,316	137,785,194	150,000,000	166,452,510	16 - الصندوق الخاص للتجهيز
68,55	653,271	1,605,259	580,000	952,986	17 - الصندوق المهني للتجهيز الخاص بقطاع النسيج
2,64	93,346	3,622,618	6,000,000	3,529,272	18 - صندوق مواصل التوسيع
21,14	510,197	2,923,760	5,000,000	2,413,563	19 - صندوق دعم تنمية المنطقة الاقتصادية
-	475,864	475,864	1,000,000	-	20 - صندوق تعديل أعمار الخضر والنباتات
					طائرة المالية
-	103,252	105,123	210,000	1,661	21 - الصندوق الخاص للتجهيز المالي
8,59	118,684	1,500,455	1,500,000	1,381,771	22 - صندوق تمويل التوسيع
18,60	15,533	99,444	80,000	83,861	23 - صندوق المحافظة على أجناس الصيد البحري
-	4,374	-	-	4,374	24 - صندوق تمويل الواحات
127,18	1,041,416	1,650,287	1,000,000	818,871	25 - الحساب الخاص لدعم قطاع الصيد البحري
					طائرة النقل والمواصلات
					الجزء الأول : النقل
8,76	104,480	1,296,644	1,800,000	1,192,194	26 - الصندوق الخاص للتجهيز المعلق بالنقل بالطرق
-	110,917	110,917	100,000	-	27 - الصندوق الخاص بملاحة الجبلان بالطرق
					طائرة المكنون الداخلية
26,26	52,218	146,662	600,000	198,880	28 - صندوق صيغة الاضاح والمصارف في الحدان السيطري
					طائرة الصحة العمومية
0,20	4,594	2,251,341	2,000,000	2,255,935	29 - صندوق دعم المصالح الصحية الاجتماعية
					طائرة الاعيان
29,58	57,119	136,008	600,000	193,127	30 - الأموال المدة لقرارة الأراضي وأعدادها للبناء
17,68	343,593	1,599,646	2,200,000	1,943,179	31 - الصندوق القومي لتأمين المكن
					طائرة المكنون الاجتماعية
0,40	20,608	5,154,874	6,500,000	5,175,482	32 - حساب اللجنة القومية للضمان الاجتماعي
5,07	48,372	905,428	1,675,000	953,800	33 - أموال حوادث النقل
					طائرة المكنون والبناء
6,19	102,587	1,761,197	2,000,000	1,658,610	34 - الصندوق القومي للتجهيز بالبناء
1,50	3,953,033	267,695,758	313,799,000	263,742,725	الجنسية

يتبين من هذا الجدول أن موارد الصندوق العام للتعويض خلال سنة 1983 بلغت 137,785 م.د.، مقابل 166,452 م.د. سنة 1982. وتتكون هذه الموارد - أساساً - من المبالغ المقطوعة من المداخيل الجبائية (76,356 م.د.) ومن المعلوم الموظف على سواثل الوقود (50,397 م.د.) ويمثل هذان الموردان نسبة 92% من مداخيل الصندوق العام للتعويض الذي لم يحصل، خلافا للسنتين السابقتين، على أية محة ذات صبغة استثنائية.

ويتضمن الجدول السوارد بالصفحة الموالية تفاصيل هذه الموارد .

* * *

وتجدر الإشارة إلى أن أحداث حسابات خاصة يتواصل كل سنة بمعدل اثنين أو ثلاثة. فقد أنشئت خلال المدة المتراوحة بين سنة 1980 وسنة 1982 ستة حسابات، كما أحدثت ثلاثة حسابات أخرى في سنة 1983. وهكذا بلغ عددها الجملي 37 حساباً.

ولا يفوت الدائرة أن تذكر - بهذه المناسبة - بالمعايير والملاحظات التي تسنى لها الوقوف عليها طوال السنوات العاضية. وقد تم ادراج أهمها بالتقرير السنوي عن تصرف 1982.

المندوب العام للتمهين

(تمهين المقاييس المحاسبة)

بالدنانير

التغييرات		1983	1982	بيان المورد
%	المبالغ			
9,47	4.361.076	50.397.704	46.036.628	- المعلوم على سوائيل الوقود
4,08	262.888	6.699.644	6.436.756	- المعلوم على المشروبات الكحولية
14,58	47.300	371.758	324.458	- المعلوم الخاص على الخضر الباعة داخل البلاد أو المصدرة
14,09	5.509 -	33.599	39.108	- المعلوم على القوارص والغلال المصدرة
11,32	3.206 -	25.110	28.316	- المعلوم الخاص على التمهور
26,47	18 -	50	• 68	- معلوم الفارق على السكر والقهوة والفلفل الأحمر
95,09	109.678 -	5.664	115.342	- المعلوم التعمهين على المنتجات "الباب 73 من معايير الديوانة"
-	300 -	-	300	- أوراق اللعيب
20,20	12.834.328	76.356.881	63.522.553	- المبالغ المقطعة من القاييس الجبائية
91,96	15.299 -	1.340	16.639	- الزيادة الموظفة على المواد الكحولية
53,15	134.696	388.118	253.423	- الماخز من عمليات الاقتطاع الظرفية (منتج الفسفاط)
6,15	211.096 -	3.221.037	3.432.133	- الفائض الحاصل عن التعمهين عن الاسطنت
12,02	25.697 -	188.108	213.805	- المعلوم الخاص للتمهين
99,87	1.014.652 -	1.355	1.016.007	- محصول اعادة تمهين مخزون الوقود
48,91	8.301 -	8.672	16.973	- المعاليم على منتجات الحبوب
-	84.806	84.806		- معلوم الفارق على مواد البناء (ارتفاع الاسعار)
-	60	60		- المعاليم على الزيوت المخلوطة (ارتفاع سعر زيت السوجة)
-	1.288 -	1.288		- معلوم الفارق على الشاي الاحمر (على اثر ارتفاع الاسعار)
-	45.000.000 -	-	45.000.000	- منحة ومبالغ مقطعة من الحساب الخاص "المساهمة الاستثنائية للقضاء"
17,22	28.667.315 -	137.785.194	166.452.509	الجبيلة

VI- مقاييس الميزانيات الملحقه ترتيبيا :

أ - ميزانيات المؤسسات الملحقه ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة :

لقد حددت تقديرات مقاييس هذه المؤسسات بأدنى المربط قدره 114,285 م.د. ثم أدخلت عليها تعديلات إلى أن بلغت في آخر الأمر 118,555 م.د (1).

أما الموارد المحصلة خلال سنة 1983، فقد بلغت 115,347 م.د مقابل 93,758 م.د. في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 21,589 م.د ناتجة أساسا عن ازدياد عدد المؤسسات وبالتالي عدد الميزانيات، حيث أحدث 62 مؤسسة جديدة تتبع بالخصوص وزارة التربية القومية (31)، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (16)، ووزارة الصحة العمومية (8)، علما بأن أهم زيادة في المقاييس تحققت في مستوى هذه الوزارة الأخيرة إذ بلغت الزيادة فيها 9,046 م.د أي ما يعادل 42% من الزيادة الجمالية.

أما الموارد المتحققة، فهي تتكون - في حدود 71,3% - من منح التسيير المدفوعة من قبل وزارات الاشراف. فقد بلغت هذه المنح 82,225 م.د مقابل 72,133 م.د في السنة السابقة. أما الموارد الذاتية للمؤسسات (33,122 م.د)، فقد ازدادت بـ قدره 11,497 م.د بالنسبة لسنة 1982.

وبين جدول الصفحة 33 تطور موارد المؤسسات العمومية.

-
- (1) قانون عدد 81 لسنة 1983 مؤرخ في 30 جويلية 1983
أمر عدد 846 لسنة 1983 مؤرخ في 13 سبتمبر 1983
أمر عدد 1252 لسنة 1983 مؤرخ في 27 ديسمبر 1983

ب - ميزانيات المؤسسات العمومية الملحققة ترتيبيا بالميزانيات الملحققة بميزانية الدولة :

وفقا لاحكام الفصل 6 من القانون رقم 81 لسنة 1983 المؤرخ في 30 جويلية 1983 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لتصرف 1983، قررت لأول مرة مقاييس قدرها 1,593 م.د لفائدة المؤسسات العمومية التي لها ميزانيات ملحققة ترتيبيا بالمصالح ذات الميزانيات الملحققة.

وقد احدثت اثنتان منها (الاذاعة الجهوية بالمستير والاذاعة الجهوية بصفاقس) بمقتضى الفصل 134 من قانون المالية. وهما تابعتان للاذاعة والتلفزة التونسية. وأما الثالثة، فهي مدرسة البريد والمواصلات التي تتبع البريد والهاتف.

ولهما يخص التقديرات النهائية والمقاييس المتحققة لهذه الميزانيات الثلاث كما هي مبينة في الحساب العام لادارة المالية لتصرف 1983، فانها بلغت على التوالي 1,598 م.د و 1,580 م.د.

وقد بلغت مقاييس مدرسة البريد والمواصلات وحدها 1,200 م.د، يمثل 1,188 م.د منها منحة التسيير. أما مقاييس الاذاعتين الجهويتين، فقد بلغت 0,380 م.د، وهي تتكون كلها من المنحة المصروفة لهما من ميزانية الدولة.

ج - موارد المؤسسات العمومية ذات الاستعمال الخاص

تتكون الموارد الاستثنائية للميزانيات الملحقة ترتيبيا سواء من اعتمادات تخصص لها في ميزانية الدولة، أو من فوائض موارد ذاتية على التقديرات طبقا لأحكام الفصل 20 من القانون الاساسي للميزانية.

وقد بلغت المقاييض المتحققة في سنة 1983 والتي سجلت في 139 مؤسسة عمومية إدارية ما قدره 8,968 م.د مقابل 10,830 م.د في سنة 1982، أي بنقص قدره 1,862 م.د.

أما الموارد المنقولة من السنوات السابقة طبقا لأحكام الفصل 21 من القانون المشار اليه آنفا، فقد بلغت 14,340 م.د، بحيث يكون مجموع الموارد ذات الاستعمال الخاص في سنة 1983 - 23,308 م.د.

وبين الجدول التالي تطور الموارد الاستثنائية خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

بالدنانير

التطور 83/82		المقاييض			وزارة الاشراف
%	القيمة	1983	1982	1981	
39,2	2,834+	10,065	7,231	4,378	- الوزارة الاولى
24,7	97,000+	489,500	392,500	210,370	- العمود
53,6	138,683+	397,167	258,484	272,587	- الداخلية
-	4,300-	-	4,300	-	- التخطيط والمالية
150,0	42,258+	70,432	28,174	50,044	- الفلاحة
59,7-	37,267-	25,178	62,445	329,193	- التربية القومية
5,0-	44,091-	827,907	871,998	655,598	- التعليم العالي
82,7-	186,280-	38,885	225,165	-	- الشؤون الثقافية
20,6-	1,841,981-	7,067,949	8,909,930	6,282,892	- الصحة العمومية
40,9-	28,640-	41,400	70,040	79,950	- الشؤون الاجتماعية
17,2-	1,861,784-	8,968,483	10,830,267	7,885,012	- الجبلية

الميزانيات الملحة فوجيا بموازنة الدولة

بالدينار

التفصيلات		انجازات	انجازات	عدد المؤسسات	وزارة الاشرف
%	المبلغ	1983	1982	الموسمية	
12,29	335.128	3.062.253	2.727.125	4	الوزارة الأولى
- 16,91	-	1.280.966	1.541.689	1	وزارة العدل
10,19	482.375	5.215.371	4.732.996	36	وزارة الداخلية
2,36	18.590	805.400	786.810	4	وزارة الدفاع الوطني
-	-	32.000	32.000	1	وزارة التخطيط والمالية
-	-	15.000	15.000	1	وزارة التجهيز
14,19	2.074.162	16.695.106	14.620.944	71	وزارة الفلاحة
19,62	630.672	3.845.551	3.214.879	3	وزارة النقل والمواصلات
20,84	2.778.215	16.110.556	13.332.341	312	وزارة الترتيبات القومية
22,46	5.822.960	31.747.081	25.924.121	70	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
51,17	36.007	106.371	70.364	2	وزارة الاعمال
17,10	346.477	2.372.336	2.025.859	5	وزارة الشؤون الثقافية
40,80	9.046.369	31.217.941	22.171.582	137	وزارة الصحة العمومية
18,22	217.024	1.408.007	1.190.983	6	وزارة الشؤون الاجتماعية
4,56	62.482	1.433.817	1.371.325	7	وزارة الشباب والرياضة
23,03	21.589.738	115.347.756	93.758.018	660	<u>الجملة</u>

العنوان الثاني

تكاليف الميزانية العامة للدولة
والحسابات الخاصة بالخرينة

I - المصاريف الجارية للميزانية العامة للدولة

سيتم ، تحت هذا العنوان بحث المواضيع التالية :

- تقديرات الميزانية العامة للدولة كما حددها قانون المالية الاصيلي وقانون المالية التكميلي ، وكذلك التعديلات المدخلة على الاعتمادات - نقلا وتحويلا - خلال السنة سواء بالطريقة التشريعية او بالطريقة الترتيبية .
- استهلاك الاعتمادات المفتوحة ، سواء في مستوى الادارة المركزية او في مستوى المصالح الجهوية .
- وأخيرا ، المقارنة بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المستهلكة خلال سنة 1983 ، وكذلك تطوّر الاعتمادات المصروفة من سنة 1980 الى سنة 1983 .

أ - الاعتمادات المفتوحة

لم يختر قانون المالية التكميلي حجم الاعتمادات المخصصة للمصاريف الجارية لميزانية الدولة التي حددها قانون المالية الاصيلي بمبلغ 1420 م.د . ولم تشمل التعديلات الحاصلة بموجب قانون المالية التكميلي ، الا توزيع الاعتمادات فيما بين بعض ابواب الميزانية .

أولا : التقديرات الأولية

بلغ حجم الاعتمادات المفتوحة بمقتضى قانون المالية لسنة 1983 بعنوان المصاريف الجارية لميزانية الدولة (بما في ذلك مساهمة العنوان الأول في مصاريف العنوان الثاني التي حددت بمبلغ 466 م.د) ما قدره 1420 م.د . ، مقابل 1.168 م.د . في سنة 1982 ، أي بزيادة قدرها 252 م.د . ونسبتها 21,6 % (مقابل 24,5 % في سنة 1982 و 24,8 % في سنة 1981) .

ثانيا : تطوّر الاعتمادات

لقد ادخل قانون المالية التكميلي - كما سبقت الاشارة اليه - تعديلات على توزيع الاعتمادات المفتوحة ببعض ابواب الميزانية .

وسيتتم فيما يلي عرض هذه التعديلات وكذلك توزيع "الاعتمادات الجمالية" والاعتمادات المفتوحة بـ"باب المصاريف الطارئة"، وجميع التغييرات الاخرى المدخلة على الاعتمادات.

1 - قانون المالية التكميلي

ان التعديلات المجرأة بموجب هذا القانون كانت نتيجة للحاجات التي برزت خلال النصف الاول من سنة 1983 .

ولهذا، حددت - في أول الامر - الاعتمادات المخصصة لتغطية الانعكاسات المالية الناجمة عن الترفيع في بعض المرتبات والاجور، طبقا لمجموعة من الاوامر الصادرة بتاريخ 17 جوان 1983 ، بـمبلغ 26 م.د. . ولما تبين - فيما بعد - ان هذا المبلغ لم يكن كافيا لهذه النفقات، وقع اللجوء الى تدابير جديدة كانت الغاية منها الضغط على مصاريف بعض ابواب الميزانية، باعتبار أنها لم تتضمن احداث موارد جديدة، الامر الذي مكّن من توفير اعتمادات قدرها 31 م.د. . خصصت كلها " للتكاليف المشتركة " التي تشكل الجزء الثالث من الباب الثامن (وزارة التخطيط والمالية) ليتم توزيعها - مع الاعتمادات الاصلية البالغة 26 م.د. . - على مختلف ابواب الميزانية .

ويبين الجدول التالي تفصيل الاعتمادات المقطعة من مختلف أقسام الميزانية لتضاف الى باب " التكاليف المشتركة " .

التعديلات التي جاء بها قانون
المالية البلدية

بالدينار

الزيادة		النقص	
المبلغ	الباب	المبلغ	الاقسام
31.000.000	القسم الخامس : التكاليف المشتركة (اعتمادات احتياطية)	18.000 - 3.341.000	القسم الاول : السلط العمومية القسم الثاني : فوائد الدين القسم الثالث : وسائل المصالح - تأجير ضروب من النشاط 2.704.000 - مصاريف المعدات والتصرف الاداري 569.000 - منح للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية 568.000
		20.764.000	القسم الرابع : التدخلات العمومية : - في الميدان الاقتصادي * الصندوق العام للتعويض 20.000.000 * تدخلات أخرى 374.000 - في الميدان الاجتماعي والثقافي 390.000
		6.377.000	القسم الخامس : مصاريف مختلفة وطارئة - مساهمة العنوان الاول في مصاريف العنوان الثاني 6.000.000 - مصاريف طارئة 377.000
31.000.000 +	<u>الجملة</u>	31.000.000 -	<u>الجملة</u>

يتضح من خلال هذا الجدول ان 84 % من الاعتمادات الموفرة لتسديد النفقات الجديدة يتكون من المنحة التي كانت مخصصة لفائدة الصندوق العمومي للتمهيز وبالغلة 20 م. د.، ومن التقيص في مساهمة العنوان الاول في مصاريف التنمية بما قدره 6 م. د.

2 - توزيع الاعتمادات الجمالية

يجدر التذكير - في هذا المجال - بأحكام الفصل 12 من القانون الاساسي للميزانية التي نصت على ان الاعتمادات الجمالية هي اعتمادات تفتح "للمصاريف التي يتعمد توزيعها عند الاقتراع عليها"، ويتم تخصيصها "بمقتضى أمر يصدر بناء على ما يعرضه وزير التخطيط والمالية".

وقد حددت "الاعتمادات الجمالية" لسنة 1983 أول الامر بما قدره 933 م. د. ثم تم ترفيعها بموجب قانون المالية التكميلي الى 649 م. د. بفضل الاعتمادات الحاصلة نتيجة الضغط على المصاريف مثلما تم بهانه سالفاً (31 م. د.).

ووقع توزيع هذه الاعتمادات الجمالية في حدود 58,848 م. د. بمقتضى امرين، الأول عدد 846 لسنة 1983 ومفرغ في 13 سبتمبر 1983 (49,426 م. د.) والثاني عدد 1252 لسنة 1983 و مفرغ في 27 ديسمبر 1983 (9,422 م. د.).

أما الباقي الذي لم يتم توزيعه (6,052 م. د.)، فقد صرف أساساً ومباشرة من طرف وزارة التخطيط والمالية، لفائدة جهات مختلفة منها بالخصوص الجريد والبرق والهاتف والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه، وذلك لتصفية بعض الديون المتخلدة بذمة بعض الوزارات (3,352 م. د.)، كما صرف مبلغ قدره 1,4 م. د. لفائدة الصندوق القومي للأدغال السكني بعنوان المنح المخصصة للمدخرين، وبمبلغ آخر قدره 200,000 م. د. لفائدة الديوان التونسي للتجارة مخصص لمصاريف التجهيز الأولي لوزارة العائلة والتمهيز بالمرأة.

وقد كان التوزيع النهائي، الناتج عن الأمرين المذكورين أعلاه، كالاتي :

في الحفظ والمحافظة

بمادہ نامہ

الاجتماعات	الاجتماعات	الاجتماعات	معلومات الدولة		معلومات القطاع		المجموع	الاجتماعات
			معلومات الدولة	معلومات القطاع	معلومات القطاع	معلومات القطاع		
39.000	17.000	-	-	-	-	22.000	-	مجلس الوزراء
208.000	-	150.000	-	-	-	58.000	-	مجلس الوزراء
1.024.000	125.000	100.000	-	-	37.000	725.000	36.000	مجلس الوزراء
546.000	-	-	-	-	-	546.000	-	مجلس الوزراء
350.000	70.000	-	-	-	231.000	29.000	20.000	مجلس الوزراء
10.404.000	50.000	-	-	-	146.000	10.130.500	27.500	مجلس الوزراء
3.993.000	-	-	-	-	-	3.993.000	-	مجلس الوزراء
1.473.000	250.000	39.200	461.000	-	-	706.800	16.000	مجلس الوزراء
915.500	10.000	-	731.500	-	-	174.000	-	مجلس الوزراء
1.448.000	13.000	-	320.000	-	-	1.110.000	5.000	مجلس الوزراء
4.015.000	15.000	-	1.049.000	-	258.000	2.593.000	-	مجلس الوزراء
357.000	-	-	-	-	97.000	260.000	-	مجلس الوزراء
20.998.000	200.000	-	-	-	-	20.795.000	3.000	مجلس الوزراء
1.987.000	78.000	-	-	-	331.000	1.578.000	-	مجلس الوزراء
541.500	-	478.000	-	-	-	57.000	6.500	مجلس الوزراء
820.000	-	-	-	-	120.000	595.000	4.000	مجلس الوزراء
6.776.000	-	-	229.000	-	700.000	5.847.000	-	مجلس الوزراء
93.000	-	-	-	-	-	93.000	-	مجلس الوزراء
1.510.000	-	1.054.000	-	-	6.000	450.000	-	مجلس الوزراء
1.350.000	-	-	37.000	-	-	1.310.000	3.000	مجلس الوزراء
58.848.000	828.000	1.821.200	2.827.500	1.926.000	51.324.300	121.000	-	مجلس الوزراء

. يتبين من هذا الجدول ان اكثر من 50 % من الاعتمادات الجميلة قد اسندت الى وزارتي التربية القومية (20,998 م.د) والداخلية (10,404 م.د)، وان جلها قد خصص لتغطية مصاريف التأجير.

3 - توزيع الاعتمادات المفتوحة بباب المصاريف الطارئة

حددت الاعتمادات المفتوحة بهذا الباب بمقتضى قانون المالية الاصلى بما قدره 7,7 م.د، ثم خفضت بقانون المالية التكميلي الى 7,323 م.د. ويتضمن الجدول الموالي توزيعها على نحو ما جاء بالامرين سالفى الذكر والصادرين في 13 سبتمبر 1983 و 27 ديسمبر 1983.

وقد خصصت هذه الاعتمادات اساسا لمصاريف المعدات والتصريف الاداري (2,073 م.د. أي ما يمثل نسبة 28,3 % من المجموع) وللمنح المسندة الى المؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية (1,940 م.د. أي ما يمثل نسبة 26,5 %) وللتدخلات في الميدان الاقتصادي (1,190 م.د. أي ما يمثل نسبة 16,2 %).

واستفادت من هذه الاعتمادات كل الوزارات، ولا سيما وزارات الصحة العمومية (1,650 م.د) والفلاحة (1,113 م.د) والداخلية (1,051 م.د).

مستلزمات الاعتمادات الطارئة
بمقابل " المصاريف الطارئة "

بالدينار

الخط	المدخلات المسجلة في الميزانية		وسائل المصارف			المبلغ المخصص للمصروفين (31 و 32)	الاقسام
	الدولة (المصنف 80)	الاجتماعي والثقافي (المصنف 70 عكر 71) (72)	الاقتصادي (المصنف 61 - 62)	مبلغ لتغطية المصروفات (المصنف 50)	المصارف الاداري (المصنف 40) (44 - 41)		
53.000	-	-	-	-	50.000	-	مجلس النواب
350.000	-	-	-	-	20.000	-	رئاسة الجمهورية
784.000	-	140.000	-	-	404.000	140.000	الوزارة الاولى
70.000	-	-	-	-	50.000	20.000	وزارة العدل
20.000	20.000	-	-	-	-	-	وزارة الشؤون الخارجية
1.051.500	-	-	-	69.500	502.000	480.000	وزارة الداخلية
180.000	-	-	-	-	180.000	-	وزارة الدفاع الوطني
358.000	-	230.000	-	-	120.000	-	وزارة التخطيط والمالية
228.000	-	-	141.000	-	21.000	66.000	وزارة الاقتصاد الوطني
12.000	-	-	-	-	12.000	-	وزارة التجهيز
1.113.000	-	-	1.019.000	94.000	-	-	وزارة الزراعة
20.000	-	-	-	20.000	-	-	وزارة النقل والمواصلات
480.000	-	-	-	-	480.000	-	وزارة الخربة القومية
124.000	-	-	-	55.000	59.000	-	وزارة التعليم العالي
330.000	-	300.000	-	-	30.000	-	وزارة الاعلام
355.000	-	290.000	-	65.000	-	-	وزارة الشؤون الثقافية
1.650.000	-	-	-	1.550.000	100.000	-	وزارة الصحة العمومية
-	-	-	-	-	-	-	وزارة الاسكان
8.000	-	-	-	8.000	-	-	وزارة الشؤون الاجتماعية
136.500	-	-	30.000	79.000	27.500	-	وزارة الشباب والرياضة
7.323.000	20.000	960.000	1.190.000	1.940.500	2.073.500	706.000	الخط
7.323.000	2.170.000		4.720.000		433.000		

4 - تحويل الاعتمادات

بلغ حجم الاعتمادات المحولة من فصول الى فصول اخرى 1,872 م.د خلال سنة 1988 مقابل 1,349 م.د في سنة 1982، اي بزيادة نسبتها 37%، وتمت هذه التحويلات بمقتضى امرين الاول عدد 846 لسنة 1988 موزع في 18 سبتمبر 1988 (0,786 م.د) والثاني عدد 1252 لسنة 1988 موزع في 27 ديسمبر 1988 (1,086 م.د).

وقد شملت هذه التعديلات، سواء بالزيادة او بالنقصان - أساسا - مصاريف التأجير (1,077 م.د) ومصاريف المعدات والتصرف الاداري (0,775 م.د).

من ذلك أنه، في وزارة الدفاع الوطني، تم تحويل مبلغ 0,742 م.د من الاعتمادات المفتوحة بعنوان " اكساء الاعوان وشراء الحروجات الخ ... " (الفصل 40)، وذلك لتغطية النقص الحاصل في الاعتمادات المخصصة لدفع " اجور ومستحقات العسكريين " (الفصل 30) .

وكذلك الشأن بالنسبة لميزانية وزارة الخارجية حيث حلت من اعتمادات المرتبات والاجور (الفصل 80) ومن الاعتمادات المخصصة لاسناد المنح لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (الفصل 50) مقادير بلغت جملتها 0,350 م.د وذلك لفائدة الابواب المتعلقة بمصاريف الوقود والزيوت ومصاريف الاستقبالات والنفقات المترتبة عن تنقل الاعوان العاملين بالخارج بمناسبة عطلهم السنوية (الفصلان 40 و 41).

ويتبين الجدول الموالي توزيع التحويلات من فصول الى فصول .

مستهل الاحصاءات

بين مستهل الس. مستهل

بالدينار

الاقتصادات			المؤسسات			المستهل	المستهل
المدخلات في المستهل الاقتصاد المستهل (71.70)	المدخلات المستهل الاقتصاد المستهل (40)	المدخلات المستهل الاقتصاد المستهل (32.31.30)	المدخلات المستهل الاقتصاد المستهل (50)	المدخلات المستهل الاقتصاد المستهل (71.70)	المدخلات المستهل الاقتصاد المستهل (41.40)		
-	-	57.000	-	-	57.000	-	وزارة المدخل
-	-	130.000	-	-	350.000	-	وزارة المدخل الخارجية
-	732.000	-	-	-	40.000	742.000	وزارة المدخل الوطني
-	-	40.000	-	-	-	40.000	وزارة المدخل الوطني
-	24.000	-	-	-	24.000	-	وزارة المدخل الوطني
-	-	58.000	-	-	42.000	40.000	وزارة المدخل الوطني
-	-	2.700	-	-	-	2.700	وزارة المدخل الوطني
-	-	22.000	-	-	-	22.000	وزارة المدخل الوطني
-	-	133.000	-	-	132.000	1.000	وزارة المدخل الوطني
-	-	200.000	-	-	110.000	200.000	وزارة المدخل الوطني
14.000	-	29.000	-	14.000	-	29.000	وزارة المدخل الوطني
14.000	915.000	721.700	14.000	14.000	775.000	1.075.700	المستهل
1.371.700			1.371.700			1.371.700	

ثالثا : الاعتمادات النهائية

يتضمن الجدولان التاليان الاعتمادات النهائية كما تم ضبطهما بمقتضى قانوني المالية وأمر التوزيع والتحصيل . وبين هذان الجدولان علاوة على التعديلات المدخلة على الاعتمادات - نقلا وتحويلا - توزيع هذه الأخيرة بين مختلف الأقسام الفرعية (الجدول الوارد بالصفحة 1 - 45) والابواب (الجدول الوارد بالصفحة 1 - 46) وكذلك تطورها من سنة 1982 إلى سنة 1983.

وقد بلغت هذه الاعتمادات في مجملها 1.420 د مقابل 1.247 د في سنة 1982، أي بزيادة قدرها 173 د ونسبتها 13,9 % .

ومقارنة بسنة 1982، شملت أهم الزيادات تأجير ضروب من النشاط (+ 94,360 د مقابل 113,497 د) ومساهمة العنوان الأول فسيحي مصاريف التنمية (+ 64 د مقابل 96 د) . وفوائد الدين والتزامات أخرى محمولة على كامل الدولة (17,5 د مقابل 22,3 د) . أما انخفاض نسبة الزيادة فقد سجل في مستوى بقية الابواب باستثناء الباب الخاص بالتدخلات العمومية في الميدان الاجتماعي والثقافي الذي ارتفعت نسبة الزيادة فيه من 8,4 % في سنة 1982 إلى 12,9 % في سنة 1983.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن الاعتمادات المفتوحة بعنوان التدخلات الاقتصادية سجلت، مقارنة بسنة 1982، نقصا كبيرا قدره 29,139 د ونسبته - 39,8 % ، خاصة على اثر إلغاء المحطة المسندة إلى الصندوق العام للتعهض.

أما في مستوى ابواب الميزانية، فإن معظم الزيادات شملت الوزارات التالية .

- وزارة التخطيط والمالية وذلك على اثر الزيادة في مساهمة العنوان الأول في مصاريف التنمية (64 د، أي بنسبة 16,2 %) وهي فوائد الدين والتزامات أخرى بمذمة الدولة " (17,5 د، أي بنسبة 20 %)

- وزارة التربية القومية (+ 36,386 د، أي + 19,5 %)

- وزارة الصحة العمومية (+ 21,256 د، أي + 21,5 %)

- وزارة الداخلية (+ 14,290 د، أي + 18,9 %)

[illegible]

[illegible]

ب) استهلاك الاعتمادات

استهلكت الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية والبالغة 1.420.000 م.
من طرف مختلف الوزارات في حدود 1.411.473 م. د. أي بنسبة 99,40 % وهي
نسبة تقارب نسبة الاستهلاك المسجلة خلال السنة السابقة (99,36 %)

يبين الجدول اسفله مبالغ الاعتمادات المستهلكة في سنوات 1980
1981، 1982 و 1983 وتطورها من سنة مالية الى أخرى.

تطور استهلاك الاعتمادات

من سنة 1980 الى سنة 1983

بالديناري

السنة المالية	الاعتمادات		ما بقى من الاعتمادات	نسبة الاستهلاك	ارتفاع المصاريف من سنة مالية الى اخرى	
	النهائية	المأمور بصرفها			المبالغ	%
1980	765.600.000	758.983.421	6.616.579	% 99,13	139.867.057	%22,6
1981	977.600.000	972.369.964	5.430.036	% 99,44	213.366.543	%28,1
1982	1.247.000.000	1.239.044.765	7.955.235	% 99,36	266.674.801	%27,4
1983	1.420.000.000	1.411.472.989	8.527.011	% 99,40	172.428.224	%13,9

من النظر في هذا الجدول ، يمكن ملاحظة التراجع الواضح في نسبة ارتفاع المصاريف الجارية في سنة 1983 . فبعد أن بلغت هذه النسبة 22,6 % سنة 1980 ، و 28,1 % سنة 1981 و 27,4 % سنة 1982 ، انخفضت الى 18,9 % سنة 1983 .

يعزى هذا الانخفاض الهام اساسا الى مستلزمات سياسة التقشف المتبعة في مجال المصاريف العمومية خلال سنة 1983 . وقد شمل هذا التطور السلسبي جمل ابواب الميزانية وخاصة منها " تدخلات الدولة في الميدان الاقتصادي " . التي انحدرت نسبة تطورها من 9,0 % في سنة 1982 الى 39,9 % في سنة 1983 .

يبين الجدول التالي تطور المبالغ المأمور بصرفها في السنوات 1980 و 1981 و 1982 و 1983 ، كما يبرز التغيرات الحاصلة خلال السنتين الاخيرتين سواء من حيث المبالغ او من حيث النسب المئوية .

توزيع المبالغ المأسور بمصرفها

من سنة 1980 إلى سنة 1988

٠٣٠٢

التغيرات بين 83 / 82		المبالغ المأسور بمصرفها					إجمالي المصاريف	
%	المبالغ	1983	1982	1981	1980			
7,8	0,279	3,850	3,571	3,012	2,299	-	المسقط العمومية	
20,1	17,600	105,000	87,400	64,667	57,423	-	فوائد الدين والالتزامات الأخرى	
18,7	93,286	591,014	497,728	387,735	328,485	-	المحمولة على كاهل الدولة	
14,1	7,033	57,034	50,001	39,921	35,405	-	تأجير ضريب بين الشطوط	
14,3	12,216	97,571	85,355	70,007	61,844	-	المعدات والتصرف الإداري	
39,9 -	29,184 -	43,952	73,136	67,089	22,748	-	مطح للمؤسسات العمومية الإدارية	
17,1	5,328	36,552	31,224	28,340	23,681	-	التدخلات العمومية في الميدان الاقتصادي	
17,1	5,328	36,552	31,224	28,340	23,681	-	التدخلات العمومية في الميدان الاجتماعي والثقافي	
48,1 -	2,346 -	3,074	5,920	5,771	5,796	-	مطحة التوازن للميزانية الملحقه للاذاعة	
-	2,406	2,406	-	-	-	-	والصنفزة القومية	
-	-	0,923	0,923	0,923	0,923	-	مطحة التوازن للميزانية الملحقه للطاقة	
2,1	0,051	2,426	2,375	1,774	1,434	-	للإرسال الاذاعي والتلفزيوني	
16,2	64,000	460,000	396,000	300,000	215,000	-	الخسائر من الميزانية الملحقه	
34,8	0,850	3,294	2,444	1,684	1,856	-	تدخلات الدولة في الميدان المدني	
47,5	1,410	4,377	2,967	1,447	2,089	-	مساهمة العنوان الاول في ميزانية التنمية	
						-	مصاريف مختلفة وطبقات	
						-	مصاريف أخرى	
13,9	172,429	1.411,473	1.239,044	972.370	758,983		الاجمالية	

ودين اعتبار مساهمة العنوان الاول في ميزانية التنمية (460 م.د) والمنح الممولة للميزانيات الملحقه (5,480 م.د) تكون نسبة نمو المصاريف الجارية 18,3%، وهي تفوق بكثير النسبة التي سجلها الناتج الداخلي الخام (13%) .

يجدر التذكير في هذا الصدد بأنه، بصرف النظر عن المصاريف المذكورة اعلاه، وكذلك عن المنحة التي كانت تصرف للصندوق العام للتعمير، سجلت المصاريف الجارية للدولة زيادة بنسبة 16,4% سنة 1981 بنسبة 27,7% سنة 1982 في حين كانت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام على التوالي 17,9% و 13,9% .

وتناول التحليل الآتية بالبحث اهم التغيرات التي طرأت على هذه المصاريف كما هي موزعة بالجدول اعلاه .

أولاً : السلط العمومية

لم تبلغ الزيادة في المصاريف المنجزة بهذا العنوان الزيادة المسجلة في سنة 1982 والتي كانت نسبتها 18,6% . فقد ارتفعت هذه المصاريف إلى 3,850 م.د سنة 1983، مقابل 3,571 م.د في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 0,279 م.د أو ما يمثل نموًا بنسبة 7,8% وهي نسبة أقل بكثير من نسبة نمو المصاريف الجارية للدولة (13,9%) .

ثانياً : فوائد الدين والالتزامات الاخرى المحمولة على كاهل الدولة

ارتفعت هذه التكاليف إلى 105 م.د رصد مبلغ 9,4 م.د منها لتسديد فوائد الدين و 5,6 م.د لتسديد الالتزامات الاخرى مقابل 82,4 م.د للاولى و 5 م.د للثانية في سنة 1982 .

ولكن كانت الزيادة الجليّة مرطعة نسبياً (17,6 د اي 20,1 %) إلا أنها ظلت دون الزيادة المسجلة في سنة 1982 (22,733 د اي 35,1 %).
 ويفسّر تراجع نسق نمو هذه المصاريف بانخفاض المبالغ المسددة في سنة 1983 بعنوان القروض المبرمة بالسوق المالية الدولية (22,8 %).
 وسيتّم بهيكلان ذلك بمزيد التفصيل في القسم المخصّص من هذا التقرير للدين العمومي.

ثالثاً: وسائل المصالح

تمثل المصاريف المنجزة بهذا العنوان أكثر من 50 % من مجموع المصاريف الجارية لميزانية الدولة. فقد ارتفعت من 633,085 د في سنة 1982 إلى 745,619 د في سنة 1983 مسجلة بذلك نمواً بنسبة 17,8 %.
 وتتكوّن هذه المصاريف في حدود 79,3 % من نفقات التاجير (591,014 د) و 13,1 % من منح التوازن المخلّولة للمؤسسات العمومية الادارية (97,571 د) و 7,6 % من مصاريف المعدات والتصرف الاداري (57,034 د).
 وقد تميّزت هذه المصاريف في سنة 1983 بتراجع واضح في نسق نموها بالمقارنة إلى السنة السابقة إذ لم تتجاوز النسبة الجليّة لارتفاعها 17,8 % بعد أن كانت سجلت زيادة كبيرة في سنة 1982 بلغت نسبة 27,2 %.
 وفيما يتعلّق بالزيادة الجليّة المسجلة في سنة 1983 وبالملاحظة 112,535 د تجدر الملاحظة أنها قد شملت في حدود 83 % من مقدارها نفقات التاجير و 11 % المنح المخلّولة للمؤسسات العمومية الادارية و 6 % مصاريف المعدات والتصرف الاداري.
 وهذه الزيادة أقلّ حجماً من الزيادة المسجلة في سنة 1982 التي ارتفعت فيها إلى 135,422 د. يعود هذا التراجع أساساً إلى انخفاض مبالغ الاعتمادات المصدّدة للترفيه في الاجور والمرتبّات.

1 - تأجير ضروب من النشاط

تشمل هذه النفقات نسبة 41,9 % من جملة المصاريف الجارية لميزانية الدولة. وقد بلغت 591,014 م.د في سنة 1983 مقابل 497,728 م.د في سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 93,286 م.د (+ 18,7 %) وهي زيادة تقل بكثير عن الزيادة المسجلة في السنة السابقة والتي كانت بلغت 109,993 م.د (+ 22,1 %).

ويعزى انخفاض نسق نمو هذه المصاريف سواء من حيث مبلغه أو من حيث نسبته المئوية أساساً إلى التخفيض في حجم المصاريف المخصصة للترفيه في التأجيرات.

ومما كان الشأن بالنسبة للسنة المالية السابقة شملت هذه الزيادة خاصة الوزارات التي تستخدم أكبر عدد من الموظفين والعملة وهي :

- وزارة التربية القومية	: (+ 34,637 م.د)
- وزارة الصحة العمومية	: (+ 15,854 م.د)
- وزارة الداخلية	: (+ 10,856 م.د)
- وزارة الدفاع الوطني	: (+ 8,788 م.د)
- وزارة الفلاحة	: (+ 6,562 م.د)

ومما تجدر الإشارة اليه أن نسبة التطور العام لنفقات التأجير خلال الأربع سنوات الأخيرة كانت قد بلغت 24,5 % في سنة 1980، ثم انخفضت إلى 18,0 % في سنة 1981، لترتفع سنة 1982 إلى 28,4 % - وهو أقصى ما بلغت - ولتنخفض من جديد إلى 18,7 % في سنة 1983.

2 - مصاريف المعونات والتصرف الإداري

تشمل هذه المصاريف نسبة 4 % من مجموع المصاريف الجارية لميزانية الدولة. وقد ظلت هذه النسبة شبه ثابتة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

وقد ارتفع مقدار هذه المصاريف في سنة 1983 إلى 57,034 م.د ، متجاوزاً بذلك النفقات المنجزة خلال السنة المالية السابقة بمبلغ 7,033 م.د أي ما يمثل نمواً بنسبة 14,1 % مقابل 25,3 % في سنة 1982.

وقد استفادت من هذه الزيادة خاصة وزارات الداخلية (+ 3,193 م.د) والترتبة القومية (+ 0,724 م.د) والفلاحة (+ 0,549 م.د) والوزارة الاولى (+ 0,541 م.د)

بيد ان بعض الوزارات حققت اقتصادا في نفقاتها بالمقارنة الى التصرف السابق وخاصة في مستوى الفصل 41 (ارجاع مصاريف النقل ومنح النقل اليومية والنهبات والقيام بمأموريات).

من ذلك أن وزارات الداخلية والشؤون الخارجية والدفاع الوطني خفضت من نفقاتها المرسمة بهذا الفصل بمقادير بلغت على التوالي 0,051 م.د و 0,039 م.د و 0,016 م.د. فضلا عن ذلك لوحظ في وزارة الدفاع انخفاض في حجم مصاريف المعدات والتصرف الاداري بمبلغ 0,216 م.د .

الا انه لا بد من الاشارة الى ان الادارة مازالت مدينة بمبالغ هامة الى العديد من الدائنين ومن بينهم خاصة مؤسسات عمومية مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه والبريد والبرق والماتف وشركة تونس الجوية والمطبعة الرسمية الخ...

وسيمت افراد هذا الموضوع بتحليل خاص في القسم المخصص للتصرف في ترخيصات الميزانية.

3 - المنح المخولة للمؤسسات العمومية الادارية

ارتفعت المنح المحمولة على الاعتمادات المرسمة بالفصل 50 من ميزانية الدولة والتي صرفتها مختلف الوزارات الى المؤسسات العمومية الادارية وسدون اعتبار المبالغ الممنوحة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية، التي 83,208 م.د سنة 1983 مقابل 72,938 م.د سنة 1982، اي بزيادة قدرها 10,270 م.د وسببتها 14,1%.

وقد شملت هذه الزيادة خصوصا المؤسسات الطحقة بوزارات التعليم العالي (+ 5,658 م.د منها حوالي 4 م.د لفائدة الديوان القومي للمشاريع الجامعية) والصحة العمومية (+ 1,143 م.د) والترتبة القومية (+ 0,818 م.د).

وأخيرا بلغت الاعتمادات الممنوحة لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج من طرف وزارة الشؤون الخارجية 14,863 م.د في سنة 1983، مقابل 12,417 م.د في سنة 1982، أي بزيادة قدرها 1,946 م.د (+ 15,7%) مما جعل الاعتمادات المخصصة من الفصل 50 ترتفع الى 97,571 م.د في سنة 1983 (مقابل 85,355 م.د في سنة 1982).

رابعاً: التدخلات العمومية

سجلت المصاريف المنجزة بعدوان تدخلات الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والدولية خلال السنوات المتراوحة من 1980 الى 1983 تطورا غير مستقر.

وفعلا، بعد ان كانت قد بلغت 55 م.د في سنة 1980، ارتفعت الى 104 م.د في سنة 1981 ثم الى 114 م.د في سنة 1982، لتتخفض الى 89 م.د في سنة 1983 أي ما يمثل نموا نسبته على التوالي 14% و 90% و 9% فيما يخص الثلاث سنوات المالية الاولى وانخفاضا بنسبة 21% في سنة 1983.

ويفسر هذا التطور اساسا بالمنحتمين الهامتين اللتين صرفتا للصندوق العام للتعميم في سنتي 1980 و 1981 (وهما على التوالي 40 م.د و 37 م.د) في حين لم يتم اقرار أي منحة في سنة 1983.

وسيتم في الفقرات الموالية تحليل تطور التدخلات العمومية باصنافها الثلاثة كما هي موزعة بالجدول التالي

التدخلات العمومية

م.د.د.

التغيرات		1983	1982	بيان التدخلات
%	المبالغ			
				- التدخلات في الميدان الاقتصادي
9 %	0,455	5,515	5,060	- التدخلات المباشرة
43,5 %	29,640 -	38,436	68,076	- التدخلات غير المباشرة
39,9 %	29,185 -	43,951	73,136	<u>الجملة الجزئية</u>
				- التدخلات في الميدان الاجتماعي والثقافي
16,5 %	1,917	13,516	11,599	- التدخلات المباشرة
11,2 %	2,971	29,439	26,468	- التدخلات غير المباشرة
12,8 %	4,888	42,955	38,067	<u>الجملة الجزئية</u>
2,1 %	0,051	2,426	2,375	- التدخلات في الميدان الدولي
21,3 %	24,246 -	89,332	113,578	<u>الجملة</u>

1 - التدخلات العمومية في الميدان الاقتصادي

انخفضت المبالغ التي تم انفاقها في مجال التدخلات العمومية في الميدان الاقتصادي من 73,136 م.د. في سنة 1982 الى 43,951 م.د. في سنة 1983، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 29,185 م.د. اي ما يعادل نسبة 39,9% في حين كانت سجلت زيادة بمبلغ 6,047 م.د. (+9%) في السنة السابقة. وتمثل هذه المصاريف نسبة 3,1% من جملة المصاريف الجارية للدولة (مقابل 5,9% في سنة 1982).

ومثلما اشير اليه اعلاه ، فان هذا الانخفاض الهام في سنة 1983 قد نتج عن حذف المنحة التي كانت صرفت في سنتي 1981 و 1982 للصندوق العام للتعميم، علماً بأن هذه المنحة كانت تمثل أكثر من 50% من المصاريف المنجزة بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي. ومما تجدر الإشارة اليه كذلك أن اعتماداً قدره 20 م. د. رصد اول الامر ليصرف للصندوق المذكور، قد تم تحويله بمقتضى قانون المالية التكميلي لتغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن الترفيع في الاجور والمرتبات.

مقابل ذلك سجلت التدخلات الاقتصادية الاخرى - المباشرة منها وغير المباشرة - زيادات تراوحت نسبتها بين 5% و 33%. وقد أفادت هذه الزيادات التي بلغت في مجملتها 7,815 م. د. المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة (+ 3,379 م. د.) ووزارة التخطيط والمالية (+ 1,151 م. د.).

* التدخلات المباشرة في الميدان الاقتصادي

بلغت المصاريف في هذا المجال 5,515 م. د. في سنة 1983 (مقابل 5,060 م. د. في سنة 1982) وهي تمثل نسبة 12,5% من الحجم الجملي للتدخلات في الميدان الاقتصادي. وصرف جلها في نفس المجالات التي استعملت فيها خلال السنوات المالية السابقة وهي :

4,688 م. د.	- صيانة وتعميم تجهيزات الطرقات وبنيتها الأساسية
0,305 م. د.	- استغلال وصيانة السدود والمنشآت المائية الكبرى
0,292 م. د.	- صيانة نقاط المياه ومنشآت التطهير والحمائية
0,098 م. د.	- صيانة المسالك الريفية للمشاريع التوسعية
0,132 م. د.	- عمليات مختلفة اخرى

* التدخلات غير المباشرة في الميدان الاقتصادي

بلغت المصاريف المنجزة بهذا العنوان، وهي تتكون من منح تصريف لفائدة مؤسسات مختلفة، 38,436 م. د. مقابل 68,076 م. د. في سنة 1982 مسجلة بذلك انخفاضا قدره 29,640 م. د. (- 44,2%) ناجما عن الغاء المنحة للصندوق العام للتعميم (- 37 م. د.).

وقد وزعت هذه المنح على النحو التالي ، مرتبة حسب القطاعات التي انفتحت فيها والمؤسسات التي صرفت لها :

- الفلاحة : 14,171 م.د

7,610 م.د	. دواوين احياء الاراضي
2,618 م.د	. ديوان تربية الماشية وتوفير المرمى
1,066 م.د	. ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي
0,636 م.د	. ديوان تنمية تونس الوسطى
2,241 م.د	. مؤسسات مختلفة اخرى

- الخدمات : 10,456 م.د

4,124 م.د	. المديوان القومي للسياحة
1,473 م.د	. المعهد القومي للأحصاء
1,302 م.د	. مركز الاعلامية التابع لوزارة التخطيط والمالية
2,247 م.د	. الديوان القومي لقياس الاراضي ورسم الخرائط
0,642 م.د	. الوكالة التونسية للتعاون الفني
0,212 م.د	. المركز القومي للاعلامية
0,456 م.د	. مؤسسات مختلفة اخرى

- النقل : 4,729 م.د

3,200 م.د	. الشركة القومية للنقل
1,000 م.د	. الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية
0,529 م.د	. مؤسسات مختلفة اخرى

- التجارة والصناعة والصناعات التقليدية والاستغلال المنجمي : 5,341 م.د

1,558 م.د	. وكالة تطوير الاستثمارات
1,198 م.د	. ديوان المنماجم

0,832 م.د	. ديوان الصناعات التقليدية
0,724 م.د	. المركز القومي للدراسات الصناعية
0,330 م.د	. مركز النهوض بالصناعات
0,699 م.د	. مؤسسات مختلفة أخرى

- الصحة العمومية : 2,277 م.د

1,574 م.د	. الديوان القومي للتنظيم العائلي وال عمران البشري
0,703 م.د	. ديوان المياه المعدنية

- الاسكان : 1,105

1,102 م.د	. منح تشجيع البناء
0,003 م.د	. شركات المساكن ذات الاكثية الزهيدة والمعتدلة

- الشباب والرياضة : 0,357

0,357 م.د	. الحي القومي الرياضي

يتضح من النظر في هذه القائمة من المؤسسات ان الدولة ذاتية على التدخل في العديد من ميادين الحياة العامة، وحبذا لو يتم من جهة -التعجيل بوضع التوجه الجديد في السياسة الاقتصادية الرامية الى التخلص من القطاعات غير الاستراتيجية موضع التنفيذ، والعنيل - من جهة اخرى- على الاحترام الكامل لمقتضيات مشور الوزير الاول المتعلق بضبط طرق اعداد الميزانية والداعي خاصة الى التخلي عن طريقية اعادة اسناد نفس المنح او المسترفيع فيها بشكل آلي، علما بان هذا التصرف قد يؤول الى عامل رتابة وركود مما يتنافى و قواعد الاقتصاد.

2 - التدخلات العمومية في الميدان الاجتماعي والثقافي

ارتفعت المصاريف المنجزة بعنوان تدخلات الدولة المباشرة (13,51 م.د) وغير المباشرة (9,43 م.د) في الميدان الاجتماعي والثقافي

بالمقارنة الى السنة السابقة بنسبة 12,8%. فقد بلغت هذه المصاريف 42,955 م.د في سنة 1983، مقابل 38,067 م.د في سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 4,888 م.د. وقد تم اتفاق هذه الاعتمادات في حدود 44% من مبلغها لفائدة كل من ديوان العملة التونسية بالخارج والتشغيل والتكوين المهني (13 م.د) والاذاعة والطفرة التونسية (3,074 م.د) والارسال الاذاعي والتلفني (2,406 م.د) ووكالة تونس افريقيا للانباء (316 م.د).

أما بقية الاعتمادات والبالغة 23,159 م.د فقد تم اتفاقها فسي شكل اعانات ومنح وجوائز صرفت في اطار النهوض بالثقافة والتكوين والبحث.

ولهذا الغرض صرفت الاعتمادات المرصودة لذلك خاصة لتغطية التكاليف التالية :

4,641 م.د	- منح دراسية ونفقات تـصـرـفـات الخ ..
	- جـرايـات للمـعـاضـلـين وارامـلهم وايـتـامهم ولـلـجـود
4,399 م.د	- المتقاعدين بسبب اضـرار بـسـبـبـة
2,723 م.د	- اـشـطـة ثقـافـية وفـنيـة وعـروض السـنـخ ...
1,595 م.د	- منح لفائدة اللجنة القومية للتضامن الاجتماعي
1,450 م.د	- الشبـاب والرياضة (منح للجان شـتـمـسـي)
0,923 م.د	- الخـبـرة السـمـيـة السـمـيـة
0,801 م.د	- منـسـح لتـسـمـير المـطـمـنـع المـدرسيـة
0,363 م.د	- منـح لفـائـدة الـاتـحاد القـومـي للـكـفـوفـين
0,290 م.د	- اعـانـات لفـائـدة التـلامـيـذ المعـوزيـين

3 - التدخلات في الميدان الدولي

ارفعت الاعتمادات التي امر بصرفها بهذا العنوان السـمـيـة 2,426 م.د مسجلة بذلك زيادة طفيفة بنسبة 2% تقريبا بالمقارنة الى سنة 1982 (2,375 م.د).

وقد نتجت هذه الزيادة عن التأثير المزدوج لارضاء المساهمات في جامعة الدول العربية وهي المنظمات والهيئات المبنية عن منظمة الأمم المتحدة وهي الهيئات الدولية الاخرى من جهة ولانخفاض المسجل في مستوى المساهمات في الهيئات المبنية عن منظمة الوحدة الافريقية وهي الهيئات الدولية ذات الصبغة الفنية من جهة اخرى .

وتتوزع جملة المساهمات المدفوعة في سنة 1983 على الوجه الآتي :

- الهيئات والمنظمات المبنية عن منظمة الامم المتحدة 0,807 م.د.
- . المنظمات والهيئات المركزية 0,348 م.د.
- . المنظمات والهيئات الاخرى 0,423 م.د.
- المنظمات والهيئات الدولية الاخرى (الاتفاقية
- العامة للتعريفات القومية الخ...) 0,294 م.د.
- المنظمات المبنية عن جامعة الدول العربية 0,712 م.د.
- المنظمات والهيئات المبنية عن منظمة
- الوحدة الافريقية 0,318 م.د.
- المنظمات والهيئات ذات الصبغة الفنية 0,295 م.د.

وقد خصصت كل هذه المساهمات من الاعتمادات المرسمة بالفصل 80 من ميزانية وزارة الشؤون الخارجية

خامسا: المصاريف المختلفة والطارئة

ارفعت تقديرات المصاريف لهذا القسم الخامس من ميزانية الدولة الى 533,023 م.د مقابل 487,482 م.د في سنة 1982 . وتتوزع هذه التقديرات كما يلي :

- 460 م.د تمثل مساهمة العدوان الاول في مصاريف التنمية وتعادل نسبة 86,3 % .

- 65,700 م.د تشكل التكاليف المشتركة (القسم الثالث من ميزانية وزارة التخطيط والمالية) وتعادل نسبة 12,3 %

- 7,323 م. د تكوّن الاعتمادات المرسمة بباب المصاريف الطارئة
وتمثل نسبة 1.4 % .

وقد تم اقتطاع المبالغ التالية من جطة هذه الاعتمادات :

- 66,171 م د تم توزيعها على مختلف ابواب الميزانية لتغطية
الانعكاس المالي الناتج عن الترفيع في التاجيرات (انظر الجدولين بالصفحتين
1 - 39 و 1 - 41)

- 466,846 م د صرفت مباشرة من طرف وزارة التخطيط و لمالية
لتسديد التكاليف التالية :

- مساهمة العنوان الاول في مصاريف التنمية 460,000 م. د

- مخلفات الديون التي هي بخدمة مختلف

الادارات لفائدة البريد والبرق والماتلف

والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة

التونسية لاستغلال وتوزيع المياه الخ .. 3,352 م د

- منح لفائدة المدخرين بالصندوق

القومي للدخار السكاني 1,400 م. د

- ارجاع مبالغ وقع استخلاصها بدون موجب 0,794 م. د

- تسديد النفقات الاولى الناتجة عن انشاء وزارة

العائلة والنهوض بالمرأة الخ

الدخول المتوسطي للتجارة 0,200 م. د

- مصاريف مختلفة 1,100 م. د

وتتوزع " المصاريف المختلفة والطارئة " فصلا فصلا على الوجه الآتي :

م. د.

الفصل	التقديرات النهائية	الاعتمادات		جملة الاعتمادات المستعملية	ما بقي من الاعتمادات
		الموزعة	المابرة بصرفها		
الفصل 90 (الباب 8 و 21)	8,123	7,323	0,794	8,117	0,006
الفصل 92 (الباب 8)	64,900	58,848	6,052	64,900	-
الفصل 93 (الباب 8)	460,000	-	460,000	460,000	-
	533,023	66,171	466,846	533,017	0,006
		533,017			

وما تجدر الإشارة إليه أنه يوجد من بين المبالغ الموزعة اعتمادات قدره 0,828 م. د. اقتطع من متفورات الفصل 92 لوزارة التخطيط والمالية (اعتماد احتياطي) واسند لوزارات مختلفة لتكيتها من تسديد مخلفات المديون المستحقة لفائدة بعض الهيئات العمومية مثل البريد والهاتف والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه الخ... (بالإضافة إلى مبلغ 3,352 م. د. المذكور أعلاه). وفي المواقع لم تمكن هذه الاعتمادات التي فتحت خلال السنة المالية ورسمت بالفصل 94 (جديد) واستعملت بكاملها تقريبا (0,825 م. د.) إلا من تغطية جزء ضئيل من الديون المستحقة فعلا.

❖

❖

❖

ج) المصاريف المنجزة من قبل الامرين بالمصرف الساعدين

تعكس المصاريف المنجزة من قبل الامرين بالمصرف الساعدين من الاعتمادات المرفوعة لهم من طرف الامرين بالمصرف الاولين، مدى ما بلغت الادارة في مجال اللامركزية في ميدان الميزانية. وقد ارفقت هذه المصاريف الى 254,724 م. د. في سنة 1983 مقابل 192,189 م. د. في سنة 1982، مسجلة

بذلك نمواً بنسبة 32.5% وهي نسبة مساهمة تقريبا للنسبة المسجلة في السنة السابقة (32.6%).

وتوزع هذه المصاريف بابا بابا وقسما قسما حسب الجدول التالي :

المصاريف	تأجير ضروب من النشاط	المعدات والتصرف الاداري	مخ لفايدة المؤسسات العمومية الادارية	التدخلات العمومية	الجملة
المصاريف	تأجير ضروب من النشاط	المعدات والتصرف الاداري	مخ لفايدة المؤسسات العمومية الادارية	التدخلات العمومية	الجملة
المدخلية	-	0,873	-	-	0,873
التجهيز	0,174	0,607	-	4,533	5,314
الفلانة	0,368	1,732	-	0,264	2,364
التربية القومية	203,872	1,415	6,377	2,761	214,425
الصحة العمومية	31,622	0,095	-	0,030	31,747
<u>الجملة</u>	236,036	4,722	6,377	7,588	254,723

ومثلما كان الشأن خلال التصرفين السابقين لم تشمل الاعتمادات المفوضة سوى خمس وزارات، وهي وزارات الداخلية والتجهيز والفلانة والتربية القومية والصحة العمومية.

وفيما يتعلق بطبيعة المصاريف المنجزة فانه لم يطرا عليها أي تغيير وكذلك الشأن بالنسبة للأبواب المستعملة من الميزانية التي ظلت نفس الابواب التي استعملت في السنوات السابقة.

يبرز الجدول التالي تطور المصاريف المنجزة من قبل الأميين بالصرف الساعدين خلال السنوات المالية الثلاث الاخيرة.

م. د. د.

1983		1982		1981		المصاريف السنوات
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
92,7	236,036	91,8	176,432	92,1	133,504	• تأجير ضروب من التشييط
1,8	4,722	2,1	4,034	2,0	2,872	• المعدات والتصرف الاداري
2,5	6,377	2,9	5,598	3,3	4,772	• منح لفائدة المؤسسات
3,0	7,583	3,2	6,124	2,6	3,758	• العمومية الادارية
%100	254,723	%100	192,139	%100	144,906	• التدخلات العمومية
						<u>الجميلة</u>

يتضح من هذا الجدول ان نصيب كل صنف من اصناف المصاريف بالنسبة لمجموعها لم يتطور بشكل ملحوظ اذ ما زالت التاجيرات تمثل أكثر من 90 % من المصاريف المنجزة من قبل الامرين بالصرف المساعدين في حين يتراوح نصيب كل واحد من الاصناف الاخرى بين 1,8 % و 3,3 %.

هذا وما انفكت نسبة الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل الامرين بالصرف المساعدين بالمقارنة الى مجموع المصاريف الجارية للدولة تنمو من سنة الى اخرى اذ ارتفعت من 14,9 % في سنة 1981 الى 15,5 % في سنة 1982 ثم الى 18 % في سنة 1983.

واخيرا تمثل المصاريف المنجزة من قبل الامرين بالصرف المساعدين بالمقارنة الى مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بنود الميزانية الاربعة المعنية نسبة 31 % في سنة 1983، مقابل 26 % في سنة 1982 و 24,4 % في سنة 1981.

وختاماً تجدر الملاحظة انه - بالرغم من ازدياد حجم هذه المصاريف خلال السنوات الثلاث الاخيرة - فان عدد الوزارات التي قامت بها من جهة والمجالات التي استعملت فيها من جهة اخرى قد بقيت على حالها بدون تغيير، الامر الذي يحتم مزيداً من الجهود لتحقيق تقدم محسوس في مجال اللامركزية.

*

*

*

وهكذا تميزت سنة 1983 بالمساعي المبذولة من اجل الضغط على المصاريف العمومية، الامر الذي مكّن من تحقيق انخفاض ملموس في نسبة نمو هذه المصاريف التي نزلت من 27,4% في سنة 1982 الى 13,9%، سنة 1983، بحيث كانت الزيادة في هذه السنة مساوية تقريباً لنصف الزيادة المسجلة في السنة السابقة الا أن هذا الانخفاض لم يكن متساوياً في مختلف بنود الميزانية من ذلك، مثلاً أن الانخفاض الحاصل في تاجير ضروب من النشاط وفوائد الدين (على التوالي +18,7% و+20,1%)، وهي مصاريف غير قابلة للضغط، كان أقل منه في التدخلات العمومية (-21,3%) او مصاريف المعدات والتصرف الاداري (+14,1%).

يبرز الجدول التالي تقديرات الميزانية بعنوان تصرف 1983 موزعة حسب اهم بنودها وكشفاً مقارناً عن مصاريف الدولة الجارية خلال الاربع سنوات المالية الاخيرة :

جسدي طقمي لساري المدوة

المسارية (1980 - 1988)

د.م

البنود		الاحصاءات		الاحصاءات المفتوحة في سنة 1983		المبالغ المأمور بصرفها							
		الاولية	النهائية	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
I	المط العمومية	3,520	4,056	2,299	0,3	3,012	0,3	3,571	0,3	3,850	0,3		
II	فوائد الدين وتكاليف اخرى	105,000	105,000	57,423	7,6	64,667	6,6	87,400	7,0	105,000	7,4		
III	تاجر صروب من النشاط المعدات والتصرف الاداري منح للمؤسسات العمومية الاداري	548,047	597,728	323,435	43,3	387,735	39,9	497,728	40,2	591,014	41,9		
		58,843	58,206	35,405	4,7	39,920	4,1	50,001	4,0	57,034	4,0		
		94,502	97,586	61,844	3,1	70,007	7,2	85,355	6,9	97,571	6,9		
		699,392	753,520	425,731	56,1	497,662	51,2	633,064	51,1	745,519	52,8		
IV	الدخلات في العاديين 1- الاقتصاد 2- الاجتماعية والثقافية 3- صحة الاذاعة والطفرة 4- صحة الارسال الاداعي والطفرة 5- الصحة وليتة	60,408	44,052	22,748	3,0	67,089	6,9	73,136	5,9	43,952	3,1		
		35,784	37,776	24,604	3,2	29,263	3,0	32,147	2,6	37,475	2,6		
		2,680	3,074	5,796	0,8	5,771	0,6	5,920	0,5	3,074	0,2		
		2,400	2,406	-	-	-	-	-	-	2,406	0,2		
		2,416	2,436	1,434	0,2	1,774	0,2	2,375	0,2	2,426	0,2		
		103,688	89,744	54,582	7,4	103,897	10,7	113,573	9,2	89,333	6,3		
		466,000	450,000	215,000	28,3	300,000	30,8	396,000	32,0	460,000	32,6		
V	المساهمة في العنوان الثاني مصاريف مختلفة وطائرة مخلفات الديون فصل 94	42,400	6,852	1,856	0,2	1,684	0,2	2,444	0,2	6,846	0,5		
		-	0,828	2,089	0,3	1,447	0,2	2,967	0,2	0,825	0,5		
		503,400	467,680	213,945	28,8	303,131	31,2	401,411	32,4	467,671	33,2		
	المجموع العام	1,420,000	1,420,000	758,963	100	972,363	100	1,239,044	100	1,411,473	100		

II - المصاريف الجارية للميزانيات الملحقة

ارشح عدد الميزانيات الملحقة للميزانية العامة للدولة في سنة 1983 الى ثلاث وهي : البريد والبرق والهاتف، والاذاعة والتلفزة التونسية، والارسل الاذاعي والتلفني، وذلك باحداث هذه الميزانية الملحقة الاخيرة ابتداء من هذه السنة.

وقد حددت الاعتمادات المفتوحة بعنوان المصاريف الجارية لهذه الميزانيات بادي الامر بما قدره 80,195 م.د ثم خفضت الى 80,127 م.د بمقتضى قانون المالية التكميلي ووقعت في النهاية الى 80,595 م.د منها 70,395 م.د لفائدة البريد والبرق والهاتف و7,794 م.د لفائدة الاذاعة والتلفزة التونسية و2,406 م.د لفائدة الارسل الاذاعي والتلفني، وذلك بفضل اقتطاعات مسنن الاعتمادات الجمالية في حدود 0,318 م.د ومن الاعتمادات المرسمة بباب المصاريف الطارئة في حدود 0,150 م.د.

وهكذا سجلت هذه الاعتمادات ارتفاعا جليا بمبلغ 17,891 م.د. بالمقارنة الى السنة السابقة، اي ما يمثل نموًا نسبته 28,5 %.

وقد افادت هذه الزيادة الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف في حدود 16,751 م.د، اي ما يقارب 94 % من مبلغها في حين انخفضت الاعتمادات المخصصة للميزانية الملحقة للاذاعة والتلفزة التونسية بمبلغ 1,266 م.د وذلك لفائدة الارسل الاذاعي والتلفني الذي صرف له - تبعاً لذلك - جزء من المحطة التي كانت تصرف باكملها للاذاعة والتلفزة التونسية.

يبرز الجدول التالي، بالنسبة لكل تصرف، الاعتمادات الالية والاعتمادات النهائية للميزانيات الملحقة خلال السنوات 1981 الى 1983 وتظهر الاعتمادات النهائية خلال التصرفين الاخيرين :

م.د.

التطور بين 1982-1983		الاعتمادات التهائية			الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات الاولية	الميزانيات المحققة
%	المبلغ	1983	1982	1981	1983	1983	
31,2	16,751	70,395	53,644	44,800	-	70,395	- البريد والبرق والهاتف
-	2,406	2,406	-	-	0,006	2,400	- ارسال الاذاعي والتلفزيوني
14,0 -	1,266 -	7,794	9,060	6,981	0,394	7,400	- الاذاعة والتلفزة التوسعية
28,5	17,891	80,595	62,704	51,781	0,400	80,195	<u>الجملة</u>

أ - المصاريف الجارية للميزانية المحققة "البريد والبرق والهاتف"

أولا - التعديلات المدخلة على الاعتمادات

حدّد المبلغ الجملي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية بما قدره 70,395 م.د. ولم يدخل قانون المالية التكميلي أي تغيير على هذه الاعتمادات. إلا أن بعض التعديلات المتعلقة في تحويلات من فصل إلى آخر قد أجريت بمقتضى امرين: الاول عدد 846 لسنة 1983 مؤرخ في 13 سبتمبر 1983 والثاني عدد 1252 لسنة 1983 مؤرخ في 27 ديسمبر 1983.

وتمثل ذلك في اقتطاعات من الاعتمادات المرسّمة بالفصلين 90 و 91 لفائدة فصول شتى أخرى من نفس هذه الميزانية المحققة.

وقد خصصت الاقتطاعات البالغة 0,537 م.د. والتي تمت من الاعتمادات المفتوحة بعنوان المصاريف المختلفة والطائرة (الفصل 90) في حدود 66% لمصاريف المعدات والمتصرف الاداري و 20% للفصول المتعلقة بمصاريف التاجير. أما بقيّة المبلغ التي تمثل نسبة 14% فقد تم توزيعها بين مختلف البنود (التدخلات العمومية، ومصاريف الاستغلال ومنحة مدرسة البريد والبرق والهاتف).

وأما الاقتطاع الذي تتم من الاعتمادات المفتوحة بعنوان مساهمة الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف في مصاريف التنمية لميزانية الدولة (الفصل 91) فقد بلغ 2 م.د وخصص بأكمله لتغطية الانعكاس المالي الناجم عن الترفيع في الاجور والمرتبات. لذلك فقد تم تحويله الى الفصل 30 و 31 و 32 وذلك على التوالي في حدود 0,8 م.د و 0,8 م.د و 0,4 م.د .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان هذا الاقتطاع الاخير يعد خرقا لاحكام الفصل 37 من القانون الاساسي للميزانية الذي لا يرخص في تحويل الاعتمادات من فصل الى اخر بمقتضى امر الا " داخل قسم واحد من نفس الباب". لكن التعديل السالف الذكر الذي تم بمقتضى الامر عدد 846 لسنة 1983 المؤرخ في 13 سبتمبر 1983 قد تثل في تحويل اعتماد قدره 2 م.د من القسم الخامس الى القسم الثالث من الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف دون ان يتعلق الامر باعتمادات مخصصة للمصاريف المختلفة والطائرة وهي التي يرخص القانون الاساسي المشار اليه اعلاه في توزيعها دون سواها، بمقتضى امر.

وتكمن خطورة هذه المخالفة فيما آلت اليه من تغيير في مضمون ترخيص الميزانية التي تم الاقتراع عليها، سيما وأنها اسفرت عن انخفاض في مبلغ مساهمة الميزانية الملحقه في مصاريف التنمية لميزانية الدولة .

ويبين الجدول التالي مختلف التغييرات التي طرأت على الاعتمادات خلال سنة 1983 وتطورها فيما بين سنتي 1982 و 1983 كما يبرز الاعتمادات النهائية المفتوحة خلال التصرفات الثلاثة السابقة :

11-11-1910

道

[illegible]

ثانيا : استهلاك الاعتمادات

ارتفعت المصاريف الجارية المنجزة في اطار الميزانية الطحقة للبريد والبرق والهاتف خلال سنة 1983 الى 61,316 م.د مقابل 52,013 م.د سنة 1982 وبذلك تكون الزيادة الحاصلة 9,303 م.د، أي ما يمثل نموًا نسبته 17,9% . وقد شملت هذه الزيادة خاصة مصاريف التاجير بنسبة 51% ومصاريف الاستغلال بنسبة 25% .

أما نسبة استهلاك الاعتمادات فلم تتجاوز 87% مقابل 97% في سنة 1982 . وقد نتجت عن ذلك بقية باقية من الاعتمادات بلغت 9,079 م.د . وخلافا لما يبدو فإن هذه البقية لا تمثل اقتصادا في النفقات ولا مذكرات في الميزانية بل هي في الواقع نتيجة لتقدير مفسرط للموارد وبالتالي لمصاريف الميزانية الطحقة . وفعلا فإن تقديرات مقايض الميزانية التي حددت بمبلغ 70,395 م.د لم تتحقق الا في حدود 61,325 م.د وهو مبلغ يساوي حوالي مقدار المصاريف المنجزة .

وقد شمل هذا النقص اساسا مساهمة الميزانية الطحقة في مصاريف التنمية لميزانية الدولة . فبعد ان حددت هذه المساهمة اول الامر بمقداره 22,100 م.د لم يتحقق منها سوى مبلغ 12,800 م.د .

ويتضمن الجدول التالي مصاريف الميزانية الطحقة للبريد والبرق والهاتف خلال السنوات الاربع الاخيرة وتطورهما فيما بين سنتي 1982 و 1983 من حيث القيمة والنسبة المئوية .

م.د.د.

التطورات بين 1983-1982		المبالغ المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية	بنود المصاريف
%	المبالغ	1983	1982	1981	1980		
12,6 -	0,010	0,068	0,078	0,062	0,043	0,077	- السلط العمومية
15,7	0,606	4,229	3,623	2,883	2,466	4,229	- تكاليف الدين
21,0	4,744	27,280	22,536	16,993	15,267	28,211	- تأجير شروب من النشاط
							- مصاريف المعدات
27,2	0,546	2,549	2,003	1,615	1,288	2,729	- والتصرف الاداري
							- منحة لدرسة الهيرد
23,1	0,223	1,188	0,965	0,786	0,659	1,188	- والهرق والهاتف
22,2	2,352	12,951	10,599	7,884	6,683	13,600	- مصاريف الاستغلال
19,9	0,042	0,251	0,209	0,126	0,066	0,251	- التدخلات العمومية
-	-	-	-	-	-	0,010	- مصاريف مختلفة وطارئة
6,7	0,800	12,300	12,000	13,000	8,964	20,100	- المساهمة في العنوان الثاني
							<u>الجملة</u>
17,9	9,303	61,316	52,013	43,349	35,436	70,395	

يستخلص من هذا الجدول ان نسبة نمو مصاريف الميزانية الملحقه للهربق والهاتف والهاتف خلال سنة 1983 قد بلغت 17,9 % بالمقارنة الى سنة 1982 .
وتفوق هذه النسبة نسبة نمو المصاريف الجارية للدولة (13,9 %) لكنها تبقى دون النسبة التي سجلت في مصاريف هذه الميزانية الملحقه خـلال التصرف السابق (20 %).

(1) السلط العمومية

بلغت المصاريف الملحقه في سنة 1983 بهذا العنوان 68.193 ديناراً مقابل 78.009 ديناراً سنة 1982 مسجلة بذلك نقصاً قدره 9.816 ديناراً ونسبته 12,6 %.

وتجدر الاشارة من جهة اخرى الى ان الميزانية الملحقه للهربق والهاتف ما زالت تتحمل كامل نفقات " السلط العمومية " المرسمة في ميزانية وزارة النقل والمواصلات، كما كان الشأن في السنوات السابقة.

(2) تكاليف الدين

ارتفعت هذه التكاليف اصلا وفوائد، الى 4,228 م.د مقابل 3,622 م.د في سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 0,606 م.د (16,7%) وهي اقل من الزيادة الحاصلة في السنة السابقة (26,6%).

وتفسر هذه الزيادة اساسا بتسديد القسط السنوي الاول المستحق لفائدة ميزانية الدولة عن القرض المخصص لمصاريف الاستثمار للميزانية الملحقه المنجزة في سنة 1981.

(3) تأجير ضروب من النشاط

ارتفعت هذه المصاريف من 22,536 م.د سنة 1982 الى 27,280 م.د في سنة 1983، اي بزيادة قدرها 4,744 م.د (21%)، وهي اقل من الزيادة الحاصلة في السنة السابقة التي كانت قد بلغت 5,543 م.د، اي ما يمثل نموا نسبته 32,6%.

وشملت هذه الزيادة اساسا مصاريف تأجير الموظفين الذين اقتضاهم قانون الاطارات في حدود 2,675 م.د ونفقات تأجير العملة في حدود 2,049 م.د.

(4) مصاريف المعدات والتصرف الاداري

بلغت هذه المصاريف 2,549 م.د سنة 1983، مقابل 2,003 م.د في سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 0,546 م.د اي بنسبة 27,2% مقابل 24% في السنة السابقة.

وقد شملت هذه الزيادة في حدود 63% من مبلغها مصاريف استهلاك الماء والكهرباء ومصاريف التدفئة وصيانة البنائات وكذلك مصاريف الاكساء.

5) مصاريف الاستغلال

سجلت مصاريف الاستغلال المخصصة من الاعتمادات المرسمة بالفصل 60 من الميزانية الملحقه للبريد والهاتف في سنة 1983 ارتفاعاً بالمقارنة الى تصرف 1982 قدره 2,353 م.د (23,1%)، ويتكون في حدود 60 % من الزيادة الحاصلة في المبالغ المسترجعة بعنوان الفوائد المصرفية الى المودعين "صندوق الادخار القومي التونسي" والحسابات الجارية بالبريد (الفقرة 15) وفي حدود 32 % من الزيادة المسجلة في التكاليف الاضافية الناجمة عن تسيير وصيانة وتجديد التجهيزات المستخدمة للمواصلات السلكية واللاسلكية (الفقرة 13 الفقرة الفرعية 11).

6) التدخلات العمومية في الميدان الاجتماعي والثقافي

ارتفعت الاموال التي صرفت في هذا المجال الى 0,250 م.د سنة 1983 مقابل 0,208 م.د سنة 1982، مسجلة زيادة نسبتها 20%، وتعزى هذه الزيادة الى المنح التي صرفت لبعض الجمعيات وخاصة منها تعاونية البريد والهاتف.

7) مساهمة الميزانية الملحقه للبريد والهاتف في العنوان الثاني

لميزانية الدولة

حدّد قانون المالية الاصلي هذه المساهمة بما قدرة 22,1 م.د ثم خفضت الى 20,100 م.د. في نطاق التعديلات التي تمت بمقتضى امر. وخصّص الفارق (2 م.د) لتغطية التكاليف الاضافية المترتبة عن الزيادة في المرتبات والاجور، غير انه، نتيجة لعدم بلوغ المقاييس التي حققتها الميزانية الملحقه للبريد والهاتف التقديرات، لم ترتفع هذه المساهمة التي تمثل فسي الواقع ادخار الميزانية الملحقه، الا الى 12,800 م.د محققة زيادة بنسبة 7% فقط (0,800 م.د) بالمقارنة الى السنة السابقة.

وتجدر الملاحظة ان مبلغ الادخار كان يرفع الى حد اعلى من ذلك لو بادرت مختلف الادارات العمومية الى تسديد ما تخلد بمذمتها من ديون لفائدة البريد والهاتف بعنوان مصاريف المواصلات الهاتفية والبرقية وغيرها والبالغة اكثر من 12 م.د.

ب- المصاريف الجارية للميزانية الملحقه للاذاعة والتلفزة التونسية

أولا : التعديلات المدخلة على الاعتمادات

حددت تقديرات المصاريف الجارية لهذه الميزانية ، بالنسبة لسنة 1983 ، بما قدره 7,400 م.د . ثم تم الترفيع فيها - على اثر بعض التعديلات - لتبلغ 7,794 م.د مقابل 9,060 م.د سنة 1982 ، أي بنقص قدره 1,266 م.د (- 14 %) .

وبعزى هذا الانخفاض اساسا الى احداث الميزانية الملحقه للارسال الاذاعي والتلفزي التي كانت مصالحها تابعة للاذاعة والتلفزة التونسية السّتي كانت تتحمل كامل التكاليف المنجّرة عنها .

وكان الهدف من التعديلات التي تم القيام بها - أساسا - تغطية التكاليف الناجمة عن الترفيع في الاجور والمرتبات وكذلك تسديد نفقات المعدات والتصرف الاداري .

يجهز الجدول التالي التحويرات المدخلة على الاعتمادات خلال تصرف 1983 وتطورها فيما بين سنتي 1982 و 1983 وكذلك مبلغ الاعتمادات النهائية المفتوحة خلال السنوات الثلاثة الاخيرة .

م.د .

البنود	الاعتمادات القانونية الاولية	التكاليف المالية التكميلية	مبلغ تكميلية	الاعتمادات النهائية			التطابق 1983-1982	
				1981	1982	1983	المبالغ	%
- تأجير ضروب من النشاط - المعدات والتصرف الاداري ومنح للمؤسسات العمومية الادارية	4,625	- 0,010	+ 0,280	3,999	4,917	4,895	- 0,022	- 0,4
- التدخل في الجانيين الاجتماعي والثقافي	2,513	- 0,016	+ 0,122	2,566	3,455	2,619	- 0,836	- 24,2
- التدخل في الميدان الدولي	0,155	- 0,010	+ 0,028	0,130	0,135	0,173	+ 0,038	28,1
- مصاريف مختلفة وطائرة	0,107	-	-	0,086	0,093	0,107	+ 0,014	15,0
- مخلفات الديون	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	0,200	0,460	-	- 0,460	-
المجموع	7,400	- 0,036	+ 0,430	6,981	9,060	7,794	- 1,266	- 14,0

ثانيا : استهلاك الاعتمادات

على غرار التقديرات ولنفس الاسباب سجلت المبالغ المأمور بصرفها من الميزانية الطحقة للاذاعة والتلفزة التونسية بعنوان المصاريف الجارية انخفاضا قدره 1,126 م.د (- 12,7 %) بالمقارنة الى الاعتمادات المستهلكة سنة 1982. فقد بلغت هذه المصاريف 7,745 م.د سنة 1983 مقابل 8,871 م.د سنة 1982.

ويتضمن الجدول الآتي المبالغ المأمور بصرفها خلال السنوات 1981 الى 1983 موزعة حسب الاصناف الكبرى للمصاريف وكذلك تطورها من حيث القيمة والنسبة المئوية خلال السنتين الاخيرتين .

م.د .

التطور 1982-1983		المبالغ المأمور بصرفها			الاعتمادات النهائية 1983	البنود
%	المبالغ	1983	1982	1981		
1,4	0,065	4,868	4,803	3,927	4,895	- تأجير ضروب من النشاط
4,4 -	1,165 -	2,222	3,387	2,434	2,239	- المعدات والتصرف الاداري
	0,380	0,380	-	-	0,380	- منح للمؤسسات العمومية
						- التدخل في الميدان الاجتماعي والثقافي
28,3	0,037	0,168	0,131	0,123	0,173	- التدخل في الميدان الدولي
15,6	0,015	0,107	0,092	0,085	0,107	- مخلفات الديون
	0,458 -	-	0,458	0,198	-	
12,7 -	1,126 -	7,745	8,871	6,767	7,794	<u>الجملة</u>

يستخلص من هذا الجدول ان اهم الانخفاضات قد شملت مصاريف المعدات والتصرف الاداري (- 1,164 م.د) التي سجلت تراجعا بنسبة 34,4 % ومخلفات الديون التي لم يتم اقرار اعتمادات في شأنها بالنسبة لسنة 1983 .

أما نفقات التأجير فلم تتطور سوى بنسبة 1,4% في حين سجلت المصاريف المتعلقة بالتدخلات العمومية في الميدان الاجتماعي والثقافي وفي الميدان الدولي زيادات بلغت نسبتها على التوالي 28,8% و 15,6%.

هذا وتجدر الإشارة الى فتح اعتمادات بالفصل 50 خصصت لصرف منح تسيير لفائدة مؤسستين عموميتين تم احداثهما بمقتضى الفصل 134 من قانون المالية لتصرف 1 983. وهما الاذاعتان الجهويتان بصفاقس وبالمستمر اللتان تحصلتا، على التوالي، على مبلغين 0,210 م.د و 0,170 م.د.

ومما يلاحظ، اخيرا، ان نسبة استهلاك الاعتمادات قد بلغت 99,4% وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المسجلة في السنة المنصرمة (97,9%).

ج - الميزانية الملحقه للرسال الاداعي والتفني

أولا - التعديلات المدخلة على الاعتمادات

بعد ان ضبطت باديء الامر بما قدره 2,400 م.د، انخفضت الاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية الملحقه - وهي تتكون بأكملها من منحة التوازن التي تصرف لها من ميزانية وزارة الاعلام - الى 2,368 م.د بقانون المالية التكميلي. ثم تم رفعها الى 2,406 م.د بمقتضى الامر عدد 846 لسنة 1983 المؤرخ في 13 سبتمبر 1983 وذلك باقتطاع مبلغ 0,038 م.د من الاعتمادات المرشمة بالفصل 72 من ميزانية الوزارة المذكورة اعلاه بعنوان منحة توازن تكميلية.

يبين الجدول التالي تحويلات الاعتمادات كما يبرز الاعتمادات النهائية والمبالغ المأمور بصرفها موزعة حسب اصناف المصاريف.

م.د.

اصناف المصاريف	الاعتمادات الاصلية 1983	قانون المالية التكميلي	منحة تكميلية	التحويلات	الاعتمادات النهائية 1983	المصاريف الفعلية 1983
- تأجير ضروب من النشاط	0,535	- 0,014	0,038	-	0,659	0,527
- المعدات والتصرف الاداري	0,312	-	-	0,017	0,329	0,256
- مصاريف الاستغلال	1,421	- 0,018	-	-	1,403	1,057
- التدخلات في الميدان الاجتماعي والثقافي	0,015	-	-	-	0,015	0,002
- مصاريف مختلفة وطارئة	0,017	-	-	- 0,017	-	-
المجموع	2,400	- 0,032	0,038	-	2,406	1,822

ثانيا : استهلاك الاعتمادات

بلغت المصاريف الفعلية للميزانية الطحقة للارسال الاذاعي والتلفزيوني 1,822 م.د موزعة حسب الاصناف الكبرى للمصاريف على نحو ما هو مبين بالجدول اعلاه .

وقد تعلقت هذه المصاريف في حدود 59% من مبلغها بشراءات معدات للبث الاذاعي والتلفزيوني ومعدات للطاقة (1,067 م.د). وتمثل نفقات التاجير (0,527 م.د) نسبة 28% من جلة الاعتمادات المأمور بصرفها . أما مصاريف المعدات والتصرف الاداري (0,226 م.د) فانها لا تمثل سوى نسبة 12,4% من هذا المجموع.

وفيما يتعلق بنسبة استهلاك الاعتمادات، فانها لم تتجاوز قط 76% مما أسفر عن فاضل متبق قدره 0,584 م.د .

III مصاريف التنمية

لقد حدد قانون المالية الاصولي اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية التنمية لتصرف 1983 بما قدره على التوالي 1.035 م.د و 799 م.د. ثم تم التخفيض في اعتمادات التعهد الى 1.032 م.د واعتمادات الدفع الى 793 م.د بمقتضى قانون المالية التكميلي .

وقد نتج الانخفاض بمقدار 6 م.د في مستوى اعتمادات الدفع عن التأخير المزدوج لتخفيض جملي قدره 8,801 م.د شمل كافة الوزارات باستثناء وزارة الاسكان ولزيادة قدرها 2,801 م.د لفائدة باب " المصاريف الطارئة .

وقد شملت اهم الانخفاضات الاعتمادات المخصصة لوزارات التجهيز (- 1,649 م.د) والدفاع الوطني (- 1,535 م.د) والفلاحة (- 1,347 م.د) .

وتجدر الاشارة الى ان توزيع الاعتمادات سواء المتعلقة منها بالتعهد او بالدفع بين مختلف فصول الميزانية قد اعتراه - وعلى غرار السنوات السابقة - تأخير كبير اذ تم بعد مرور 11 شهرا منذ غلق السنة المالية (الامر عدد 1401 لسنة 1984 المؤرخ في غرة ديسمبر 1984) .

ويستفاد من الامر المذكور اعلاه ان الاعتمادات الموزعة قد ارتفعت الى 781,107 م.د من بينها 763,345 م.د بعنوان ميزانية الدولة و 27,762 م.د

بعنوان الميزانيات الملحقه. لذلك بلغت الاعتمادات المتبقية التي لم يتم توزيعها
1،893 م.د .

وتجدر الاشارة الى ان امرا ثانيا صدر ايضا بتاريخ غرة
ديسمبر 1984 على سبيل التسوية ويقضي بتوزيع اعتمادات تكميلية
لفائدة بعض الوزارات اقتطع مبلغها من باب المصاريف الطارئة التي تتم
بالمناسبة توزيع كامل الاعتمادات المرسمة بها وبالمبلغ 8،837 م.د .

ويبين الجدول اللاحق الاعتمادات المفتوحة والتعديلات التي ادخلت
عليها موزعة بين مختلف ابواب الميزانية كما يبرز المبالغ المأمور بصرفها
خلال السنتين الاخيرتين وتطورها من حيث القيمة والنسبة المئوية .

مجموع الحسابات العامة
بالدينار الليبي

x	الفترة	استهلاك الإحصادات			مجموع الإحصادات			مجموع الدفع الحكومية			مجموع الحسابات العامة
		1982	1983	1983	المبالغ النهائية الإحصادات	الإحصادات (مبالغ الفعليّة)	الإحصادات الإجماليّة	النهاية	النهاية	النهاية	
41.3 -	72.495 -	173.303	100.808	156.000	-	-	156.000	156.000	24.000 -	180.000	مجلس الشعب
6.4	35.470 +	552.298	537.768	588.000	-	-	588.000	588.000	12.000 -	500.000	وزارة الشؤون
51.3 -	99.179 -	193.344	94.165	126.638	2.150	2.150	126.638	155.000	45.000 -	200.000	الوزارة الوطنيّة
5.2	54.885 +	1.063.870	1.118.755	1.176.000	-	-	1.176.000	1.176.000	24.000 -	1.200.000	وزارة الشؤون
7.8	127.297 +	1.625.190	1.752.487	1.753.000	353.000	353.000	1.400.000	1.400.000	100.000 -	1.500.000	وزارة الشؤون الخارجية
2.2	201.082 +	8.952.898	9.153.990	9.586.000	100.000	100.000	9.486.000	9.446.000	354.000 -	9.800.000	وزارة الشؤون الخارجية
6.1	4.319.177 +	70.838.583	75.207.860	75.215.000	-	-	75.215.000	75.215.000	1.535.000 -	76.750.000	وزارة الدفاع الوطني
19.7	79.244.433 +	403.193.410	482.437.343	483.133.183	5.546.540	5.546.540	477.636.543	478.421.000	874.000 -	479.295.000	وزارة التخطيط والمالية
1.9	9.288 +	492.148	501.436	586.604	58.000	58.000	503.504	524.000	76.000 -	600.000	وزارة الاقتصاد الوطني
21.3	14.402.231 +	67.713.690	82.115.921	82.354.000	1.578.000	1.578.000	80.775.000	80.775.000	1.649.000 -	82.425.000	وزارة الشؤون الخارجية
9.6	3.957.950 +	41.240.784	45.198.734	46.379.700	726.700	726.700	45.533.000	45.533.000	1.347.000 -	47.000.000	وزارة الشؤون الخارجية
106.1	479.610 +	452.173	931.788	1.239.954	-	-	1.239.954	1.666.000	34.000 -	1.700.000	وزارة العدل والمواثيق
48.7	7.400.496 +	15.211.611	22.512.107	22.615.500	173.500	173.500	22.442.000	22.442.000	453.000 -	22.900.000	وزارة الشؤون الخارجية
29.4	2.495.374 +	8.495.940	10.991.814	10.995.000	-	-	10.995.000	10.995.000	657.000 -	11.552.000	وزارة التعليم العالي
1.3 -	7.774 -	136.233	134.459	220.575	-	-	220.575	245.000	5.000 -	250.000	وزارة الأمن
19.9	455.555 +	2.285.272	2.740.827	2.843.000	128.000	128.000	2.720.000	2.720.000	80.000 -	2.800.000	وزارة الشؤون الخارجية
19.7	3.332.407 +	15.945.737	20.279.144	20.400.000	-	-	20.400.000	20.400.000	600.000 -	21.000.000	وزارة الأمن
14.8	48.317 +	325.607	374.924	558.000	82.000	82.000	476.000	500.000	-	500.000	وزارة الأمن
7.5 -	46.888 -	517.500	570.612	591.400	88.000	88.000	502.400	515.000	177.000 -	592.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
21.1	490.898 +	2.328.024	2.818.922	2.830.000	-	-	2.830.000	2.830.000	170.000 -	3.000.000	وزارة الشؤون الخارجية
	-	-	-	-	8.837.000 -	8.837.000	8.837.000	8.837.000	2.801.000 +	6.036.000	الحسابات الخارجية
18.2	116.834.634 +	642.839.720	759.724.354	763.344.714	8.837.000 +	8.837.000	763.344.714	764.660.000	5.420.000 -	770.080.000	مجموع الحسابات العامة
17.6	3.359.016 +	19.129.520	22.493.535	24.095.331	-	-	24.095.331	24.421.000	499.000 -	24.920.000	الميدان والمواثيق
-	1.349.363 +	-	1.349.363	1.352.000	-	-	1.352.000	1.352.000	28.000 -	1.380.000	الإرسال الإداري والوطني
8.2 -	195.785 -	2.396.439	2.200.654	2.315.000	-	-	2.315.000	2.587.000	53.000 -	2.320.000	الإذاعة والوزارة الوطنية
21.0	4.523.094 +	21.525.959	26.049.053	27.752.331	-	-	27.752.331	28.340.000	580.000 -	28.920.000	مجموع الحسابات العامة
13.3	121.357.728 +	664.415.679	785.773.407	791.107.045	3.837.000 +	3.837.000	791.107.045	793.000.000	6.000.000 -	799.000.000	مجموع الحسابات العامة

يستخلص من هذا الجدول ان المصاريف التي انجزت فعلا قد بلغت 785,773 م.د في سنة 1983 مقابل 664,416 م.د في سنة 1982، أي بزيادة قدرها 121,357 م.د. وتعادل هذه الزيادة بمواسمته 18,3% وهي نسبة تقل عن النسبة المسجلة في السنة السابقة (21,4%) إلا أنها تفوق نسبة ارتفاع المصاريف الجارية لميزانية الدولة (13,9%).

أما معدل استهلاك اعتمادات الدفع المفتوحة بقانوني المالية فقد استقر في نفس المستوى الذي بلغه في السنة المنصرمة (99,08%). وارتفع مبلغ الاعتمادات المتبقية الى 7,727 م.د، يمثل 1,893 م.د منها مبلغ الاعتمادات التي لم يتم توزيعها.

وتنقسم الاعتمادات الموزعة والاعتمادات المستهلكة حسب الاقسام على النحو الآتي:

م.د.

التطور 1982-1983		استهلاك الاعتمادات		الجملة	الاعتمادات التكميلية		الاعتمادات الموزعة		الاقسام
%	المبلغ	1982	1983						
15,0	45,147	301,432 ⁽²⁾	345,579 ⁽¹⁾	351,664	4,410	347,254	(1) الاستثمارات المباشرة - الدولة والميزانيات الملحقة		
-	-	-	-	-	8,837	3,837	- المصاريف الطارئة		
15,6	35,210	231,984	268,194	268,443	4,427	264,016	(2) العمليات المالية		
30,5	40,000	131,000	171,000	171,000	-	171,000	(3) تسديد الديون العمومي		
18,3	121,357	664,416	785,773	791,107	-	791,107	<u>الجملة</u>		

- (1) الدولة : 320,530 م.د . البريد والبرق والهاتف : 22,498 م.د الارسل الاذاعي والتلفني : 1,350 م.د الاذاعة والتلفزة التونسية : 2,201 م.د .
- (2) الدولة : 279,906 م.د . البريد والبرق والهاتف : 19,130 م.د . الاذاعة والتلفزة التونسية : 2,396 م.د .

وهكذا، استعملت الاعتمادات المستهلكة في حدود 44,1% من مجموعها لانجاز الاستثمارات المباشرة و 34,1% للقيام بالعمليات المالية و 21,8% لتسديد الدين العمومي مقابل نسب بلغت على التوالي 45,4% و 34,9% و 19,7% في سنة 1982.

أ - الاستثمارات المباشرة

بلغت المصاريف المنجزة بعنوان الاستثمارات المباشرة 346,579 م.د مقابل 301,431 م.د في السنة المنصرمة مما أسفر عن زيادة قدرها 45,147 م.د شملت خاصة البنية الأساسية (17,787 م.د) والتعليم والثقافة والشباب والرياضة (11,640 م.د) والبنات والتجهيز (10,268 م.د).

وتجدر الإشارة الى ان المصاريف المتعلقة باقتناء السيارات وتجديد حظيرتها قد سجلت تقلصا ملحوظا (- 23%) اذ تراجعت من 0,518 م.د في سنة 1982 الى 0,398 م.د في سنة 1983.

وتوزع الاعتمادات المستهلكة بعنوان الاستثمارات المباشرة لتصرف 1983 حسب الاصناف الكبرى للمصاريف على نحو ما هو مبين بالجدول اللاحق الذي يبرز كذلك تطورها بالمقارنة الى التصرف السابق :

م.د.

التطور 1982 - 1983		الاعتمادات المستهلكة		بيان المصاريف
%	المبالغ	1983	1982	
6,7	5,745	91,987	86,242	(1) البنىات والتجهيز
21,0	4,523	26,049	21,526	- ميزانية الدولة
9,5	10,268	118,036	107,763	- الميزانيات الملحقة
				<u>الجملة الفرعية</u>
2,8	1,847	68,710	66,863	(2) المياه والغابات والصيد البحري
38,3	17,787	64,186	46,399	والمحافظة على اديم الارض
44,8	11,641	37,592	25,951	(3) البنية الاساسية
0,4	0,022	5,124	5,102	(4) التعليم والثقافة والشباب والرياضة
55,9	1,935	5,393	3,463	(5) البحوث والدراسات
23,1	0,120	0,398	0,513	(6) تكوين الاطارات والارشاد
3,9	1,768	47,136	45,367	(7) حظيرة السيارات
15,0	45,148	346,580	301,431	(8) عمليات مختلفة
				<u>الجملة</u>

اتسم نسق نمو الاستثمارات المباشرة المنجزة في سنة 1983 بتراجع واضح بالمقارنة الى ما كان عليه في السنة السابقة من ذلك ان معدل النمو انخفض من 36,7 % سنة 1982 الى 15 % في سنة 1983 . ويبرز هذا التقلص على وجه الخصوص في المجالات التالية:

- "البنىات والتجهيز" (+ 9,5 % في سنة 1983 مقابل + 49,5 % في سنة 1982) -

- المياه والغابات والصيد البحري والمحافظة على اديم الارض (+ 2,8 % في سنة 1983 مقابل + 21,8 % في سنة 1982)

- البحوث والدراسات (+ 0,4 % في سنة 1983 مقابل + 77,8 % في سنة 1982)

- عمليات مختلفة (+ 3,9 % في سنة 1983 مقابل + 67,6 % في سنة 1982)

والمقابل ، حظيت بعض القطاعات بنمو ملموس في سنة 1983. وهكذا كان الشأن بالنسبة للبنية الأساسية (+ 38,3 % في سنة 1983 مقابل + 17,8 % في سنة 1982) والتعليم والثقافة والشباب والرياضة (+ 44,8 % في سنة 1983 مقابل 23,1 % في سنة 1982).

أولاً : البنىات الادارية والتجهيز

ارتفعت المصاريف المنجزة في سنة 1983 بعنوان البنىات الادارية والتجهيز من 107,767 م.د في سنة 1982 الى 118,767 م.د .

وقد انفقت هذه المصاريف في حدود 90,6 % من مبلغها من قبل ثلاث وزارات هي : وزارة الدفاع الوطني : 75,208 م.د ووزارة النقل والمواصلات (الجزء الثاني : الميزانية المخصصة للبريد والبرق والهاتف) : 22,498 م.د ووزارة الداخلية : 9,154 م.د .

ثانياً : المياه والغابات والمحافظة على اديم الارض والصيد البحري

ارتفعت المصاريف المنجزة بهذا العنوان من 66,863 م.د في سنة 1982 الى 68,709 م.د في سنة 1983 مسجلة بذلك زيادة طفيفة (+ 2,8 %). وقد تم انفاقها في حدود 35,171 م.د من قبل وزارة التجهيز و 33,538 م.د من قبل وزارة الفلاحة .

واستعملت المصاريف المنجزة من قبل وزارة التجهيز لتمويل المشاريع التالية

13,415 م.د	- قناة مجردة - الوطن القبلي :
8,106 م.د	- سد جومين :
5,993 م.د	- قناة مجردة - جومين :
2,649 م.د	- تهيئة منطقة بوهترمة :
2,100 م.د	- سد سيدي سالم :
2,050 م.د	- سد سيدي سعد :
1,379 م.د	- سد غزالمة :

بينما استهلكت وزارة الفلاحة الاعتمادات التي وضعت على ذمتها في المجالات

التالية :

15,496 م.د	- المياه الفلاحية :
14,407 م.د	- الغابات :
2,856 م.د	- المياه غير الفلاحية :
0,779 م.د	- الصيد البحري :

ثالثا : البنية الأساسية

بلغت الاستثمارات المنجزة لهذا الغرض 64,186 م.د في سنة 1983 مقابل 46,399 م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك نمواً بنسبة 38,3%.

وقد انجزت هذه الاستثمارات من قبل وزارتي التجهيز (44,841 م.د) والصحة العمومية (19,345 م.د) في المجالات التالية :

32,935 م.د	- الطرق والجسور :
0,127 م.د	- المواني الجوية :
11,779 م.د	- المواني البحرية :
	منها :

• 4,487 م.د للمشروع الثاني لبناء وتجهيز مواني الصيد الساحلي

• 2,408 م.د لتوسيع ميناء الصيد البحري بالمهدية

• 2,384 م.د لميناء الصيد البحري ببئر

- البنية الأساسية الصحية : 19,345 م.د . منها :

• 3,437 م.د لمشروع " الصحة والعمران البشري "

• 2,432 م.د للصيانة والتعصير

• 1,742 م.د للمستشفى الجامعي بسوسوسة

• 1,573 م.د للمستشفى الجهوي الحبيب ثامر

رابعا : التعليم والثقافة والشباب والرياضة

ارتفعت الاعتمادات المنفقة في هذه المجالات الى 37,591 م.د مسجلة بذلك زيادة قدرها 11,640 م.د (أي + 44,8%) بالمقارنة الى التصرف السابق وتتوزع على النحو التالي :

32,345 م.د منها :	التعليم
17,187 م.د :	التعليم الثانوي
10,785 م.د :	التعليم العالي
4,873 م.د :	التعليم الابتدائي
1,604 م.د :	الرياضة
2,080 م.د :	المنظمات والمؤسسات الثقافية
0,780 م.د :	منظمات الشباب
0,282 م.د :	مجالات مختلفة

خامسا : حظيرة السيارات

بلغت النفقات التي صرفت لاقتناء السيارات 4,303 م.د لم يحتمل منها على الاعتماد المرسوم في باب " حظيرة السيارات " سوى مبلغ قدره 0,398 م.د ، أما الباقي أي 3,905 م.د، وهو يمثل 90% من مجموع هذه المصاريف، فقد خصم من الاعتمادات المفتوحة بنود أخرى (تجهيز وعطيات مختلفة) . وانفق معظم هذه الاعتمادات من قبل وزارات الداخلية (2,857 م.د) والنقل والمواصلات (البريد والبرق والهاتف : 0,475 م.د) والتخطيط والمالية (0,170 م.د) والشباب والرياضة (0,154 م.د)

سادسا : البحوث والدراسات وتكوين الاطارات والارشاد

* البحوث والدراسات

لقد صرف جل الاعتمادات المخصصة للبحوث والتجارب والدراسات وبالغلة 5,124 م.د من قبل وزارة الفلاحة لانجاز مشاريع وأشغال مختلفة منها على وجه الخصوص البحوث عن طبقات المياه الجوفية واستغلالها (1,682 م.د) وتجهيز وكالة التنقيب عن المياه (1,633 م.د) ودراسات المخطط التوجيهي لمياه الجنوب (0,300 م.د) والدراسات العقارية والاجتماعية (0,213 م.د) .

* تكوين الاطارات والارشاد

بلغت الاعتمادات المستهلكة في هذا الميدان 5,398 م.د استعمل منها 94% من طرف وزارة الفلاحة بالخصوص لفائدة معاهد التكوين المهني الفلاحي .

سابعاً: العمليات المختلفة

بلغت المصاريف المنجزة في مجالات مختلفة 47,135 م.د في سنة 1983 مقابل 45,367 م.د في سنة 1982. وقد شملت هذه المصاريف في حدود 40,110 م.د، أي ما نسبته 85% من مبلغها، برنامج التنمية الريفية والنهوض بالتشغيل الذي رُسمت اعتماداته بميزانية التنمية لوزارة التخطيط والمالية.

ولانجاز البرنامج الإنف الذكر، صرفت لفائدة مجالس الولايات اعتمادات قدرها 35,847 م.د في حين اسند الباقي الى عدة مستفيدين آخرين منهم بالخصوص ديوان العملة التونسيين بالخارج والتشغيل والتكوين المهني الذي تحصل على مبلغ 3,851 م.د بعنوان برنامج العائلة المنتجة ومبلغ آخر قدره 0,285 م.د بعنوان الخدمة المدنية.

ب) العمليات المالية

بلغت النفقات التي صرفت بعنوان المنح ومساهمات الدولة والقروض التي تشكل العمليات المالية لميزانية التنمية للدولة، 268,194 م.د في سنة 1983 مقابل 231,984 م.د في سنة 1982 أي بزيادة جملية قدرها 36,210 م.د ونسبتها 15,6%

وقد همت هذه الزيادة أساساً المنح (40,285 م.د)، وعلى العكس من ذلك، سجلت المساهمات نقصاً بلغ 5,952 م.د مقارنة بالسنة الماضية فحي حين سجلت القروض زيادة قدرها 1,876 م.د.

ويبرز الجدول التالي المبالغ المأمور بصرفها خلال الثلاث سنوات الماضية وكذلك تطورها فيما بين سنة 1982 وسنة 1983

م.د.

تطور المبالغ المأمور بصرفها 82-83		المبالغ المأمور بصرفها			جملية الاعتمادات (1983)	العمليات المالية
%	المبالغ	1983	1982	1981		
24,5	40,286	204,974	164,688	174,809	205,223	المنح المساهمات القروض
14,4 -	5,952	35,260	41,212	24,540	35,260	
7,2	1,876	27,960	26,084	33,162	27,960	
15,6	36,210	268,194	231,984	232,511	268,443	<u>الجمالية</u>

المصروفات

م.د.د.

المصروفات	العنوان الثاني	العنوان الاول	المستفيدون
8,869	6,571	2,298	- ديوان احياء اراضى وادي مجسودة
4,626	2,008	2,518	- ديوان تهيئة الماشية وتوفر الممرات
22,590	22,590	-	- البنك القومي التونسي
3,919	2,721	1,198	- الديوان القومي للتساجيم
11,355	11,355	-	- الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية
1,991	0,675	1,316	- وكالة تونس افريقيا للانباء
16,185	3,185	13,000	- ديوان العملة التونسية بالخارج والتشغيل والتكوين المهني
13,500	13,500	-	- الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه
0,500	0,500	-	- الشركة القومية لحماية النباتات
48,874	47,874	1,000	- الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية
2,068	0,510	1,558	- وكالة تطهير الاستحمامات
1,146	0,457	0,689	- ديوان احياء اراضى " الاخماس "
2,227	1,040	1,187	- ديوان احياء اراضى " بهانة "
0,600	0,600	-	- الوكالة العقارية السباحية
0,602	0,034	0,568	- المجمع المهني للقوارص والغلال
2,512	0,938	1,574	- الديوان القومي للتنظيم العائلي والعمارة البشرية
3,450	3,450	-	- الوكالة العقارية الصناعية
1,136	0,304	0,832	- الديوان القومي للصناعات التقليدية
13,070	13,070	-	- الديوان القومي للتطهير
1,327	1,124	0,703	- الديوان القومي للمياه المعدنية
2,400	2,400	-	- صندوق التطوير والامركزية الصناعية
13,858	9,779	4,079	- الديوان القومي التونسي للسباحة
7,902	4,702	3,200	- الشركة القومية للنقل
6,797	6,797	-	- الشركة التونسية للتطوير المتجمعي
1,639	1,689	-	- ديوان الحبوب
1,758	0,685	1,073	- ديوان المناطق العمومية المسقوفة بجنس ودية
3,000	3,000	-	- البنك التونسي للتنمية الاقتصادية صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
0,868	0,145	0,723	- المركز القومي للدراسات الصناعية
3,809	3,173	0,636	- ديوان تنمية تونس من الوسط
13,140	13,140	-	- الشركة التونسية للانشطة البترولية
1,243	0,676	0,567	- ديوان المناطق المسقوفة بقباس- مدينين
1,544	0,800	0,744	- ديوان المناطق المسقوفة بالقسمين
1,071	0,577	0,494	- ديوان المناطق المسقوفة ببنسابل
1,213	0,655	0,558	- ديوان المناطق المسقوفة بخصلة الجريد
4,281	3,215	1,066	- ديوان تنمية الغابات والاراضي بالشاطئ الغربي
4,000	4,000	-	- الصندوق القومي للشؤون بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
0,800	0,800	-	- صندوق تشغيل النقل الشباني
1,308	1,308	-	- شركة التهذيب والتجديد العمراني
9,207	8,940	0,267	- شركة الميناء الخفيف بتونس
1,343	1,160	0,183	- الشركة القومية للنقل الريفي وبين المدن
242,778	200,647	42,131	المصروفات

ثانيا : المساهمات

بلغ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان مساهمات الدولة في رؤوس أموال مؤسسات مختلفة 35,259 م.د في سنة 1983، مقابل 41,212 م.د في سنة 1982، أي بنقص قدره 5,952 م.د (-14,4%).

وقد شملت أهم المساهمات بعض بنوك التنمية ذات رؤوس الأموال المشتركة كالبنك التونسي الكويتي للتنمية (4,781 م.د) والشركة التونسية السعودية للاستثمارات والتنمية (4,762 م.د) وبنك التعاون للمغرب العربي (3,5 م.د) وكذلك بعض الشركات القومية كشركة فسفاط قفصة (3,8 م.د) وشركة اسمنت جبل السوس (3,5 م.د) والشركة التونسية للجبير (3,185 م.د).

وهذه قائمة المساهمات التي صرفت من ميزانية الدولة لسنة 1983 :

3.800.000 د	شركة فسفاط قفصة
2.200.000 د	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
800.000 د	شركة البنيان
330.825 د	البنك التونسي للتنمية الاقتصادية
395.700 د	البنك الافريقي للتنمية
455.000 د	البنك الاسلامي للتنمية
140.000 د	المنظمة العربية للمواصلات الفضائية
1.000.000 د	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
3.185.000 د	الشركة التونسية للجبير
3.500.000 د	شركة اسمنت جبل السوس
4.781.250 د	البنك التونسي الكويتي للتنمية
4.762.500 د	الشركة التونسية السعودية للاستثمار والتنمية
500.000 د	شركة دراسة مناجم الفسفاط بـ "سراوركان"
3.500.000 د	بنك التعاون للمغرب العربي
669.522 د	بنك الجبوس
840.000 د	الشركة التونسية للاسمنت الابيض
300.000 د	البنك القومي للتنمية الفلاحية
200.000 د	الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية
1.890.000 د	ديوان المسوانى القومية التونسية
1.110.000 د	المركب السكسي بتونس
900.000 د	بيت التمويل التونسي السعودي

35.259.798 د

الجمالية

ثالثا: القروض

بعد ان سجلت القروض الممنوحة انخفاضا كبيرا في سنة 1981 (4,891 م.د) وفي سنة 1982 (7,078 م.د)، بلغ حجمها في سنة 1983، 27,960 م.د مقابل 26,086 م.د في سنة 1982، اي بزيادة قدرها 1,876 م.د ونسبتها 7,2% .

وفي ما يلي قائمة المستفيدين بالقروض الممنوحة من اعتمادات ميزانية التنمية للدولة خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

المستوردات المستوردة من الموزانية

بالدينار

1983	1982	1981	المستوردون
75.766	546.605	2.126.625	- الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية
1.240.000	97.521	493.000	- الديوان القومي للميد البحري
130.000	-	-	- شركة منح وإصلاح المفاصل
737.175	-	-	- البنك التونسي للتنمية الاقتصادية
75.000	-	-	- المندوب التونسي للتشريع
498.180	405.000	400.000	- الشركة التونسية للأنتاج والتنمية السمائية
2.200.000	3.000.000	500.000	- الشركة التونسية للتأجير والتعميد
560.000	1.236.000	1.260.000	- الشركة العامة لصناعة المصنوع
11.000.000	-	-	- شركة اسمنت جبل السوسس
200.000	400.000	-	- الديوان القومي للصناعات التقليدية
1.000.000	8.000.000	5.000.000	- المركب المكسيكي بتونس
972.650	-	320.000	- شركة النقل بالساحل
1.000.000	-	500.000	- الشركة التونسية للجر
683.000	230.000	300.000	- الشركة الجهوية للنقل بولاية القيروان
249.000	-	220.000	- الشركة الجهوية للنقل بولاية باجة
960.000	-	-	- الشركة القومية للسبائك والوقود الحفاري "ALFA"
1.400.000	-	-	- ديوان الحبوب
212.600	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية القيروان
373.000	-	-	- شركة دراسة مناجم الفسفاط "سراورنان"
403.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية قسنطينة
183.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية جندوبة
215.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية مكناس
353.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية قسنطينة
335.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية الكاف
300.000	-	-	- الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس
2.500.000	1.318.750	-	- الشركة القومية للملاحة
-	2.000.000	980.000	- شركة الفسفاط
-	4.000.000	-	- شركة فسفاط قسنطينة
-	2.250.000	4.072.000	- الشركة التونسية للتطوير العجمي
-	175.000	2.500.000	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
-	175.000	-	- الشركة التونسية للأنشطة البنائية
-	1.000.000	500.000	- ديوان الأراضي الدولية
-	780.000	400.000	- ديوان المواني القومية التونسية
-	170.000	-	- الشركة القومية لأحياء أراضي الجنوب
-	300.000	-	- الصندوق القومي للأغذية والمأكولات
-	-	2.000.000	- الشركة التونسية للسفر والسياحة
-	-	340.000	- شركة جبل الجسر
-	-	220.000	- الصيدلية المركزية
-	-	2.500.000	- شركة الاسمنت التونسي
-	-	250.000	- الشركة التونسية للأسمنت الأبيض
-	-	480.000	- الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه
-	-	5.000.000	- شركة صناعات الاسمنت بالسوسس
-	-	2.200.000	- الشركة القومية للنقل
-	-	100.000	- الوكالة العقارية للمصالح
27.960.371	26.083.876	33.161.625	المجموع

يتبين من هذا الجدول ان القروض الممنوحة في سنة 1983 قد اسندت اساسا الى قطاع البناء (12 م.د منها 11 م.د لشركة اسمنت جبل الوسيط) والى قطاع النقل (12 م.د منها 2,6 م.د للشركة التونسية للملاحة والبقية للشركات الجهوية للنقل).

ج - تسديد الدين العمومي

ارتفع حجم الاعتمادات التي صرفت لتسديد الدين العمومي من 130,999 م.د في سنة 1982 الى 171,000 م.د في سنة 1983، مستجلا بذلك زيادة قدرها 40,001 م.د (30,5%) مقابل 36,709 م.د في سنة 1982 (38,9%).

وتهم الزيادة المذكورة أعلاه خصوصا الدين الجاري المسدد بالخارج (+ 26,489 م.د) والدين الرقاعي المسدد بتونس (+ 13,135 م.د). وتفسر هذه الزيادة اساسا بدفع قسطين حل اجلها خلال سنة 1983 من قرض ابرم في سنة 1982 في السوق المالية الدولية، وارتفاع سعر بعض العملات الخارجية وخاصة منها الدولار الامريكي وكذلك الدفوعات الهامة التي وقعت خلال هذه السنة بعنوان رفاع التجهيز.

ويتضمن الجدول التالي توزيع تكاليف أصل الدين وتطورهما.

تطور الدين 1982-1983 م.د		تصرف			تصرف 1983			الديون
%	المبالغ	1982	1981	1980	الجملة	ما يدفع بتونس	ما يدفع بالخارج	
19,7	13,507	68,505	58,056	42,462	82,012	1,117	80,895	الدين الرقاعي
42,4	26,494	62,494	36,234	24,156	88,988	86,984	2,004	الدين الخارجي
30,5	40,001	130,999	94,290	66,618	171,000	88,101	82,899	<u>الجملة</u>

وسيتّم تحليل العمليات المتعلقة بالدين العمومي بمزيد من التفصيل في القسم الثالث من هذا التقرير.

د - الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل الأكرين بالمصرف الساعدين

كما هو الشأن بالنسبة للسنة السابقة لم تفوّض سوى ثلاث وزارات اعتمادات لأجّاز بعض المشاريع الجهوية.

وقد بلغ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل أمري الصرف الساعدين خلال سنة 1983، 18,806 م.د مقابل 16,639 م.د في سنة 1982، أي بزيادة نسبتها 13%. وشملت هذه المصاريف وزارات الفلاحة والتجهيز والداخلية على التوالي في حدود 17,769 م.د و 0,763 و 0,274 م.د.

وتمثل الاعتمادات التي تمّ انفاقها خلال سنة 1983 من طرف أمري الصرف الساعدين 2,4% من مجموع مصاريف التنمية مقابل 2,3% في سنة 1982.

ويبدو أن العمل الذي تم في مجال تعميم اللامركزية كان محدودا في مصاريف التنمية أكثر منه في المصاريف الجارية حيث كانت المبالغ التي تمّ انفاقها من طرف أمري الصرف الساعدين لحساب خمس وزارات بعنوان المصاريف الجارية تمثل 18% من مجموع مصاريف الميزانية العادية للدولة بدون اعتبار الميزانيات الملحقّة.

IV المصاريف المدفوعة من أموال المشاركة

بعد أن سجّلت المصاريف المدفوعة من أموال المشاركة نقصا ملحوظا في سنة 1982 (- 6,398 م.د أو - 27%)، ارتفعت خلال سنة 1983 بنسبة 13,2% بدون أن تصل إلى الحدّ الذي بلغته في سنة 1981 (23,592 م.د.).

وفعلا بلغت هذه المصاريف 19,465 م.د. بزيادة قدرها 2,271 م.د. مقارنة بالسنة السابقة.

وتعزى هذه الزيادة إلى التأثير المزدوج لارتفاع مصاريف بعض الحسابات (+ 11,140 م.د) وللتراجع الحاصل في مستوى بعض حسابات أخرى (- 8,869 م.د.).

والملاحظ ان 90% من الزيادة في مصاريف بعض الحسابات كما تم تحديد ما اعلاه ، قد نتجت اساسا عن المصاريف التي تم افاقها لجبر الاضرار الناجمة عن فيضانات 1982 .

ويجدر التوضيح في هذا الصدد ان حسابا قد فتح بميزانية وزارة التخطيط والمالية على اثر هذه الفيضانات لجبر الاضرار التي حصلت للأشخاص المأدين أو المعنويين من جرائمها . وان حسابا ثانيا ، تكونت موارده من اعتمادات مقطوعة من أموال الحساب الأول وكذلك من اعتمادات متأتية من الميزانية ، قد فتح بميزانية وزارة التجهيز لجبر الاضرار الحاصلة للهيكل الاساسية .

وتتكون النفقات المصروفة من أموال الحساب الأول على التوالي وفي حدود 5,100 م.د ، من الاعتمادات المسندة الى مجالس الولايات التي وقعت فيها الفيضانات ، و 2,820 م.د من اعتمادات منحت الى بعض المؤسسات العمومية (الحماية المدنية والديوان القومي للتطهير الخ . . .) و 1,6 م.د من المبالغ المنزلة في الحساب المفتوح بميزانية وزارة التجهيز .

أما فيما يخص الانخفاضات المسجلة في المصاريف المدفوعة من أموال المشاركة (8,869 م.د) فقد شملت في حدود 77% الحسابات المخصصة لـ "المصاريف المتعلقة بالبرنامج الظرفي للتشغيل" (- 4,599 م.د) و "المساعدة المقدمة للثورة الفلسطينية" (- 1,373 م.د) و "تحسين تسيير المستشفيات" (- 0,899 م.د) .

وبملاحظاته وقّع ، خلال سنة 1983 ، الغاء خمسة حسابات نقلت متفرقاتها البالغة 48.766 د الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة وهي الحسابات المتعلقة "بتطهير الشركات القسومية" (26.000 د) و "تسديد الديون المتخلدة بذمة الادارة المركزية" (21.712 د) و "تنظيم ندوات وملتقيات بتونس" (16 د) و "تصفية مخلفات ديون المراكز الجهوية للنهوض الاجتماعي بالفتاة الريفية" (772 د) و "انعقاد النسخة الاولى لوزراء الشغل ببلدان عدم الانحياز" (266 د) .

ولعله يجدر التذكير في هذا الصدد - بما سبقت ملاحظته في التقرير السنوي عن تصرف 1982 بخصوص مبلغ تواصل إدراجه بدفاتر الخزينة منذ أكثر من عشر سنوات . وقد ارتفع هذا المبلغ في 31 ديسمبر 1983 الى 2,918 م.د . وهو يمثل اعتمادات لم توزع على مختلف الحسابات على اثر احوال بعض الحسابات محل الحساب المسمى "أموال المشاركة بعناوين مختلفة" . وتسوي الدائرة من جديد باخذ كل الاجراءات اللازمة لاعطاء المبلغ المشار اليه اعلاه التخصيص النهائي المناسب .

ويبين الجدول الموالي مصاريف أموال المشاركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة وكذلك تطورها من حيث المبالغ والنسب فيما بين سنتي 1982 و 1983 .

المصاريف المدفوعة من أموال المصارف

من سنة 1981 إلى سنة 1982

بالدينار					بيان المصاريف
نظم المصاريف 82 - 1982	المصارف	1981	1982	1983	
12,7 -	4.508,054 -	31.042,078	35.550,132	33.842,577	وزارة الخارجية
43,2 -	3.024,564 -	3.973,945	6.998,533	2.551,801	- مصاريف سفر وزيارات مجالس الهدايا
97,3 -	349.931,924 -	10.629,790	400.561,674	34.830,067	- مصاريف رسوم المصارف
33,1 -	39.129,547 +	137.435,499	118.305,652	265.218,641	- اعتماد مقرر القصة المبرمة بـ 1000
80,1 -	1.373.504,974 -	185.813,827	1.555.318,801	-	- المصاريف الإدارية المدة للامتحانات
81,7 -	1.737.839,693 -	386.895,099	2.128.734,792	338.443,106	- المساعدة المدة للفترة الفلسطينية 1982
16,1 -	55.594,879 +	399.883,232	344.288,353	256.116,240	البنك
-	51.409,203 +	52.405,940	996,737	8.939.375,772	وزارة الداخلية
-	-	-	-	12.000,000	- النظام الخاصة بالمصاريف النقدية
31,0 -	107.004,042 +	452.269,172	345.285,090	9.207.492,012	- دعم ميزان المصاريف
0,03 -	173,571 -	524.827,481	525.001,052	401.743,834	وزارة الدفاع الوطني
22,1 -	37.254,302 -	130.980,899	168.235,201	132.427,677	- اعتماد موارد خدمات الجبهة
5,4 -	37.427,873 -	855.808,380	693.236,253	534.171,711	- مصاريف المصارف المبرمة والتجديد
-	26.000,000 +	26.000,000	-	-	البنك
94,2 -	271.069,160 -	16.540,000	287.609,160	54,637	وزارة التخطيط والتجارة
8,6 -	118,875 +	1.506,307	1.389,492	3.055,000	- دعم المصارف من المصارف المبرمة
-	4.599.500,000 -	-	4.599.500,000	1.100.000,000	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
15	136.768,190 +	1.046.947,678	910.179,486	579.569,800	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
-	9.520.000,000 +	9.520.000,000	-	-	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
83 -	4.812.317,905 +	10.610.996,045	5.794.678,160	1.642.679,437	- جبر الاضرار الناجمة من المصارف 1982
33,5 -	33.313,968 +	132.793,389	99.479,421	106.331,565	البنك
13,5 -	16.764,496 +	141.229,776	124.463,280	145.069,649	وزارة العدل
44,2 -	346.927,052 -	413.740,047	794.667,902	536.664,000	- دعم المصارف المبرمة
-	-	-	-	19.352,719	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
-	21.967,049 -	-	21.967,049	108.965,509	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
-	-	-	-	4.680,180	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
6,5 -	12.053,844 +	197.469,316	185.416,072	140.311,136	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
-	-	-	-	-	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
14,4 -	32.329,245 +	256.139,392	223.810,174	138.043,916	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
-	534.637,875 +	534.637,875	-	-	- مصاريف دعم المصارف المبرمة
15,3 -	222.205,097 +	1.676.009,795	1.453.803,098	1.234.218,436	- جبر الاضرار الناجمة من المصارف 1982
-	951,418 -	-	951,418	8.612.871,601	البنك
-	951,418 -	-	951,418	8.612.871,601	البنك

	21.712,000 +	21.712,000	-	-
	295.369,750 +	299.999,650	4.629,900	4.667,022
19,5 -	526.965,389 -	2.179.590,081	2.706.555,470	1.413.250,082
7,7	209.863,639 -	2.501.301,731	2.711.185,370	1.417.917,104
-	251.760,020 +	266.055,231	14.297,211	52.971,461
-	251.760,020 +	266.055,231	14.297,211	52.971,461
-	15,953 +	15,953	-	-
-	94.582,092 -	-	94.582,092	-
33,2 +	61.675,406 +	66.122,500	4.447,094	-
33,2 -	32.890,733 -	66.136,453	99.029,186	-
16,8 -	21.733,710 -	107.550,946	129.284,656	191.515,969
77,3 +	15.968,895 +	36.624,666	20.655,771	14.911,814
84,1 +	2.522,500 +	5.520,500	2.998,000	4.476,900
2,1 -	3.242,315 -	149.696,112	152.938,427	210.904,663
14,6 +	6.315,740 +	49.513,354	43.197,614	100.714,902
-	560,000 -	-	560,000	715,000
-	531,200 -	-	531,200	129.037,903
62,1 -	898.635,611 -	546.307,852	1.446.943,463	1.051.522,299
59,9 -	893.411,071 -	597.021,206	1.491.232,277	1.282.790,164
-	772,036 +	772,036	-	-
-	266,321 +	266,321	-	-
-	1.036,407 +	1.036,407	-	-
13,8 +	25.866,966 +	213.384,390	187.517,424	150.440,282
-	-	-	-	136.202,303
13,8 -	25.866,966 +	213.384,390	187.517,424	286.642,665
16,7 +	2.540.574,515 +	1.579.434,021	15.068.859,486	20.859.102,500
11,2 -	239.075,519 -	1.866.050,626	2.125.126,145	2.732.775,518
13,2 +	2.271.499,015 +	13.465.464,647	17.193.985,631	21.591.870,110

وزارة التربية والتعليم

- الدين المستحق بحدوث الادارة المركزية
- المتاح المبلغ من قبل الخطط لامية لا سحاب الطفولة
- الصبح الدراسية لتلاميذ التعليم الأساسي

الطبعة

وزارة التعليم العالي

- نفقات الدراسات: كلية الشريعة وأصول الدين

الطبعة

وزارة الامتلاك

- صاعقة البلدان الاحدية في تنظيم ملحق حول الاملاك
- الصاعقة في انجاز جدول صير من حياة الرئيس بومدين (1982 سنة)
- صاعقة جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة
- في تنظيم ملحق (احداث سنة 1982)

الطبعة

وزارة الشؤون الثقافية

- مهرجان لفرطج الدولي
- المهرجان الدولي للفنون الشعبية
- مطبوعات ومكتوبات ثقافية

الطبعة

وزارة الصحة العمومية

- الطب الخامسة بالقصر
- متابع السلطة الاحية لا سحاب الطفولة
- صفة الصالح الصحية وبيوت (ولاية باجاية)
- تصنيف تسمير المستشفيات الممان الاجتماعي مع الخارج

الطبعة

وزارة الشؤون الاجتماعية

- صفة مملكات بين المركز الجهوي للمهنيين بالظافة الصحية
- بدوة وزراء العمل ببلدان مقدم الانجاز

الطبعة

وزارة الشباب والرياضة

- وثيقة العجالة والتمديد
- الناحية المنظمة من الرمان الحماوي لخدمة الرياضة

الطبعة

الطبعة المرفوعة (الدولة)

الميزانية المرفوعة للمهني واليهق والهاق

- نفقات المجهز الاول وشراء المصعدات

المجموع العام (الدولة + الميزانيات المرفوعة)

v - مصاريف الحسابات الخاصة بالخرينة

حدّدت في أول الامر تقديرات مصاريف الحسابات الخاصة بالخرينة بما قدره 309,894 م.د (1) ثم تمّ ترفيعها الى 313,799 م.د وقد شملت التغييرات الحاصلة والبالغة 3,905 م.د المال المشترك للجماعات المحلية (3 م.د) واموال حوادث الشغل (0,205 م.د) والصندوق القومي للنهوض بالرياضة (0,700 م.د).

ووقعت هذه الزيادات تطبيقا لاحكام الفصل 24 من القانون الاساسي للميزانية الذي يخول وزير التخطيط والمالية حق الترفيع بمقتضى قرارات، وفي حدود الفائض الذي تسجله المقابيض بالنسبة للتقديرات، في اعتمادات الحسابات الخاصة بالخرينة التي لها مصاريف ذات صبغة تقديرية.

أما فيما يخصّ المصاريف الفعلية فانها بلغت 272,987 م.د مقابيل 270,065 م.د في السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة طفيفة قدرها 2,922 م.د ونسبتها 1.1%.

ونتج هذا الارتفاع عن التأثير المزدوج لزيادة جمالية قدرها 26,039 م.د في مصاريف بعض الحسابات ولنقص بمبلغ 23,117 م.د في مصاريف حسابات أخرى.

ومن بين الحسابات التي حققت ارتفاعا هائلا سواء في المبلغ او في النسبة، يجدر ذكر "المال المشترك للجماعات المحلية" و "صندوق النهوض بالسكن لفائدة الاجراء". فمقارنة بالسنة السابقة سجلت المبالغ المأمور بصرفها فيها، والتي كانت على التوالي 53 م.د و 20,222 م.د، زيادة بلغت 23% (+ 10 م.د) بالنسبة للأول و 28% (+ 4,459 م.د) بالنسبة للثاني.

أما الانخفاضات فقد شملت على وجه الخصوص الصندوق العام للتعويض (- 15,631 م.د) وصندوق سواحل الوقود (- 4,400 م.د) وصندوق تدعيم تطهير الاسمنت (- 1 م.د).

وفي خصوص الصندوق العام للتعويض تجدر الاشارة الى أن مصاريفه الفعلية في تراجع منذ سنتين، إذ انخفضت من 231 م.د في سنة 1981 الى 165 م.د في سنة 1982 و 149 م.د في سنة 1983 وتعزى هذه الحالة الى الحد تدريجيا من تدخل الصندوق، الشيء الذي يفسر التطور الضعيف لموارد التي انخفضت من 166,452 م.د في سنة 1982 الى 137,785 م.د في سنة 1983.

(1) قرارات وزير التخطيط والمالية المؤرخة في 19 سبتمبر 1983 و 20 أكتوبر 1983.

ويبرز الجدول التالي المبالغ المأمور بصرفها من اعتمادات هذه الحسابات خلال الثلاث سنوات الأخيرة وتطورها من حيث المبالغ والنسب بين سنتي 1982 و 1983 . ومما تجدر الإشارة إليه ان تسع حسابات من جملة 35 حساباً لسم تسجل بها مصاريف في سنة 1983 رغم وجود باق هام بها (200، 4 م.د) ومن بينها حسابات بقيت جامدة طوال عدة سنوات كصندوق التعاقد والتعاون " (الرصيد المتبقي 1،6 م.د) و " صندوق المحافظة على اجناس الصيد " (الرصيد 0،303 م.د) وصندوق النهوض الفلاحي " (الرصيد 0،260 م.د) .

المصاحبات العامة بالمصروفات

بالملايين

الوزارات	المصاحبات	المصاحبات المأمور بها			تطور المبالغ المأمور بها 83 - 82
		1983	1982	1981	
الوزارة الأولى	- حساب استعمال مصاريف المراجعة المالية ومكافآت الحضور وانقطاع الانبعاث الرجعة للخدمة	185,625	188,600	179,485	1,6 - 2,975
الشؤون الخارجية	- الحساب الخاص للتدخل من أجل حماية الأشخاص والاموال بالخارج	142,127	153,237	100,852	12,9 - 21,110
الداخلية	- المال المشترك للجماعات المحلية	52,999,980	43,000,000	35,000,000	23,3 - 9,999,980
الدفاع الوطني	- صندوق الخدمة الوطنية	3,183,277	3,900,860	3,531,437	18,4 - 717,583
التخطيط والمالية	- صندوق التجهيز والبنية التحتية	8,667,093	6,175,920	11,615,482	40,3 - 2,491,173
	- حساب الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور	288,046	246,715	200,167	16,8 - 41,331
	- حساب تصفية الضمان السروح من طرف الخزينة	1,865,158	-	-	- 1,865,158
	- صندوق تعديل المسكن	3,700,000	-	-	- 3,700,000
	- الحساب الخاص للمساعدة الاحتياطية للتضامن	9,220,510	9,300,171	11,035,066	0,9 - 79,661
	- صندوق تعديل نسب فوائد القروض	1,758,649	1,964,654	790,228	10,5 - 206,005
	- صندوق التجهيز بالسكن لفائدة الاجراء	20,222,458	15,763,533	15,772,593	28,3 - 4,458,925
	- الصندوق المخصص للتصحيح	149,369,296	165,000,612	231,219,644	9,5 - 15,531,316
	- الصندوق النهائي للتصحيح القطاع المصحح	559,550	416,000	329,125	33,9 - 141,550
	- صندوق مساوئيل التوظيف	2,500,000	6,900,000	839,651	63,8 - 4,400,000
الاقتصاد الوطني	- صندوق تدعيم وتطوير الاسمنت	1,000,000	2,000,000	-	50,0 - 1,000,000
	- صندوق استقرار اسعار الخبز والخلال	90,000	-	-	100,0 - 90,000
	- صندوق تمويل الكسبروم	1,404,509	1,145,386	1,300,000	23,0 - 263,123
	- صندوق تدعيم قطاع الصيد البحري	324,551	-	-	- 324,551
	- الصندوق الخاص للتصحيح المتعلق بالنقل والطرق	1,738,014	1,096,950	1,141,651	58,4 - 641,064
	- صندوق تنمية القطاع والصناعة في المدن المطائر	160,675	162,273	-	1,0 - 1,597
	- صندوق تدعيم المصالح الفنية الاستعمارية	1,405,529	2,225,907	750,000	36,9 - 820,378
	- الاموال المخصصة لشراء الاراضي واعادتها للبناء	453,132	86,503	407,414	- 365,629
	- الصندوق القومي لتأمين السكن	2,192,706	1,588,078	1,731,783	38,1 - 604,528
	- حساب اللجنة القومية للتضامن الاجتماعي	6,305,098	6,232,470	5,500,000	1,2 - 72,628
الشؤون الاجتماعية	- اموال حاسبات الشغل	1,533,325	844,103	714,212	81,7 - 689,422
الشباب والرياضة	- الصندوق القومي للتهوى بالبريد	1,713,095	1,424,857	1,546,273	20,2 - 288,238
المجموع	المجموع	272,986,904	269,828,829	323,805,163	1,2 - 26,038,700 + 22,680,625
	حسابات اخرى لم يصرح عنها شيء سنة 1983	-	-	-	-
	- صندوق التضامن والتضامن	-	-	-	-
	- الصندوق الخاص لمباشرة حقوق التغطية	-	146,321	24,124	- 146,321
	- صندوق تنمية القروض المصاحبة	-	-	-	-
	- حساب امادة التامين التوجيهي	-	-	-	-
	- حساب الضمان التعاوني للتأمين العمومي	-	-	-	-
	- حساب الاموال المخصصة لاطاعة عظمى الواحات	-	-	-	-
	- صندوق التهوى المصاحبة	-	-	-	-
	- صندوق المصاحبة على اجناس المصعد	-	90,000	-	- 90,000
	- الصندوق الخاص لسلامة الطرقات	-	-	-	-
المجموع العام	المجموع العام	272,986,904	270,065,150	323,829,287	1,1 - 2,921,754

VI المصاريف الجارية للميزانيات الملحقه ترتيبيا

حدّد قانون المالية الاصلي حجم الاعتمادات المخصّصة للمصاريف الجارية للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والتي لها ميزانيات ملحقه ترتيبيا سواء بالميزانية العامة للدولة او بالميزانيات الملحقه بمبلغ 114,285 م.د. ولكن على اثر التعديلات المدخلة اثناء السنة (1)، تمّ ترفيع هذا المبلغ الى 120,153 م.د. منها 118,555 م.د. للمؤسسات الملحقه بميزانية الدولة و 1,598 م.د. للمؤسسات التابعة للميزانيات الملحقه.

وبلغت المصاريف الملحقه 113,060 م.د. مقابل 90,138 م.د. في سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 25,4% (أي 22,922 م.د.).

أما الزيادات فقد شمل أهمها المؤسسات العمومية الادارية المراجعة بالنظر لوزارات الصحة العمومية (+8,663 م.د.) والتعليم العالي (+5,700 م.د.) والتربية القومية (+2,746 م.د.) والفلاحة (+1,937 م.د.).

وتفسر الزيادات المسجلة - اساسا - بالتعديلات حسب الحاجة وبالتفريع في المرتبات والاجور وتطور عدد المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية الذي ارتفع من 598 في سنة 1982 الى 662 في سنة 1983.

ويتضمن الجدول التالي بيان المصاريف التي تم اتفاقها من قبل المؤسسات ذات الصبغة الادارية خلال السنوات 1981 الى 1983، موزعة حسب الوزارات او الميزانيات الملحقه.

(1) القانون عدد 81 لسنة 1983 المؤرخ في 30 جويلية 1983 والامر عدد 846 لسنة 1983 المؤرخ في 13 سبتمبر 1983 والامر عدد 1252 لسنة 1983 المؤرخ في 27 ديسمبر 1983.

المصاريف الجارية للميزانيات الطحقة كرومبيا

بالدينار

نظم المصاريف 1982-1983		المصاريف			عدد المؤسسات العمومية في سنة 1983	وزارات الامتصاص
%	المبالغ	1983	1982	1981		
<u>الدولة</u>						
5,9	140.503	2.512.075	2.371.572	1.784.428	3	الوزارة الاولى
21,8	221.756	1.238.951	1.017.195	593.159	1	وزارة المصنوعات
12,0	549.904	5.130.854	4.580.950	3.747.853	36	وزارة المصنوعات
3,5	27.158	798.751	771.593	695.294	4	وزارة الدفاع الوطني
16,3	4.525	23.286	27.811	24.186	1	وزارة التخطيط والمالية
0,2	30	14.357	14.327	14.546	1	وزارة التجهيز
14,2	1.937.264	15.596.211	13.658.947	11.427.200	71	وزارة المصنوعات
17,7	555.082	3.682.733	3.127.651	2.504.357	3	وزارة النقل والمواصلات
20,8	2.745.792	15.924.495	13.178.703	12.004.944	312	وزارة التهيئة القروية
22,3	5.699.604	31.209.093	25.509.489	21.039.734	70	وزارة التعليم العالي
205,9	69.885	103.820	33.935	-	2	وزارة الاعلام
28,3	556.831	2.522.226	1.965.395	1.532.444	5	وزارة الشؤون الثقافية
40,2	8.663.317	30.194.310	21.530.993	17.585.060	137	وزارة الصحة العمومية
21,3	241.352	1.376.535	1.135.183	989.966	6	وزارة الشؤون الاجتماعية
9,4	114.317	1.328.428	1.214.111	1.029.324	7	وزارة الشباب والرياضة
23,9	21.518.270	111.656.125	90.137.855	74.972.495	659	<u>الخط : الدولة</u>
<u>الميزانيات الطحقة</u>						
-	1.107.878	1.107.878	-	-	1	المهد والبرق والهاتف
-	296.625	296.625	-	-	2	الاذاعة والتلفزة الوطنية
-	1.404.503	1.404.503	-	-	3	<u>الخط : الميزانيات الطحقة</u>
25,4	22.922.773	113.060.628	90.137.855	74.972.495	662	<u>المجموع العام : الدولة والميزانيات الطحقة</u>

VII المصاريف المحمولة على مداخيل لها استعمال خاص للميزانيات الطحلة ترتيباً

حسب مقتضيات الفصل 21 من القانون الاساسي للميزانية "تحمل مصاريف التنمية للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية على اعتمادات التمويل المرسمة بالميزانية العامة للدولة .

كما يمكن للمؤسسات المذكورة ان تتمتع بمقايض استثنائية يقع تخصيصها لتسديد مصاريف معينة . وينتج عن تلك المقايض فتح اعتمادات اضافية في نطاق عنوان ثان من ميزانيتها يسمى "مصاريف محمولة على مداخيل لها استعمال خاص" .

وقد بلغ هذا النوع من المصاريف في سنة 1983 ، كما يتبين ذلك في الحساب العام لادارة المالية ، 7,470 م.د مقابل 5,395 م.د في سنة 1982 ، اي بزيادة قدرها 2,074 م.د ونسبتها 38,4% وتتكون هذه النفقات ، التي تهتم بنسبة 80% الميزانيات الراجعة بالنظر لوزارة الصحة العمومية أساساً ، من المصاريف المخصصة لتهيئة وتجهيز المحلات وشراء وتركيب المعدات .

وتجدر الاشارة الى ان 162 مؤسسة فقط من مجموع 662 مؤسسة عمومية ادارية اجزت مصاريف محمولة على مداخيل ذات استعمال خاص . ويتبين الجدول اللاحق توزيع هذه المصاريف حسب الوزارات وحسب السنوات .

بالديناري

تطور المصاريف 82 - 83		المصاريف			وزارات الالماق
%	المبالغ	1983	1982	1981	
27,3	426	1.985	1.559	892	- الوزارة الاولى
1.882,4	121.904	128.380	6.476	9.358	- وزارة العدل
1,5	5.180	352.960	347.780	327.575	- وزارة الداخلية
-	3.977	3.977	-	-	- وزارة التخطيط والمالية
74,1	28.052	65.932	37.880	67.496	- وزارة الفلاحة
-	99	-	99	-	- وزارة النقل والمواصلات
19,7	21.065	85.804	106.869	335.047	الجزء الاول : النقل
182,8	545.143	843.374	298.231	407.298	- وزارة التربية القومية
23,3	11.328	37.314	48.642	1.029	- وزارة التعليم العالي
32,4	1.451.588	5.929.842	4.478.254	3.285.146	- وزارة الشؤون الثقافية
70,6	49.389	20.557	59.946	62.027	- وزارة الصحة العمومية
38,4	2.074.389	7.470.125	5.395.736	4.495.868	- وزارة الشؤون الاجتماعية
					<u>الجملة : الدولة</u>

العنوان الثالث

النتائج العامة

لتنفيذ قوانين المالية

يتضمن جدول الصفحة 1-108 تفصيل اهم المعطيات المرقمة الناتجة عن تنفيذ قانوني المالية لسنة 1983، على نحو ما هي مبينة بالحساب العام لادارة المالية وحسابي تصرف امين المال العام والمحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف.

وبين كذلك - على اساس المبالغ الكبرى - اعتمادات ميزانية الدولة، والميزانيات الملحققة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية وكذلك موارد وتكاليف الحسابات الخاصة بالخزينة، كما يبرز الرصيد النهائي لعمليات هذه الميزانيات .

وقد اسفرت هذه العمليات عن فائض في المقايض بالنسبة للمصاريف قدره 158,919 م.د.، يقل 98,131 م.د. منه الى التصرف الموالي لفائدة الحسابات الخاصة بالخزينة و 24,201 م.د. لفائدة "اموال المشاركة" لمختلف الوزارات. ويتكون هذان المبلغان من مقايض ذات استعمال خاص .

اما الرصيد المتبقي، اي 36,526 م.د.، فينبغي نقله الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة ما لم يأت ما يخالف ذلك من أحكام قانونية .

بيد أنه، باعتبار التسبقات التي صرفت من هذا الحساب لتغطية فوائض المصاريف بالنسبة للمقايض من ميزانيتي التنمية (29,417 م.د.) والتصرف للاذاعة والتلفزة التونسية (2,313 م.د.)، أي ما جملته 31,730 م.د.، لن يبلغ الفائض الراجع الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة في نهاية الامر سوى 4,796 م.د.، مقابل 7,986 م.د. في سنة 1982 و 11,505 م.د. في سنة 1981 و 25,941 م.د. في سنة 1980 .

ويغطي الادخار الخام للميزانية (1) لسنة 1983، اي ما قدره 3,13,509 م.د.، نسبة 64,8% من تكاليف ميزانية التنمية، ويشكل نسبة 45,1% من الادخار الوطني (1,128 م.د.) (2) من نفس السنة، مقابل 48% في سنة 1982 و 39,5% في سنة 1981 .

(1) يتكون الادخار الخام للميزانية من :

- مساهمة الميزانية العادية للدولة (460 م.د.) والميزانية الملحققة للبريد والبرق والهاتف (12,8 م.د.) في مصاريف التنمية،

- فائض المقايض العادية عن المصاريف الجارية بالنسبة للدولة (31,639 م.د.) والميزانيات الملحققة (0,592 م.د.) والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية (3,867 م.د.) والمراكز الدبلوماسية (0,415 م.د.) والقنصلية بالخارج (0,415 م.د.) .

(2) المصدر : تقرير البنك المركزي التونسي (لسنة 1983).

وقد نتج هذا الانخفاض بالنسبة الى الادخار الوطني الى التباطؤ الحاصل في
 نموادخار الميزانية ، فالزيادة الحاصلة في هذا الادخار والبالغة 41,2 م.د في سنة
 1983 مقابل 94,7 م.د في سنة 1982 تعزى أساسا الى التطور السلبي في الزيادة
 الحاصلة في مساهمة العنوان الاول في ميزانية التنمية التي خفضت من 96 م.د في
 سنة 1982 الى 64 م.د في سنة 1983 .

والملاحظ انه في حين سجلت الزيادة في مصاريف التجهيز ارتفاعا طفيفا في
 سنة 1983 مقارنة بسنة 1982 (117,1 م.د مقابل 120,8 م.د) ، فقد انخفضت ،
 على العكس من ذلك ، الزيادة في مساهمة العنوان الاول في ميزانية التنمية لسنة
 1983 مقارنة بسنة 1982 (64 م.د مقابل 96 م.د) .

النتائج العامة لتقرير

تقويمات المالية لتصرف 1983

بالدينار

الفائض العام	المصاريف المجهزة خلال تصرف 1983	المجموع العام للقائض	القائض المحصلة خلال تصرف 1983	فوائض القائض من سنة 1982	البيانات
					الدولة
31.639.460	1.411.472.999 (1)	1.443.112.459	1.443.112.459	-	الميزانية العادية
-	759.724.354	759.724.354	759.724.354 (2)	-	ميزانية التنمية (القسم I)
22.477.501	17.579.434	40.056.935	18.918.349	21.138.586	أموال المشاركة (القسم II)
54.116.961	2.188.776.787	2.242.893.748	2.221.755.162	21.138.586	الجملة
					الميزانيات الملحقة
592.271	70.863.887 (4)	71.476.158	71.476.158 (3)	-	الميزانية العادية
-	26.049.053	26.049.053	26.049.053 (2)	-	ميزانية التنمية (القسم I)
1.705.768	1.886.050	3.591.818	2.503.988	1.087.830	أموال المشاركة (القسم II)
18.017	-	18.017	-	18.017	- البريد والبرق والهاتف
2.316.056	98.818.990	101.135.046	100.029.199	1.105.847	- الاذاعة والتلفزة التونسية
98.190.919	272.986.904	371.177.823	267.695.758	103.482.065	الجملة
					الحسابات الخاصة بالخزينة
					المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية
					(المعنوان الاول)
3.691.631 (5)	111.656.125	115.347.756	115.347.756	-	الدولة
176.111	1.404.503	1.580.614	1.580.614	-	الميزانيات الملحقة
415.698	13.793.998	14.209.696	14.209.696	-	المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

(1) باعتبار مبلغ قدره 60.000.000 د يخل مساهمة الميزانية العادية في تغطية مصاريف التنمية.

(2) باعتبار صيغة قدرها 29.417.251 د تم اقتطاعها من الحساب القار لكشوفات الخزينة وموزعة كالاتي : 3.368.198 د لتغطية

فوائض مصاريف ميزانية التنمية للدولة و 26.049.053 د لتغطية مصاريف التنمية للميزانيات الملحقة.

(3) باعتبار مبلغ قدره 2.313.757 د تمت صبغته من الميزانية الملحقة للاذاعة والتلفزة التونسية واليهما وقعت تسويتها باقتطاع المبلغ نفسه من الحساب القار لكشوفات الخزينة.

(4) باعتبار مبلغ قدره 12.800.000 د يخل مساهمة العنوان الاول للميزانية الملحقة للبريد والهاتف في مصاريف ميزانية التنمية.

(5) باعتبار فائض في المصاريف (206.735 د) بالنسبة للقائض تم تسجيله من طرف بعض المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

I- الميزانية العادية

أ- الدولة

أولا : المقايض

بلغت المقايض العادية لميزانية الدولة 1.443,1 م.د في سنة 1983 مقابل 1.295 م.د في السنة السابقة، سجلت بذلك زيادة قدرها 148,1 م.د مقابل 266 م.د في سنة 1982.

وقد انخفضت نسبة النمو من 25,8 % في سنة 1982 الى 11,4 % في سنة 1983، في حين سجلت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام المقدّر بتكلفة العوامل تراجعاً طفيفاً حيث انخفضت من 13,9 % الى 13 % (1).

وبينما ارتفعت الموارد الجبائية من حيث الحجم من 887,3 م.د في سنة 1982 الى 1.064 م.د في سنة 1983، سجلت نسبة نموها تراجعاً طفيفاً من 20,8 % الى 20 % من سنة الى أخرى.

هذا وما فتئت الموارد الجبائية تتمسواز شكلت في سنة 1983 ما نسبته 73,7 % من مجموع المقايض مقابل 68,5 % في سنة 1982 و 71,4 % في سنة 1981.

وتبعاً لارتفاع المقايض الجبائية، تطور الضغط الجبائي، في نفس السياق باعتبار الاقتطاعات الاجتماعية (2) حيث ارتفعت نسبة نموه من 27,07 % في سنة 1982 الى 27,49 % في السنة الموالية.

أما المقايض غير الجبائية التي بلغت 379,08 م.د والتي لا تمثل سوى 26,4 % من مجموع الموارد مقابل 31,4 % في السنة الماضية، فقد تطورت بنسق أقل من النسق الذي شهدته في سنة 1982. كما سجلت نسبة نموها تراجعاً على اثر تقلص مداخيل النفط التي انخفضت من 329,6 م.د في سنة 1982 الى 272 م.د في سنة 1983

(1) المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي .

(2) باعتبار التكاليف الاجتماعية المدفوعة الى الصندوق القومي للضمان الاجتماعي من طرف المستأجرين والأجرا وبدون اعتبار الجبائية المحلية.

ثانيا : المصاريف

بلغت المصاريف الجارية، دون اعتبار مساهمة الميزانية العادية الستة حددت بـ 460 م.د لتغطية مصاريف التنمية، 951,4 م.د مقابل 843,0 م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك زيادة قدرها 108,4 م.د .

وقد تطورت هذه المصاريف بنسبة 12,8 % مقابل 25,4 % في السنة السابقة. وتعتبر نسبة النمو هذه، التي انخفضت الى حدود النصف من سنة الى أخرى، قريبة من النسبة التي سجلتها الموارد العادية لميزانية الدولة (11,4 %) في سنة 1983 ومماثلة تقريبا لنسبة نمو الناتج الداخلي الخام المقدر بتكلفة العوامل (13 %).

وأُسفر تنفيذ الميزانية العادية للدولة في سنة 1983 عن فائض في المقاييس بالنسبة للمصاريف بلغ مقداره 491,6 م.د أي ما يمثل نسبة 34 % من حجم الموارد العادية التي تم تحصيلها . وهي نسبة دون النسبة المسجلة خلال التصرف السابق بقليل (34,9 %).

وقد مكن هذا الفائض من تمويل مصاريف التنمية لتصرف 1983 في حدود 460 م.د وتم تحويل الفارق، أي 31,6 م.د الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة وفقا لأحكام الفصل 44 من القانون الأساسي للميزانية، وعملا بمقتضيات مكتوب وزارة المالية رقم 1884 المؤرخ في 10 افريل 1985 .

ب - الميزانيات الملحقية

ضبطت النتائج النهائية للميزانيات الملحقية - سنة 1983 - على النحو التالي :

- المقاييس : 71,475 م.د مقابل 60,889 م.د في سنة 1982 موزعة كما يلي :

61,325 م.د	- الميزانية الملحقية للهيد والبرق والهاتف
7,744 م.د (1)	- الميزانية الملحقية للاذاعة والتلفزة التونسية
2,406 م.د	- الميزانية الملحقية للارسال الاذاعي والتلفني

(1) بما في ذلك التسبقة المقدرة بـ 313 م.د والتي صرفت من الميزانية الملحقية للاذاعة والتلفزة التونسية لفائدة هذه الميزانية نفسها ثم وقعت تسويتها باقتطاع نفس المبلغ من الحساب القار لمكشوفات الخزينة .

— المصاريف : 70,882 م.د مقابل 60,883 م.د في سنة 1982 موزعة كما يلي :

- الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف 61,316 م.د (2)
- الميزانية الملحقه للاذاعة والتلفزة التونسية 7,744 م.د
- الميزانية الملحقه للارسال الاذاعي والتلفني التونسي 1,822 م.د

وهكذا سجلت الميزانيات الملحقه — قبضا وصرفا — نفس الزيادة المقدرة بحوالي 10 م.د أي ما يمثل نسبة نمو تقارب 17 %.

وساهم احداث الميزانية الملحقه للارسال الاذاعي والتلفني في هذه الزيادة بنسبة 20 %.

وباعتبار التسبقة البالغة 2,313 م.د والتي صرفت من ميزانية الاذاعة والتلفزة التونسية لفائدة هذه الميزانية نفسها، ثم تمت تسويتها باقتطاع نفس المبلغ من الحساب القار لمكشوفات الخزينة، أسفر تنفيذ عمليات الميزانيات الملحقه عن فائض في الموارد بلغ مقداره 13,392 م.د، يمثل 12,800 م.د منها مساهمة الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف في ميزانية الدولة للتنمية.

أما المبلغ المتبقى، أي 0,592 م.د الذي تأتى في حدود 0,583 م.د من الميزانية الملحقه للارسال الاذاعي والتلفني التونسي، فقد تم نقله الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة وفقا لأحكام الفصل 44 من القانون الأساسي للميزانية.

ولعله من المناسب الاشارة هنا الى ان التسبقة التي صرفت من ميزانية الاذاعة والتلفزة التونسية لفائدة هذه الميزانية نفسها، تشكل في واقع الامر عطية محاسبية القصد منها تغطية عجز فعلي عن طريق وسائل الخزينة.

x

x

x

وبصورة اجمالية، أسفر تنفيذ مجموع عمليات المقايض والمصاريف للميزانية العادية للدولة وللميزانيات الملحقه عن فائض جملي للموارد بلغ 505,031 م.د كما يتضح من الجدول اللاحق.

(2) بما في ذلك المساهمة المقدرة بـ 12,800 م.د لتغطية مصاريف التنمية.

بالديناري

الميزانية		المقايض العادية	المصاريف العادية
الدولة الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف الميزانية الملحقه للاذاعة والتلفزة التونسية الميزانية الملحقه للارسال الاذاعي والتلفزيوني التونسي		1.443.112.459	951.472.999
		61.325.211	48.516.480
		7.744.947	7.755.947
		2.406.000	1.822.460
<u>الجملة</u>		1.514.588.617	1.009.556.886
<u>الفائض</u>		505.031.731	

وقد خصّص هذا الفائض لما يلي :

— تغطية مصاريف ميزانية التنمية :

— الدولة : 460.000.000 :
— البريد والبرق والهاتف : (1) 12.800.000 :
472.800.000 د

— الحساب القار لمكشوفات الخزينة :

— الدولة : 31.639.460 :
— البريد والبرق والهاتف : 8.731 :
— الارسال الاذاعي والتلفزيوني : 583.540 :
32.231.731 د
الجملة
505.031.731 د

II- ميزانية التنمية

أ- موارد التنمية

بلغت موارد التنمية 756,356 م.د في سنة 1983 مقابل 617,492 م.د في السنة السابقة، فسجلت بذلك زيادة قدرها 138,864 م.د. وتوافق هذه الزيادة نسبة نمو (22,5 %) دون النسبة المسجلة في سنة 1982 بقليل (23,8 %).

(1) لم يقع ادراج هذا المبلغ في حسابات تصرف 1983، اذ انه لم يصرف الى الخزنة الا في اواخر السنة

ويعزى هذا النمو أساساً إلى الزيادة الحاصلة في الاكتتابات في قطاع التجهيز (+40 م.د) وإلى المزيد من الالتجاء إلى السوق المالية الدولية (+29,8 م.د)، تضاف إلى ذلك الموارد الجديدة المتأتية من ترجيع القروض والتسبقات (+10,5 م.د) ومن محصول الهبات من الحبوب (+4 م.د) ومن إعانة غذائية ضمن مبلغها بدفاتر الخزينة منذ عدة سنوات (+3,2 م.د).

أما الزيادة في مساهمة العنوان الأول في ميزانية التنمية فإنها لم تبلغ سوى 64 م.د مقابل 96 م.د في السنة السابقة.

وبأثر هذا التراجع على أثر انخفاض حجم القروض الخارجية التي لم تتجاوز 29,6 م.د في سنة 1983، مقابل 41,2 م.د في سنة 1982.

ب - مصاريف التنمية

ارتفعت مصاريف التنمية إلى 785,773 م.د، مقابل 664,415 م.د في سنة 1982، وحققّت بذلك زيادة بلغ مقدارها 121,358 م.د، أي ما يعادل نموّاً نسبته 18,2 % مقابل 21,4 % في سنة 1982.

وقد تطوّرت هذه المصاريف بمعدّل أدنى من معدّل تطوّر المقاييس (22,5 %).

وسجّلت الزيادة في مصاريف التنمية في مستوى المصاريف التالية :

— الاستثمارات المباشرة التي ارتفعت قيمتها من 301,432 م.د في سنة 1982 إلى 346,579 م.د في سنة 1983، أي ما يمثل زيادة بنسبة 15 %.

— العمليات المالية التي ازدادت بنسبة 15,6 % إذ ارتفع حجمها من 231,984 م.د في سنة 1982 إلى 268,194 م.د في سنة 1983.

— تسديد أصل الدين الذي سجّل نموّاً نسبته 30,5 % إذ ارتفع من 131 م.د في سنة 1982 إلى 171 م.د في سنة 1983.

وقد تمّ تمويل هذه المصاريف بواسطة :

— مساهمات الميزانية العادية للدولة والميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف بمبلغ 472,800 م.د.

- الموارد المتأتية من الاقتراضات والهبات المختلفة بمبلغ 223,840 م.د.
 - الموارد المتأتية من ترجيع القروض والتسبقات في حدود 10,482 م.د.
 - الباقي من قرض قدره 50,034 م.د كان أبرم في السوق المالية الدولية.
- وقد بلغ مجموع موارد التمويل هذه 756,356 م.د.

ويتبين من الجدول التالي أن المصاريف تجاوزت الموارد بمبلغ 29,417 م.د، مما أدى إلى اللجوء إلى تسبقة - بنفس المبلغ - من الحساب القار لمكشوفات الخزينة لسد هذا النقص :

بالدينار

الميزانية	المقاييس	المصاريف	وسائل التمويل
الدولة	756.356.156	759.724.354	- مساهمة الدولة : 460.000.000 (1) - موارد الميزانية للبريد والبرق والهاتف : 12.000.000
البريد والبرق والهاتف والاذاعة والتلفزة التونسية الارسال الاذاعي والتلفزيوني		22.498.536 2.200.654	- داخلية : 186.961.870 - اقتراضات : 29.629.759 - قروض مالية : 50.034.800 (2) - هبات : 7.247.919
الجملة	756.356.156	785.773.407	- ترجيع القروض والتسبقات : 10.481.808 - موارد الخزينة (الحساب القار لمكشوفات الخزينة) : 29.417.251
المكشوف		29.417.251	الجملة : 785.773.407

(1) مساهمة سنة 1982

(2) هبات فرنسية من الحبوب (1977 - 1982) : (4.000.000 د) + الاموال المتأتية من تصفية الحسابات المتعلقة بتأمين مبلغ اعانة غذائية لدى الخزينة.

وتجدر الإشارة الى أنه وقع التقليل شيئا فشيئا من اللجوء الى موارد الخزينة. وفعلا انخفض هذا اللجوء من 48,5 م.د في سنة 1981 الى 46,9 م.د في سنة 1982 ليصل الى حد 29,4 م.د في سنة 1983.

ويفسر هذا التطور الايجابي الذي يساعد على ازالة العجز، بالزيادة في ادخار الميزانية من ناحية ويتطور موارد الاقتراض من ناحية أخرى.

ويستخلص من البيانات السابقة، أن عمليات الميزانية العادية للدولة والميزانيات الملحقة قد أسفرت عن فائض صاف من المقايض بلغ مقداره 29,918 م.د وتم نقله للحساب القار لمكشوفات الخزينة. وتجدر الإشارة في الوقت نفسه وبتحليل مصاريف التنمية لميزانية الدولة والميزانيات الملحقة، الى وجود عجز بلغ 29,417 م.د وقد تمت تغطيته بفضل مبالغ من الخزينة تم خصمها من حساب النتائج المشار اليه أعلاه وعند مقارنة هاتين العمليتين، أي عملية النقل وعمليات الخصم يتبين في نهاية الامر وجود رصيد بفائض بلغ 0,5 م.د لفائدة الحساب القار لمكشوفات الخزينة ويستنتج من ذلك ان لا وجود لمكشوف حقيقي.

III- أموال المشاركة

أ- الدولة

بعد أن انخفض مبلغ العمليات التي تمت بعنوان "أموال المشاركة" في نطاق ميزانية الدولة في سنة 1982 مقارنة بسنة 1981 سجلت هذه العمليات ارتفاعا في سنة 1983.

وبالفعل سجلت المقايض والمصاريف في سنة 1983 نموا بلغت نسبته على التوالي 3,9% و 16,5% مقابل تراجع نسبته 23,6% و 27,8% في السنة السابقة.

وهكذا تطورت المصاريف بنسق أسرع بكثير من النسق الذي تطورت به المقايض التي بقيت تقريبا في المستوى المسجل خلال السنة السابقة، إذ ارتفعت من 18,2 م.د الى 18,9 م.د في سنة 1983 بينما بلغت المصاريف 17,5 م.د مقابل 15,0 م.د في سنة 1982.

وأخيرا أسفرت العمليات التي تمت في سنة 1983 - قبضا وصرفا - بعنوان "أموال المشاركة" عن فائض من المقايض قدره 1,339 م.د. وهو دون الفائض المحقق في سنة 1982 بكثير (3,134 م.د.).

ب - الميزانيات الملحقة

أما فيما يخص العمليات المتعلقة بحساب "أموال المشاركة" المفتوح بالميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف، فقد ارتفعت المقايض فيها من 1,4 م.د. في سنة 1982 الى 2,5 م.د. في سنة 1983، أي بزيادة نسبتها 76,5% مقابل انخفاض نسبته 50% في السنة السابقة.

وعلى العكس من ذلك تواصل تقلص المصاريف بنسبة 11,2% إذ انخفض مبلغها من 2,1 م.د. في سنة 1982 الى 1,9 م.د. في سنة 1983.

وبصورة اجمالية، سجلت عمليات القبض والصرف بعنوان "أموال المشاركة" في نطاق الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف فائضا في المقايض في سنة 1983 قدره 0,60 م.د. مقابل فائض في المصاريف بلغ 0,7 م.د. في سنة 1982.

×

×

×

وهكذا، أسفر مجموع عمليات القبض والصرف التي تمت سنة 1983 بعنوان أموال المشاركة في كل من ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة عن فائض في المقايض بلغ 1,9 م.د. مقابل 2,6 م.د. في السنة السابقة.

وبإضافة الأرصدة المتوفرة من هذه الاموال في السنوات السابقة، ارتفع هذا الفائض الى 24,2 م.د. وهو المبلغ الذي تم نقله الى تصرف 1984 طبقا لأحكام القانون الاساسي للميزانية.

وبين الجدول التالي كل هذه العمليات، سواء ما يتعلق منها بالمقايض أو بالمصاريف.

بالديناري

البيانات				
فائض المقاييض المنقول من 82 الى 83	فائض المقاييض سنة 1983	المجموع العام للمقاييض	المصاريف المعجزة سنة 1983	فائض المقاييض الواجب نقله الى سنة 1984
21.138.586	18.918.349	40.056.935	17.579.434	22.477.501
1.087.830	2.503.938	3.591.818	1.886.050	1.705.768
18.017	-	18.017	-	18.017
22.244.433	21.422.337	43.666.770	19.455.484	24.201.286
		1.956.853		

IV- الحسابات الخاصة بالخزينة

سجلت مقاييض ومصاريف الحسابات الخاصة بالخزينة ارتفاعا طفيفا،
خلافا لما كانت عليه في السنة السابقة

فبلغت نسبة الزيادة في سنة 1983 على التوالي 1,5 % و 1,1 % مقابل
انخفاض نسبته 21,2 % و 16,6 % خلال السنة السابقة.

وقد ارتفعت المقاييض من 263,742 م.د في سنة 1982 الى 267,696 م.د في سنة 1983،
وتجدد الاشارة الى أنه وان كانت مقاييض سنتي 1982 و 1983 بصورة عامة متوازنة -
فانها سجلت على العكس من ذلك فوارق في مستوى بعض الحسابات الخاصة.

ومن ناحيتها سجلت مصاريف الحسابات الخاصة بالخزينة تطورا طفيفا،
اذ ارتفعت من 270,065 م.د في سنة 1982 الى 272,987 م.د في سنة 1983
مسفرة بذلك عن زيادة قدرها 2,922 م.د مقابل انخفاض بلغ 3,764 م.د في السنة
السابقة.

وهكذا، اسفرت عمليات الحسابات الخاصة بالخزينة في سنة 1983، كما كان الشأن بالنسبة لسنة 1982، عن فائض في المصاريف بلغ 5,291 م.د.، وهو دون الصلح المسجل في سنة 1982 بقليل (6,322 م.د.).

وقد تمت تغطية هذا الفائض بواسطة متوفرات رصيد السنوات السابقة التي وقع نقلها الى تصرف 1983 (103,482 م.د.).

وهكذا يبلغ رصيد فوائض المقايض بالنسبة للمصاريف في سنة 1983 98,191 م.د. مسجلاً بذلك نقصاً نسبته 5,1 % مقابل 5,75 % في سنة 1982.

٧- ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية

أ - ميزانية التصرف

أولاً : الميزانيات المطقة بميزانية الدولة

بلغت الموارد العادية للمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية - حسب البيانات الواردة بالحساب العام لادارة المالية - 115,347 م.د. مقابل 93,758 م.د. سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 21,589 م.د. أي ما يمثل نمواً نسبته 23 % مقابل 20,6 % في السنة السابقة.

وتتكون هذه الموارد، في حدود 71,3 %، من المنح المخولة من ميزانية الدولة. ورغم الزيادة البالغة 10 م.د. في حجم المقايض، فقد سجلت هذه المنح نقصاً نسبته 6 % مقارنة بسنة 1982. أما الموارد الذاتية فقد ازدادت بدورها بمبلغ 11,5 م.د. وهي بذلك تمثل 28,7 % من مجموع المقايض.

وأما المصاريف، فقد بلغت 111,656 م.د. سنة 1983 مقابل 90,138 م.د. سنة 1982، مسجلة بذلك زيادة قدرها 21,518 م.د. وهي زيادة ارفع بكثير من التي حصلت سنة 1982 (15,165 م.د.).

وكأنت نسبة نمو المصاريف (23,9 %) أرفع من النسبة المسجلة خلال سنة 1982 (20,2 %). هذا وقد تطورت المصاريف بنسق يقارب النسق الذي تطورت به المقايض 23 %.

وبصفة اجمالية أسفر تنفيذ عمليات مقاييض ومصاريف ميزانية تسيير المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية عن فائض صاف من المقاييض قدره 3,691 م.د. وهو يعادل - تقريبا - الفائض المسجل في نهاية تصرف 1982 (3,620 م.د.).

ومن الملاحظ ان هذا الفائض الصافي (3,691 م.د.) هو نتيجة طرح فوائض المصاريف (0,207 م.د.) من فوائض المقاييض (3,898 م.د.) لمجموع المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

وبين الجدول التالي نتائج العمليات التي أجزتها - قبضا وصرفا - المؤسسات التي سجلت حساباتها فائضا في المصاريف.

بالدنانير

المؤسسات	التقديرات النهائية	المقاييض المحصلة	المصاريف المنجزة	فائض المصاريف
<u>وزارة الداخلية</u>				
- المدرسة القومية لتكوين الأعوان والاطارات النشيطة للحرس الوطني والحماية المدنية والمصالح السجنية	309.200	330.863	331.075	212
- سجن قابس	21.430	20.970	21.190	220
<u>وزارة الفلاحة</u>				
- وكالة معدات تسوية الأراضي والعياء الصالحة للفلاحة	1.500.000	634.621	675.315	40.694
<u>وزارة الشؤون الثقافية</u>				
- المعهد القومي للآثار والفنون	2.355.000	2.090.936	2.255.913	164.977
<u>وزارة الصحة العمومية</u>				
- المستشفى الجهوي بتونز	235.000	183.259	183.892	
	4.420.630	3.260.649	3.467.385	206.736

ويستخلص من هذا الجدول :

(1) أن عدد المؤسسات العمومية التي سجلت ميزانياتها عجزا في نهاية التصرف قد ارتفع من ثلاثة الى خمسة في سنة 1983 .

(2) أن وكالة معدات تسوية الأراضي والعيادة الصالحة للفلاحة لا تزال تعاني منذ سنة 1981 عجزا في ميزانيتها .

(3) أن مصاريف المدرسة القومية لتكوين الأعوان والاطارات النشيطة الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية، التي بلغت 331.075 ديناراً، لم تتفق مقايض ميزانية المؤسسة بحسب (330.863 د.) بل فاقت بالخصوص الاعتمادات المفتوحة بالميزانية (200.09.33 د) ويمكن اعتبار هذه المخالفة خطأ تصرف يعاقب عليه من قبل دائرة الزجر المالي .

ومهما يكن من أمر، فانه يتحتم تسوية هذه الوضعيات عند غلق ميزانيات المؤسسات العمومية المعنية بالامر .

ثانيا : الميزانيات الملحقة ترتيبيا بالميزانيات الملحقة

لم يتضمن القانون عدد 91 - 82 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المتعلق بقانون المالية لتصرف 1983 اية بيانات بخصوص تقديرات مقايض ومصاريف المؤسسات اللتين اشتملتا بمقتضاه (الاذاعة الجهوية بصفاقس، والاذاعة الجهوية بالمستير) وكذلك بخصوص تقديرات مقايض ومصاريف مدرسة البريد والمواصلات الهاتفية التي بعثت بقانون المالية لتصرف 1975 .

ولم يستد هذا النقص الا بصدور قانون المالية التكميلي الذي احدث الجدول "ج مكرر" الخاص بتقديرات مقايض ومصاريف الثلاث مؤسسات المعنية بالامر بعنوان تصرف 1983 .

هذا وقد بلغت المقايض المحصلة 1,580 م.د.،
منها 1,200 م.د لفائدة مدرسة البريد والمواصلات الهاتفية .

وبلغت المصاريف من جهتها 1,404 م.د أنفق منها مبلغ 1,107 م.د من طرف المدرسة المذكورة أعلاه .

وقد سجلت هذه المؤسسات جميعها فائضا في المقابيض قدره 176,0 م.د. وينبغي نقل هذا المبلغ الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة ما لم توجد احكام قانونية مخالفة لذلك.

أما فيما يخص مدرسة البريد والمواصلات الهاتفية فتجدر الاشارة الى أن هذه المؤسسة حققت منذ بعثتها سنة 1975، مقابيض وانفقت مصاريف بدون ترخيصات ميزانية مسبقة. وزيادة على ذلك فإن ميزانيتها لم تغلق قط بها الطبع لم تنقل فوائض مقابيضها المحتملة الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة طبقا لاحكام الفصل 20 من القانون الأساسي للميزانية.

ولا بد من تدارك هذين السهوين بإدراج احكام خاصة في قانون غلق الميزانية القادم.

ب - المصاريف والموارد الاستثنائية للميزانيات الملحقه بميزانية الدولة

بلغت المقابيض الاستثنائية للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية 8,968 م.د سنة 1983، مقابل 10,830 م.د سنة 1982 : مسجلة بذلك نقصا قدره 1,862 م.د أي ما يقابل انخفاضا بنسبة 17,2 %.

ومن جهتها بلغت المصاريف المحمولة على المداخل ذات الاستعمال خاص 7,470 م.د سنة 1983 مقابل 5,395 م.د في السنة السابقة. وقد تطور حجمها بنسبة 38,4 % مقابل 20 % في سنة 1982.

ويلاحظ أن مصاريف المؤسسات الاستشفائية (5,929 م.د) تشكل نسبة تناهز 80 % من الحجم الجملي للمصاريف.

وهكذا تطورت المقابيض والمصاريف في اتجاهين معاكسين، اذ تميزت المقابيض بانخفاض هام في حين سجلت المصاريف زيادة ملموسة.

والخلاصة أن تنفيذ عمليات المؤسسات العمومية خلال السنة قد أسفر عن فائض في المقابيض قدره 1,498 م.د. وبإضافة الأرصدة المحولة التي تبلغ 14,340 م.د يصبح المجموع 15,838 م.د. وقد حققت المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة الصحة العمومية وحدها فائضا قدره 12,684 م.د، أي ما يمثل 80 % من الفائض الجملي من المقابيض.

IV - المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

تتكون الموارد العادية لميزانيات تسيير هذه المراكز من المبالغ المخصصة لها والمصروفة اليها أقساطا كل ثلاثة أشهر من اعتمادات ميزانية وزارة الشؤون الخارجية. وقد بلغت هذه الموارد 14,209 م.د سنة 1983 مقابل 12,416 م.د سنة 1982، أي بزيادة قدرها 1,793 م.د ونسبتها 14,4 %. وتمثل هذه المبالغ المخصصة 67 % من جملة الاعتمادات المفتوحة بميزانية تسيير الوزارة المذكورة مقابل 65 % في سنة 1982.

وقد ارتفعت مصاريف التسيير كذلك إذ بلغت 13,793 م.د سنة 1983 مقابل 12,127 م.د سنة 1982، أي بزيادة قدرها 1,666 م.د.

وأخيرا أسفر تنفيذ عمليات القبض والصرف لميزانيات تسيير المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج عن فائض في المقايض بلغ 0,415 م.د مقابل 0,289 م.د سنة 1982.

*

*

*

وختاماً يتبين من تحليل نتائج سنة 1983 انخفاض في فارق تطور المقايض والمصاريف مقارنة بالمقايض المحصلة والمصاريف المتجزئة خلال السنة السابقة.

ففي خصوص المقايض، يعزى هذا النقص أساساً إلى انخفاض مداخيل النفط التي نزلت من 329,6 م.د في سنة 1982 إلى 272 م.د في سنة 1983، أي بنقص قدره 57,6 م.د مقابل زيادة بلغت 103,7 م.د في سنة 1982.

أما النقص المسجل في المصاريف الجارية فقد نتج خاصة عما تم في سنة 1983 من حذف المنحة المخولة في سنة 1982 من الميزانية للصندوق العام للتعميم (37 م.د) وعن التقيص في الاعتمادات المخصصة للترفيه في المرتبات والاجر (15 م.د).

وكانت نسبة نمو المقايض العادية (11,4 %) والمصاريف الجارية (12,8 %) المسجلة خلال سنة 1983 دون نسبة نمو الناتج الداخلي الخام مقدراً بالأسعار الجارية وبكلفة العوامل (13 %). خلافاً لما كان الوضع عليه في سنة 1982 حيث كانت نسبة نمو المقايض والمصاريف (25,6 %) أسرع بكثير من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام مقدراً بالأسعار الجارية وبكلفة العوامل (13,9 %).

وبالاحظ من جهة أخرى أن الموارد المتأتية من ادخار الميزانية (1) كما تم تحديده أعلاه (509,313 م.د) ومن ترجيع القروض وتسبقات الدولة (10,481 م.د) قد مكنت من تغطية 64,8% من مصاريف التنمية للدولة مقابل 70,6% في سنة 1982 و 66,9% في سنة 1981.

وهذه الموارد، مضافة إلى الإيرادات المتأتية من الاكتتاب في رفاع التجهيز (186,961 م.د)، قد جعلت نسبة تغطية مصاريف التنمية بواسطة الموارد القومية تبلغ 88,6% مقابل 90,7% سنة 1982.

وتغطي الموارد المتأتية من الاقتراضات الخارجية من جهتها (79,664 م.د) 10,1% من مصاريف التنمية المنجزة سنة 1983 مقابل 9,3% سنة 1982.

ويعزى هذا الفارق الطفيف إلى النقص في حجم الأموال المستعملة من القروض الخارجية الذي انخفض من 41,2 م.د سنة 1982 إلى 29,6 م.د سنة 1983 من جهة، وإلى الزيادة في اللجوء إلى الاقتراض من السوق المالية الدولية من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، بلغ عجز الميزانية الموافق للموارد المسترجعة 266,6 م.د سنة 1983 مقابل 208,5 م.د سنة 1982 و 189,8 م.د سنة 1981 و 141,8 م.د سنة 1980.

وإذا ما قمون إلى الناتج الداخلي الخام (مقثرا) بالأسعار الجارية وبأسعار السوق) تبين أنه يعادل نسبة 4,86% من هذا الناتج سنة 1983 مقابل 4,46% سنة 1982 و 4,64% سنة 1981 و 4% سنة 1980.

القسم الثاني

عمليات التخزين

تميزت سنة 1983- بالمقاربة الى السنوات السابقة بنشاط اكثر كثافة قامت به الخزانة من خلال تدخلاتها سواء لتذليل صعوبات مالية او لتغطية تكاليف تتعلق بالميزانية وتتصل خاصة بدفعات بالمعطية الصعبة. وفعلا كثيرا ما يحدث ان لا تكفي المبالغ المأمور بصرفها لتغطية التسيديدات العجزية وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به .

لذلك تتحمل الخزانة الفارق الذي لا تتم تسويته من ميزانية الدولة الا في وقت لاحق. ومن جهة اخرى فان بعض نفقات الميزانية الواجب اداؤها في تاريخ مسمى لا يتم الامر بصرف مبلغها في الاجال المعينة فتحصل الخزانة محل الميزانية لتسيديد هذه النفقات في انتظار تسويتها عن طريق أوامر بالصرف تحمل على الاعتمادات المفتوحة بعنوان التصرف المالي .

وبالغظر الى ذلك، أسفرت تدخل الخزانة لفائدة الميزانية الى غاية 31 ديسمبر 1983، عن صرف مبلغ جملي قدره 2، 56 م.د (1) من بينها 5، 21 م.د (2) لعمليات سنة 1983 وحدها . وعلى مستوى آخر، كانت المقايض المعجزة بعنوان الحسابات الخاصة بالخزينة أقل حجما من التكاليف مما حدا بالخزانة الى اقتطاع مبلغ 3، 5 م.د من متوفرات هذه الحسابات لتغطية فائض المصاريف عن مقايض السنة المعينة. وفي الآن نفسه، ساهمت الخزانة في تمهيل الميزانية عن طريق استعمال بعض القيم المقولة. وفعلا فان محصول السندات الضمومة التي لا يتم استخلاصها الا بعد تسعين يوما من تاريخ اكتتابها كان يدرج فورا ضمن مقايض الميزانية بناء على تسبقة تساوي نفس المبلغ تقدمها الخزانة. وقد ارتفع رصيد هذه التسبقة فسي 31 ديسمبر 1983 الى 4، 35 م.د .

-
- (1) عمليات مختلفة للتسوية : 9، 25 م.د - نفقات الخدمات وتحويلات المعطية التي تقوم بها الخزانة : 3، 17 م.د - الدين العمومي 0، 13 م.د
 (2) عمليات مختلفة للتسوية : 9، 9 م.د - نفقات الخدمات وتحويلات المعطية التي تقوم بها الخزانة : 4، 6 م.د - الدين العمومي 2، 5 م.د .

وفضلا عن ذلك اتسع مجال نشاط الخزانة ليشمل القطاعات الاقتصادية والميدان الاجتماعي. وقد تجلّى ذلك من خلال اسناد قروض في سنة 1983 لفائدة مؤسسات عمومية مختلفة بلغ مجموعها 29 م.د.

ولتغطية هذه الحاجيات التجأت الخزانة الى ايداعات المتعاملين معها وخاصة منها ايداعات المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية. وقد ارتفعت هذه الايداعات الى 60 م.د.

وتجدر الاشارة من جهة اخرى الى ان الخزانة قد استفادت ايضا من ايداعات ظرفية متأتية من الميزانية أُرجئ تخصيصها للتصرف الموالي. ويتعلق الامر في هذا الصدد بمبلغ 35 م.د. يمثل مقايض تحققت بعنوان الموارد النفطية وتم ادراجها ضمن حساب انتظام.

وقد اسفر نشاط الخزانة في سنة 1983، عن ارتفاع طفيف في متوفراتها البنكية. وفعلا وبالرغم من مساهمة صافية من المتوفرات الجديدة قدرها 50 م.د. متأتية من قرض أبرم بالسوق المالية الدولية، لم يسجل الحساب الجاني في سنة 1983 سوى زيادة بمبلغ 6 م.د. مقابل 7 م.د. في سنة 1982.

ويمكن التحليل الجلي لعمليات الخزينة حسب البيانات الواردة بالحساب العام لادارة المالية وحساب تصرف أمين المال العام (تصرف 1983) وباعتبار العمليات المتعلقة بالحساب الجاني للخزانة التي هي بصدد الانجاز سواء لدى الخزينة العامة او بالبنك المركزي التونسي من جهة والعمليات للتسوية من جهة اخرى، من ملاحظة ما يلي :

— أسفر الميزان العام لحسابات الخزانة في 31 ديسمبر 1983 عن مجموع قسوده 1,213,795 م.د. مقابل 1,117,800 م.د. في السنة العنصرية محققا بذلك نموا نسبته 8,6% في سنة 1983 مقابل 7,2% في سنة 1982.

— تجاوزت الموارد الاستعمالات بمبلغ 963 م.د. مقابل 7 م.د. في السنة السابقة.

— مكنت هذه الزيادة من تحسين موجودات أمين المال العام بنفس القيمة.

سيكون النظر في وضعية حسابات الخزنة الآتية ببيانها :

- حسابات التسبقات
 - حسابات الايداعات
 - حسابات المتوفرات المالية
 - حسابات التحويلات المالية
 - وعمليات الخزنة التي يقوم بها قباض المالية والديوانة
- موضوع تحليل مفصل يتضمن دراسة التحركات التي سجلت في هذه الحسابات، كما سيتم اعطاء لمحة عن نشاط وتدخل الخزنة في مختلف العيادين . وسيشفع هذا التحليل بكشف ملخص لعمليات الخزنة التي اجزها المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف.

وفيما يتعلق بعمليات الخزنة التي اجزتها المؤسسات العمومية الادارية، فانه لن يتم تناولها بالتحليل وذلك لفهم الاسباب التي تقسم ذكرها في التقارير السابقة، اذ ان هذه العمليات مازالت فعلا لا تدرج بالكشوف الجميلة العينة بالحساب العام لادارة المالية.

ويتضمن الجدول بالصفحة الموالية بيانا عاما لحسابات الخزنة حسبما تبرزها حسابات امين المال العام وقباض المالية والديوانة والحساب العام لادارة المالية.

البيانات العامة لمصارف الكويت

تحت إشراف 1988

بالديناري الكويتي		بالديناري الكويتي	
الرصيد فمسمي 1988. 12. 31	مصارف الكويت	الرصيد فمسمي 1988. 12. 31	مصارف الامم المتحدة
32,946,875,000	- صيقات البنك المركزي الكويتي	282,530,210,720	- الصيقات الواجب استرجاعها
98,190,919,180	- المصارف العامة بالبنوك	739,836,624	- المصارف المصرفية
4,869,957,827	- المصارف التي يديرها المصارف	645,252,938	- مكشوفات المصارف التي يديرها المصارف
14,386,931,670	- المصارف العامة من المصارف العامة	135,426,430,111	- المصارف العامة
159,443,601,287	- مصارف الكويت	10,027,534,395	- مصارف الكويت العامة
50,032,488,131	- مصارف الكويت العامة	17,528,389,342	- مصارف الكويت العامة
347,917,758,371	- مصارف الكويت العامة	198,213,041,530	- مصارف الكويت العامة
90,474,579	- مصارف الكويت العامة	26,367,232,196	- مصارف الكويت العامة
1,541,584,242	- مصارف الكويت العامة	552,978,034,858	- مصارف الكويت العامة
4,386,993,489	- مصارف الكويت العامة	181,736,641,506	- مصارف الكويت العامة
2,287,650,474	- مصارف الكويت العامة	934,734,726,364	- مصارف الكويت العامة
197,917,327,290	- مصارف الكويت العامة	154,339,900,819	- مصارف الكويت العامة
161,538,771,010	- مصارف الكويت العامة	37,222,074,888	- مصارف الكويت العامة
3,171,143	- مصارف الكويت العامة	36,831,953	- مصارف الكويت العامة
13,331,713,270	- مصارف الكويت العامة	124,303,251,350	- مصارف الكويت العامة
1,088,991,772,573	- مصارف الكويت العامة	36,600,229	- مصارف الكويت العامة
124,303,251,890	- مصارف الكويت العامة	62,541,638,320	- مصارف الكويت العامة
1,213,795,024,423	- مصارف الكويت العامة	1,213,795,024,423	- مصارف الكويت العامة

I - حسابات التسبقات

نظرا لأهميتها، تشكل التسبقات والقروض التي تقدمها الخزنة في إطار الأحكام الواردة بمجلة المحاسبة العمومية لبعض المؤسسات العمومية وسائل تستعملها الدولة في عملية تنمية اقتصاد البلاد .

من ذلك، أنه بالإضافة إلى مبلغ 9،27 م.د الذي يمثل حجم القسروض الممنوحة لمؤسسات عمومية مختلفة من اعتمادات الميزانية تولت الخزنة من جانبها، خلال سنة 1983، اسناد قسروض بلغ مجموعها 8،29 م.د لفائدة نفس الاصناف من المستفيدين .

وقد سجلت * التسبقات الأخرى المرخص فيها * من جهتها في سنة 1983 نموا في حجمها (33 م.د) دون أن تحقق زيادة في رصيدا خلالها نفس السنة نظرا إلى التساقط المرتفع لعمليات التسديد، بل سجل هذا الرصيد تراجعاً بمبلغ 6،0 م.د نتيجة تسوية تسبقة قدرها 8،0 م.د كانت قد سُدّت سنة 1982 لفائدة وكالة التقييب عن المياه .

وقد مكن اللجوء إلى هذه التسبقات من انفراج بعض الأوضاع المتولدة عن ظروف خاصة . من ذلك مثلا الأضرار الناجمة عن فيضانات سنة 1982 التي كان يكتسي جبرها صبغة استعجالية دون أن تكون الموارد الضرورية قد رصدت لهذا الغرض . لذلك تم الترخيم في تسبقة قدرها 1،5 م.د لفائدة مجالس الولايات لتمكينها من القيام بالأصلاحات الضرورية، وأخرى قدرها 2،0 م.د لفائدة الديوان القومي للتطهير لنفس الغرض .

وعلى صعيد آخر وفي إطار أحكام الفصل 104 من قانون المالية لسنة 1983 تحققت الخزنة المبلغ المتبقى بعدوان القسروض الموثوقة برمون والمنددة من قبيل ديوان الحبوب، وذلك بواسطة تسبقة قدرها 53 م.د، مما مكن من تطهير وضعيتها هذا الديوان .

وسيم التعرض - في الفقرات التالية - إلى كل اصناف هذه التسبقات .

أ - التسبقات الممنوحة عن مصاريف أو مقايض الميزانية

تشمل هذه التسبقات عمليات تتعلق بالميزانية وتتصل إما في التّكفل بنفقة كما هو الشأن في صورة تسديد قسط من الدين أو في اسناد تسبقة لميزانية الدولة. ومثال هذا الاحتمال الأخير يوجد في السندات الضمونة التي تكتتب في آخر السنة ولا يتم استخلاصها فعلا الا خلال التصرف الموالي. وتوزع هذه التسبقات، مصفوفة حسب طبيعتها، على الوجه الاتي :

(1) الدفوعات الواجب تسويتها

سجل هذا الصنف من العمليات، المجمعة في اطار مجموعة واحدة، في 31 ديسمبر 1983، رصيدا قدره 4،136 م.د. مقابل 131 م.د. في السنة المنصرمة، مما أسفر عن زيادة بنسبة 4،1 % . وقد نتجت هذه الزيادة أساسا عن التأخير المزدوج لارتفاع حجم التسبقات الممنوحة عن اعتمادات الميزانية (9،9 م.د.) والتسبقات المستدة لفائدة قباض الديوانة عن محصول السندات الضمونة (7،2 م.د.) وكذلك عن النقص (4،8 م.د.) الحاصل في " دفوعات القباض التي هي بصدد المراجعة والتدقيق لدى أمين المال العام " .

ويجدر التذكير من جديد بالملاحظات التي أبدتها دائرة المحاسبات في تقاريرها السابقة والمتعلقة بالتأخير المشط الحاصل في تسوية كافة اصناف التسبقات. وتبقى هذه الملاحظات قائمة خاصة بالنسبة للتسبقات الممنوحة عند اكتتاب الجمهورية التونسية في رؤوس اموال بعض الهيئات الدولية وبالنسبة للتسبقات المستدة قبل تاريخ صدور القانون عدد 22 لسنة 1970 المؤرخ في 7 ماي 1970 والمتعلق بتطهير المالية العمومية وكذلك بالنسبة للتسبقات الممنوحة منذ امد طويل لفائدة بعض الاجراءات بعناوين شتى والتي لم تقع تسويتها بعد على الرغم من احكام الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية.

ويتضمن الجدول التالي كشفا مفصلا عن كافة هذه الدفوعات الواجب تسويتها :

التصنيفات لميزانية الدولة

المصنفون	موضوع التصنيف	المبالغ		ملاحظات
		تسبقات مستدة قبل صدور قانون تطهير المائنة المعمومة	تسبقات مستدة بعد صدور قانون تطهير المائنة المعمومة	
الشركة القومية للملك الحديدية التوسيمية .	- ملح تونين وصا ريف صيانة	2,356,891,497		
شركة تونس حلق الوادي العرس سابقا .	- عجز تصريحي 1956 - 1957 و 1957 - 1958 .	242,543,859		
	- عجز وكالة التفطيم عن المياه (1977)		10,000,000	
	- دفوعات لصاحب الميزانية واجب تسديدها		48,639,033	
	- نفقات تحويلات الاموال		18,496,817	
	- استرداد ائتمن العدالة التونسية وادراجها في الميزانية		94,500	
	- نفقات التصحيحات والتعاضدي	206,055		
	- شراء اسهم الشركة القومية للملك الحديدية			
	- التوسيمية من الشركة الصناعية للنفط بجهيل مطيلة .	284,319,502		
	- تسبقات بمعون تمويل لفائدة اصحاب المؤسسة			
	- مصالح الكهرباء والغاز السابقين	952,440,604		
	- دين يدفع بفرنسا		287,135,560	
الميزانية (وزارة المائنة)	- مكافأة مائة مئذات 5 % 1967 لدفع			
	- معلوم الانقذات		36,069,405	
	- اكتساب في راس مال هيئات دولية	23,410,958,443		
	- تسبقات للتمويل من انتزاع اراضي فلاحية ..	17,000,000		
	- تسديد المعلوم على الانتاج		494,997,240	
	- تسبقات للفلاحين الفرنسيين لشراء الاراضي	1,245,475,673		
	- تسبقات عن ضيقات نافضة	13,301		
	- تسبقات اضطرارية من فروض ايرتحتها الدولة	604,530,389		
	- دفع قصاصات اضطرار حروب		280,270,000	
	- تسبقات عن عمليات ميزانية الدولة المعقوان الاول	2,926,145,962		
	- تسبقات عن عمليات ميزانية الدولة المعقوان الثاني	9,227,537,141		
	- تسبقات عن ملح تجهيز لفائدة هيئات شبه دولية	543,150,000		
	- تسبقات عن الاجور		422 581,141	
اجراء شتى (وزارات شتى)	- تسبقات عن نفقات الاموريات		760,277,970	
	- تسبقات عن نفقات نقل الاناث	14,580,619		
	- تسبقات لاقتناء اللوازم المدرسية 73 - 74		44,139,293	
	- تسبقات لاقتناء اللوازم المدرسية 74 - 75		3,354,000	
	- تأجير اموان متعاقدين فرنسيين	209,234,932		
الميزانية (وزارة الشؤون الخارجية)	- تسبقات عن مسجوزات قامت بها المراكز الدبلوماسية		114,679,414	
	- بالخارج			
	- صاهمة في تأجير حقاظ الامن	231,632,440		
الميزانية (وزارة الدفاع الوطني)	- دفع جرايات المقاومين المعاقين		92,695,652	
	- دفع جرايات العسكريين من حرس البالي السابقين		74,628,576	
	- دفع جرايات عسكرية من المعجز		166,871,474	
	- تسبقات عن محصول السندات الضمنية		39,418,493,512	
	- عمليات مختلفة للتوسيمية		25,944,075,818	
		68,219,499,705	42,196,667,422	
		110,416,167,127		
		(1) 26,010,262,986		
		136,426,430,113		
	حطمة التسبقات :			
	عمليات مختلفة :			
	المجموع المصاع :			

(1) بها فيها مبلغ 8,570,931,737 ديناراً صرف بمعقوان تسبقات اسد ما الامين المال العام لفائدة وكالات الدفوعات.

ومما يلاحظ بالاضافة الى ذلك، ان قسما كبيرا من الدين العمومي المـرم في شكل قروض المزودين يسدّد عن طريق تسبقات الخزينة . وفعلا فقد تولت الخزينة خلال سنة 1983 تسديد مبلغ 9،31 م.د لحساب ميزانية وزارة الدفاع الوطني بعنوان قروض المزودين .

وتأمل دائرة المحاسبات ان يتم القيام مستقبلا بهذا الصنف من التسديدات في الاجال المحدّدة عن طريق أوامر بالصرف من اعتمادات الميزانية كما هو الشأن في مجال تسديد الدين العمومي .

(2) " نفقات الخدمات وتحويلات العملة التي تقوم بها الخزينة "

يتحمّل هذا الحساب الفوائض الصافية عن الخسائر والارباح الناتجة عن التسديد بالعملة الاجنبية لمبالغ النفقات العامور بصرفها بالعملة المحلية .

وتضبط هذه الفوائض في نهاية السنة المالية ويتم الامر بصرف مقدارها من اعتمادات الميزانية لتسوية مبالغ التسبقات التي قامت بها الخزينة .

وقد ارتفع مبلغ التسبقات التي لم تقم تسويتها الى غاية 31 ديسمبر 1983 الى 3،17 م.د مقابل 9،10 م.د في نهاية السنة السابقة سجلا بذلك زيادة قدرها 6،4 م.د تعادل نمو نسبته 58،7 % .

ومما يلاحظ ان هذه التسبقات تتطوّر من سنة الى اخرى بنسق سريع جدا. من ذلك فعلا ان الارتفاع الحاصل في سنة 1983 (6،4 م.د) يساوي تقريبا المبلغ الجملي للزيادات المسجلة خلال السنوات المالية الممتدة من 1976 الى 1981 (6،9 م.د) .

والملاحظ بهذه المناسبة ان التسوية في نهاية كل سنة مالية عن طريق اوامر بالصرف من اعتمادات الميزانية لا تتم بصورة منتظمة، مما ادى الى تراكم ديون لفائدة الخزينة بلغت أكثر من 17 م.د .

ولعله تجدر الاشارة - في هذا الصدد - الى ضرورة الحرص على تطبيق منشور وزير المالية عدد 1524 المؤرخ في 30 افريل 1963 والداعي الى العمل على تسوية هذا الصنف من التسبقات بصورة دورية عن طريق اوامر بالصرف من اعتمادات الميزانية .

وتجدر الإشارة الى ان تفاقم مبلغ الديون ازاء الخزنة يعزى- في جانب كبير منه - الى تحويل الاعتمادات المخصصة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على اساس اسعار تقديرية للمعطية.

وقد تقدّمت الإشارة الى هذا الموضوع الهام من طرف دائرة المحاسبات في تقاريرها السابقة، حيث ذكر بوضوح ان جانباً من نفقات تأجير اعوان السلك الدبلوماسي مثلاً (3،200 م.د) تتحمله الخزنة، ثم تتم تسويته بعد ذلك من اعتمادات وزارة المالية.

وبالإضافة الى الجانب المالي، تشكل هذه التجاوزات مخالفة لاحكام الفصل 3 من قانون المالية عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 التي تحجر على رؤساء الادارات وعلى آمني الصرف بصفة عامة "ان يتخذوا تدابير تترتب عنها زيادات في المصاريف المحمولة على اعتمادات الميزانية العامة للدولة ... والحسابات الخاصة بالخزينة ما لم تكن ناتجة عن تطبيق القوانين والاوامر والتراتيب السابقة". وقد تم التذكير بهذه الاحكام في كل قوانين المالية، الا أنه وقع خرقها باستمرار مما جعل مخالفة القوانين والتراتيب امراً شبه عادي.

(3) تسبقات اخرى مرخص فيها

لقد تقلص اللجوء الى هذا الصنف من التسبقات الذي تبسره الضرورات الظرفية والعاجلة في الوقت نفسه تقلصا كبيرا. فمن 40،2 م.د في سنة 1982، انخفض مبلغ "التسبقات الاخرى المرخص فيها" الممنوحة في سنة 1983 الى 1،33 م.د. متراجعا بذلك الى ما كان عليه سنة 1981 وهو 33 م.د. وبشكل مواز، ارتفعت مبالغ عمليات التسوية الى 33،7 م.د وفاقته حجم التسبقات المسددة بمقاديره 0،6 م.د.

وقد استقر الرصيد النهائي لهذا الحساب في مستوى 7،3 م.د مقابل 7،9 م.د في سنة 1982. وقد نتج هذا الانخفاض عن تسوية تسبقة قدرها 0،8 م.د كانت قدّمت في سنة 1982 لوكالة التقييب عن المياه وانعكست على الرصيد النهائي للحساب المذكور.

ومن الجدير بالذكر انه توجد من بين المبالغ التي تكوّن هذا الرصيد تسبقات قدرها 1،7 م.د منحت لتسديد مصاريف تتعلق بالميزانية منها 1،3 م.د بعنوان صفقة ابرمتها وزارة الدفاع الوطني و 0،4 م.د بعنوان تخفيضات عن الاكتتاب في رقاع التجهيز منحت لقباض مختلفين.

ويحتوي الجدول اللاحق بيانات مفصلة عن التسبقات الباقي تسويتها :

[illegible]

{ ٢ } الطبعة الرسمية للجمعية الوطنية

(2) منها 16,353,000 لافضة وعائدات التخططم بتزوي

(٥) حساب تكلفة الشان المنتج من قبل الشركة

(4) تخطيط البروتوكول الدولي - الفرنسي

(5) تعليقات من الاكثاب في رفاع الدم

(2) تطابق من أجل λ إلى استمرارية نهاية الدالة f عند a

(6) على مستوى التبراهات النظرية للشغل

الدعم للسلطان = 400,000 + ايداء القسبة للفقراء = 45,000

(9) بطايا للعدد يد (من التحفلات السمعية قبل تأسيس
الخطوط عدد 23 لسنة 1970 الحظر في 7 ماي 1970 -
28.472.126، 194

6.837.347.019 =

3

7.100.430.110

يستخلص من هذا الجدول الدور الهام الذي تضطلع به الخزنة في معاضدة الميزانية في كل مرة تبرز فيها احتياجات مالية ملحة لا تتميز بطلبيتها بسرعة نظرا للصعوبات المختلفة التي تطوي عليها اجراءات تنفيذ المصاريف المتعلقة بالميزانية.

4) تسبقات بعنوان تكاليف الدين

ما انفك الارتفاع المستمر في قيمة الدولار - وهو اهم عملة للحساب - يمثل عامل عدم توازن بين مبلغ الاعتمادات المفتوحة لتغطية تكاليف الدين الخارجي والمبلغ الفعلي لتسديد هذه التكاليف. وتعزى هذه الوضعية الى ان الاعتمادات المعنية يتم الامر بصرفها لفائدة امين المال العام الذي يتولى ادراجها ضمن مقايض حسابات الدين العمومي. وتستعمل متوفرات هذه المجموعة من الحسابات في وقت لاحق للايفاء بالالتزامات عند حلول آجالها. الا ان استعمالها يتم بفارق كبير في الزمن في الوقت الذي تواصل فيه قيمة الدولار ارتفاعها. وينجر عن ذلك ان التسديد الفعلي يندرج بالاعتماد على قيمة العملة الرسمية وتحمل حسابات الخزنة المشار اليها اعلاه، حيث تسود اموال الدين الرقاعي الداخلي، الفارق ايا كانت اهميته بين مبالغ الاوامر بالصرف وقيمة التسديدات الفعلية.

وبصرف النظر عن هذه الایداعات يلاحظ ان مكشوف هذه المجموعة من الحسابات الذي برز لأول مرة خلال سنة 1978 ما انفك يتفاقم حتى بلغ 26 م.د في سنة 1983، بيد ان رصيد البقايا للتسديد من الدين الداخلي قد مكن الى موفى سنة 1981 من تغطية فوائض تكاليف الدين الخارجي.

وقد انخرمت هذه الوضعية في سنة 1982، حيث لم تعد البقايا المتوفرة تسمح بتغطية التكاليف المشار اليها اعلاه فارتفع العجز الصافي من 7،8 م.د في سنة 1982 الى 13 م.د في سنة 1983. وتم تسديده كليا من طرف الخزنة في انتظار تسوية العمليات المتخذة لهذا الغرض عن طريق اعتمادات الميزانية المخصصة لذلك.

وهكذا بلغ مجموع تسبقات الخزنة عن مصاريف الميزانية
155,7 م.د منها 25,7 م.د منحت في سنة 1983 مثلما يبرزه الجدول
الوارد أسفله :

وضعية البقايا للتسوية من اعتمادات
الميزانية حسبما وقع ضبطها في 31 ديسمبر 1983

م.د.

بيان الحسابات	الفترة السابقة القانون التطهير السنة 1970	1970 الى 1982	1983	الجملة	الملاحظات
- دفعات للتسوية من اعتمادات الميزانية...	42,2	55,6 (1)	12,6 (2)	110,4	(1) منها السندات الضمومة = 36,7
- نفقات الخدمات وتحويلات العملة التي تقوم بها الخزنة	-	10,9	6,4	17,3	(2) منها السندات الضمومة = 2,7
- تسبقات أخرى مرخص فيها	-	1,5	0,2	1,7	
- تسبقات لتسديد الديون الخارجي الجاني	-	19,8	6,5	26,3	
<u>الجملة :</u>	42,2	87,8	25,7	155,7	

يتبين من النظر في حسابات التسبقات التي كانت موضع تحليل في الفقرات
السابقة أن :

(1) الميزانية قد وقع تمويلها بتسبقات عن محصول السندات الضمومة في حدود
بلغ 39,4 م.د، أي ما يمثل 2,7 % من مجموع المقايض العادية لميزانية الدولة.

(2) المصاريف الواردة أسفله المتعلقة بالميزانية قد تمت تغطيتها عن طريق تسبقات من الخزنة في حدود :

- تكاليف الدين { قروض المزودين : 28,5 م.د.
الدين العمومي : 2,5 م.د.
- نفقات الخدمات وتحويلات العملة التي تقوم بها الخزنة : 17,3 م.د.
- تسبقات اخرى مرخص فيها { صفقة وزارة الدفاع الوطني : 1,5 م.د.
الدين العمومي : 0,2 م.د.
- تسديد الدين العمومي الجاني الخارجي : 26,3 م.د.

(3) التسبقات عن مصاريف الميزانية العينية اسفله والتي يرجع عهد ها الى اكثر من 20 سنة وهي :

- الاكتتاب في رأس مال هيئات دولية : 23,4 م.د.
- الدين العمومي : 0,9 م.د.
- تسبقات اخرى : 17,9 م.د.

لم تقع تسويتها الى حد الان .

وقد مكن مجموع هذه التسبقات التي بلغت 155,7 م.د من تغطية المصاريف الجارية من ميزانية الدولة في حدود 16,3 %.

ومما يلاحظ بالاضافة الى ذلك ان تكاليف الدين قد تمت تغطيتها في حدود 32,1 م.د بفضل تسبقات من الخزنة اي ما يمثل 11,9 % من المقدار الجملي لهذه التكاليف (270,4 م.د).

لذلك توصي دائرة المحاسبات بالحاج ببذل كل العناية ليتم مستقبلا اتباع الطريقة المعهودة المتمثلة في استعمال موارد الميزانية مباشرة لتسديد ديون الدولة، اذ يخشى أن يؤدي الاتباع المتواصل للطريقة الحالية الى اثقال كاهل الخزنة وابعادها وبالتالي عن المهمة الاصلية الموكلة اليها .

ب- تسبقات اخرى

يتعلق الامر في هذا الصدد بتسبقات غير التي تقدم عن مصاريف الميزانية ، وهي تسبقات تمنح سواء الى مؤسسات عمومية او الى حسابات خاصة بالخزينة ، وكذلك الى هيئات بصدد التصفية وحتى الى مؤسسات مالية مثلما يبرزه الجدول اللاحق :

تسبيقات الى مستطيدين شتى باستطباء ميزانية الدولة

<u>بالدنانير</u>		<u>الموضوع</u>	<u>المستطيدون</u>
<u>تسبيقات استتستت</u>	<u>تسبيقات استتستت</u>		
<u>قهل مدور قاتسون</u>	<u>بعء مدور قاتسون</u>		
<u>التطهير</u>	<u>التطهير</u>		
			<u>حسابات خاصة بالخزينة</u>
		جرايات والزهاءة في جرايات حواءث الشغل . . .	- اموال حواءث الشغل
783.519		تسبيقات لهذا الحساب	- الصندوق الخاص لمعارمة حق الشفعة
500.000			
			<u>شاربمع عسوسية</u>
		تسبيقات من تصءاء ققابل الامانة الامنيكية	- الديوان التونسي للتجارة
	2.273.437	بالمطبة المطبوعة	
		تسبيقات عن جرايات مءية على كامبيل	- الصندوق القومي للقاعء والمطبعة
	479	الخزائة الفرنسية	الاقتصادية
	262.633	شمن شراء التبع ومعارف النقل	- الوكالة القومية للتبع والرقبء
95.851		تمويضات للمالكين باراضي واءى مجردة	- ديوان احياء اراضي واءى مجردة
	15.345	عجز الاستغلال	- شركة فسفاط صفاقس - قفصة
	2.591	تسبيقات للمعاسبب	- الديوان التونسي بهاريس سابقا
	500.000	تسبيقات بمعنوان دعم قروض السكن	- الشركة التونسية للبنك
			<u>مؤسسات بمعءد التصفية</u>
	7.839.647	تسبيقات لتصءاء البقايا الواجب استخلاصها .	- الشركة الاحتياطية التونسية سابقا
	4.650	دفعوات الدين الرقاعي بفرنسا	- الصندوق العقاري سابقا
			<u>مؤسسات اخسيري</u>
		دفعوات بمعءد المراجعة والتءقيق	- (عمليات بين المعاسببين)
5.141.168			
6.520.543	10.918.743	<u>الجملعة :</u>	
	17.439.331	<u>المجموع العام :</u>	

(3) التسبقات الممنوحة لديوان الحبوب

بلغ حجم هذه التسبقات المخصصة لتغطية مبالغ شهادات ضمان دفعات المصاريف من طرف ديوان الحبوب من جهة، والقروض الموثوقة برهون والممنوحة لاشخاص طبيعيين وخاصة منهم صغار الفلاحين من جهة أخرى، 542، 32 م.د. في سنة 1983 مقابل 225، 42 م.د. في سنة 1982، سجلا بذلك نقضا بنسبة 22،9 % من سنة الى أخرى

وفي الوقت نفسه، ارتفع حجم التسبقات التي تمت تسويتها من 33، 54 م.د. في سنة 1982 الى 63، 119 م.د. في سنة 1983، سجلا بذلك زيادة بنسبة 89،2 % مثلاً يبينه الجدول الوارد اسفله :

بالدنانير

السنة	الرصيد الافتتاحي (فائض المصاريف)	المصاريف (تسبقات)	مقايض (تسوية تسبقات)	الرصيد في نهاية السنة (فائض المصاريف)
1979	98.374.385	26.853.677	17.740.532	107.487.530
1980	107.487.530	38.560.507	-	146.048.037
1981	146.048.037	36.677.894	100.724.106	82.001.825
1982	82.001.825	42.225.651	33.354.671	90.872.805
1983	90.872.805	32.542.791	63.119.825	60.295.711

بالنظر في الجدول السابق، يمكن ملاحظة التحسن المطرد لوضعية هذا الحساب.

ويبرز هذا التحسن من خلال الرصيد النهائي لهذا الحساب الذي سجل في موفي سنة 1983 رصيذا قدره 295، 60 م.د. مقابل 872، 90 م.د. في سنة 1982، أي ما يمثل نقضا نسبته 33،6 %.

ويعزى هذا التراجع - أساسا - الى تحصيل الخزنة لما تبقى من القروض الموثوقة برهون والمسددة من قبل ديوان الحبوب. وقد بلغ هذا المقدار المتبقي كما تم ضبطه في 30 جوان 1983 طبقا لاحكام الفصل 104 من قانون المالية لتصرف 1983، 53، 25 م.د.

وقد نتج عن هذا الاجراء الجديد الذي مكن من تصفية جزء من ديون ديوان الحبوب ازاء الخزانة فتح حساب جديد للتسبقات بدفاتر الخزينة قصد تغطية القروض المستدة لاشخاص طبيعيين وخاصة منهم صغار الفلاحين. وقد تمت تسوية هذه التسبقة البالغة 119,70 م.د جزئيا وذلك في حدود 12,498 م.د مما اسفر عن رصيد نهائي قدره 57,620 م.د.

وبالمقارنة الى سنة 1982، لم يحقق رصيد التسبقات الممنوحة بعنوان تسديد شهادات ضمان دفعات المصاريف والقروض الموثوقة برهون نقصا في سنة 1983، بل سجل على العكس من ذلك نموا قدره 27,043 م.د وذلك بارتفاعه من 90,872 م.د في سنة 1982 الى 117,915 م.د في سنة 1983. وتتكون هذه الزيادة من الرصيد المتبقي في نهاية التصرف بحساب التسبقات الممنوحة لديوان الحبوب (60,295 م.د) ومن الرصيد النهائي لحساب التسبقات المفتوح بدفاتر الخزينة بعنوان القروض الموثوقة برهون (57,620 م.د).

وان النظر في مجموع التسبقات عن المصاريف غير مصاريف ميزانية الدولة يؤكد مرة اخرى الدور الذي تقوم به الخزانة في مجال التمويل.

وبلاحظ بالاضافة الى ذلك ان مبلغ هذا الصنف من التسبقات الباقي للتسوية قد ارتفع في 31 ديسمبر 1983 الى 136,7 م.د. وهو اقل من مبلغ التسبقات عن مصاريف الميزانية (155,7 م.د)، الا انه يفوق المبلغ الجملي لايداعات اموال المشاريع العمومية (42,6 م.د) والجماعات المحلية التي يدير اموالها القباض (76,5 م.د).

(4) قروض الخزانية

حدّد قانون المالية لتصرف 1983 المبلغ الاقصى المرخص فيه بالنسبة لنفس السنة لوزير المالية لطرح قروض الخزانية للمشاريع العمومية بما قدره 80 م.د.

وقد استعملت الخزانة هذا الترخيص في حدود 98,7 % من مبلغه اذ اسندت في سنة 1983 تسعة قروض بلغ حجمها الجملي 29,6 م.د مقابل خمسة قروض منحّت في سنة 1982 بمبلغ جملي قدره 18,1 م.د اي بزيادة قدرها 11,5 م.د اي ما يمثل نموا بنسبة 63,5 %.

وقد ارتفع مبلغ التسديدات المعجزة في سنة 1983 بعنوان قروض الخزانة الى 25 م.د. ، سجلا بذلك زيادة قدرها 19,7 م.د. بالمقارنة الى سنة 1982 .

وقد نتج هذا التحسن اساسا عن تسديد قروض من قبل شركة المعسكات والاشغال (6,2 م.د.) والصندوق العام للتعويض (5 م.د.) والشركة المالية والعقارية والسياحية (4 م.د.) وبنك التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية (4,2 م.د.) وشركة فسفاط قفصة (3,8 م.د.) وشركة صناعات الاسمنت بالوسط (1 م.د.)

ويرتفع المبلغ الجملي الباقي استخلاصه الى 134,9 م.د. منها 85 م.د. بذمة الصندوق العام للتعويض.

ويتضمن الجدول التالي بيانات مفصلة عن القروض المسددة والمبالغ الباقي استخلاصها منها والمستفيدين بها .

يستخلص من هذا الجدول ان الاقساط السنوية التي حل اجلها في 31 ديسمبر 1983 ولم يتم تسديدها قد بلغت ما يزيد بقليل عن 27م.د أصلا و6,5م.د فوائده فتكون بذلك الجملة 33,5م.د .

وقد تحقق تحسن في الاستخلاصات المسجلة في سنة 1983 بالرغم من تقصير بعض الدائنين الذين لم يوفوا بالتزاماتهم في الاجال المحددة .

ويبدو ان شروط اسناد هذه القروض وخاصة منها نسب الفوائد الموظفة عليها قد كان لها تأثير مباشر على مستوى استخلاصها .

من ذلك انه من بين الخمسة قروض المسندة في سنة 1983 والتي حل اجلها خلال نفس السنة، يلاحظ ان القرضين الوحيدين اللذين تم تسديدهما هما اللذان منحهما لكل من الشركة المالية والعقارية والسياحية وشركة صناعات الاسمنت بالوسط بنسب فوائد تعتبر مرتفعة نسبيا :

- الشركة المالية والعقارية والسياحية : الفوائد 8%
- شركة صناعات الاسمنت بالوسط : الفوائد 5% وفوائد التأخير 8% .

وعلى صعيد آخر وفيما يتعلق بالقروض، يلاحظ من مقارنة المساعدة التي تقدمها الخزانة بتدخل الميزانية في مجال التمويل، ان دور الولى اكثر اهمية من دور الثانية. فقد ارتفعت القروض التي اسندتها الخزانة، كما سبق ذكره، الى 29,6م.د في حين لم تبلغ جملة القروض التي منحتها الميزانية خلال نفس الفترة سوى 27,9م.د .

ويلاحظ ايضا، على صعيد الاستخلاص، ان النتائج المتحصل عليها في مجال قروض الخزانة افضل من التي تحلقت في مجال قروض الميزانية. فقد ارتفعت المبالغ المسترجعة في سنة 1983 بعنوان قروض الخزانة الى 25م.د في حين لم تستخلص قروض الميزانية الا في حدود 10,4م.د .

وقد تفسر هذه الفوارق في الابعازات - التي تتميز بها قروض الخزانة - بالضغوط الناجمة عن شروط اسنادها، ومن بين هذه الضغوط ارتفاع نسب الفوائد الموظفة غالبا على هذه القروض، والى الاجراءات الجزرية المحتملة والمتمثلة في فوائد التأخير التي تدفع وجوبا من طرف المستفيدين في صورة عدم الوفاء بالتزاماتهم .

ولعل من المناسب - والحالة تلك - تدعيم دور الخزينة في مجال استئاد القروض وفقا للمهمة الموكلة اليها حيث أنها بمثابة بنك للدولة.

5) تسبيقات الوكالات

ارتفع مبلغ تسبيقات الوكالات الممنوحة من قبل امين المال العام من 8,082 م.د في سنة 1982 الى 8,570 م.د في سنة 1983، اي بزيادة قدرها 0,488 م.د تعادل نموا بنسبة 6%.

وقد ارتفع عدد وكالات التسبيقات موزعة حسب الجدول التالي من 786 في سنة 1982 الى 825 في سنة 1983، مما أدى الى صرف 8,570 م.د، أي ما يعادل 0,6% من مجموع الاعتمادات المفتوحة بميزانية الدولة العادية

التسويات للسجلات

بالدينار

الفارق من حيث القيمة	%	1983.12.31		الوضعية في		1982.12.31		الوزارات
		المبلغ	عدد الوكالات	المبلغ	عدد الوكالات			
281.300 +	36,6	3.137.227	68	2.855.927	61	وزارة الدفاع الوطني.....		
55.050 +	15,5	1.324.693	185	1.324.693	185	وزارة الشؤون الخارجية.....		
125.248 -	13,9	1.188.906	90	1.133.856	86	وزارة التجهيز والسكان.....		
211.285 +	11,2	959.627	115	1.084.875	123	وزارة الفلاحة.....		
7.120 +	5,3	457.226	64	245.941	42	وزارة الداخلية.....		
2.510 +	3,5	301.450	71	294.330	65	وزارة التربية القومية.....		
11.800 -	3,3	286.492	74	283.982	67	وزارة التخطيط والمالية.....		
51.500 +	2,9	250.000	11	261.800	17	الاذاعة والتلفزة التونسية.....		
	2,6	221.927	22	170.427	20	وزارة الشؤون الثقافية.....		
		158.919	6	158.919	6	رئاسة الجمهورية.....		
	1,2	103.592	32	103.592	32	الوزارة الاولى.....		
750 +	0,6	52.650	7	51.900	6	وزارة التعليم العالي.....		
9.000 +	0,5	46.940	10	37.940	9	وزارة الشؤون الاجتماعية.....		
		23.000	2	23.000	2	وزارة العدل.....		
		20.200	7	20.200	7	وزارة الشباب والرياضة.....		
		11.847	10	11.847	10	وزارة الاقتصاد الوطني.....		
	1,0	7.150	10	7.150	10	وزارة الصحة العمومية.....		
3.000 +		4.201	3	1.201	2	وزارة النقل والمواصلات.....		
3.500 +		4.000	3	500	1	مجلس النواب.....		
		3.000	5	3.000	5	وزارة الاعلام.....		
		7.884	30	7.884	30	مصارف اخرى.....		
487.967 +	100	8.570.931	825	8.082.964	786	الجملة		

من النظر في هذا الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- (1) يخص أكثر من ثلث المبلغ الجملي للتسبقات (36,6 %) وكالات ترجع بالنظر الى وزارة الدفاع الوطني وحدثت لتأدية المصاريف المتعلقة بأجور الجنود ومؤوتهم طبقا لاحكام الفصل 152 من مجلة المحاسبة العمومية.
- (2) منح 15,5 % من المبلغ الجملي للتسبقات الى ما يزيد عن ربع عدد الوكالات، وهي الوكالات الراجعة بالنظر الى وزارة الشؤون الخارجية. وقد تقدم لدائرة المحاسبات ان اشارت في تقريرها السابق الى ان هذه الوكالات اصبحت غير عاملة . فقد تسم حذفها، الا أنه لم يقم ارجاع ما لديها من اموال متداولة الى الخزنة بالرغم من التعليمات الصادرة في هذا الشأن من وزارة المالية. لذلك يتعين تصفية هذه الوضعية نهائيا اذ انها قد تكون مصدرا لشتى انواع التجاوزات.
- (3) ارتفعت وكالات وزارة الداخلية من حيث العدد والقيمة، فقد سجل فعلا في سنة 1983 احداث 22 وكالة جديدة مما رفع المبلغ الجملي للتسبقات الى 0,457 م.د مقابل 0,245 م.د في سنة 1982.
- (4) لوحظ تطور في اتجاه مخالف لذلك بوزارة الفلاحة حيث انخفض عدد الوكالات وبالمغها بشكل ملموس نتيجة الغاء بعض الوكالات التي تؤدي نفس الدور الذي تقوم به الوكالات المحدثه والملحقة بقباض المالية الجهويين .
- وبناء على توصيات دائرة المحاسبات أو القرارات الحكومية التي صدرت في نفس الاتجاه، تم غلق العديد من الوكالات التي اصبحت غير عاملة وارجاع مبالغ التسبقات التي منحت لها الى الخزنة وقدرها 0,384 م.د.
- ومن المؤمل في هذا الصدد ان يتم انهاء عملية تصفية وكالات وزارة الشؤون الخارجية وفق ما تضمنه مكتوب وزارة المالية عدد 55 المؤرخ في 11 فيفري 1967.

(6) الحساب القار لمكشوفات الخزينة

يكون الحساب القار لمكشوفات الخزينة حساب نتائج يسجل في آخر السنة المالية ما قد تسفر عنه عمليات الميزانية من فوائض او عجز.

الا انه اعتبارا للموقعه ضمن حسابات الخزانه ولموضوعه يستخدم هذا الحساب "كحساب تسبقات".

وعلى هذا الاساس فانه يوفر لميزانية الدولة موارد من الخزينة لتحقيق التوازن بين مقايضها ومصاريفها .

وقد أسفرت عملياته في 31 ديسمبر 1983 عن فائض في المصاريف قدره 181,786 م.د مقابل 207,446 م.د في سنة 1982، مسجلة بذلك تحسنا بلغ 25,659 م.د اي 12,3 % بالقياس الى السنة السابقة.

وقد حصلت هذه النتائج - على وجه الخصوص - بفضل انخفاض المصاريف المدرجة بهذا الحساب. فقد بلغت هذه المصاريف فعلا 31,786 م.د مقابل 48,028 م.د سنة 1982.

ويتضمن الجدول التالي بيانات مفصلة عن العمليات المدرجة بالحساب المشار اليه .

الحساب القار لمكشوفات الخزينة

بالدنانير		نوع العملية
المصاريف	القائبيض	
	2.029,242	- فائض قائبيض معهد " ستهفن بيثن " ببلنزر
	6.843,473	- فائض قائبيض معهد قرطاج
	386,053	- فائض قائبيض المعهد الفني بول كيون
	4.606,952	- فائض قائبيض معهد كارنو بتونس
	5.194,010	- فائض قائبيض معهد الفتيات بتونس
		(1)
	185.143,421	- الفوائض المتوفرة من تصرف 1973 بسفارة تونس بطهران (مكتوب المعاسبة العمومية عدد 4149 بتاريخ 1982.9.7)
	55.998.412,259	- غلق الميزانية العامة للدولة - تصرف 1982
	40.008,152	- فائض محاسبي الميزانية المطحقة للبريد والبرق والهاتف - تصرف 1981 .
	15.714,430	- فائض محاسبي الميزانية المطحقة للبريد والبرق والهاتف - تصرف 1982 .
	500.000,000	- قسط سنوي حل اجله في 1983.7.1 مستحق بعنوان الصيغة القابلة للترجيع المطبوعة من البنك المركزي التونسي للخزينة قدرها 17,5 م.د.
	55.854,736	- غلق الميزانية العامة للدولة تصرف 1979 (مكتوب عدد 917 بتاريخ 8 مارس 1984)
	26.000,000	- غلق مال المشاركة المسمى " تطهير المؤسسات العمومية " (قرار وزير المالية المؤرخ في 1982.8.9)
	21.712,000	- غلق مال المشاركة المسمى " استعجال الفوائض المتبقية للمؤسسات ذات التصرف الخاص للرقابة لتسديد مخلفات ديون الادارة المركزية "
	15,953	- غلق مال المشاركة المسمى " المصاريف المتعلقة بالانقضاء الطبقى حول الاعلام الطغيم بتونس "
	772,086	- غلق مال المشاركة المسمى " تصفية مخلفات ديون مراكز الفتاة الريفية " ..
	266,321	- غلق مال المشاركة المسمى " المصاريف المتعلقة بالانقضاء المؤخر الاول لوزاراه الشغل في دول عدم الانحياز بتونس "
55.854,736		- غلق الميزانية العامة للدولة - تصرف 1979 (مكتوب عدد 917 بتاريخ 8.8.1984)
	583.539,661	- غلق الميزانية المطحقة للارسال الاذاعي والتلفني - تصرف 1983
2.313.757.675		- غلق الميزانية المطحقة للاذاعة والتلفزة التونسية
29.417.251,612		- غلق الميزانية العامة للدولة - تصرف 1983 (مكتوب عدد 1884 بتاريخ 10.4.1985)
31.786.864,023	57.446.498,749	المجموع :
	25.659.634,726	فائض القائبيض :

(1) تصفية حسابات المؤسسات العمومية المحذوفة.

بالنظر الى هذا الجدول ، يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

- ازدادت فوائض المقاييض بالنسبة للمصاريف المسجلة بالحساب القار لمكشوفات الخزينة بالمقارنة الى السنة السابقة . فقد ارتفعت هذه الفوائض من 9,086 م.د. في سنة 1982 الى 25,659 م.د. في سنة 1983 . وقد نتجت هذه الوضعية اساسا عن انخفاض مبلغ التسبقة الممنوحة من الحساب المذكور لفائدة ميزانية التنمية قصد تغطية اعتمادات الدفع المفتوحة . وقد انخفضت فعلا هذه التسبقة من 46,923 م.د. في سنة 1982 الى 29,417 م.د. في سنة 1983 .

غير انه ينبغي تصحيح هذه الوضعية المحاسبية اذ ان الرصيد الحقيقي الذي اسفرت عنه عمليات السنة المالية لا يمكن ان يبلغ في واقع الامر سوى 1,300 م.د. وليس 25,659 م.د. .

وفعلا فان احتساب فوائض مقاييض تصرف 1982 (55,998 م.د.) بصفة متأخرة في سنة 1983 ، ونقل فوائض مقاييض تصرف 1983 (31,639 م.د.) الى تصرف 1984 قد تسببا في هذا الفارق .

وينجر عن هذا التأخير في قيد العمليات تضخم صوبي في بعض النتائج والحصول على ارصدة غير مطابقة للواقع بالنسبة لعمليات السنوات المعنية .

وهكذا يتبين ان هذه الطريقة التي سبق ان نقدتها دائرة المحاسبات في تقاريرها السابقة نظرا لما قد يجبر عليها من اخطاء ، مازالت متبعة من طرف المصالح المعنية .

وعلى صعيد آخره لوحظ تواصل التطور الايجابي في نتائج السنوات التي تم غلق ميزانياتها والتي اسفرت - بصورة منتظمة - منذ سنة 1977 - عن فوائض في مقاييضها لفائدة الحساب القار لمكشوفات الخزينة . وقد تأكد هذا التطور على مدى السنين الاخيرة ، اذ انه لم يتم - فعلا - الالتجاء الى مساهمة الخزائنة لتحقيق توازن الميزانية . ومن المتوقع ان يزداد هذا الوضع رسوخا باعتبار الاجراءات التي اتخذتها - مؤخرا - وزارة المالية والمفصلة فيما يلي :

- نقل الفوائض الصافية والمتوفرة فعلا من المقاييض العادية بالنسبة للمصاريف الجارية للمؤسسات العمومية الادارية من سنة 1954 الى سنة 1979 ، اي اكثر من 42 م.د. الى الحساب القار لمكشوفات الخزينة .

- الامر بصرف الاعتمادات المتوفرة في بعض اموال المشاركة التي توقفت عن كل نشاط اي 0,049 م.د لفائدة الحساب المشار اليه اعلاه .
 - تخصيص الرصيد المتبقى في بعض معاهد التعليم المحذوفة التي كانت تابعة للبعثة الثقافية الفرنسية اي 0,079 م.د لفائدة حساب النتائج المذكورة .
- وان هذه الاجراءات التي اتخذتها على اثر ملاحظات وتوصيات دائرة المحاسبات - اضافة الى اثرها المالي - ستتمكن من تطهير الوضع العام لحسابات الخزينة وستساهم في تحقيق نتائج أكثر وضوحاً ولا شك أن هذا الموضح سيكون أحسن لموت إدراج نتائج كل سنة بحساباتها خلافا للطريقة المتبعة حتى الآن والتي تم بيان عيوبها سالفاً .

II - حسابات الايداعات

في اطار علاقاتها مع الغير، تلعب الخزينة دور مؤسسة بنكية وتدير حسابات ايداعات مفتوحة باسم اشخاص ماديين او ذوات معنوية مثل المؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية والجماعات العمومية المحلية والهيئات العمومية وغيرها من المتعاملين الاخرين .

وتعكس اهمية العمليات التي تنجزها في هذا المجال من خلال حسابات الخصوم للخزينة العامة التي سجلت في ختام تصرف 1983 رصيداً قدره 716 م.د مقابل 663 م.د في سنة 1982، اي بزيادة بلغت 53 م.د وهو ما يمثل نمواً بنسبة 8 % . وقد شمل هذا التطور، الذي نتج اساساً عن ارتفاع حجم ايداعات المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف، عمليات الخصوم (2089 م.د) وعمليات الاصول (2.141 م.د) من الحسابات المدينة .

ولعله تجدر الاشارة الى وجود ايداعات وقتية بمبلغ 20 م.د من الفروض ان يتم تخصيصها النهائي في وقت لاحق .

هذا واعتباراً لاختلاف الانظمة القانونية للمودعين ولتنوع انشطتهم سيتم النظر في حساباتهم ضمن اربعة اقسام موزعة كالآتي :

- حسابات الغير
- المتعاملون العضويون مع الخزينة
- حساب قيد وقتي : "مبايض الدولة للحفظ"
- حسابات الدين العمومي .

1) حسابات الفير

توفر هذه المجموعة من الحسابات موارد هامة للخزانة. فقد بلغت هذه الموارد 1.030 م.د في سنة 1983 مقابل 935 م.د في سنة 1982. وقد ارتفع رصيد هذه الحسابات بين سنة وأخرى من 150,3 م.د إلى 159,4 م.د، مسجلاً بذلك زيادة صافية قدرها 9,1 م.د سنة 1983 مقابل 12,1 م.د في السنة السابقة.

ونتيجة لهذا التطور أساساً عن المفعول المزدوج لارتفاع ايداعات القيم (12,9 م.د) وانخفاض ايداعات أموال الهيئات شبه الدولية (3,4 م.د).

أ - ايداعات أموال الهيئات شبه الدولية

بلغ حجم الايداعات المنجزة في إطار أحكام الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية 630,8 م.د في سنة 1983 مقابل 584,0 م.د في سنة 1982 أي بزيادة قدرها 46,8 م.د.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت المسحوبات إلى 634,2 م.د في سنة 1983 وهي تفوق بذلك حجم عمليات السحب المسجلة في سنة 1982 حيث كانت بلغت 575,8 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنه - لئن تطور حجم عمليات الايداع والسحب في اتجاه الارتفاع - فإن حجم الرصدة قد تطور في اتجاه معاكس. من ذلك أن سنة 1983 قد سجل فيها فائض في المسحوبات (3,4 م.د) بالنسبة للايداعات في حين سجل عكس ذلك في سنة 1982 التي بلغ فيها فائض الايداعات بالنسبة للمسحوبات 8,2 م.د. وقد انجر عن المفعول المزدوج لهذه النتائج تراجع في الرصيد الجلي للايداعات من 46,0 م.د في سنة 1982 إلى 42,6 م.د في سنة 1983.

والملاحظ أن أربعة مشاريع عمومية - من بين المائة وستين مشروعاً التي لها حسابات ايداع في الخزينة العامة - تملك 15 م.د، أي 35% من هذا المبلغ الأخير (42,6 م.د).

وما يلاحظ - أيضاً - فضلاً عن ذلك، أن 13 مشروفاً يملك كل واحد منها رصيداً يفوق 1 م.د. ويبلغ المقدار الجلي لايداعاتها 27,5 م.د، أي ما يمثل 64% من المجموع.

ولئن كانت مساهمة المشاريع العمومية في تحقيق موارد الخزينة قد نصبت عليها مجلة المحاسبة العمومية وتمثل مظهراً من مظاهر التضامن القومي، فقد لوحظ أن المبالغ التي تدرج بأصول حسابات هذه المشاريع بعنوانين شتى، وخاصة منها الملح المخولة لها من الميزانية، تسحب من هذه الحسابات، في

غالب الاحيان - فور تنزيلها بها، الامر الذي يجعل دور هذه المشاريع - باستثناء البعض القليل منها - في تنمية امكانيات الخزنة ضئيلا جدا لاسباب وجيهة. ذلك ان هذه المشاريع بفضل ائسادع اموالها في مؤسسات بنكية تقدم لها امتيازات وتسهيلات شتى ليست الخزنة مؤهلة لتوفيرها لها.

ويبرز الجدول الوارد اسفله العمليات المسجلة باهم حسابات المشاريع العمومية المفتوحة بدفاتر الخزينة العامة.

المطبات المجلة باسم المطبات ن عكر في سنة 1988

المطبة	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فبراير	جانفي	الاهتمام	
													الاهتمام	المطبات
115,33	37,03	12,31	10,43	1,44	10,33	0,14	20,31	0,44	0,57	0,73	21,10	0,40	(الطائيفي)	ديسمبر المصروف
113,55	34,50	12,20	10,75	1,80	10,00	-	20,35	1,50	-	-	21,95	-	(الصانيف)	
104,55	13,43	7,70	7,05	9,04	11,57	7,32	7,41	7,43	7,65	3,42	10,52	5,57	(الطائيفي)	المندوق القوي للطاقد والسيطة الا جمامة
101,53	11,03	7,34	10,70	6,75	11,29	8,53	7,79	7,73	7,31	3,32	9,01	5,03	(الصانيف)	
45,77	7,33	-	3,36	5,00	-	6,79	2,33	0,54	4,70	0,09	5,63	5,35	(الطائيفي)	الشركة القوية للشكك المتدبة التوسية
45,77	7,33	0,05	3,36	5,00	0,33	5,40	2,33	0,65	4,70	0,09	5,68	5,35	(الصانيف)	
42,00	6,49	4,53	5,10	5,34	1,54	1,30	0,71	4,10	3,95	3,44	3,47	2,13	(الطائيفي)	صنح النسخ بالقرصوان
45,05	6,39	5,29	3,94	4,29	1,91	1,60	6,29	0,07	3,43	3,39	7,00	-	(الصانيف)	
22,52	8,96	3,65	-	-	1,57	3,34	-	-	-	-	-	-	(الطائيفي)	المندوق القوي للادغار السكي
30,36	8,07	3,65	-	-	1,57	3,34	-	-	-	-	8,73	-	(الصانيف)	
19,75	0,15	3,13	3,30	-	0,47	3,04	0,50	1,50	4,03	-	3,04	-	(الطائيفي)	ديوان السطة التوسية بالخارج والتشغيل الطائيفي
20,50	4,53	0,58	1,47	2,19	1,56	1,18	0,46	2,58	0,40	1,10	1,85	0,10	(الصانيف)	والقوس الهلبي
17,51	0,70	2,77	0,25	-	2,00	0,36	0,01	3,51	1,00	4,17	2,34	-	(الطائيفي)	الشركة القوية لا حقلل وخزن
17,87	-	2,38	0,25	-	2,50	-	-	3,39	1,00	4,25	2,80	0,30	(الصانيف)	المصنعة
13,91	1,19	2,30	1,14	1,56	-	1,70	-	1,37	0,28	0,36	2,31	-	(الطائيفي)	الديوان القوي التوسية للمصنعة
13,73	1,10	2,34	0,26	1,55	0,35	1,30	0,15	1,80	1,13	0,20	2,10	0,05	(الصانيف)	
332,55	75,29	35,39	35,28	22,13	27,53	28,99	31,27	19,54	22,33	17,86	49,06	13,95	(الطائيفي)	المصنعة
390,36	73,55	35,53	36,13	21,53	29,51	27,35	40,57	17,72	13,02	17,35	59,12	12,33	(الصانيف)	
7,90 -	1,73 +	1,25 +	0,15 -	0,30 +	2,03 -	1,64 +	9,30 -	1,32 +	4,36 +	0,01 +	10,05 -	2,12 +	الترميم	

م.د.د.

ويبين الرسم الوارد بالصفحة الموالية تطور عمليات القبض والصرف
لمجموع الـ 160 مشروعاً عمومياً التي تلك حسابات ايداع مفتوح بالخزينة العامة،
ويظهر - بوجه خاص - اهم العمليات المتعلقة بثمانية منها خلال تصرف
1983 .

كما يبرز الارصدة الجميلة للحسابات المذكورة اعلاه .

تصرف 1983 حساب الميزان شبه الدولية

مجموع 160 حساب ايداعات
اقتطاعات
دفوعات

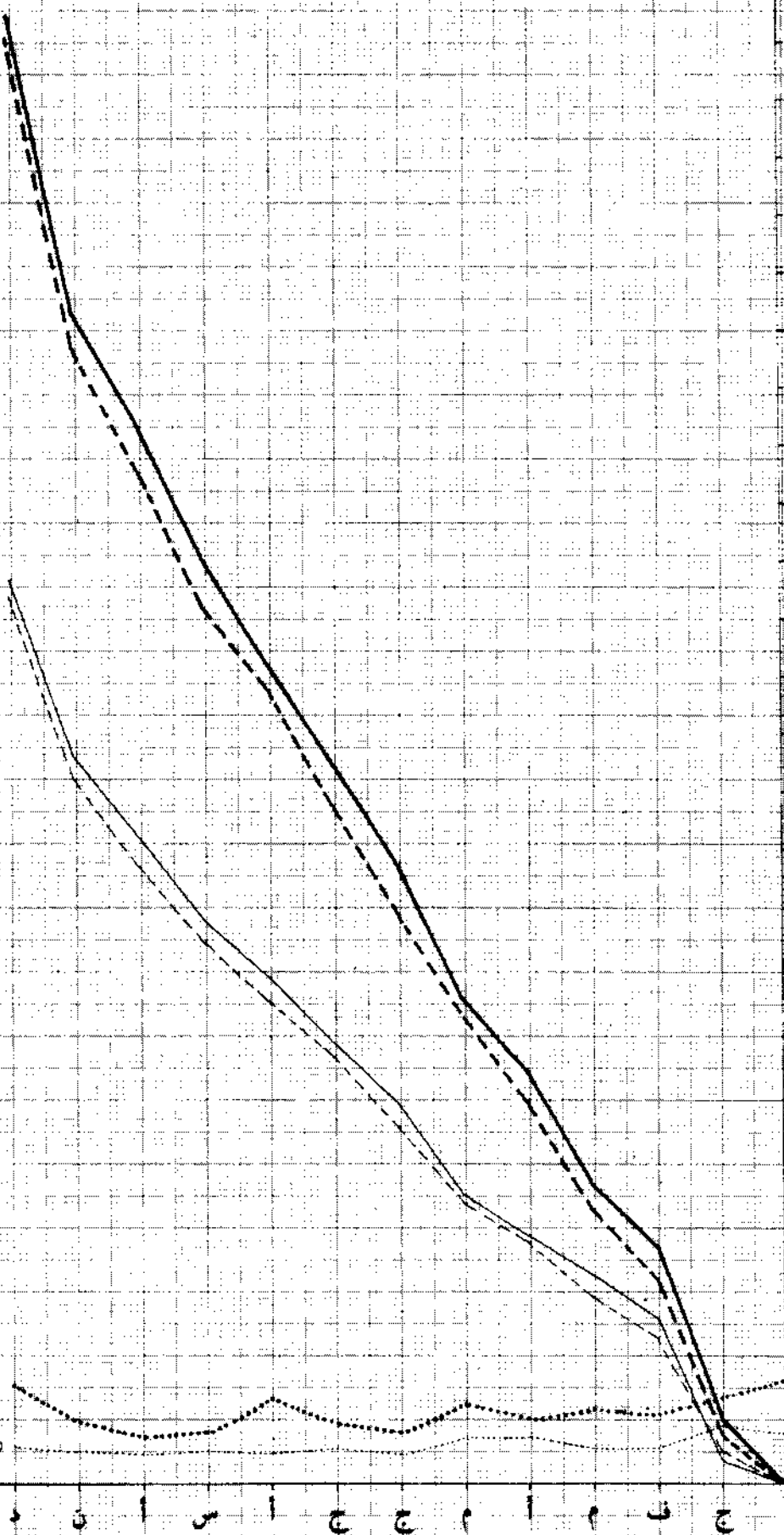
ال 8 حسابات
الأكثر أهمية
اقتطاعات
دفوعات

رصيد 160 حساب ايداعات

رصيد ال 8 حسابات الأكثر أهمية

الأشهر

د.م
650
625
600
575
550
525
500
475
450
425
400
375
350
325
300
275
250
225
200
175
150
125
100
75
50
25
0



من البيانات الواردة في هذا الرسم، يستخلص ان حجم الاقتطاعات يفوق حجم الايداعات وذلك نتيجة سحب مبالغ متزايدة من ارصدة السنوات السابقة. ويفضى هذا الاجراء بطبيعة الحال الى تقلص في متوفرات الخزانة تنعكس اهم مظاهره بوجه خاص على ارصدة حسابات الايداع التي انخفضت من 46 م.د في سنة 1982 الى 42,6 م.د في 31 ديسمبر 1983 على نحو ما هو مبين اعلاه .

وبصفة اجمالية فان عمليات الايداع والسحب تتساوى تقريبا بحيث تبقى ارصدة هذه الحسابات مستقرة نسبيا في حدود مبلغ ادناه 34 م.د واقصاه 46 م.د على نحو ما تبينه ارصدة السنوات من 1979 الى 1983 الواردة اسفله :

رصيد الايداعات بالخزانة في موفى	1979	=	15, 34 م.د
"	"	=	35, 41 م.د
"	"	=	91, 37 م.د
"	"	=	05, 46 م.د
"	"	=	66, 42 م.د

ب- ايداعات اخرى للغير :

تتعلق هذه الحسابات بايداعات يقوم بها الغير بناء على قرارات ادارية او احكام قضائية.

وقد ازداد رصيدها بما قدره 15,786 م.د حيث ارتفع من 3,77 م.د في سنة 1982 الى 91,163 م.د في سنة 1983 مسجلا بذلك نموا نسبته 20,9 % مقابل 5,5 % في السنة السابقة.

وقد سجل معظم هذه الزيادة في حساب " الودائع والايمان " الذي تقيد فيه في آن واحد العمليات النقدية والعمليات المتعلقة بالقيم العقولسة.

وقد ارتفع رصيد هذا الحساب من 60,045 م.د في سنة 1982 الى 333,74 م.د في سنة 1983 مسجلا بذلك زيادة قدرها 288,14 م.د، يتكون منها 10,826 م.د منها من سندات مضمونة لم يحل اجلها .

وبلغ حجم الايداعات المالية 12,858 م.د في سنة 1983 مقابل 11,472 م.د في سنة 1982 اي بزيادة قدرها 1,386 م.د يتعلق 1,166 م.د منها بغرامات التعويض عن انتزاع الملكية آمن مبلغها بالخزانة.

ويلاحظ من جديد ان القيم غير النشيطة التي ارتفع مبلغها في سنة 1983 الى 29,227 م.د مسجلة بزيادة قدرها 1,822 م.د ما زالت تخطط في حسابية امين المال العام بالايداعات النقدية على نحو ما يبرزه الجدول الوارد اسفله :

د.م

1983	1982	البند
		(ايداعات نقدية) تتكون اساسا من غرامات التعويض (عن انتزاع الملكية)
12,858	11,472	(ايداعات قيم منقولة) تتكون اساسا من السدات (المؤمنة)
32,243	21,168	(ايداعات قيم غير نشيطة) (مطبوعات السدات) .
29,227	27,405	(الجملية)
74,333	60,045	

(2) المتعاملون العضويون مع الخزانة

من بين المتعاملين الذين اوجب عليهم القانون ايداع اموالهم بالخزانة يتعين ذكر اهمهم وهم على وجه الخصوص المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف (مراكز الصكوك البريدية والصندوق القومي للاذخار التونسي) والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية وغيرهم من المتعاملين الظرفيين ومن بينهم المؤسسات العمومية التي هي بصدد التصفية.

وقد سجلت الايداعات التي انجزها هؤلاء المتعاملون في 31 ديسمبر 1983 زيادة قدرها 71 م.د مقابل 83,8 م.د في سنة 1982.

وقد نتج هذا الانخفاض عن الفعول المزدوج لتقلص ديون الخزائنة ازاء المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف (- 28,7 م.د) - وهو ما يلبي تحليله في فقرات لاحقة - وارتفاع ايداعات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية وغيرها من الجماعات المحلية (15,9 م.د).

أ- المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف

يحتل حساب المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف ، نظرا لاهمية العمليات المسجلة به ، المرتبة الثانية من بين حسابات الايداعات بعد المشاريع العمومية التي ارتفع حجم ايداعاتها الى 630 م.د . وقد بلغت فعلا العطيات المدرجة خلال سنة 1983 بحساب المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف 456,411 م.د فيما يتعلق بالايداعات و 413,192 م.د فيما يخص المسحوبات مقابل على التوالي 260,409 م.د و 242,337 م.د في سنة 1982 .

وقد تكونت المقابض اساسا من المبالغ المأخوذة من رصيد حساب البنك المركزي الجاني بالبريد ومن ايداعات مستندات المصاريف التي تولى دفعها قباض البريد والبرق والهاتف لحساب امين المال العام .

اما المصاريف فتتألف من المبالغ المأخوذة من رصيد حساب امين المال العام الجاني بالبريد 00 - 610 (150 م.د) ومن الاموال المتداولة مع قباض البريد والبرق والهاتف ومن مساهمة الميزانية الملحقه بالبريد والبرق والهاتف فسي تغطية مصاريف التنمية (12 م.د) ومن اكتتابات الصندوق القومي للدخار التونسي في القسط التاسع عشر من رقاع التجهيز (24 م.د) واخيرا من العمليات المنجزة من قبل امين المال العام لحساب المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف .

ويتضح من النظر في الخط البياني لتطور مقابض ومصاريف حساب المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف الجاني (حساب " ف 8 ") ان المقابض قد حافظت على نسق نمو مستقر نسبيا بالقياس الى المصاريف . وفعلا تم انجاز 77,4 % من المصاريف في اشهر جانفي (56,589 م.د) وافريل (94,402 م.د) و اكتوبر (173,98 م.د) ونوفمبر (677,70 م.د) .

وقد ارتفع رصيد حساب المحاسب المركزي للبريد والبرق والماتسف من 3 04,6 01 في سنة 1982 الى 3 47,8 21 م.د في سنة 1983 اي بزيادة قدرها 43,2 20 م.د مقابل 72,0 18 م.د في سنة 1982.

تراجعت نسبة نمو الرصيد من 31 % في سنة 1982 الى 14,2 % في سنة 1983.

ويعزى هذا الانخفاض - مثلاً هو مبين اسفله - الى تقلص مبلغ العمليات المنجزة في سنة 1983 لحساب امين المال العام :

- الايداعات بالصدوق القومي للادخار التونسي	:	+ 19,6 63 م.د
- الايداعات بالحساب الجاري بالبريد	:	+ 38,4 92 م.د
- العمليات المنجزة لحساب امين المال العام	:	- 14,9 35 م.د
		+ 43,2 20 م.د

وازدادت ايداعات الصدوق القومي للادخار التونسي بنسبة 19,9 % حيث ارتفعت من 98,7 66 م.د في سنة 1982 الى 118,4 30 م.د في سنة 1983، تم تحويل 24 م.د منها الى رقاغ تجهيز.

وفضلاً عن ذلك تطورت ارصدة الحسابات الجارية بالبريد بنسبة 22 % حيث ارتفعت من 174,8 37 م.د في سنة 1982 الى 213,3 29 م.د في سنة 1983.

وتتضمن الجداول اللاحقة بيانات مفصلة عن الارصدة بالصدوق القومي للادخار التونسي وبمركز الصكوك البريدية.

كشف عن أرصدة المودعين بالمندوب القومي للأدخار التونسي

حسابات عادية وحسابات الادخار بالعملة الصعبة

بالدينار

في 1983.12.31	في 1982.12.31	في 1981.12.31	في 1980.12.31	في 1979.12.31	اصناف الحسابات
115.945.893	96.472.566	80.644.141	63.859.141	56.023.723	- حسابات عادية
					- حسابات ادخار
2.484.172	2.294.235	2.094.581	1.822.679	1.716.690	بالعملة الصعبة
118.430.065	98.766.801	82.738.692	65.681.820	57.740.413	<u>المجموع</u>
24.000.000	8.000.000	6.500.000	10.500.000	4.500.000	- تحويل الایداعات الى رفاع تجهيز

كشف عن أرصدة الحسابات الجارية بالبريد

بالدينار

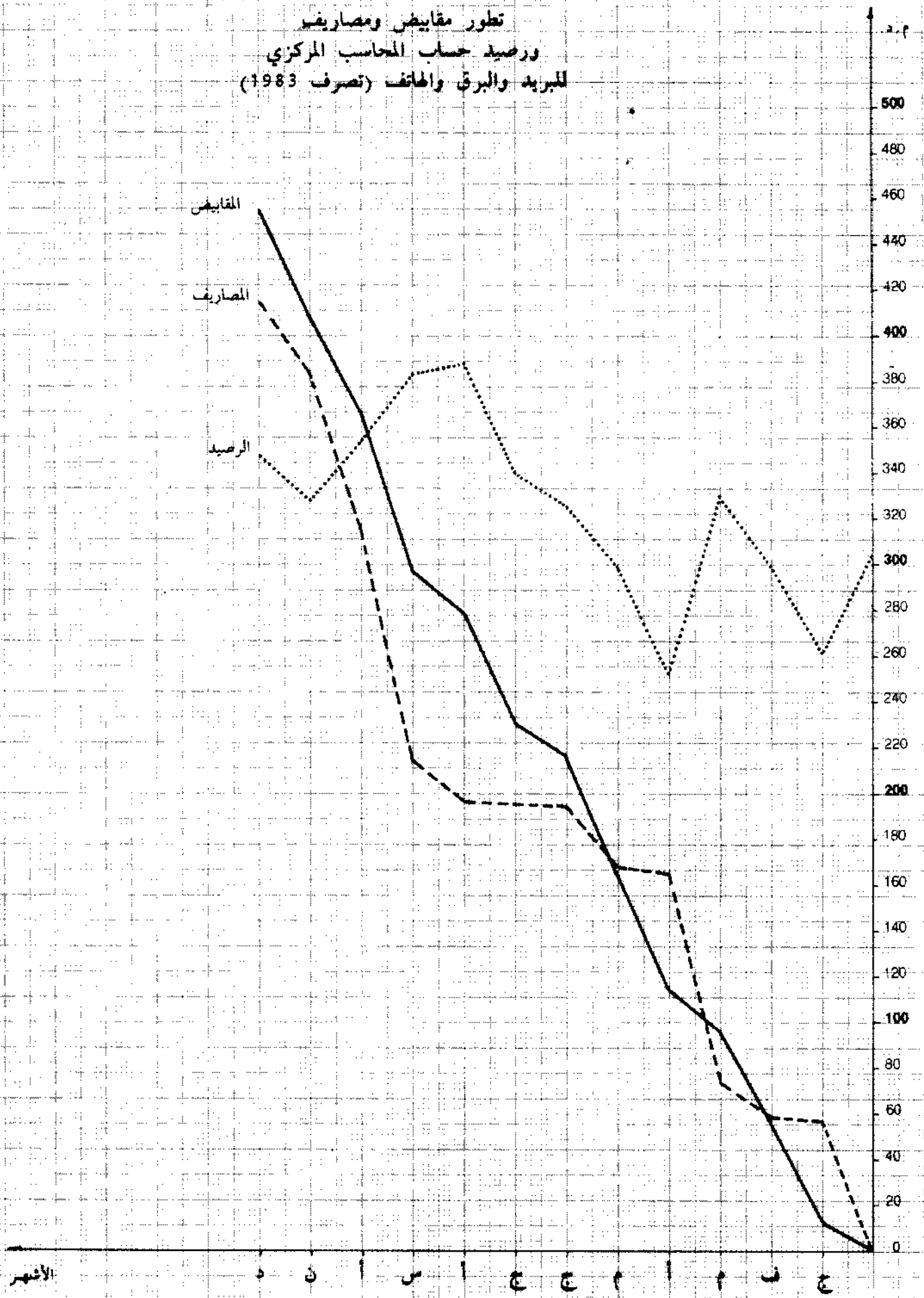
في 1983.12.31	في 1982.12.31	في 1981.12.31	في 1980.12.31	في 1979.12.31	اصناف الحسابات
12.699.527	13.180.536	11.813.819	8.322.300	8.113.523	- البنك المركزي التونسي
40.863.972	27.173.012	20.202.638	15.236.564	11.643.269	- الخواص
97.408.512	93.640.755	86.195.989	50.008.251	66.066.387	- المحاسبون العموميون
42.747.347	22.157.033	13.206.756	23.944.843	16.051.077	- البريد والهزق والماتصف
4.714.233	4.447.969	3.278.530	3.227.807	3.148.712	- البنوك
14.695.326	14.038.498	13.480.510	10.616.143	9.908.695	- الشركات
213.329.817	174.837.953	148.178.242	111.357.908	114.931.663	<u>المجموع</u>

المصدر : وزارة النقل والمواصلات.

وفيما يتعلق بالعمليات التي تم القيام بها لحساب امين المال العام فقد سجلت تقلصا لها ما حيث انخفض رصيدها من + 331،29 م.د في سنة 1982 الى - 14،935 م.د في سنة 1983.

وتبرز الخطوط البيانية الواردة بالرسم المبين بالصفحة الموالية تطور المقايض والمصاريف وكذلك تطور الرصيد :

تطور مقايض ومصاريف
ورصيد حساب المحاسب المركزي
للبريد والبرق والهاتف (تصرف 1983)



ب) المؤسسات العمومية والهيئات المشابهة لها

تودع المتوفرات المالية للمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية المتأنية من منح الدولة او المتكونة من موارد خاصة، بالخزانة وتتم ادارتها عن طريق حسابات جارية من قبل امين المال العام او محاسبي الخزانة الآخرين.

وقد تطورت هذه الایداعات تطورا ملحوظا ، فقد سجلت الحسابات المفتوحة لدى امين المال العام في سنة 1983 رصيدا بلغ 50,0 م.د مقابل 36,9 م.د في السنة السابقة اي بزيادة قدرها 13,1 م.د مقابل 4,4 م.د في سنة 1982 .

وقد سجل ارتفاع الرصيد الذي تضاعف ثلاث مرات تقريبا - أساسا - في مستوى ايداعات الوكالة القومية للتبغ والوقيد (9,2 م.د) والوكالة الادارية للحماية المدنية (1 م.د) .

وتجدر الملاحظة بهذه المناسبة انه من بين الرصيد البالغ 50,0 م.د الذي حققته الحسابات المفتوحة باسم 124 مؤسسة عمومية، وفرت أربعة منها فقط للخزانة مبلغ يقارب 22 م.د، أي ما يمثل نسبة 44 % من مجموع ما وفرت كل هذه المؤسسات.

وفي نفس الوقت تولى قباض المالية ادارة حسابات ايداعات مفتوحة باسم مؤسسات عمومية اخرى وفرت للخزانة في موفى سنة 1983 مبلغ 20,846 م.د مقابل 19,065 م.د في السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة قدرها 1,8 م.د مقابل 2,7 م.د في سنة 1982 .

وخلافا للنتائج التي حققتها الحسابات المفتوحة لدى امين المال العام سجلت الحسابات التي يديرها قباض المالية انخفاضا قدره 0,9 م.د أي ما يعادل تراجعا نسبته 33 % .

وختاماً ارتفعت مساهمة المؤسسات العمومية في تحقيق ارصدة موارد الخزانة من 55,9 م.د في سنة 1982 الى 70,8 م.د في سنة 1983 اي بزيادة قدرها 14,9 م.د .

ج) حسابات تصفية المؤسسات العمومية المحذوفة

ما زالت حسابات المؤسسات العمومية المحذوفة التي يبلغ عددها حوالي ثلاثين تدرج بدفاتر امين المال العام. ويبلغ رصيدها الجملي 4,4م.د منها 1,878م.د لفائدة وكالة استغلال المناطق السقوية سابقا والتي تم حلها بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1980 المؤرخ في 26 ماي 1980.

وتجدر الاشارة الى ان هذه المؤسسة الاخيرة قد حلت دون ان تتم تسمية مصف لها. لذلك لم يقع تخصيص رصيد حسابها، خلافا لاحكام الفصل 6 من القانون المشار اليه اعلاه.

لذلك، توصي دائرة المحاسبات بالقيام بالاجراءات اللازمة من اجل التعجيل بتصفية المؤسسات المحذوفة حتى يتسنى اعادة تنظيم حسابات الخزانة وتوفير موارد مالية للميزانية او لكل مستفيد آخر معين بصفة قانونية.

د) الجماعات العمومية المحلية

مكنت المتوفرات المالية للجماعات العمومية المحلية الخزانة من موارد ارتفعت في 31 ديسمبر 1983 الى 76,533م.د مقابل 63,664م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك زيادة قدرها 12,869م.د مقابل 4,618م.د في السنة السابقة.

اما العمليات المتعلقة بالجماعات الادارية التي يدير اموالها امين المال العام فقد اسفرت في 31 ديسمبر 1983 عن رصيد صاف لفائدة الخزانة قدره 4,2م.د يفوق بقليل الرصيد المسجل في السنة السابقة (3,9م.د).

*

*

*

وهكذا يتبين ان المتعاملين العضوين مع الخزانة قد وفروا لها موارد ارتفع رصيدها الصافي في سنة 1983 الى 504م.د اي ما يفوق 40% من مبالغ خصومها (1,213م.د)، مما مكنها من تغطية نفقاتها جزئيا وخاصة منها عمليات انتقالات الاموال (235م.د) والقروض والتسبقات الممنوحة للمشاريع العمومية (263م.د).

3 / المقايض الواجب نقلها أو تسويتها

تخص هذه المقايض عمليات يعود عهد معظمها الى السنوات الاولى للاستقلال وقيمت ارصدها مجمدة لعدم حصول تخصيص نهائي لها .

وهي مختلفة المصادر وتكون مجموعة غير متجانسة . وتشمل الحسابات الخاصة بها بعض عمليات الخزينة او عمليات ترتيبية على نحو ما هو مبين بالجدول اللاحق .

المقاييس الواجب تبويبها أو نقلها

بالديناري

القائم بالاداء	الموضوع	البيان	البيان
الاداءات	الاداءات	الاداءات	الاداءات
الاداءات	الاداءات	الاداءات	الاداءات
الميزانية	تسوية نفقات اقتراض 1957	8.425,345	الاداءات
الميزانية	تصفية جزء الشركة التونسية للكهرباء والنقل سابقا [1957 إلى 1961]	647.217,151	الاداءات
الميزانية	مزايا من تعديل اوراق بنكية	1.284.987,347	الاداءات
الميزانية	مبالغ منسوبة بعنوان الاداء على المزايا والايجور	403,583	الاداءات
الميزانية	والضريبة الشخصية الدولية	42,325,044	الاداءات
مرد من شحس	اقتراضات 1964 (اكتسابات)	154.855,718	الاداءات
مرد من شحس	مال مرصود لاقتراضات في اطار البروتوكول الفرنسي	4.782,075	الاداءات
مرد من شحس	التونسي لسنة 1968	1.300,000	الاداءات
مرد من شحس	مستوفى بيع دفاتر معاصر الترخيص	9.409,164	الاداءات
الميزانية	اقتراضات 1967 (اكتسابات)	2.600,785	الاداءات
مرد من شحس	قرض الوكالة الدولية للتعمية 014.11.664	188.343,979	الاداءات
مرد من شحس	استغلال قروض سحت بخصم قانون التعمير	378.579,203	الاداءات
الميزانية	حمة واجب اعادة استكمالها من قرض من الوكالة	66.440,000	الاداءات
الميزانية	الدولية للتعمية لافادة الشركة التونسية للكهرباء والغاز	900.000,000	الاداءات
الميزانية	اسوال مرصودة لاقتناء اشططة	2.033,112	الاداءات
الميزانية	رصيد لاقتناء اسهم بيت التحويل التونسي		الاداءات
الميزانية	تصفية عمليات منقطة		الاداءات
مرد من شحس	مبايع واجب نقلها لمردق الاداء القوي التونسي	1.633.395,392	الاداءات
الميزانية	(البروتوكول الفرنسي - التونسي لسنة 1968)		الاداءات
الميزانية	مبالغ منسوبة للجرايات (اعوان فرنسيون)	17.567,721	الاداءات
مرد من شحس	مبايع لمصالح المعاشين الجهويين	27.402,209	الاداءات
مرد من شحس	استعادة المزايا والغرامات من الخافض الفاجسية		الاداءات
مرد من شحس	من تغير نسب الصرف	1.435.554,962	الاداءات
مرد من شحس	مساهمة الضامن القوي لكافة التخلل	2.603.427,508	الاداءات
مرد من شحس	المبالغ الحاصلة من ارضاء من الكو	190.299,912	الاداءات
مرد من شحس	اقتطاعات من محصول العايب المهر	164.262,595	الاداءات
مرد من شحس	معلوم التعمير من الحواشي المصدرة	12.860,973	الاداءات
الميزانية	ايداعات شحس	244.634,205	الاداءات
الميزانية	تصفية البنك التونسي للشحس سابقا	564,200	الاداءات
مرد من شحس	تصفية وكالة المواشي سابقا	39.257,138	الاداءات
مرد من شحس	تصفية وكالات تصفقات المراكز الديبلوماسية	15.127,198	الاداءات
مرد من شحس	مبالغ المدفع من طريق التحويل	613.698,652	الاداءات
الميزانية	مبالغ المدفع من نفقات امر بصرها	(1) 73.093.582,176	الاداءات
الميزانية	جبر الحصار حرب	540.453,000	الاداءات
مرد من شحس	مطويات من البقايا للاستغلال للشركة التونسية	261.729,291	الاداءات
مرد من شحس	الاحتياطية	(1) 54.134.978,743	الاداءات
مرد من شحس	مطويات آخر السنة (طبق الميزانية)	(1) 59.196.107,759	الاداءات
مرد من شحس	مطويات شحس		الاداءات

[1] 78 م.د + 54 م.د + 59 م.د = 186 م.د

من بين ما يزيد عن ثمانين حساباً، لم يبق مستخدماً الا حسابان ترتيبيان وحساب قيد وقتي واحد (مقاييض الدولة للحفظ).

يغطي رصيد الحسابات الثلاثة (انظر الجدول السابق)، الذي يبلغ 186,4 م.د، نسبة 93% من الرصيد الجملي للمقاييض الواجب تسويتها أو نقلها، أما البقية، وهي 7%، فتتضمن رصيد كل الحسابات الاخرى التي تولدت عن ظروف يعود عهدا الى السنوات الاولى من الاستقلال وما زالت تدرج بدفاتر امين المال العام دون ان تستخدم.

واذا هذه الوضعية، توصي دائرة المحاسبات بخلق الحسابات التي لم يعد هناك مبرر لوجودها. وسيتمكن هذا الاجراء - على الاقل - من تطهير دفاتر الخزانة.

حساب "مقاييض الدولة للحفظ"

وأخيراً، وباستثناء الحسابات الترتيبية، لا يوجد مبرر لبقاء حسابات غير حساب "مقاييض الدولة للحفظ" اذ يعتبر فعلاً حساب قيد وقتي لا يخضع استخدامه دائماً الى قواعد محددة. وقد تضاعف حجم العمليات المدرجة به ثلاث مرات من سنة الى اخرى وتضاعف اكثر من ست مرات في ظرف خمس سنوات. وارتفعت مقاييضه ومصاريفه في سنة 1983 على التوالي الى 281 م.د و 261 م.د مقابل 97 م.د و 89 م.د في سنة 1982.

ويعتبر اللجوء المتزايد الى هذا الحساب - في كثير من الحالات - من قبيل توكي الحلول السهلة، اذ من المفروض الا تسجل به الا المقاييض التي لا يتسنى اعطائها تخصيص نهائي ايمان اول وهلة نظراً لانعدام بيانات محددة كافية. والجدير بالملاحظة ان رصيد هذا الحساب قد تطور بنفس نسبة تطور حجم العمليات المدرجة به. فقد ارتفع فعلاً من 10,8 م.د في سنة 1979 الى 39,3 م.د في سنة 1982 ليبلغ 59,2 م.د في سنة 1983.

ونظراً لمرونة استخدامه يتزايد اللجوء اليه ليقوم مقام حساب عموماً وتعديل. فقد تدخلت وزارة المالية بانتظام خلال السنوات الاخيرة لتخصيص مقاييض ادرجت بهذا الحساب خلال سنة مالية ما بميزانية السنة الموالية. وتوضح الا مثلية التالية هذا السلوك.

من ذلك ان مبلغ 22م.د من اصل الدفعات التي قامت بها المؤسسة التونسية للانشطة البترولية في سنة 1981 لم يقع ادراجه في موارد الميزانية الا في سنة 1982.

وبنفس الطريقة نقلت في سنة 1983 - من حساب "مقايض الدولة للحفظ" لميزانية الدولة مقايض الجزت في سنة 1982 بعنوان الاكتابات المتأخرة في رقاع التجهيز (9م.د) ودفعات قامت بها خلال نفس السنة الوكالة القومية للتبغ والوقيد (12,5م.د) ومصنع التبغ بالقيروان (4م.د) بعنوان ارباح الخزينة.

وقد استعمل نفس الاسلوب مجددا في سنة 1983 حيث ادرجت دفعات قدرها 36,2م.د قامت بها المؤسسة التونسية للانشطة البترولية بحساب الانتظار هذا ليقع تخصيصها في وقت لاحق بموارد ميزانية سنة 1984.

ان اتباع هذه الطريقة في استعمال هذا الحساب الذي جعل اساسا ليكون حساب انتظار فحسب يشكل مخالفة للمبادئ القانونية للميزانية وخاصة منها القواعد التي تحكم نظام التصرف (أساس الاستحقاق).

وعلى صعيد آخر تجدر الاشارة الى ان مبالغ هامة تبقى فترة طويلة مدرجة بمقايض هذا الحساب قبل ان يقع تخصيصها نهائيا، ولا سيما بالميزانية.

ويوضح الجدول التالي اهم الحالات لهذا الصنف من العمليات التي بقيت دون تسوية حتى 31 ديسمبر 1983.

بالدنانير

الطرف القائم بالدفع	التاريخ	المبلغ	الموضوع
مؤسسات مختلفة	1983.4.12	92.821,803	فوائد عادية واصل اقساط مختلفة
تومس للورق	1983.6.18	17.608,938	فوائد عادية واصل اقساط مختلفة
البنك المركزي التونسي	1983.9.5	12.997,099	اقساط سنوية من اقتراضات (حل اجل الاصل في 1982.10.30 و 1983.4.30)
البنك المركزي التونسي { قروض أمريكية	1983.10.3	263.875,114	اعتماد عدد 366 780 في اطار القرض 480 العنوان الاول لتوريد زيت الموجهة .
	1983.10.3	453.890,097	اعتماد عدد 364 180 القرض 480
	1983.10.3	318.453,487	اعتماد عدد 780 القرض عدد 480
	1983.10.3	145.000,537	اعتماد عدد 362 780 القرض 480
	1983.10.3	619.293,869	اعتماد عدد 365 780 القرض 480
وزارة الشؤون الخارجية	1983.11.28	32.091,250	تحويل لفائدة معائب سفارة تونس ببيروت .
رئاسة الجمهورية	1983.12.8	17.000,000	محة اسندت لمؤسسة بورقيبة للتعاون الدولي .
بنك التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية	1983.12.14	38.683,645	البنك الدولي للانشاء والتعمير 1505 فوائد عادية والاصل سددت من طرف مستفيدين شتتى
بنك التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية	1983.12.23	13.121,168	فوائد عادية عن قرض البنك الدولي للانشاء والتعمير 1505 دفعت من قبل المؤسسة العامة للبلاستيك
وزارة التخطيط والمالية	1983.12.29	1.310.000,000	محة المترو الخفيف
امين المال العام	1983.11.28	1.572.866,457	تحويل لفائدة بنك التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية (ان مكررا)
المؤسسة التونسية للانشطة البترولية		2.498.055,624	تحويل لفائدة بنك التنمية الاقتصادية للبلاد التونسية (ان مكررا) عن قرض قدره 125 مليون دولار امريكي .
	1983.12.30	36.215.000,000	مقابض بترولوية .

ان اللجوء الى تحويل الدفوعات عن طريق "حساب مقايض الدولة للحفظ" يبدو وقد اصبح امرا مزمنا . وهذه الوضعية من شأنها ان تعطي ولا شك صورة غير واقعية عن نتائج عمليات الميزانية وعمليات الخزينة على حد سواء وان تخالف خاصية احكام القانون . لذلك تأمل دائرة المحاسبات ان يتم العمل على ان تكون الوضعية المالية اكثر بيانا ووضوحا وذلك بالسهر على احترام الاحكام القانونية في هذا المجال .

4 / حسابات الدين العمومي

سجلت هذه المجموعة من الحسابات في سنة 1983 زيادة قدرها 0،57 م.د. وتساوي ما يقارب الزيادة الحاصلة في سنة 1982 اي 7،55 م.د. وقد ارتفع المبلغ الجملي لتكاليف الدين من 4،213 م.د. في سنة 1982 الى 4،270 م.د. في سنة 1983 .

وقد تم صرف كل الاعتمادات المرصودة لتغطية هذه التكاليف الى امين المال العام قصد تمكينه من تسديد الاقساط السنوية المستحقة عن طريق حسابات الدين العمومي المشار اليها اعلاه .

هذا وتجدر الاشارة الى ان الدفوعات المنجزة بهذا العنوان من طرف هذا المحاسب الاعلى قد ارتفعت في سنة 1983 الى 6،275 م.د. متجاوزة بذلك جملة المبالغ الموضوعة على ذمته بما قدره 2،5 م.د. كما يتبين ذلك من الجدول الاتي :

بالتدريج

بيان التكاليف	الاعتمادات المفتوحة (1)	اما صرف لامين المال العام (2)	اما دفعه امين المال العام (3)	الفارق (2 - 3)
الفوائد	99.400.000	99.400.000	94.245.700	5.154.300 -
تسديد اصل الدين	171.000.000	171.000.000	181.409.085	10.409.085 +
<u>الجملة</u>	270.400.000	270.400.000	275.654.785	5.254.785 +

وبملاحظة أن تكاليف الفوائد المسددة في سنة 1983 قد تطورت اتجاه الانخفاض (16,9 م.د) بالمقارنة إلى السنة السابقة (19,7 م.د) أما الدفوعات التي تم القيام بها لتسديد أصل الدين فقد تطورت في الاتجاه المعاكس حيث ارتفعت الزيادة التي سجلتها من 36,7 م.د في سنة 1982 إلى 40 م.د في سنة 1983.

وسيتم تحليل تطور كل هذه المصاريف في القسم المخصص في هذا التقرير للدين العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أنه - على غرار ما تم بالنسبة لسنة 1982 - كانت المبالغ المأمور بصرفها بعنوان تكاليف الدين أقل من الدفوعات التي قام بها أمين المال العام. ويعزى اختلال التوازن هذا إلى عدم كفاية الاعتمادات المفتوحة لسداد الدين وذلك خاصة بسبب ارتفاع قيمة الدولار والعملات الأخرى المرتبطة به. وهكذا ساهمت الخزينة في الوفاء بتعهدات الدولة. وقد ارتفعت موارد الخزينة التي استعملت لتغطية الفارق بين المبالغ المأمور بصرفها والدفوعات التي تم القيام بها فعلا بعنوان الدين إلى 5,2 م.د مما جعل الفائض الجملي الذي تحطته الخزينة بهذا العنوان إلى غاية 31 ديسمبر 1983 يرتفع إلى 13 م.د مقابل 7,8 م.د في سنة 1982.

وفي الواقع، تجاوزت الدفوعات التي تم القيام بها بعنوان الدين الخارجي في 31 ديسمبر 1983 المبالغ المأمور بصرفها لنفس الغاية بما قدره 26,3 م.د.

وقد أمكن سد هذا الفارق جزئيا من المتوفرات المالية البالغة 13,3 م.د والتي تمثل البقايا الواجب دفعها بعنوان الدين الداخلي.

وهكذا يلاحظ أن تمويل عمليات الميزانية عن طريق موارد الخزينة يتجه نحو التزايد أكثر فأكثر. وتنطوي هذه العملية - بطبيعتها - على مساوئ جمة علما وأن موارد الخزينة هي ملك الغير ويجب بالضرورة تسديدها، لذلك توصي دائرة المحاسبات بالسهر على أن لا يتفاقم هذا الوضع والعمل على تسوية تسبيقات الخزينة وعلى أن يكون تقدير اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد الدين العمومية أكثر دقة وأقرب ما يكون للواقع باعتبار الظروف السائدة.

حسابات المتوفرات المالية : حساب الخزينة الجاري

بلغ الرصيد الدائن لهذا الحساب في نهاية تصرف 1983، 154,3 م.د مقابل 129,6 م.د في السنة السابقة أي بزيادة في المتوفرات المالية قدرها 24,7 م.د مقابل 18,6 م.د أي ما يعادل نمو نسبته 19% مقابل 16,8% في سنة 1982.

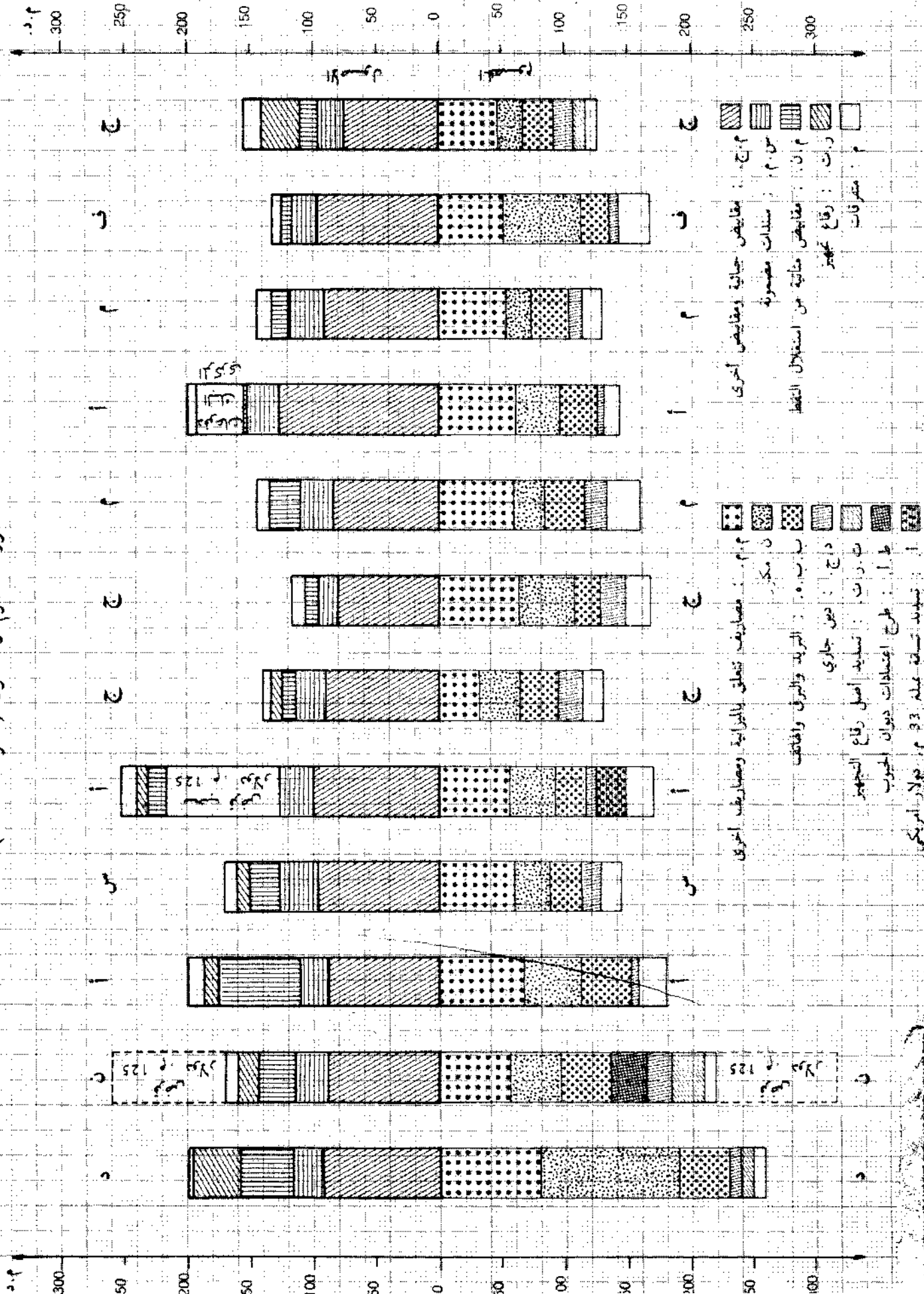
وتختلف هذه الأرقام عن النتائج التي أسفرت عنها حسابات البنك المركزي بسبب وجود مبلغ بصدد الاستخلاص قدره 49,2 م.د ويمثل قيمة عدد من الصكوك التي دفعتها جهات مختلفة وخاصة منها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (33,5 م.د) وديوان الحبوب (4 م.د) وهي بصدد الاستخلاص.

ألا أنه، بدون اعتبار هذا المقدار، بلغت المتوفرات المالية في حساب الخزينة الجاري بالبنك المركزي التونسي في 31 ديسمبر 1983، 105,1 م.د مقابل 99,5 م.د في سنة 1982 أي بزيادة قدرها 5,6 م.د مقابل 23,7 م.د في السنة السابقة.

وبالتأمل في الكشف الدورية المستخرجة من حساب الخزينة الجاري، يلاحظ أن تسق تطور المصاريف (24,6%) كان أسرع نسبياً من تسق تطور المقايض (23,6%) وتفسر هذه الوضعية خاصة بارتفاع نفقات التأجير وتكاليف المديسن العمومي.

ويوضح الرسم البياني الوارد بالصفحة الموالية هذا التطور الذي يستنتج منه أن عمليات الخصوم والأصول متوازنة في الجملة.

تطور الحصىم والأصول (بصرف 1983)



لقد شملت عمليات الاصول التي ارتفع مبلغها الجملي في سنة 1983 الى 2.095 م.د مقابل 1.695 م.د في السنة السابقة - على وجه الخصوص - المقابيض الجبائية (مايزيد عن 1000 م.د) ومحصل السندات الضمومة بالديوانة (295 م.د) ومحاصيل استغلال النفط (268 م.د) ومحصل الاكتتابات في رفاع التجهيز (135 م.د).

وقد تطورت المقابيض بصورة غير منتظمة مدة شهور السنة ، اذ تراوحت بين 109 م.د (في شهر جوان) و 262 م.د (في شهر نوفمبر) في حين بلغ المعدل الشهري حوالي 176 م.د .

وقد تم تحقيق نسبة 57,9 % من مجموع الايرادات البالغة 2.095 م.د خلال الستة اشهر الاخيرة ونسبة 31,5 % اي 660 م.د في الثلاثة اشهر الاخيرة من السنة . ويفسر هذا الارتفاع بالايرادات المتأتية من مداخيل النفط (62 م.د في أكتوبر و 40 م.د في ديسمبر) ومن الاكتتابات في رفاع التجهيز (40 م.د في ديسمبر)

اما عمليات الخصوم فقد ارتفعت من جهتها الى 2.089 م.د مقابل 1.677 م.د في سنة 1982 . وتشمل اساسا مصاريف الميزانية (600 م.د) والمبالغ المسحوبة من طرف المشاريع العمومية من حسابات ايداعاتها بالخزينة العامة (494 م.د) والمبالغ المسحوبة من حساب البنك المركزي الجاني بالبريد (362 م.د) وتسديد الدين الجاني (153 م.د) وتسديد اصل رفاع التجهيز (86 م.د) .

ومن جهة اخرى وكما هو الشأن بالنسبة لعمليات الاصول اختلف نسق السحب من شهر الى اخر متراوفا بين 125 م.د (في شهر جانفي) و 318 م.د (في شهر نوفمبر) .

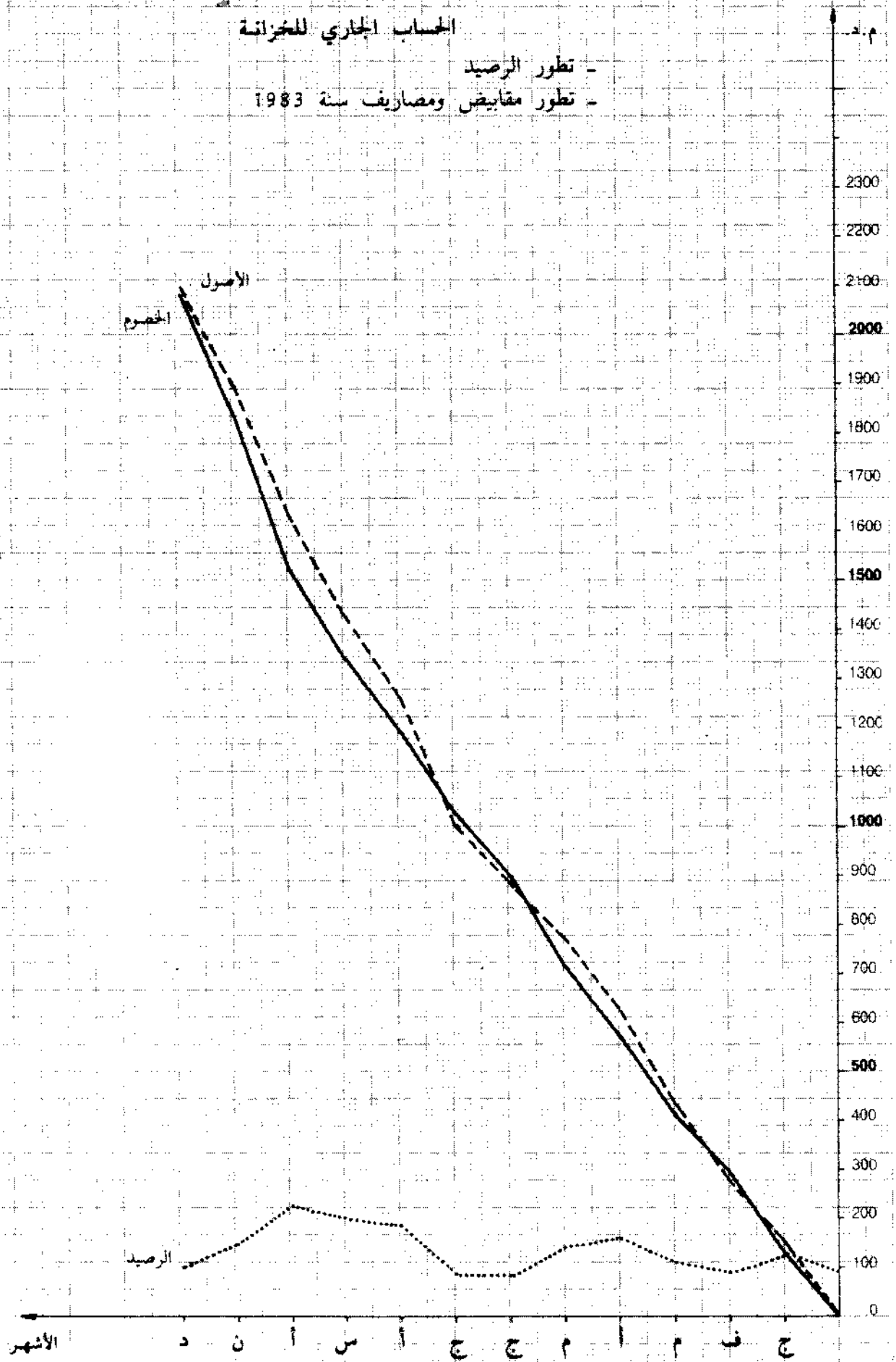
وقد ادرج ما يزيد عن 36 % من المصاريف اي 753 م.د بخصوم الحساب الجاني خلال الستة اشهر الاخيرة من سنة 1983 . وتتعلق خاصة بمبالغ قامت بسحبها المشاريع العمومية من ايداعاتها (1.952 م.د) منها 1.094 م.د تمت في شهر ديسمبر وحده ، كما تتعلق بمصاريف الميزانية (1.906 م.د) وبالمبالغ الأخوذة من رصيد حساب البنك المركزي الجاني بالبريد (123 م.د) وتسديد رفاع التجهيز (48 م.د) .

ويتضمن الرسم الوارد بالصفحة التالية بيان تطور العمليات المدرجة بحساب الخزينة الجاني كما يبرز بالنسبة لكل شهر المستوى الذي بلغه رصيد هذا الحساب .

الحساب الجاري للخزينة

- تطور الرصيد

- تطور مقايض ومصاريف سنة 1983



ان التحليل المرقم لهذا الرصيد يبين أن مستواه خلال اشهر فيفري وجوان وجويلية قد بقي دون مستوى الرصيد الافتتاحي في غرة جانفي 1983، أي أن المبالغ الجميلة التي تم سحبها من الحساب الجاري للخزانة منذ مطلع السنة إلى آخر كل شهر من هذه الاشهر الثلاثة قد كانت أكبر من المبالغ المدفوعة إليه خلال نفس هذه الفترات.

ان الفارق في الزمن بين تحقيق الإيرادات وانجاز المصاريف ظاهرة تميز العمليات المدرجة بالحساب الجاري للخزانة الذي يستخدم وفقا لدوره التقليدي كصندوق مال للميزانية. من ذلك مثالا انه خلال شهر جوان الذي سجل فيه هذا الرصيد حده الأدنى أي 88,07 م.د سجلت المقاييس أدنى مستوى لها (109,78 م.د)، في حين حافظت المصاريف على نسق انجاز متوسط (167,84 م.د).

وقد وقع خلاف ذلك خلال شهورات حيث ارتفعت المقاييس إلى 251,01 م.د في حين لم تبلغ المصاريف سوى 172,61 م.د .

ولوحظ هذا التطور غير المنتظم للمقاييس في مستوى :

- محصول السندات المضمومة الذي تتراوح نسبته بين 11 و 20% من مبلغ المقاييس الشهرية.
 - المداخيل المتأتية من استغلال النفط التي تتراوح نسبتها بين 0,5% (شهر افريل) و 32,6% (شهر اكتوبر).
 - الاكتتابات في رفاع التجهيز المعجزة اساسا خلال شهري جانفي وديسمبر (18,3% و 19,7% من المقاييس الشهرية).
- وقد تفاقمت هذه الظاهرة ايضا بسبب دفع كامل مرابيح البنك المركزي (45 م.د) دفعة واحدة للخزانة خلال شهر افريل وكذلك تحويل مبلغ قدره 125 مليون دولار للخزانة نفسها في شهورات.

كما تميزت المسحوبات من جهتها بتطور غير منتظم يهم خاصية :
— المبالغ المسحوبة من قبل الهيئات شبه الدولية التي تملك حسابات ايداع لدى الخزانة وتمثل ربع المبلغ الجملي للمصاريف وتتراوح نسبتها بين 12,9% من مصاريف شهر نوفمبر و 42,1% من مصاريف شهر ديسمبر.

بالديناري

السنة	الرصيد الافتتاحي	المقاييس	المصاريف	الرصيد في آخر السنة
1979	53.053.847	1.176.881.082	1.173.980.845	50.153.610
1980	50.153.610	1.304.331.861	1.309.343.667	55.165.416
1981	55.165.416	1.550.237.617	1.571.196.881	76.124.680
1982	76.124.680	1.912.246.847	1.923.043.497	86.921.330
1983	86.921.330	2.291.573.900	2.301.781.769	97.124.199

يتضح من الجدول السابق ان الرصيد الذي اسفرت عنه سنة 1983 قد ارتفع الى 97,124 م.د منها مبلغ 44,961 م.د يكون موجودات صناديق قباض المالية والديوانة ومبلغ 52,163 يمثل قيمة المصاريف التي قام بها هؤلاء المحاسبون لحساب امين المال العام والتي لم يقم هذا الاخير بادراجها في حساباته عند غلق التصرف.

وتجدر الملاحظة انه بالرغم من ارتفاع مبلغ هذه المصاريف بما قدره 3,227 م.د بالمقارنة بالمستوى الذي كان عليه في سنة 1982 فقد انخفضت نسبة نموه اذ تراجعت من 21% في سنة 1982 الى 6,7% في سنة 1983.

هذا، ولواخذت بعين الاعتبار "المصاريف التي هي بصدد المراجعة" والتي بلغ مقدارها 5,135 م.د في سنة 1983 لارتفع فعلا المبلغ الحقيقي للمصاريف الى 57,298 م.د عوضا عن 52,163 م.د كما سلف ذكره.

وتجدر الاشارة-علاوة على ذلك- الى ان العمليات المدرجة بحساب "المصاريف التي هي بصدد المراجعة" ما فتئت تسجل انخفاضاً كبيراً حيث تراجع مبلغها من 28,732 م.د في سنة 1981 الى 13,542 م.د في سنة 1982 ثم الى 5,135 م.د في سنة 1983.

وقد تحقق هذا الانخفاض بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها الخزينة العامة لتدارك التأخير الكبير المسجل في عمليات المراجعة خلال السنوات الاخيرة.

٧ - عمليات الخزينة التي يقوم بها قباض المالية :المحليون منهم والجهويون

سجل سنة 1983 أحداث ست قباضات جديدة للمالية وفتح أربع قباضات جهوية. وقد نتج عن ذلك ارتفاع في عدد العمليات وبلغها .

من ذلك ان وضعية عمليات الخزينة التي انجزها قباض المالية والديوانة في سنة 1983 قد حققت ارتفاعا قدره 6,77 م.د فيما يتعلق بالقابضين و 82,6 م.د فيما يخص المصاريف اي ما يعادل نموا نسبته على التوالي 19,1 % و 25,3 % .

وقد ارتفع رصيد حسابات المصالح الدائنة من 136,7 م.د في سنة 1982 الى 161,5 م.د في سنة 1983 اي بزيادة قدرها 24,8 م.د (18,14 %) .

اما رصيد حسابات المصالح المدينة فقد ارتفع من 7,86 م.د في سنة 1982 الى 10,02 م.د في سنة 1983 اي بزيادة قدرها 2,16 م.د (27,48 %) .

ويبين الجدول الوارد في الصفحة الموالية عمليات الخزينة التي قام بها قباض المالية المحليون منهم والجهويون .

مطبات الخزينة التي انجزها قياس العاليه المعلنين منهم والجهنسون

بالدينار

الهيئات	المنفعة	الرصيد الافتتاحي	القايسين	الصاريف	رصيد آخر السنة	النسبة
حسابات المبالغ الدائنة	1932 } 1983 }	103,503,373,463 136,729,482,558	330,431,457,912 465,018,409,892	352,255,348,837 440,210,351,874	136,729,482,558 161,537,540,576	24,308,058,018
حسابات المبالغ المدبنة	1982 } 1983 }	7,299,327,911 7,866,525,874	15,360,118,238 18,474,809,231	15,927,316,201 20,034,587,318	7,866,525,874 10,026,403,961	2,159,876,087

حسابات ساهمت في تطور مطبات الخزينة التي انجزها

قياس العاليه المعلنين منهم والجهنسون

حسابات المبالغ الدائنة	1932 } 1983 }	22,140,546,547 42,309,392,061	56,273,964,911 67,314,022,831	36,105,119,497 57,732,489,129	42,309,392,061 52,340,525,763	10,031,133,702
ايداعات لضمان الحقوق	1932 } 1983 }	16,307,361,907 19,065,609,317	27,332,333,142 33,030,435,182	24,574,365,732 31,249,268,650	19,065,609,317 20,046,775,849	1,761,166,532
ايداعات لمبالغ جارية تظلم الجعاعات والمطبات العمومية	1982 } 1983 }	59,046,691,740 53,664,049,741	277,502,101,506 331,557,044,592	272,384,703,505 313,637,725,777	63,004,009,741 76,533,407,556	12,659,317,015
مطبات لحساب الجعاعات والمطبات العمومية	1982 } 1983 }	11,008,273,139 11,690,391,439	29,373,008,353 32,616,907,287	28,690,890,103 32,490,467,318	11,590,391,439 11,816,831,408	126,439,969
مطبات اخرى	1982 } 1983 }	96,626,343 510,268,783	1,536,757,560 2,135,103,000	2,050,400,000 2,776,103,000	510,268,783 1,150,268,783	640,000,000
تسبقات اخرى مرخص فيها	1982 } 1983 }	789,543,117 1,232,306,966	374,175,780 95,207,835	822,839,629 844,910,757	1,232,306,966 1,952,009,888	749,702,922
مكافآت حاملي بطاقات الجبر	1982 } 1983 }	306,563,661 251,684,315	427,706,767 452,187,967	370,827,922 761,224,439	251,634,616 560,721,288	309,036,472
مطبات المرف	1982 } 1983 }	6,110,494,790 5,372,265,309	12,921,478,131 15,791,310,429	12,583,248,650 16,252,449,122	5,072,255,309 6,333,404,002	461,138,593
مطبات منقطة						

أ - المصالح الدائنة

تتكون الزيادة المسجلة في رصيد الحسابات الدائنة والتي ارتفعت إلى 24,8 م.د. أساساً من ايداعات الجماعات والمؤسسات العمومية والايداعات لضمان الحقوق وذلك على التوالي في حدود 14,6 م.د. و 10 م.د. وقد سجلت هذه الزيادة الأخيرة على وجه الخصوص في مستوى قباضات الديوانة ببنزرت - الميناء (5 م.د.) وبنزرت - معمل تكرير النفط (2,3 م.د.) وتونس - الميناء (1,5 م.د.).

ب - المصالح المدينة

ارتفع رصيد حسابات المصالح المدينة ببلغ 2,159 م.د. بالمقارنة إلى سنة 1982. وتتعلق هذه الزيادة أساساً بالتسقات الأخرى المرخص فيها (0,640 م.د.) ومكافآت حاملي بطاقات الجسر (0,749 م.د.).

VI - النتائج العامة لعمليات الخزينة

1 - عمليات الخزينة التي انجزها امين المال العام

اسفرت عمليات الخزينة التي انجزها امين المال العام في سنة 1983 عن النتائج العامة التالية :

د 1.213.795.024

- فائض القابض

د 834.764.727

- فائض المصاريف

د 379.030.297

ونج عن ذلك فائض في القابض قدره :

ويتألف هذا المبلغ الأخير من العناصر التالية :

* المتوفرات المالية

		- الحساب الجاني للخزينة
	154.339.900	بالبند المركزي التونسي
		- الحساب الجاني بالبريد
د 191.598.807	37.222.075	لامين المال العام
	36.832	- نقود

* القيم

	124.803.252	- قيم الحكومة
د 187.431.490	86.600	- قيم مودعة بالبنوك
	62.541.688	- قيم أخرى

الجمالية د 379.030.297

وتجدر الإشارة الى ان المتوفرات المالية قد ارتفعت بمبلغ 15,3 م.د مقابل 11,8 م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك نموا بنسبة 8,7 % وهي نسبة تفوق بقليل النسبة الحاصلة في السنة السابقة اي 6,9 %.

وقد نتجت هذه الوضعية عن المفعول المزدوج لارتفاع الرصيد الدائرن للحساب الجاري (24,7 م.د) من جهة ولا انخفاض رصيد الحساب الجاري بالبريد (- 8,9 م.د) والنقود الموجودة بالصدوق (- 0,4 م.د) من جهة أخرى.

وبالمقارنة الى المتوفرات المالية تطورت نسبة نمو القيم المحفوظة بنسق اسرع. فقد ارتفعت الى 14,2 % اي ما يعادل زيادة قدرها 23,4 م.د.

وقد ارتفعت قيم الحكومة بمبلغ 10,5 م.د وهو يمثل اساسا اكتتابات جديدة في رؤوس أموال الشركة التونسية للبنك (8,1 م.د) والبنك القومي التونسي (2,1 م.د) وبنك الجنوب (0,966 م.د).

اما السندات المضمونة فقد سجلت من جهتها زيادة قدرها 10,8 م.د ويستخلص مما سبق ان القيم المحفوظة تشكل نسبة 49,4 % من المبلغ الجملي لموجودات صندوق امين المال العام مقابل 48,9 % في سنة 1982 و 49,7 % في سنة 1981.

الا انه تجدر الملاحظة ان هذه القيم تتكون في حدود نسبة 15,6 % من مبلغها من قيم غير نشيطة (29,2 م.د) مقابل 16,7 % في السنة السابقة وتشكل نسبة 7,7 % من مجموع موجودات صندوق امين المال العام وهي نسبة ادنى بقليل من النسبة المسجلة في موفي سنة 1982 (8 %).

وبصورة اجمالية حققت وضعية الخزينة تحسنا واضحا باعتبار ارتفاع حجم متوفراتها المالية وقيمها المحفوظة.

(2) عمليات الخزينة التي اجزها القباض الجهويون وقباض المالية والديوانة

بلغ حجم عمليات الخزينة التي اجزها هؤلاء القباض في سنة 1983 سواء لحسابهم الخاص ولحساب امين المال العام 2.338.807 م.د. قباضا و 2.293.846 م.د. صرفا مقابل على التوالي 1.946.387 م.د. و 1.908.485 م.د. في سنة 1982 اي بمعدل زيادة نسبتها 20,17 % مقابل 23,3 % في سنة 1982.

وكذلك ازدادت موجودات صناديق قباض المالية المحليين منهم والجهويين وارتفع مبلغها الى 44.961 م.د. مقابل 38.030 م.د. في سنة 1982 اي ما يمثل نموا قدره 6,931 م.د. (18,2%). وتتكون هذه الموجودات في حدود :

- 62,1 % من الايداعات بالحسابات الجارية بالبريد (27.904 م.د.)
- 31,5 % من القيم وما شابهها (14.162 م.د.)
- 6,4 % من النقود (2.895 م.د.)

وما تجدر الاشارة اليه ان وضعية "قيم الصناديق" التي تحتوي عليها دفاتر قباض الديوانة لم تسجل اي تغيير يذكر رغم الملاحظات التي ضمنتها دائرة المحاسبات تقاريرها السابقة

(3) تحليل وضعية الخزانة

تميزت سنة 1983 بتحسن في وضعية الخزانة. فقد ارتفعت موارد الخزانة بـ 95,9 م.د. مقابل 80,7 م.د. في السنة السابقة، وفي مقابل ذلك تراجعت الاستعمالات من 79,9 م.د. في سنة 1982 الى 37,0 م.د. في سنة 1983.

وهكذا لم تستعمل الموارد الا في حدود 84,5 % من مبلغها في حين ما كادت تكفي في سنة 1982 لتغطية جملة الاستعمالات.

وتنعكس هذه الوضعية على موجودات صندوق امين المال العام، اذ لم يبلغ فعلا الرصيد الباقي لهذه الموجودات في سنة 1982 سوى 0,748 م.د. في حين ارتفع في سنة 1983 الى 22,963 م.د.

وبين الجدول التالي هذا التطور.

بيان الحسابات	تطور الرصيد 32/81	الرصيد في 82/12/31	الرصيد في 83/12/31	تطور الرصيد 83/82
<u>الموارد (حسابات الخصوم)</u>				
- حسابات مختلفة.....	78,205 +	1.040,646	1.159,660	119,014 +
- عمليات ترتيبية (فوائض مقاييس)				
- الميزانية الواجب نقلها الى التصرف				
- (اللاحق).....	2,520 +	77,154	54,134	23,020 +
<u>الجملة :</u>	80,725 +	1.117,800	1.213,794	95,994 +
<u>الاستعمالات (حسابات الاصول)</u>				
- حسابات مختلفة.....	89,028 +	745,848	844,539	98,691 +
- الحساب القار لمكشوفات الخزينة	9,087 -	207,446	181,785	25,660 -
<u>الجملة :</u>	79,941 +	953,294	1.026,325	73,031 +
<u>الحوصلة</u>				
- الموارد.....		1.117,800	1.213,794	95,994
- الاستعمالات.....		953,294	1.026,326	73,031
- الفسار.....		164,506	187,469	22,963

وبالنظر في هذا الجدول يتبين انه - خلافا لسنة 1982 - فاقت حسابات الخصوم بكثير حسابات الاصول بالرغم من نقل موارد تتعلق بالميزانية (54,134 م.د سنة 1983 مقابل 77,154 م.د سنة 1982) من جهة، وتسوية اهم للمبالغ المسحوبة من الحساب القار لمكشوفات الخزينة من جهة اخرى (25,6 م.د في سنة 1983 مقابل 9,0 م.د في سنة 1982).

VII - تحليل موارد واستعمالات رصيد حسابات عمليات الخزينة

(1) الموارد

تتكون هذه الموارد - أساسا - من ايداعات المتعاملين مع الخزينة التي تشمل خاصة على ايداعات المحاسب المركزي للرصيد والبرق والهاتف وايداعات الغير.

أ - ايداعات المتعاملين

تعتبر ايداعات المحاسب المركزي للرصيد والبرق والهاتف اهم الايداعات حجما ، فقد وفرت للخزينة مبلغ 43,2 م.د في سنة 1983 مقابل 71,8 م.د في سنة 1982 أي ما يمثل نسبة 45 % من الموارد الصافية لسنة 1983 .

وخلافا لذلك، ارتفعت ايداعات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي تملك حسابات مفتوحة بدفاتر امين المال العام بمبلغ 18 م.د في سنة 1983 مقابل 4,4 م.د في سنة 1982 . وقد تحققت هذه الزيادة - أساسا - في مستوى حساب الوكالة القومية للتبغ والوقيد (+ 9,2 م.د) .

هذه وسجلت حسابات ايداعات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية المفتوحة بدفاتر قباض المالية والديوانة ارتضاعا بلغ على التوالي 1,7 م.د و 12,8 م.د في سنة 1983 مقابل 2,7 م.د و 4,6 م.د في سنة 1982 .

اما حساب " ايداعات لضمان الحقوق " فلم يوفر للخزينة سوى مبلغ 10 م.د في سنة 1983 مقابل 20,1 م.د في سنة 1982 أي بانخفاض نسبته 50 % .

ب - حسابات الغير

انخفض رصيد هذه الحسابات من 12,2 م.د في سنة 1982 الى 9 م.د في سنة 1983 . ويفسر هذا التطور بما حصل في سنة 1983 وخلافا لسنة 1982 ، من تجاوز المبالغ المسحوبة من قبل المشا ريع العمومية حجم الايداعات المسجلة بمبلغ 3,4 م.د .

هذه وقد سجلت حسابات الايداعات والامانات نموا بالغا ارتفع الي 14,8 م.د مقابل 1,7 م.د في سنة 1982 . وقد نتجت هذه الزيادة اساسا عن ارتفاع محصول السندات المضمونة (10 م.د) .

وتجدر الإشارة من جهة أخرى الى ان هذا التصوّد سجل تراجعا قدره 2م.د يمثل مبلغ معونة غذائية مسجلا في عمليات الخزينة منذ سنوات عديدة وتم نقله في سنة 1983 ليُدرج بموارد الميزانية (العنوان الثاني - الجزء الاول)

وفي نفس الوقت، انخفضت ايداعات أخرى متأتية من المبالغ الباقي دفعها من المصاريف الأمور بصرفها " نتيجة الاسراع في تسويتها من طرف الخزينة.

ج - حسابات أخرى

سجلت المبالغ المتوفرة من الحسابات الخاصة بالخزينة كذلك نقصا في سنة 1983 بلغ 5م.د مقابل 6م.د في سنة 1982.

وقد نتج هذا الانخفاض اساسا عن التأثير المزدوج لارتفاع متوفرات " المال المشترك للجماعات المحلية " (+ 4م.د) من جهة وللزيادة في الاقتطاعات المنجزة من مقايض "صندوق التجهيز والبنات العسكرية " (- 6م.د) و "صندوق النهوض بالسكن لفائدة الاجراء " (- 5م.د) من جهة أخرى.

(2) الاستعمالات

أسفرت استعمالات الموارد المتوفرة بالخزينة عن انخفاض . فقد تراجعت هذه الاستعمالات من 79م.د في سنة 1982 الى 73م.د في سنة 1983 الأمر الذي أدى الى رفع موجودات الصندوق من 8م.د في سنة 1982 الى 22م.د في سنة 1983.

وقد سجل رصيد التسبقات نحو نسبته 62% حيث ارتفع من 31م.د في سنة 1982 الى 50م.د في سنة 1983.

وارتفع رصيد التسبقات المختلفة البالغ 29م.د من جهته بمسا قدره 9م.د بالمقارنة الى السنة السابقة. وقد نتج ذلك من جهة عن التسوية الجزئية المنجزة بعنوان التسبقات الممنوحة لفائدة ديوان الحبوب (- 30م.د) والتسبقات الأخرى المرخص فيها (- 0م.د) وكذلك عن تسديد تسبقات لمجالس الولايات قصد تمكينها من اصلاح الاضرار الناجمة عن الفيضانات (- 1م.د) ومن جهة أخرى عن فتح فصل جديد للتسبقات عن القروض المضمونة برهون (+ 57م.د) ولاارتفاع حجم القروض الممنوحة في سنة 1983 (+ 4م.د).

اما حساب " الدفوعات للتسوية " الذي تميز في سنة 1982 بتوازن بين التسبقات الممنوحة منه والتسويات الراجعة اليه، فقد اسفر في سنة 1983 عن فائض في التسبقات عن التسويات بلغ 5,3 م.د. وقد نتج هذا الفائض من جهة عن ارتفاع حجم التسبقات الممنوحة لقباض الديانة عن محصول السدسـدات المضمومة (+ 2,7 م.د) وارتفاع التسبقات المقدمة عن مصاريف تتعلق بالميزانية بعنوان قروض المزودين التي هي بعهددة وزارة الدفاع الوطني وارتفاع مبلغ تسبقات الوكالات (+ 0,5 م.د)، ومن جهة اخرى عن تسوية المصاريف التي هي بصدد المراجعة والتدقيق وذلك في حدود مبلغ 8 م.د .

وفيما يخص " العمليات للتسوية " فقد ارتفع رصيدها بمبلغ 6,6 م.د في سنة 1983 مقابل 3,8 م.د في سنة 1982. وقد ساهمت هذه الزيادة التي تضاعفت مرتين تقريبا في تغطية " نفقات الخدمات وتحويلات العملة التي تقوم بها الخزانة " .

وفي المقابل حافظت التسبقات المصروفة لتسديد اقساط الدين الخارجي التي حل اجلها على نفس المستوى الذي بلغته في سنة 1982 (6,5 م.د) .

اما " انتقالات الاموال " فقد سجل رصيدها الجملي انخفاضا بنسبة 16,4 % وتراجع مبلغها من 57,9 م.د في سنة 1982 الى 48,4 م.د في سنة 1983. وقد نتج ذلك - اساسا - عن المفعول المزدوج لتسوية تسبقات الاموال الممنوحة لقباض البريد والبرق والهاتف وارتفاع الايداعات بحساب الخزانة الجاري بالبنك المركزي .

وهكذا يتبين ان انتقالات الاموال تغطي نسبة 50 % تقريبا من الاستعمالات مقابل 71,8 % في سنة 1982 .

وختاماً، تميزت سنة 1983 بيسرافضل للخزينة وذلك بفضل موارد فاقت الاستعمالات وحساب جار للخزانة اوفر رصيـدا وموجودات اكبر حجما بصندوق امين المال العام .

ويتضمن الجدول اللاحق تلخيصا لوضعية الموارد والاستعمالات لعمليات الخزينة لسنة 1983 .

مصارف		الاستثمارات		المصارف
-	+	-	+	
				<u>الصفقات</u>
			29,655	- صفقات مختلفة
			5,374	- مدفوعات للتأمين
			2,161	- مطبات الخزينة التي انجزها قسائم المالية والديوانة (المصارف الحديثة)
			6,612	- مطبات للتأمين
			6,509	- الدين الموعود
				<u>التقانات المالية</u>
			24,688	- الحساب الجاري للخزينة
			22,424	- الأموال المنوطة لقسائم البريد والبرق والمصارف لتحويل مبالغهم
			10,203	- مطبات الضريبة مع القسائم
		8,935		- الحساب الجاري بالبريد لأمين المال العام
				<u>مطبات الخزينة</u>
0,500				- صفقات البنك المركزي للخراسة
5,292				- الحسابات الخاصة بالخزينة
				<u>حسابات التعاطين</u>
	0,331			- حسابات ادارية يدير اموالها امين المال العام
	13,058			- الحسابات الجارية للوفيات العمومية والاجهزة الشبهية بها
				<u>الحسابات التجارية لمصارف الدولة ولا موالها</u>
	43,219			- الحساب المركزي للبريد والبرق والمصارف
0,064	0,229			- حساب مصاريف اخرى
				- حسابات اجهزة مختلفة
				<u>حسابات التصفية</u>
-	-			- مؤسسات عمومية معدومة
	9,087			<u>حسابات الترخيم</u>
	24,809			- لدى امين المال العمومي
				- لدى قسائم المالية والديوانة (مصالح دائمة)
				<u>حسابات بقايا للدفع</u>
7,408				- ما بقي دفعه من المصاريف المأمور بصرفها
	1,254			- ما بقي دفعه بمقران الدين العمومي
				<u>الحسابات الترتيبية</u>
	29,771			- مبالغ للتصديق او للتحويل
	-	-		- مطبات للتصديق
				<u>القسم المحفوظة</u>
	10,520	25,660		- قيم الحكومة
23,020				- الحساب الفار لكتشفات الخزينة
				- فوائض الميزانية و (فائض 1983 بعد طرح فائض 1982)
		73,031		
		22,963		
				- موجودات صندوق امين المال العمومي
95,994		95,994		

3/ وضعيية الخزائفة

باعتبار نتائج عمليات الميزانية والخزينة التي انجزها امين المال العام من جهة والقباض الجهويون وقباض المالية والديوانة من جهة اخرى ، تبدو وضعيية الخزائفة في 31 ديسمبر 1983 على النحوالتالسي :

وضعية الخزائنة
فسي 81 ديسمبر 1988

بالديناري

المبالغ		بيان الحسابات
مجموعات الحسابات	الحسابات	
290.682.589,473		<u>حسابات التصفقات والقروض</u>
	135.709.410,385	- قروض الخزينة (منها 85.000.000 لفائدة المندوق العام للتمويل)
	584.272,065	- المبالغ المتخلدة بذمة المحاسبين
	739.863,624	- تسبيقات بمقتضى ضمان الدولة
	645.252,938	- مكشوفات الجماعات التي يدير اموالها امين المال العام
	126.636.553,270	- تسبيقات اخرى
	26.357.232,196	- تسديد الدين العمومي
153.252.004,599		<u>حسابات انتقال الاموال والمعاملات بين المحاسبين</u>
	101.088.842,037	- الاموال المعولة الى قباض البريد والبرق والهاتف
	52.163.162,562	- مدفوعات القباض التي هي بمقدد التجميع في حسابات الخزينة العامة
164.082.453,850		<u>الحسابات الترتيبية</u>
	17.528.389,342	- عطيات للتسوية او للتمويل
	136.426.430,113	- مدفوعات للتسوية او للتمويل
	10.027.634,395	- من طرف امين المال العام
		- من طرف قباض الطالقة والديوانة
219.167.957,905		<u>حسابات التفرقات الطالقة</u>
	154.339.900,819	- الايداعات بالهيك المركزي التونسي
	37.222.074,888	- ايداعات بالحساب الجاري بالبريد
	27.905.982,198	- امين المال العام
		- قباض الطالقة والديوانة
2.903.367,824		<u>تقارير</u>
	36.831,953	- امين المال العام
	2.866.535,871	- قباض الطالقة والديوانة
201.620.009,261		<u>القيم الموجودة بالمندوق</u>
	187.431.490,399	- امين المال العام
	14.188.518,852	- قباض الطالقة والديوانة
1.032.008.382,917	1.032.008.382,917	<u>الجمالية :</u>
181.786.541,506	181.786.541,506	<u>الحساب القار لمكشوفات الخزينة</u>
1.213.795.024,423	1.213.795.024,423	<u>جملية الاصول :</u>

بالدينار

المبالغ		بيان الحسابات
مجموعة الحسابات	الحسابات	
54.134.978,743		<u>عطيات الميزانية</u>
	54.116.961,630	- فوائض مقابلي الميزانية لتصرف 1983 الواجب نقلها الى 1984
	18.017,113	- الاموال المخصصة لتفصل فوائض مقابلي تصرف 1983 الى تصرف 1984 للميزانية الطحفة للاذاعة والتلفزة التونسية (المليون الثاني ، القسم الثاني)
133.425.454,654		<u>عطيات الخزينة</u>
	98.190.919,180	- الحسابات الخاصة بالخزينة
	32.946.875,000	- تسبيقات البنك المركزي
	2.287.660,474	- مقابل قيمة الاعانة الامريكية
152.282.639,413		<u>حسابات التعاملين</u>
	4.869.967,827	- الجماعات الادارية التي يدير اموالها امين الطال العام
	50.032.488,181	- المؤسسات العمومية (الحسابات الجارية لدى امين الطال العام)
	76.533.407,556	- الجماعات المحلية التي يدير اموالها قباض المالية
	20.846.775,849	- المؤسسات العمومية (الحسابات الجارية لدى القياض)
349.549.817,792		<u>الحسابات الجارية للمعاشين العموميين</u>
	347.820.519,476	- المعاشين المركزي للبريد والهرق والماتف
	90.474.679	- حسابات قباض البلديات
	97.139,395	- حسابات مختلفة
	1.641.584,242	- حسابات مؤسسات وهيئات مختلفة
4.386.993,489		<u>حسابات التصفية</u>
	4.386.993,489	- مؤسسات عمومية محذوفة
223.602.188,392		<u>حسابات الغير</u>
	159.443.601,287	- لدى امين الطال العام
	64.158.587,605	- لدى قباض المالية
27.718.679,940		<u>حسابات بقايا للدفع</u>
	14.386.931,670	- ما بقي دفعه من الصاريات المأمور بصرفها
	13.331.748,270	- ما بقي دفعه بعنوان الدين العمومي
143.791.019,650		<u>الحسابات الترتيبية</u>
	8.171,143	- عطيات للتصوية او للتحويل
	143.782.848,507	- مقابلي للتصوية او للتحويل
124.803.251,850		<u>القسم المحفوظة</u>
	124.803.251,850	- قسم الحكومة
1.213.795.024,423	1.213.795.024,423	جملية المصروف :

VIII- نتائج عمليات الخزينة التي انجزها المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف

بلغت عمليات الخزينة التي انجزها المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف
بمعدنوا تصرف 1983 :

قبضا	215,067,019.10.140 د
صرفا	647,150,186.10.118 د

واسفرت هذه العمليات عن فائض في المقابض بلغ	21,832,916,568 د
مقابل فائض بلغ في سنة 1982	18,592,531,802 د

وقد نتجت هذه الؤعية اساسا عن مختلف العمليات التي تمت بالحسابات
الجارية بالبريد . وقد اسفرت هذه الحسابات في سنة 1983 عن رصيد بلسف
1,39,26 م.د مقابل 1,26 م.د في السنة السابقة .

في المقابل ، اكتفى الصندوق القومي للاذخار التونسي الذي كان قد ساهم
في سنة 1982 في ارتفاع الرصيد بما قدره 8,11 م.د بتسجيل توازن بين مقابضه
ومصاريفه نتيجة استثمار مبلغ 24 م.د في شكل رقاع تجهيز وهو مبلغ يعادل
ثلاثة اضعاف قيمة الاكتتابات المعجزة في سنة 1982 .

وباعتبار الرصيد المحاسبي لتصرف 1982 من جهة ونتائج تنفيذ عمليات
الميزانية لتصرف 1983 من جهة أخرى تكون وضعية حسابات المحاسب المركزي
للبريد والبرق والهاتف في 31 ديسمبر 1983 كالآتي :

الرصيد في 31 ديسمبر 1982 :	52,275,506,567 د
فائض عمليات الميزانية لتصرف 1983 :	1,714,499,744 د
الجملة :	53,990,006,311 د
نتائج عمليات الخزينة لتصرف 1983 :	21,832,916,568 د
الرصيد النهائي :	75,822,922,879 د

ويتكون هذا الرصيد من :

- النقود الموجودة لدى قباض البريد	
والبرق والهاتف ولدى مركز الصكوك بتونس :	10.917.839,730 د
- القيم التقديرية	20.963.110,280 د
- القيم المحفوظة	
. لدى المحاسب المركزي	42.851.412,230 د
. لدى قباض البريد والبرق	
والهاتف ومركز الصكوك	
بتونس.....	1.360.560,639 د
المجموع العام = 75.822.922,879 د	

يتضح من النظر في موجودات صندوق المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف ان القيم المحفوظة التي تتكون اساسا من رقايع التجهيزات قد سجلت تطورا ملحوظا . فقد تجاوزت ضعف مبلغها في سنة واحدة حيث ارتفعت من 20,5 م.د. في سنة 1982 الى 43,9 م.د. في سنة 1983 مشكلة بذلك نسبة 58% من جملة موجودات الصندوق . هذا وسجلت القيم النقدية التي تمثل نسبة 27,5% من مجموع موجودات الصندوق هذه انخفاضا في سنة 1983 بلغ 2,4 م.د. بالمقارنة الى سنة 1982 .

وقد وازن هذا الانخفاض ارتفاع النقود بمبلغ يفوقه بقليل (2,5 م.د.) .

وقد استقرت الزيادة الجمالية في موجودات الصندوق والبالغة نسبتها 31% بأكملها تقريبا في مستوى القيم المحفوظة .

القسم الثالث

الدّين العمومي

كل سنة سيتم النظر في إطار هذا القسم في الدين العمومي وتطوره خلال السنوات الأخيرة. وستتمحور الدراسة التي سيتم القيام بها حول تفصيل الدين وتكاليفه وضغطه، كل ذلك من زاوية الدين الباقي تسديده واستعمالات القروض وفوائد الدين وإدارته .

الدين الباقي تسديده

سجل الدين العمومي الباقي تسديده زيادة كبيرة في سنة 1983 وذلك خاصة تحت تأثير ارتفاع قيمة الدولار والعملات المرتبطة به .

يمثل مبلغه نسبة 46,9% من الناتج القومي الخام (1) مقابل 44,4% في سنة 1982 و 36,9% في سنة 1981 و 38,7% في سنة 1980. فقد ارتفع من 2.161,6 م.د في سنة 1982 الى 2.571,8 م.د في سنة 1983 مسجلا بذلك زيادة قدرها 410,2 م.د أي ما يفوق مرة ونصف الزيادة الحاصلة في سنة 1982 (261,7 م.د).

وقد سجلت هذه الزيادة في مستوى :

- الدين الخارجي الذي ارتفعت نسبة تسديده من 11,8% (129,0 م.د) في سنة 1982 الى 16,1% (207,9 م.د) في سنة 1983 .
- قروض المزددين التي ارتفعت من 24,2% (50,1 م.د) في سنة 1982 الى 39,8% (105,7 م.د) في سنة 1983 .

يمثل الدين الخارجي وقروض المزددين معاً نسبة 34,1% من الناتج القومي الخام.

وقد تجاوز مبلغ الدين الباقي تسديده ضعف قيمته مرتين خلال أربع سنوات (1979 - 1983) حيث ارتفع من 1.159,8 م.د الى 2.571,8 م.د مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 121,7%. وفي نفس الفترة تطور الناتج القومي الخام بنسق أقل سرعة حيث بلغت نسبة نموه 86,6%.

(1) 1983 : 5487 م.د ، 1982 : 4862 م.د ، 1981 : 4124 م.د ، 1980 : 3532 م.د

هذا، وبلغ مجموع القروض الخارجية المبرمة في سنة 1983 ما قدره 401,5 م.د مقابل 334,7 م.د في سنة 1982. ولم تبلغ مساهمة الدول العربية - الإسلامية فيه سوى 33 م.د أي 8,2 %.

أما الدين الداخلي المتكون بنسبة 95 % من الاكتمالات في رقاع التجهيز فيمثل نسبة 12,8 % من الناتج القومي الخام. وقد تطور ما تبقى للتسديد منه بنفس النسبة التي تطورها في السنة السابقة تقريباً (15,7 % في سنة 1982 مقابل 15,9 % في سنة 1983). إلا أنه يلاحظ أن الدين الداخلي كاد يبلغ مقداره ضعف ما كان عليه منذ أربع سنوات (1979 - 1983) حيث ارتفع من 358,6 م.د إلى 704,6 م.د في هذه الفترة.

أما فيما يخص الاموال المستعملة من القروض فقد تطور مبلغها بنسبة 20,5 % مقابل 17,2 % في السنة السابقة.

ويمثل حجم هذه الاموال (الديون الداخلية والخارجية) في سنة 1983 أي 573,1 م.د مرة ونصفاً (145 %) مبلغ الاموال المستعملة من القروض في سنة 1982 (395,5 م.د).

تكاليف الدين

ارتفعت تكاليف الدين (270,4 م.د) بمبلغ 56,9 م.د في سنة 1983 (26,7 %) مقابل 56,5 م.د في سنة 1982 (36 %).

وتمثل هذه التكاليف نسبة 4,9 % من الناتج القومي الخام مقابل 4,5 % في سنة 1982 و 3,8 % في سنة 1981. ومقارنتها بمقاييس الميزانية العامة للدولة تمثل تكاليف الدين نسبة 15,7 % مقابل 14 % في سنة 1982 و 12,8 % في سنة 1981.

وتعادل هذه التكاليف نسبة 101,4 % من الموارد المحصلة من الاقتراضات في سنة 1983 (266,6 م.د) مقابل 102,4 % في سنة 1982.

وبجدر التوضيح أن هذه التكاليف لا تتضمن التكاليف المتعلقة بقروض المزددين والتي يتم صرف مبالغها من الاعتمادات المفتوحة بميزانية الوزارات المعنية.

ومن جهة أخرى، تجاوزت تكاليف تسديد أصل الدين (+256,7%) ضعف ما كانت عليه منذ أربع سنوات (1980 - 1983). كما ارتفع مبلغ تسديد الفوائد من جهة بنسبة 86,8%.

وتعزى هذه الزيادة في التكاليف إلى ارتفاع قيمة الدولار من جهة وإلى أن جزءاً من الدين يخضع لنسبة من الفائدة متغيرة وأن فوائد الدين المدفوعة في ارتفاع من جهة أخرى.

قروض المزودين

رغم اعتبار قروض المزودين بمثابة تسهيلات تجارية لا تدرج التكاليف الناشئة عنها ضمن تكاليف الدين العمومي، فإنها تشكل دينا خارجيا متوسط الامد ما انفك يتضخم من سنة إلى أخرى.

وقد ارتفع الدين الباقي تسديده من قروض المزودين بمبلغ 105,7 م.د. (39,8%) في سنة 1983 مقابل 50,1 م.د. في سنة 1982 (24,2%).

كما تضاعف أكثر من ثلاث مرات فيما بين سنتي 1979 و 1983 إذ ارتفع من 117,7 م.د. إلى 370,9 م.د. أما الأموال المستعملة من هذه القروض في سنة 1983 (153,4 م.د.) فقد بلغت حوالي ضعف ما كانت عليه في سنة 1982 (73,7 م.د.).

وفي مقابل ذلك انخفضت الالتزامات الجديدة المبرمة خلال سنة 1983 بالمقارنة إلى سنة 1982 حيث تراجعت من 101,6 م.د. إلى 80,7 م.د.

وبالمقارنة بالناتج القومي الخام، تمثل قروض المزودين نسبة 6,8% منه في سنة 1983 مقابل 5,4% في سنة 1982. أما الدين الباقي تسديده منها فيشكل نسبة 14,4% من الاستدانة الجمالية مقابل 12,2% في سنة 1982.

وقد ارتفعت التكاليف الناشئة عنها والتي تحمل على الاعتمادات المفتوحة بميزانية الوزارات المعنية إلى 53,9 م.د. وهي تمثل، بالمقارنة إلى تكاليف الدين الخارجي والداخلي على التوالي نسبة 34,9% و 46,4%.

يتمتصن الجدول الوارد أسفله كشفا ملخصا عن وضعية الدين العمومي :

بالديناري

التطور		الوضع في	الوضع في	الدين العمومي
%	المقدار	1983.12.31 (2)	1982.12.31 (1)	
				<u>الالتزامات</u>
18,2	158.389.820	1.028.259.055	869.869.245	الدين الداخلي
14,5	363.533.998	2.903.727.652	2.540.188.554	الدين الخارجي
18,7	80.771.466	510.451.797	429.630.331	قروض المزدوين
15,8	607.700.284	4.447.438.514	3.839.738.230	<u>الجملة</u>
				<u>الاستعمالات</u>
18,2	158.389.820	1.023.259.055	869.869.245	الدين الداخلي
17,8	279.303.179	1.342.428.252	1.563.125.073	الدين الخارجي
38,3	135.431.719	488.932.362	353.500.643	قروض المزدوين
20,5	573.174.718	3.359.669.679	2.786.494.961	<u>الجملة</u>
				<u>الدين الباقي تسديدة</u>
15,9	96.557.236	704.634.214	603.126.928	الدين الداخلي
16,1	207.950.723	1.496.231.389	1.288.270.666	الدين الخارجي
39,8	105.720.993	370.935.058	265.214.065	قروض المزدوين
18,9	410.239.002	2.571.850.661	2.161.611.659	<u>الجملة</u>

- (1) لمقتضيات التحليل تم تعيين الأرقام الواردة بهذا العمود باعتبار معدلات نسب الصرف لسنة 1982.
- (2) الأرقام الواردة بهذا العمود مطابقة للأرقام التي تضمنها الكشف المعد من قبل وزارة المالية بخصوص الدين.

I تفصيل الدين

ارتفع المبلغ الجملي للدين العمومي الباقي تسديده الى غاية 31 ديسمبر 1983، مثلما يبرزه الجدول الوارد أسفله، الى 2.571,8 م.د مقابل 2.161,6 م.د في السنة السابقة أي بنمو نسبته 18,9 % مقابل 14,5 % في سنة 1982.

بالدنانير

ما تبقى تسديده				بيان الدين العمومي
في 1983.12.31	في	في 1982.12.31	في	
%	المقدار	%	المقدار	
27,4	704.684.214	28,1	608.126.928	الدين الداخلي
58,2	1.496.231.339	59,6	1.288.270.665	الدين الخارجي
14,4	370.935.058	12,3	265.214.065	قروض المزدوين
100,0	2.571.850.661	100,0	2.161.611.659	الجملة

يتضح من هذا الجدول أن ما تبقى للتسديد من الدين الخارجي الذي يمثل أهم عنصر في الدين العمومي يزيد بشكل واضح عن ضعف حجم الدين الداخلي .

وبالمقارنة الى السنة السابقة سجل نمو الدين الداخلي تراجعاً بنسبة 7,7 % وذلك بخلاف الدين الخارجي وقروض المزدوين التي ارتفعت بنسبة بلغت على التوالي 4,6 % و 3,1 %.

أ - الدين الداخلي

ارتفع الدين الداخلي الباقي تسديده بمبلغ 96,5 م.د في سنة 1983 مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 15,8 % وهي نسبة تساوي تقريباً النسبة الحاصلة في سنة 1982 (15,7 %).

وفي المقابل سجلت الالتزامات المبرمة بعنوان الاقتراضات تراجعاً طفيفاً لتستقر نسبة نموها في مستوى 18,2 % مقابل 19,05 في السنة السابقة.

وبالمقارنة إلى الديون المستعملة يمثل الدين الباقي تسديده من الاقتراضات المبرمة نسبة 68,5 % مقابل 70 % في سنة 1982.

ويفسر هذا الانخفاض باستكمال تسديد قرض 5 % لسنة 1967 في موفى سنة 1983 وبدفع مبلغ السندات الصادرة لتسديد ثمن اقتناء خمس نزل لدى شركة النزل والسياحة التونسية.

وفي الختام، تطوّر الدين الداخلي خلال الخماسية 1979/1983 بنسق سريع. فقد بلغ الدين الباقي تسديده منه حوالي ضعف ما كان عليه وذلك بارتفاعه من 358 م.د إلى 704 م.د مثلما يبرزه الجدول الوارد بالصفحة الموالية.

التقسيد بد
ما تحقق

ما تبقى للتسديد	أصل الدين الباقي تسديده فسي					الاقتراضات		الاقتراضات
	1983.12.31	1982.12.31	1981.12.31	1980.12.31	1979.12.31	المبرومة	(الاستعمالات)	
0,41	45.354	766.574	1.487.535	2.295.235	3.099.677	11.014.750	- الدين الرقامي	
68,73	571.691.495	573.662.532	489.557.570	387.661.276	319.529.123	977.290.940	- رقباع التجهيز	
7,54	490	947	2.843	9.134	15.014	6.500	- ديون في عهدة السدولة	
87,98	32.946.875	33.446.875	33.946.875	34.446.875	34.946.875	37.446.875	- تسبقات الهدك المركزي للخزانة	
							- اصدار رقباع بقتضى القانون	
							عدد 80 لسنة 1972	
		250.000	500.000	750.000	1.000.000	2.500.000	في 1972 المسدود	
68,53	704.584.214	608.126.923	525.494.823	425.162.520	358.690.689	1.028.259.065	الجملة	

يتبين من هذا الجدول مايلي

— أن الدين الداخلي يتكوّن في حدود 95,3 % من مبلغه من اكتتابات في رقاغ التجهيز مقابل نسبة 94,4 % في سنة 1982 .

— أن المكونات الاخرى للدين الداخلي تتطوّر بانتظام في اتجاه الانخفاض في حين استكمل تسديد البعض منها نهائيا مثل اقتراض 5 % لسنة 1967 والرقاغ الصادرة لغاية اقتضاء خمسة نزل لدى شركة النزل والسياحة التونسية .

— أن نموّما تبقى للتسديد من الدين الداخلي قد استعاد النسق الذي كان عليه في سنة 1981 بعد أن كان قد سجل تقلصا في سنة 1982 ، فمن 100,3 م.د في سنة 1981 تراجع هذا النموالى 82,7 م.د في سنة 1982 ليرتفع من جديد الى 96,5 م.د في سنة 1983 .

ويتطبق هذا الخطّ البياني على الاكتتابات في رقاغ التجهيز التي تكاد تشكل كامل الدين الداخلي .

ويتضمن الجدول التالي بيانات مفصلة عن الاكتتابات في رقاغ التجهيز خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 الى سنة 1983 .

٥٠٤

الفوارق بين الإجازات والتقديرات	تقديرات 1983	تغييرات 1982-1983	1983	1982	1981	1980	المكتسبون
10,981 -	107,000	21,154 +	96,019(4)	74,365(2)	68,696	54,768	- البنوك
0.207 -	11,000	0,506 +	10,793	10,137	3,257	6,680	- شركات التأمين
3,000 -	11,000	3,000 -	3,000	11,000	9,000	7,000	- الصندوق القومي للتقاعد
							- والصحة الاجتماعية
							- الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
							- وصندوق التأمين على الشيخوخة
13,500 -	55,000	9,150 -	36,500	45,650(3)	61,100	26,500	- والعجز
1,000 +	23,000	15,000 +	24,000	3,000	6,500	10,500	- الصندوق القومي للتوحيش
							- الشركة العربية للاسدة الفسفاطية
							- والازوتية
							- مكتسبون آخرون
1,649 +	1,000	1,449 +	2,649	1,200	0,759	1,154	
30,039 -	208,000	27,059 +	177,961	150,902	154,322	110,902	الجملة

(1) باعتبار مبلغ 1,500,000 د. تم الاكتتاب به بعد الأجل المحدد بعنوان القسط الجديد السابع عشر لسنة 1981 وتم ادراجه ضمن مقايض ميزانية 1982.

(2) باعتبار مبلغ 9,000,000 د. تم الاكتتاب به بصفة متأخرة بعنوان القسط الجديد الثامن عشر لسنة 1982 وتم ادراجه ضمن مقايض 1983.

(3) دون اعتبار مبلغ 1,500,000 د. تم الاكتتاب به بعد الأجل المحدد بعنوان القسط الجديد السابع عشر لسنة 1981 وتم ادراجه ضمن مقايض ميزانية 1982.

(4) بدون اعتبار مبلغ 9,000,000 د. تم الاكتتاب به بصفة متأخرة بعنوان القسط الجديد الثامن عشر لسنة 1982 وتم ادراجه ضمن ميزانية 1983.

ويمثل ما تبقى للتسديد من رقاغ التجهيز بالمقارنة الى مجموع ما تبقى تسديده من الدين العمومي، باستثناء قروض المزودين، نسبة 30,5% في سنة 1983 مقابل 37,3% في سنة 1982، كما يمثل نسبة 44,9% مما تبقى تسديده من الدين الخارجي مقابل 61,7% في سنة 1982. وقد تجاوز ضعف ما كان عليه منذ خمس سنوات اذ ارتفع من 319 م.د في سنة 1979 الى 671 م.د في سنة 1983.

هذا وقد ازدادت الاكتسابات في رقاغ التجهيز في سنة 1983 بمبلغ 27,059 م.د (17,9%) خلافا لسنة 1982 التي سجلت نقصا بلغ 3,4 م.د (- 2,2%).

ويلاحظ في نفس الوقت أن الفارق بين التقديرات والانجازات ما فتئ يزداد باستمرار، فمن 15,1 م.د في سنة 1982 ارتفع هذا الفارق الى 30 م.د في سنة 1983 أي بنقص في الانجازات نسبته 14,4% مقابل 9,1% في السنة السابقة. وقد استقر هذا النقص في مستوى البنوك وهيئات الضمان الاجتماعي.

ولئن ظلت مساهمة البنوك دون التقديرات بمبلغ 10,9 م.د فقد سجلت رغم ذلك زيادة في سنة 1983 قدرها 21,1 م.د بالمقارنة الى سنة 1982 وذلك نتيجة للزيادة في نسبة الاستعمالات البنكية في رقاغ التجهيز التي ارتفعت من 20,7% في سنة 1982 الى 21,4% في سنة 1983 (1).

وتشكل هذه المساهمة نسبة 53,9% من المبلغ الجملي للاكتسابات مقابل 49,6% في سنة 1982 و 44,5% في سنة 1981.

ومن جهة أخرى، ارتفع ما تبقى للتسديد في 31 ديسمبر 1983 من مجموع اكتسابات البنوك في رقاغ التجهيز الى 333,4 م.د (1) مقابل 281,4 م.د في السنة السابقة مسجلا بذلك نموا نسبته 18,5% وهي نسبة تفوق بكثير تلك التي سجلتها جملة ما تبقى تسديده من مجموع الدين الداخلي (15,9%).

(1) المصدر : تقرير البنك المركزي التونسي (سنة 1983).

و خلافا لذلك خفّضت هيئات الضمان الاجتماعي من حجم مساهمتها التي سجلت فضلا عن ذلك فارقا كبيرا بالمقارنة الى التقديرات (11,5 م.د.) .

وقد اكتتب الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية في رفاع التجهيز بمبلغ 8,0 م.د في سنة 1983 مقابل 11 م.د في سنة 1982 .

وسجل نفس الفارق وهو 3 م.د في مستوى التقديرات التي كانت حددت بمبلغ 11 م.د . وهكذا يلاحظ انه ، ولئن كانت اكتتابات هذه المؤسسة في سنة 1982 مساوية للتقديرات فان مساهمتها سنة 1983 لم تبلغ سوى نسبة 72,7 % من اكتتابات المتوقعة .

أما بالنسبة للصندوق القومي للضمان الاجتماعي وصندوق التأمين على الشيخوخة والعجز فان الاختلال كان أوضح . فقد كان من المفروض أن يكتتب بمبلغ 55 م.د . الا أنها لم يساهما الا في حدود 36,5 م.د أي ما يمثل نسبة 66,3 % من التقديرات . وفلا عن ذلك كانت هذه المساهمة دون مساهمة سنة 1982 (45,6 م.د) بنسبة 20 % .

وبصورة اجمالية سجلت مساهمات هيئات الضمان الاجتماعي تراجعاً بلغ 21,5 م.د بالمقارنة الى التقديرات و 12,1 م.د بالقياس الى اكتتابات سنة 1982 .

وهذا لم تبلغ حصة هذه الهيئات من مجموع الاكتتابات في رفاع التجهيز بعنوان القسط الجديد التاسع عشر لسنة 1983 سوى نسبة 25,0 % مقابل 37,5 % في سنة 1982 . غير أنه امكن تدارك هذا النقص بفضل مساهمة الصندوق القومي التونسي للاذخار التي ارتفعت من 8 م.د في سنة 1982 الى 24 م.د في سنة 1983 . وهكذا بلغت هذه المساهمة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السنة السابقة وتجاوزت التقديرات بما قدره 1 م.د . وقد مثلت نسبة 13,4 % من مجموع الاكتتابات في رفاع التجهيز بعنوان القسط التاسع عشر لسنة 1983 مقابل 5,3 % في سنة 1982 .

وأخيرا يساهي مبلغ اكتتابات الصندوق القومي التونسي للاذخار في سنة 1983 تقريبا جملة المبالغ التي اكتتب بها خلال السنوات الثلاث السابقة (1980 - 1982) .

أما اكتتابات شركات التأمين فقد حافظت على المستوى الذي كانت عليه في السنة السابقة في حين تميزت مساهمة الخصوص بضائلة مقدارها . ولعله يجدر التذكير في هذا الصدد بأن قانون المالية لسنة 1983 قد ضبط في إطار تمويل ميزانية التنمية للدولة تقديرات موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 208 م.د . غير أنه لم يتسن تحقيق هذه التقديرات الا في حدود 178 م.د . ولعل النقص البالغ 30 م.د الناتج عن ذلك يقوم شاهدا على محدودية أحسد مكونات الادخار القومي .

أثر الاكتتابات في رقاع التجهيز على الموارد المالية للدولة

تشكل الاكتتابات في رقاع التجهيز في الظروف الراهنة المصدر الوحيد للاقتراض الداخلي الذي يمول ميزانية التنمية للدولة . والجدير بالذكر أن احكام الفصل 102 من قانون المالية عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 قد رخصت لوزير المالية إصدار اقتراض وطني عمومي يسمى "اقتراض المخطط السادس" من أجل تمويل المشاريع المدرجة بهذا المخطط . ولم يتم وضع هذه الاحكام موضع التنفيذ .

وقد ارتفع محصول رقاع التجهيز في سنة 1983 الى 177,9 م.د خصص منها مبلغ 111,4 م.د أي 62,6% لتغطية التكاليف الناشئة عن هذا الاقتراض . وقد انجر عن ذلك أن المورد الجديد لم يبلغ سوى 66,5 م.د أي ما يمثل 37,4% من مجموع الاكتتابات .

وهكذا يتضح أن هذا الاقتراض يتخذ أكثر فأكثر صبغة اقتراض تدعيم ، حيث أن الاموال المحصلة توظف لتغطية التكاليف أكثر مما تستخدم لتوفير موارد للخزينة .

وان نظرة الى الامور طيلة السنوات الأربع الاخيرة لتؤكد هذا الاتجاه الذي يتضح من خلال الجدول التالي :

بالدنانير

السنة	الاكتتابات	التسديدات			فائض المقاييس	نسبة المقاييس المخصصة التغطية التكاليف	ما تبقى للتسديد في 31 ديسمبر
		تسديد أصل الدين	الفوائد	الجملة			
1980	110.902.940	40.298.835	17.832.476	58.131.311	52.771.629	52,3 %	387.661.276
1981	154.322.770	55.887.874	21.321.370	77.209.244	77.113.526	50,0 %	489.557.570
1982	150.902.840	66.797.920	26.925.670	93.723.590	57.179.250	62,1 %	573.662.532
1983	177.961.870	79.932.910	31.551.440	111.484.350	66.477.520	62,6 %	671.691.495
	594.090.420	242.917.539	97.630.956	340.548.495	253.541.925	57,3 %	

وبالنظر في هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي :

— تطوّرت الاموال المستعملة من الاقتراضات بنسق أقل سرعة من تطوّر التكاليف. ففي حين ارتفعت اكتتابات سنة 1983 بالمقارنة الى سنة 1980 بنسبة 60,4 % سجلت التكاليف من جهتها نموا بنسبة 91,7 % خلال نفس الفترة.

— لم تستفد ميزانية الدولة من الاكتتابات في ظرف أربع سنوات (1980 - 1983) الا في حدود 42,7 % من مبلغها .

— ارتفع الدين الباقي تسديده من سنة 1980 الى سنة 1983 بمبلغ 284 م.د. وهو مبلغ يفوق مقدار المقاييس الصافية المحصلة خلال نفس الفترة (253,5 م.د.). وهكذا يتواصل ارتفاع حجم الدين باستمرار.

ومن جهة أخرى لئن مثل الرصيد الباقي المتوفر من الاكتتابات بعد طرح التكاليف فعلا موردا من موارد الميزانية، فهو لم يشكل وسيلة دفع بالنسبة للخزانة بنفس المقدار.

وفعلا فان الاكتتابات بواسطة إعادة استعمال الرقاع التي حل أجلها أو عن طريق عمليات ترتيبية لا تمكن الخزانة من متوفّرات مالية جديدة على نحوها يتبين من الجداول التالية :

الانكشافات في رفاع التجهيز بمحطان الاسط الجديد التاسع عشر

(ملحة 1983)

بالدينار

التسديدات		وسائل السد ففع					المكتسبون	
الجلطة	الفوائد	أصل الدين	الجلطة	الحساب الجاني المحاسب الجاني المركزي للمهندسين والهرفي والمهاظم	حساب البداعات المشاريع المعموية	إعادة استعمال الرقاع	التكوير	الحساب الجاني للخزانة
55.309.069	15.446.540	39.862.529	91.867.000	-	-	-	-	91.867.000
411.637	141.148	270.489	4.152.300	-	-	92.582	4.059.718	-
13.239.206	4.084.556	9.154.650	26.500.000	-	-	4.300.000	22.200.000	-
17.606.903	4.945.303	12.661.600	10.000.000	-	-	4.641.851	5.358.149	-
7.423.725	2.090.055	5.333.670	8.000.000	-	1.681.726	6.318.274	-	-
7.268.000	2.068.000	5.200.000	24.000.000	24.000.000	-	-	-	-
1.962.650	562.650	1.400.000	-	-	-	-	-	-
7.046.666	1.926.265	5.120.401	10.793.150	-	-	1.115.691	9.677.459	-
1.216.433	286.905	929.528	2.649.420	-	-	2.030	2.647.390	-
111.484.289	31.551.422	79.932.857	177.951.870	24.000.000	1.681.726	16.470.428	43.942.716	91.867.000
								<u>الجلطة</u>

استعمال معمول الاكطابات في رفاع التجهيز بمعدان القسط الطاسع مفسر

(سنة 1988)

بالديناري

الاستعمالات

المركزي	الرصيد	الخصوم	الحساب الجاري للخرينة لدى البنك المركزي	الاستعمالات			الايكطاب	مبلغ الاكطابات	المكتوبون
				حساب الاكطابات	حساب ايداعات الخزائنة	حساب الماسح الحساب المركزي للمرد والبرق والها تها العمومية			
36.557.931	55.309.069(1)	91.867.000	-	-	-	-	-	91.867.000	الاكطابات بالحساب الجاري
3.740.663	319.055	4.059.718	-	-	-	-	92.582	4.152.300	البنديسوك
13.260.794	8.939.205	22.200.000	-	-	-	-	4.300.000	26.500.000	الصلدوق القوي للضمان الاجتماعي
7.606.903	12.965.052	5.352.149	-	-	-	-	4.641.951	10.000.000	صلدوق التأمين على الشيخوخة والمعجسر
-	-	-	1.105.451(2)	-	-	-	6.318.274	8.000.000	الصلدوق القوي للتقاعد والحيطة
-	-	-	-	-	-	7.268.000	-	24.000.000	الاكطابات القوي للتوسى للاذخار
1.962.650	1.962.650	-	-	-	-	-	-	-	الشركة العربية للاسدة الفسفاطية
3.737.234	5.940.175	9.677.459	-	-	-	-	1.106.491	10.793.150	والا زوقية
1.633.487	963.903	2.647.390	-	-	-	-	252.530	2.649.420	شركات التأمين
49.410.506	85.399.110	135.809.716	1.105.451	7.268.000	16.711.728	177.961.870	-	-	مكتسبون آخرون
									الجمالية

111.434.289

- (1) دون اعتبار مبلغ 71.296 د احتفظ به البنك المركزي التونسي لتسييد فوائد تأخير.
- (2) مبلغ الرقاع التي حل أجلها وسددتها الخزائنة خلال الأشهر المتراوحة من جانفي الى سبتمبر 1983.

ملخص للموارد المتأتمية من رقااع التجهيز، القسط التاسع

عشر - ولسائل دفعها

بالديانير

أصناف الاكتتابات	المقبوضات	المدفوعات	الفارق	تخصيص الفارق
- اكتتابات				
بالحساب الجابي	91.867.000	55.309.069	36.557.931	الحساب الجابي
- الدفع بواسطة				
صكوك بنكية	43.942.716	31.090.041	12.852.675	للخزينة
- اكتتابات الصندوق				
القومي التونسي				الحساب الجابي للمحاسب
للادخار	24.000.000	7.268.000	16.732.000	المركني للبريد والبرق والهاتف
- اكتتابات الصندوق				
القومي للتقاعد				حساب ايداع الصندوق القومي
والحيطة الاجتماعية	1.681.726	1.105.451	576.275	للتقاعد والحيطة الاجتماعية
- اكتتابات عن طريق				
اعادة استعمال				
الرقاع التي حمل				
أجلها	16.470.426	16.711.728	241.300	اكتتاب جديد
<u>الجملة</u>	<u>177.961.870</u>	<u>111.484.289</u>	<u>66.477.581</u>	

يمكن - بالنظر الى الجدول الملخص أعلاه - أن نستخلص مجدداً الملاحظات التالية :

- انحصر النصيب الصافي الراجع للميزانية من محصول الاكتتابات في رقااع التجهيز بعنوان القسط التاسع عشر على مبلغ لا يتجاوز 66,4 م.د.
- لم يتجاوز ما توفر للخزينة من سيولات جديدة مبلغ 49,4 م.د أي ما يمثل 27,7 % فقط من مجموع الاكتتابات.

— تم تخفيض الايداعات الممكن سحبها عند الطلب والموجودة بحسابات مفتوحة في دفاتر أمين المال العام باسم الصندوق القومي التونسي للأدخار والصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 17,3 م.د وتم تحويلها الى ايداعات سحب في أجل مسمى نتيجة الاكتتابات في رفاع التجهيز التي قامت بها هاتان المؤسسات عن طريق عمليات محاسبية. أجريت بحسابات ايداعاتهما .

وبالرغم من ارتفاع حجمه (98 م.د) وقلته ما يوفره لخزينة الدولة من موارد (49,4 م.د) حافظ الدين الباقي تسديده من رفاع التجهيز بشكل ملموس على المستوى الذي كان عليه في السنة السابقة.

ومع أن محصول رفاع التجهيز لم يخصصا في حدود 37,4 % من مبلغه لتمويل مصاريف التنمية اذ يستخدم الباقي لتغطية التكاليف الناشئة عن هذا الاقتراض فان هذا الاخير يمتاز بانخفاض نسبة فائدته (5,5 %) وطول أمده .

ب- الدين الخارجي

يواصل الدين الخارجي نموه باستمرار سواء تعلّق الامر بالالتزامات او بالاموال المستعملة من الاقتراضات او بما تبقى تسديده منها .

وتفسر هذه الوضعية بابرام قروض جديدة من جهة وارتفاع حجم الدين الباقي تسديده نتيجة عوامل مختلفة وخاصة منها ارتفاع قيمة الدولار والعملات المرتبطة به من جهة أخرى.

أولا / الالتزامات

بلغت الالتزامات الى غاية 31 ديسمبر 1983 ما قدره 2.908,7 م.د مقابل 2.540,1 م.د (1) في سنة 1982 مسجلة بذلك نموا قدره 368,5 م.د .

وبالرغم من ارتفاع حجم الالتزامات في سنة 1983 فقد ظلت نسبة نموها البالغة 14,5 % دون النسبة المسجلة في سنة 1982 (15,4 %).

وقد نتجت الزيادة في حجم الالتزامات عن المفعول المزدوج لا برام ما يزيد عن ثلاثين قرضا جديدا يبلغ مجموعها 401,5 م.د وتسديد او تقسيط قروض أخرى بمقدار 33 م.د مثلما تبينه الجداول اللاحقة :

(1) تم تعديل هذا المبلغ باعتبار معدل نسب الصرف لسنة 1982 .

الانجازات المعبرة في عام ١٩٨٨

[illegible]

العقوبات المسجلة في سنة 1983 بالمقارنة بسنة 1982

(الائتمانات)

خايل القيمة بالدينار	الجلسة	القروض الجديد المسجلة في سنة 1983	الزيادة في سنة 1983 بالمقارنة السنة 1982	النقص في سنة 1983 بالمقارنة السنة 1982	القروض المسجلة في سنة 1982	القروض المسجلة في سنة 1982	الائتمانات
15.536.895,246	174.180.444,42	248.233.113,60	37.733.103,99	3.392.381,61	61.000.000,00	42.393.391,56	قروض لمرسمة
88.004.512,828	129.666.440,80	132.000.000,00	-	2.333.559,20	-	-	قروض الوكالة الدولية للتعمير
42.441.133,526	62.532.930,43	73.517.121,93	-	1.532.249,33	14.551.892,17	-	قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير
8.493.700,000	19.000.000,00	95.000.000,00	-	-	19.000.000,00	-	قروض أمريكيين
64.481.250,000	95.000.000,00	6.800.000,00	-	-	-	-	قروض لدى بنوك أجنبية
1.382.502,000	5.200.000,00	-	-	12.000.000,00	-	-	قروض ألمانيا
738.050,201	9.939.456,42	-	-	-	9.939.456,42	-	قروض ديمارك
545.475,190	6.166.403,22	6.166.403,22	-	-	-	-	قروض مسند
17.450.250,000	7.500.000,00	7.500.000,00	-	-	-	-	قروض كويتية
26.013.750,000	49.550.000,00	49.550.000,00	-	-	-	-	قروض البنك الإفريقي للتعمير
11.500.000,000	11.500.000,00	11.500.000,00	-	-	-	-	قروض ليبيا
1.895.460,000	400.000.000,00	400.000.000,00	-	-	-	-	قروض إسبانيا
1.176.750,000	6.000.000,00	6.000.000,00	-	-	-	-	قروض سعودية
543.000,000	800.169,80	800.169,80	-	-	-	-	قروض بلغاري
972.500,000	972.600,-	-	19.800,-	992.400,-	-	-	قروض حساب رأس المال
2.191.350,000	4.174.000,00	5.515.000,00	-	1.341.000,00	-	-	قروض البنك الإسلامي للتعمير
84.343.750,000	125.000.000,00	125.000.000,00	-	-	-	-	السوق المالية الدولية
12.528.000,000	24.000.000,00	24.000.000,00	-	-	-	-	قروض البنك الأوروبي للاستثمار
10.698.050,250	15.761.412,84	15.490.388,37	271.024,47	-	-	-	قروض مختلفة
54.433,261	19.038.600,00	19.038.600,00	-	-	-	-	-
226.799,905	853.633,65	853.633,65	-	-	-	-	-
368.538.998,007							

ويتضمن الجدول اللاحق بيان تطوّر القروض الجديدة المبرمة في سنة 1983 بالمقارنة الى القروض المبرمة في سنة 1982. ويستخلص من البيانات الواردة بهذا الجدول أساساً أن مساهمة الدول العربية في منح قروض جديدة قد انخفضت في سنة 1983. فقد تراجعت نسبة هذه المساهمة فعلاً من 19% في سنة 1982 الى 7,5% في سنة 1983 أي ما يعادل على التوالي بلغي 63,7 م.د و 30 م.د.

تطور القروض الجديدة المبرمة في سنة 1983
بالمقارنة بالقروض المبرمة في سنة 1982

الطور 1983/1982		الاقتراضات المبرمة سنة 1983		الاقتراضات المبرمة سنة 1982		الطرفون
مقابل القيمة بالدينار	القيمة بالعملة الأجنبية	مقابل القيمة بالدينار (نسبة الصرف للبنك المركزي التونسي في 1983.12.31)	القيمة بالعملة الأجنبية	مقابل القيمة بالدينار (نسبة الصرف للبنك المركزي التونسي في 1982.12.31)	القيمة بالعملة الأجنبية	
10.357.483 -	105.795.040 -	22.142.393	246.233.113	32.499.876	354.029.153	- قروض فرنسية
52.776.400	72.500.000	89.595.000	132.000.000	36.818.600	59.500.000	- قروض الوكالة الدولية للتنمية
44.493.835	64.237.039	53.361.288	78.517.121	8.867.453	14.330.082	والبند الدولي للإنشاء والتعمير
12.440.170	10.900.000	54.481.250	95.000.000	52.041.080	84.100.000	- قروض أمريكية
13.049.725 -	50.321.000 -	1.808.018	6.800.000	14.857.743	57.121.000	- قروض لادي بنوك أجنبية
-	-	-	-	-	-	- قروض ألمانية
545.475	6.166.403	545.475	6.166.403	-	-	- قروض دنماركية
4.177.750 -	2.500.000 -	17.450.250	7.500.000	21.530.000	10.300.000	- قروض سويدية
20.763.750	39.550.000	26.013.750	49.550.000	5.250.000	10.000.000	- قروض كويتية
11.500.000	11.500.000	11.500.000	11.500.000	-	-	- قروض البنك الإفريقي للتنمية
10.028.000 -	20.000.000 -	-	-	10.028.000	20.100.000	- قروض ليبيرية
49.504.000 -	80.000.000 -	-	-	49.504.000	80.000.000	- قروض كنديية
990.975 -	75.000.000 -	-	-	990.975	75.000.000	- قروض بلجيكية
4.926.501 -	7.961.835 -	-	-	4.926.501	7.961.385	- قروض إسبانية
1.395.460	400.000.000	1.895.460	400.000.000	-	-	- قروض يابانية
30.215.800 -	166.500.000 -	1.176.750	6.000.000	31.392.550	174.500.000	- قروض سعودية
1.075.874 -	1.820.840 -	543.000	800.169	1.621.874	2.621.009	- قروض بلغارية
1.039.200 -	1.039.200 -	-	-	1.039.200	1.039.200	- اقتراض مخصص لحسابات رأس المال
28.793.456 -	10.940.000.000 -	-	-	28.793.456	10.940.000.000	- قروض يابانية
3.363.325 -	6.485.000 -	2.895.375	5.515.000	6.264.000	12.000.000	- قروض البنك الإسلامي للتنمية
34.343.750	125.000.000	34.843.750	125.000.000	-	-	- قروض السوق المالية الدولية
12.528.000	24.000.000	12.528.000	24.000.000	-	-	- قروض البنك الأوروبي للاستثمار
10.710.000 -	5.100.000	-	-	10.710.000	5.100.000	- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
-	-	-	-	-	-	- قروض نمساوية
-	-	-	-	-	-	- قروض الامارات العربية المتحدة
462.534 -	452.997 -	-	-	462.534	462.997	- قروض منطقة
4.358.224 -	8.592.221 -	10.514.095	15.490.388	14.902.319	24.082.609	- قروض من
1.776.688 -	676.570.772	54.433	19.036.600	1.831.121	695.609.372	- قروض من
306.485 -	3.109.029 -	-	-	306.485	3.109.029	- قروض من
226.799	-	226.799	853.633	-	-	- قروض من
66.832.319	-	401.575.086	-	334.742.767	-	- قروض من

ثانيا / الاموال المستعملة من الاقتراضات

ارتفع حجم الاموال المستعملة من الاقتراضات في سنة 1983 الى 1.842,4 م.د مقابل 1.563,1 م.د في سنة 1982 أي بزيادة قدرها 279,3 م.د مقابل 182,7 م.د (1) في السنة السابقة تعادل نمو نسبته على التوالي 17,8 % و 13,7 %.

وقد بلغت الاموال المستعملة من الاقتراضات في سنة 1983 نسبة 63,3 % من الالتزامات مقابل 61,5 % في سنة 1982. وتجدر الإشارة الى أنه بالإضافة الى الموارد المتحصل عليها من السوق المالية الدولية والبالغة 84,8 م.د، ارتفعت الموارد المتأتية من عمليات السحب المجدزة من 118 اقتراضا الى 204,8 م.د. وتوفر مبلغ 78,1 م.د منها من 26 عملية سحب تم تخصيصها في حدود 29,6 م.د لفائدة الميزانية. أما الباقي فقد أدرج ضمن حساب انتظار دون تخصيص محدد أو نقل في حدود 26,5 م.د الى البنك المركزي التونسي المكلف بتلقي محصول بيع المنتجات الفلاحية المسلمة في إطار قرض مخطط.

وتجدر الإشارة بالإضافة الى ذلك الى أن 92 عملية سحب أخرى قد حققت موارد جمالية قدرها 126,7 م.د ولم يتم تخصيصها محاسبيا.

وهكذا يتبين أنه لم يخصص من المبلغ الجملي للقروض المستعملة أي 204,8 م.د سوى مقدار 29,6 م.د. وتم ذلك لفائدة الميزانية. أما الباقي الذي يعادل نسبة 85,5 % من الاموال المسحوبة من الاقتراضات فلم يقع اعطاؤه تخصيصا يسمح بتحديد مجال استعماله.

ويتضمن الجدول الوارد بالصفحة الموالية بيان الموارد الخارجية المخصصة للميزانية خلال الفترة من سنة 1980 الى سنة 1983 وتطورها خلال السنتين الأخيرتين.

(1) تم تعديل هذا المبلغ على اساس معدل نسب الصرف لسنة 1982، وكذلك هو الشأن بالنسبة للتغيرات 1981/1982.

التطور بين سنتي 1983 - 1982		الموارد الخارجية المخصصة للميزانية				بيان القروض
بالنقصد	بالزيادة	1983	1982	1981	1980	
أ - القروض المعبدة بمشاريع						
قروض الهيئات الدولية						
4.742.535	3.651.347	9.682.657	10.573.845	7.502.994	3.978.788	- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
494.948	220.264	348.931	623.615	259.428	734.466	- الوكالة الأمريكية للتعمير
557.832	-	-	557.832	569.026	264.484	- الوكالة الدولية للتعمير
-	-	-	-	-	328.513	- منظمة البلدان المصدرة للبترول
-	266.108	605.908	339.800	-	-	- الصندوق العالمي للتعمير
قروض المؤسسات البنكية						
-	2.933.260	4.354.972	1.421.712	7.886.398	4.345.124	- البنك الأوروبي للاستثمار
-	-	-	-	-	80.606	- البنك الإسلامي للتعمير
424.578	254.340	429.789	600.027	1.308.178	3.637.158	- قروض الصندوق الكويتي للتعمير
2.835.584	-	1.140.405	3.975.990	5.601.421	4.574.007	- قروض الصندوق السعودي للتعمير
-	250.869	795.808	544.938	-	-	- قروض الصندوق العربي للتعمير الاقتصادية والاجتماعية
4.351.849	380.921	2.341.606	6.312.534	2.955.872	1.143.268	- قروض من ألمانيا الاتحادية
-	305.943	305.943	-	345.430	1.024.019	- قروض فرنسية
-	-	-	-	293.334	-	- قروض هولندية
-	-	-	-	-	889.487	- قروض سويسرية
13.407.326	8.463.052	20.006.019	24.950.293	26.722.081	20.999.920	المجموع الفرعي "أ"
4.944.274 -	-	-	-	-	-	
ب - قروض غير مخصصة						
-	599.056	5.904.203	5.305.147	3.901.517	5.017.751	- قروض أمريكية تسدد بالحدولار (ب.ل.480)
4.360.000	-	1.765.000	6.125.000	5.849.753	3.400.000	- قروض فرنسية مؤمنة من قبل الشركة الفرنسية لأمن التجارة الخارجية
57.643	-	67.357	125.000	500.000	350.000	- قروض هولندية
10.341	-	64.659	75.000	100.000	-	- قروض روسية
24.117	-	120.624	141.741	3.567	579.405	- قروض بلجيكية
108.810	-	41.190	150.000	200.000	-	- قروض سويسرية
1.707.711	-	1.564.806	3.272.517	1.500.000	-	- قروض يابانية
-	-	-	-	61.710	-	- قروض من ألمانيا الاتحادية
1.022.600	-	95.900	1.118.500	1.752.400	-	- اقتراضات من الخارج (حساب رأس المال)
-	-	-	-	-	24.602	- اقتراضات من الوكالة الأمريكية للتعمير
7.291.222	599.056	9.623.739	16.315.905	13.068.947	9.371.758	المجموع الفرعي "ب"
6.692.166 -	-	-	-	-	-	
ج - قروض مالية متوسطة المدى						
-	29.815.700	50.034.800	20.219.100	-	-	- السوق المالية الدولية
20.698.543	38.877.803	79.664.553	61.485.293	40.591.023	30.371.678	المجموع العام
18.179.260 +	-	-	-	-	-	

يتضح من النظر في الجدول السابق أنه فيما عدا القروض المبرومة في السوق المالية الدولية سجلت تمويلات الميزانية المتأتية من الاقتراضات تراجعا بنسبة 28,3% في سنة 1983 بالمقارنة الى السنة السابقة. وقد كانت القروض غير المخصصة والقروض الألفية المقيدة بمشاريع من أهم أسباب هذا التراجع.

وعلى صعيد آخر يلاحظ أن المقرضين ظلوا هم أنفسهم مع اختلاف في نسب المساهمة بالمقارنة الى السنة السابقة.

وفعلا فقد ساهمت الدول المقرضة عادة (غير الدول العربية) الى غاية 31 ديسمبر 1983 في توفير الاموال المستعملة من الاقتراضات بنسبة 55% مقابل 59% في 31 ديسمبر من السنة السابقة. أما مساهمة السوق المالية الدولية التي تأتي في المرتبة الثانية فقد ارتفعت الى 15% مقابل 10,3% في سنة 1982. ويعوض هذا النمو والنقص الحاصل في مساهمة الفريق الاول من المقرضين.

أما مساهمات الدول العربية فتأتي في المرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في سنة 1982. إلا أن نسبة مساهمتها بلغت 13% في سنة 1983 مقابل 11,5% في السنة السابقة.

وأخيرا، ارتفعت مساهمة الهيئات الدولية في توفير الاموال المستعملة من الاقتراضات من 11% في سنة 1982 الى 12% في سنة 1983.

ثالثا / الدين الباقي تسديده

ارتفعت المبالغ الباقي تسديدها من الديون الخارجية في سنة 1983 بما قدره 207,9 م.د. مما يعادل نمو نسبته 16,1% مقابل 11,9% في السنة السابقة.

وتمثل الزيادة المسجلة على هذا النحو نسبة 161% من الزيادة الحاصلة في سنة 1982 (129 م.د.) (1).

(1) تم تعديل هذا المبلغ على اساس معدل نسب الصرف لسنة 1982.

وقد سجلت هذه الزيادة أساساً في مستوى القروض المبرمة في السوق المالية الدولية (39,9 م.د) والقروض الأمريكية (37,3 م.د) والالمانية (30,8 م.د) والفرنسية (14,5 م.د) وقروض الهيئات الدولية (23,8 م.د).

وتتوزع بحسب أهم العملات الأجنبية على النحو الآتي :

النسبة	المبالغ (م.د)	العملات الأجنبية المستعملة
56,4 %	117,3	الدولار الأمريكي
14,4 %	30,7	المارك الألماني
7,0 %	14,5	الفرنك الفرنسي
21,8 %	45,4	عملات أجنبية أخرى
100,0 %	207,9	الجملة

وهو من اعتبار قروض المزودين ، يمثل الدين الخارجي الباقي تسديده نسبة 68 % من جملة الدين الباقي تسديده مقابل 53,6 % في سنة 1982 . وهو يساهي نسبة 212,3 % من الدين الداخلي الباقي تسديده .

وبمقارنته بالاموال المستعملة من الاقتراضات ، يمثل الدين الخارجي الباقي تسديده نسبة 81,2 % مقابل 80,2 % في سنة 1982 و 81,5 % في سنة 1981 و 82,4 % في سنة 1980 .

وهكذا فانه يتميز باستقرار نسبه بالمقارنة الى الاموال المستعملة من الاقتراضات .

ويتأكد تطور التداين من خلال مقارنة الدين الباقي تسديده بمقاييس أخرى .

و فعلا فبعد أن كان يمثل نسبة 26,4 % من الناتج القومي الخام في سنة 1982 ارتفع الدين الباقي تسديده الى 27,3 % في سنة 1983 .

وبمقارنته من جهة أخرى بالموارد العادية لميزانية الدولة فإنه يمثل نسبة 103,6% مقابل 99% في سنة 1982. وبغلا فبعد أن كانت الموارد العادية (1.295 م.د) تفوق بقليل في سنة 1982 الدين الباقي تسديده (1.288 م.د) سجلت تطورا في الاتجاه المعاكس في سنة 1983. فقد ارتفع الدين الباقي تسديده في موفى تلك السنة الى 1.496 م.د متجاوزا بذلك المبلغ الجملي للموارد العادية لميزانية الدولة (1.443,1 م.د) بما قدره 53 م.د.

كما يتبين فضلا عن ذلك أنه فيما بين سنتي 1979 و 1983 أي في ظرف خمس سنوات تجاوز مبلغ الدين الباقي تسديده ضعف ما كان عليه في حين لم يتطور الناتج القومي الخام خلال نفس الفترة الا بنسبة 86,6% مثلما يبرزه الجدول التالي

الدين الباقي تسديده والناتج القومي الخام

بالدينائير

الزيادة		1983	1979	بيان الديون
%	المبلغ			
96,4	345.993.525	704.684.214	358.690.689	الدين الداخلي
118,9	812.837.865	1.496.231.389	683.393.524	الدين الخارجي
215,0	253.209.941	370.935.058	117.725.117	قروض المزددين
121,7	1.412.041.331	2.571.850.661	1.159.809.330	الجملة
86,6	2.547,4 م.د	5.487,0 م.د	2.939,6 م.د	الناتج القومي الخام (مقدرا بأسعار السوق)

وتجدر الملاحظة، على صعيد آخر، أن الزيادة الحاصلة في الدين الباقي تسديده للدول العربية تماهز 12,1 م.د أي ما يعادل نسبة 6% من الزيادة الجميلة.

(1) المصدر : الميزانية الاقتصادية لسنة 1984.

وتأتي هذه البلدان، بالنسبة للدين الباقي تسديده، في المرتبة الثانية بحصة نسبتها 14% (207,742 م.د)، قبل السوق العالية الدولية التي بلغت حصتها 176,9 م.د أي ما نسبته 11,82%.

ويسبرز جدول الصفحة التالية تطوّر الدين الباقي تسديده وكذلك تطوّر الاموال المستعجلة.

مخطط الاقتراضات المبررة والدين البائى صديدها

بالدينار

الباقى صديده		الاقتراض المستعجلة		البلدان أو المنظمات المقرضة
التطرق	في 1983.12.31	في 1982.12.31 (1)	في 1983.12.31	في 1982.12.31 (1)
23.873.517	177.712.426	153.838.909	33.033.414	171.856.739
1.448.150	5.406.985	3.958.825	1.635.649	4.990.560
375.323 -	2.935.516	3.310.939	215.540	3.310.940
4.431.348	8.009.250	3.577.902	4.557.425	3.577.575
246.045	1.444.847	1.193.801	246.046	1.198.801
37.974.880	176.959.821	138.984.941	84.843.750	186.656.250
9.743.247	22.531.884	12.883.637	10.089.907	12.888.637
2.370	16.871.856	16.869.486	5.946.312	41.235.891
-	-	-	5.441.200	5.441.200
12.125.966	207.742.545	195.616.579	23.128.442	212.845.343
119.395.958	874.129.362	754.733.404	134.334.198	875.517.854
678.450 -	2.386.797	3.055.257	972.600	5.853.500
226.986 -	-	226.986	-	37.751.733
207.960.723	1.496.231.399	1.283.270.666	279.303.179	1.563.125.073

(1) مبالغ تم تعديلها بالاتماد على معدل نسب الصرف لسنة 1982.

ج اقروض المزودين

لقد تطوّرت قروض المزودين بنسق أسرع من نسق تطوّرها خلال السنة السابقة (انظر الجدول الوارد أعلاه بالصفحة 3 - 4).

ورغم تراجع مبلغ الالتزامات الجديدة سجلت المبالغ المستعملة والمبالغ الباقي تسديدها زيادة كبيرة.

فقد بلغت الالتزامات الجديدة 80,7 م.د مقابل 101,6 م.د في سنة 1982، أي ما يعادل على التوالي نموًا نسبته 18,7% و 29,9%.

وعلى العكس من ذلك ارتفعت الزيادة الحاصلة في الاموال المستعملة من 73,7 م.د في سنة 1982 الى 135,4 م.د في سنة 1983، مسجلة بذلك تطوّرها ملموسا نسبته 38,3% مقابل 28,3% في سنة 1982. وتمثل هذه الزيادة نسبة 23,6% من الزيادة الجمليّة.

وتشكل حصة قروض المزودين في 31 ديسمبر 1983، 14,5% من المبلغ الجملي للأموال المستعملة مقابل 12,6% في سنة 1982.

وقد تطوّر الدين الباقي تسديده من هذه القروض بنسق أسرع بكثير حيث ارتفع مبلغه الى 370,9 م.د في سنة 1983 مقابل 265,2 م.د في سنة 1982 أي ما يعادل نموًا نسبته على التوالي 39,8% و 24,2%.

ويمثل هذا الدين الباقي تسديده 6,8% من الناتج القومي الخام مقابل 5,4% في سنة 1982. أما حصته من مجموع بقايا الدين الواجب تسويتها فهي تساوي 14,4% في سنة 1983، مقابل 12,2% في سنة 1982.

ويستخلص مما سبق أن الاموال المستعملة والدين الباقي تسديده من قروض المزودين تتطوّر بنسق واحد تقريبا أي ما يعادل على التوالي 38,3% و 39,8%.

II- تكاليف الدين

ازدادت تكاليف الدين - أصلاً وفوائيد - بمبلغ 57 م.د.، إذ ارتفعت من 213,4 م.د. في سنة 1982 إلى 270,4 م.د. في سنة 1983. وبقيت هذه الزيادة في مستوى الزيادة الحاصلة سنة 1982، إذ بلغت 56,5 م.د. وقد شملت تسديد أصل الدين في حدود 40 م.د. والفوائيد في حدود 17 م.د.

ويمثل مبلغ التكاليف 101,4 % من موارد الاقتراضات التي بلغت 266,6 م.د. من جهة و 4,9 % من الناتج القومي الخام (5.487 م.د.) من جهة أخرى.

أ - تسديد أصل الدين

سجلت المبالغ المسددة من أصل الدين زيادة نسبتها 30,5 % إذ ارتفعت من 131 م.د. في سنة 1982 إلى 171 م.د. في سنة 1983. وهي بذلك تمثل 21,8 % من مصاريف التنمية مقابل 19,7 % في سنة 1982 مثلما يبينه الجدول التالي :

مصاريف التنمية

(بها في ذلك الميزانيات الملحقة)

1983		1982		1981		1980		1979		البيانات
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
4,1	346,579	45,4	301,431	40,3	220,521	44,4	196,250	42,0	157,183	الاستثمارات المباشرة
4,1	258,194	34,9	231,934	42,5	232,510	40,6	179,412	43,0	161,157	العمليات المالية
21,3	171,000	19,7	131,000	17,2	94,290	15,0	66,618	15,0	55,999	تسديد الدين
100,0	785,773	100,0	664,415	100,0	547,321	100,0	442,280	100,0	374,339	

وتجدر الملاحظة ان نسبة تطور المبالغ المسددة من أصل الدين لم تتجاوز طيلة اربع سنوات وبصفة قارة حوالي نقطتين في السنة. وتشمل هذه المبالغ على التوالي الدين الداخلي والدين الخارجي في حدود 47,6 % و 52,4 %.

ويعطي الجدول الموالي تفصيل المبالغ المسددة من أصل الدين طوال الفترة المتراوحة بين سنة 1979 وسنة 1983 وكذلك بيان التغيرات بالمبالغ والنسب فيما بين السنتين الأخيرتين.

تسديد أصل الدين العمومي

د.م

التغيرات 83/82		1983	1982	1981	1980	1979	بيان الدين
%	المبلغ						
43,8	26,489	86,984	60,495	34,282	22,243	19,015	- الدين الجاري الخارجي (بما في ذلك الديون المبرمة في السوق المالية)
(52,3)	(14,909)	(43,409)	(23,500)	(8,271)	-	-	- الدين الرقاعي السذي يسدد بالخارج
49,9	0,372	1,117	0,745	1,119	1,116	1,117	- الدين الجاري الداخلي الدين الرقاعي السذي
-	0,005	2,004	1,999	1,952	1,913	1,917	يسدد بتونس
19,4	13,135	30,895	67,760	56,937	41,346	33,950	(بما في ذلك رقايع التجهيز)
(19,7)	(13,134)	(79,932)	(66,798)	(55,833)	(40,299)	(32,548)	
30,5	40,001	171,000	130,999	94,290	66,618	55,999	<u>الجملة</u>

وتجدر الاشارة الى أن الزيادة الحاصلة في تسديد أصل الدين تتوزع بنسبة الثلثين لفائدة الدين الخارجي والثلث الباقي لصالح الدين الداخلي، وبعبارة أخرى تشكل الزيادة في تكاليف الدين الخارجي ضعف الزيادة في تكاليف الدين الداخلي.

وعلى صعيد آخر، تجاوزت الدفوعات التي تمت خلال سنة 1983 بعنوان تسديد الدين الخارجي، لأول مرة منذ سنة 1979 على الأقل، نفقات تسديد الدين الداخلي .

ويلاحظ في هذا المجال أن تسديد الاقتراضات المبرمة في السوق العالمية الدولية يمثل نصف مجموع التسديدات التي تمت بعنوان الدين الخارجي .

وتهم الزيادة في تكاليف تسديد الدين أساسا تسديد الدين الخارجي . وتعزى هذه الزيادة إلى تسديد قسطين نصف سنويين حل أجلهما في سنة 1983 بعنوان قرض أيرم خلال سنة 1978 في السوق العالمية الدولية (43,409 م.د) مقابل قسط وحيد سدد في سنة 1982 (28,5 م.د) (1). كما تفسر هذه الزيادة أيضا في حدود 9 م.د بحلول أجل الاقساط السنوية الأولى - خلال سنة 1985 - من 25 قرضا مفصلة بالجدول التالي :

(1) المصدر : تقرير البنك المركزي لسنة 1983

القروض التي حل أجل دفعها

بالدينار

موضوع المديون	أصل الدين الذي حل أجله في سنة (1983 بالدينار)	الاقتراضات			المقرضون
		التاريخ	المبلغ	المرجع	
الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية XII - قرض من الخزينة الفرنسية صفحة قرضية صفحة 720 (القسطن 1 و 8) اتفاقية قرض بتاريخ 1980.12.5 صفحة عدد 83/9630	174.185,749 15.190.389 90.785,166 349.582,377 -	1978.7.4 1982.8.2. 1981.10.31 1980.12.5 1982.12.15	37.503.372 ف.ف 848.246 ف.ف 32.004.161 ف.ف 93.009.685 ف.ف 2.335.814 ف.ف	14 ف.س 43 ف.س 45 ف.س 46 ف.س 48 ف.س	القروض الفرنسية " " " " " " " " قروض الهيئات الدولية
أقليم تونس (قرض عدد 432 / تونس) التطهير العمراني (تونس صفاقس) (القرض عدد 1675) التعمية العمرانية "1705" المشروع الثاني للميد البحري (القرض عدد 1746) تمويل بيع منتجات الحبوب (اتفاقية بتاريخ 1981.8.27) تجهيزات مستودع (قرض عدد 65-65-72) تهيئة طرق الجنوب (قرض عدد 576.65.70) التجهيز الأساسي السباحي (القرض عدد 655-65-72) مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (قرض) تجهيزات مستودع قرض تطوير الجنوب - صفاقس - قفصة (قرض) شراء تجهيزات وخدمات (قرض) بناء خطوط للطاقة اتمام برامج سكنية، سد سيدي سمعد، كلية الطب الخ... ترميم بالغا الصالح للشعر (الساحل والجنوب - الوطن القبلي) مشروع سد سيدي سمعد مينا الصمد بمفاقس سد سيدي سالم (قرض عدد 95/ب) السكة الحديدية قفصة - قبايس دين البريد والبرق والهاتف - صفاقس عدد 79-8500 دين البريد والبرق والهاتف - صفاقس عدد 80-8570 دين البريد والبرق والهاتف - صفاقس عدد 80-553 دين البريد والبرق والهاتف - صفاقس عدد 82-345 دين البريد والبرق والهاتف - صفاقس عدد 81-8797	24.671,500 647.869,536 526.038,000 780.187,500 282.334,244 200.932,500 42.115,452 522.424,500 - 133.780,359 145.449,752 107.775,000 335.522,000 - 2.062.713,900 1.357.555,000 234.139,291 140.160,000 68.741,652 39.035,694 261.505,491 72.708,482 62.520,036 -	1973.10.5 1979.4.15 1979.5.31 1979.7.20 1981.8.27 1972.12.20 1973.2.14 1973.2.14 1973.5.12 1975.2.21 1979.5.3 1973.6.8. 1973.6.8. 1973.11.20 1977.11.13 1978.7.29 1977.5.29 1978.10.5 1980.4.25 1979.9.20 1980.9.13 1980.12.31 1981.10.31 1981.10.31	\$ 7.000.000 \$ 26.500.000 \$ 19.000.000 \$ 26.500.000 \$ 7.544.792 15.000.000 3.255.000 40.000.000 12.000.000 F.d. 13.000.000 6.000.000 و.ن \$ 15.000.000 \$ 23.925.000 10.500.000 دل 150.000.000 و.س 243.000.000 و.س D.I. 4.745.000 \$ 6.000.000 5.000.000 و.ن 970.592 \$ \$ 15.490.385 130.900.130 ي 3.109.029 م.أ 53.533 م.أ	13.01 23.01 24.01 25.01 51 \$ 24 25 26 7 9 4 8 9 دل 3 4 1 1 3 7 9 2 1 1	الوكالة الدولية الاولية للتعمية البنك الدولي للإنشاء والتعميم " " " " قروض أمريكية قرض ألمانية " " " " قروض سويدية قروض هولندية قروض البنك الأفريقي للتعمية قروض كندية قروض ليبية قروض سعودية قروض البنك الإسلامي للتعميم منظمة البلدان المصدرة للنفط قروض البنك الأوروبي للاتعميم قروض مختلفة " " " " " " " "
9.046.422,136		الجملة			

ويلاحظ من جهة أخرى أنه رغم الزيادة البالغة 13,1 م.د.، تطوّر تسديد أصل الدين الداخلي المكون أغلبه من رفاع التجهيز بنسق مماثل للنسق المسجل خلال السنة السابقة أي بنسبة نمو قدرها 19,4 %.

ويتبين من النظر في الدين العمومي طوال الأربع سنوات الماضية المتراوحة بين سنتي 1980 و 1983 أن نفقات تسديد الدين الداخلي قد تضاغت مرتين أو تكاد في حين تضاغت نفقات تسديد الدين الخارجي أربع مرات خلال نفس الفترة. وقد نتجت هذه الوضعية الأخيرة أساساً عن اللجوء إلى السوق المالية الدولية.

ويتضمن الجدول التالي تفصيل مصاريف تسديد الدين الخارجي .

التطور الحاصل بين سنتي 1962-1963		1963	1962	1961	1960	نوع الدين
%	المبلغ					
أ - الدين الداخلي						
3,1	150	5.395(1)	5.235	5.065	4.935	- اقتراض بمسبة 3: 1962
2,9	110	3.000	3.775	3.650	3.552	- اقتراض بمسبة 3: 1902 - 1907
-	-	-	-	67.000	84.000	- اقتراض للتصحيح 5: 1961
-	-	711.955	711.955	711.955	711.955	- اقتراض بمسبة 5: 1967
-	-	250.000	250.000	250.000	250.000	- إصدار رقباق لعدد 5 بزل لسدي
75,7	1.430	400	1.896	6.291	5.679	- الشركة التونسية للتزل والسماحة
-	-	500.000	500.000	500.000	500.000	- التمهيد بقروض لمدة لبلدية جدد
19,7	13.134.990	79.932.910	66.797.920	55.887.874	40.290.035	- صيفات البنك المركزي التونسي إلى الخزينة
19,2	13.133.624	21.402.005	68.270.781	57.451.065	41.059.150	- رقباق التجهيز
البيطة الفرعية "أ"						
ب - الدين الخارجي						
1 - ما يمدد بالدينار التونسي						
0,4	6.115	1.503.420	1.497.305	1.445.600	1.407.430	- قروض أمريكية
2 - ما يمدد بالعملة الأجنبية						
7,2	3.360.150	3.445.305	4.626.200	2.945.505	1.453.070	- قروض البنك العالمي والوكالة الدولية للتعمية
144,9	175.000	295.770	120.770	121.035	113.900	- البنك الإفريقي للتعمية
-	159.705	159.705	-	-	-	- البنك الألماني للتعمية
170,3	130.130	254.000	93.070	-	-	- البنك الأوروبي للتعمية
-	259.755	-	259.755	419.030	743.120	- ممدوي التعمية الاقتصادية ولا جتماعية
0,2	95	49.670	49.175	50.145	47.435	- ممدوي السدائس (1.270 م)
0,7	75	9.930	9.300	9.305	9.310	- ممدوي السدائس (250 م)
39,9	105.605	500.695	415.010	319.355	319.360	- هولندي
7,4	363.350	4.540.095	4.903.945	5.475.975	5.297.300	- قروض مؤمنة من الشركة الفرنسية لتأمين
19,0	1.070.105	6.407.150	5.396.965	3.390.715	3.014.005	- التجارة الخارجية
أفريقية						
35,4	956.730	1.747.230	2.704.010	2.653.070	2.510.370	- اقتراض البنك المركزي التونسي لحساب الدولة
3,7	100.000	2.335.730	2.735.930	2.623.505	2.274.005	- لدى البنك الأفريقي
32,6	645.150	3.439.550	2.594.400	2.657.000	2.720.630	- قروض فرنسية (CCCE)
65,4	1.341.580	4.072.000	2.625.420	1.890.420	1.412.670	- ألمانية
10,5	3.735	39.245	35.510	455.935	455.935	- كندية
19,4	66.460	405.715	339.255	292.705	225.755	- سويسرية
10,3	22.920	200.020	222.930	258.420	247.000	- مصرية
1,7	1.340	79.150	77.810	66.355	10.620	- إيطالية
-	527.425	-	527.425	540.335	541.400	- وزارة الدفاع الأمريكية للمساعدة
10,1	39.095	260.360	220.455	176.375	176.375	- وزارة الدفاع الأوسط
13,3	50.675	432.010	361.935	113.060	72.245	- ألمانية
106,9	435.060	565.335	230.275	173.035	52.250	- بلجيكية
297,3	3.921.430	5.240.310	1.318.330	640.000	420.000	- كندي
3,7	1.875	52.500	50.825	17.750	-	- سعودي
-	74.505	76.220	1.655	-	-	- بلجيكية
20,0	47.350	264.100	236.750	-	-	- مصرية
44,2	369.420	1.269.940	800.520	-	-	- كندي
14,1	95.000	620.000	525.000	-	-	- من الامارات العربية المتحدة
-	125.750	125.750	-	-	-	- يابانية
-	-	-	-	-	-	- نمساوية
-	124.000	124.000	-	-	-	- من منظمة البلدان المصدرة للبترول
52,3	14.909.525	43.409.525	25.500.000	3.271.430	-	- اقتراضات من السوق المالية الدولية
1,7	4.060	229.020	233.030	241.420	238.905	- صهفات لشركات الغاز والكهرباء ما قبل
74,5	375.000	676.105	503.025	669.355	659.365	- اقتراض 1976/3 منص لا صا صا صا
42,8	26.364.100	69.595.395	62.729.215	36.838.385	24.756.905	- رأس المال
30,5	40.000.004	71.000.000	130.999.996	94.290.250	66.618.121	البيطة الفرعية "ب"
المجموع العام ("أ" + "ب")						

(1) بما في ذلك مبلغ 8.815 د الذي يمدد بالخارج

ب- فوائد الدين والالتزامات الاخرى الموطنة بعهدة الدولة .

بلغت النفقات المأمور بصرفها من اعتمادات ميزانية التسيير لوزارة المالية لتسديد فوائد الدين والالتزامات الاخرى الموطنة بعهدة الدولة 105 م.د في سنة 1983 مقابل 87,4 م.د في السنة السابقة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 17,6 م.د ونسبته 20,1 % مقابل 35,2 % في سنة 1982 (22,7 م.د).

وتمثل هذه التكاليف، التي ما انفكت تتطور، 11 % من المصاريف الجارية للميزانية العامة للدولة (دون اعتبار مساهمة العنوان الاول في مصاريف العنوان الثاني) مقابل 10,3 % في سنة 1982 و 9,6 % في سنة 1981.

ويتضمن الجدول اللاحق تطور هذه التكاليف

بالديناري

البيانات	المبالغ المأمور بصرفها						التطور الحاصل بين سنتي 1982 - 1983
	1979	1980	1981	1982	1983	المبالغ	%
فوائد الدين	39.849.989	53.292.134	62.664.632	82.444.995	99.400.000	16.955.005	20,6
التزامات اخرى بدم الدولة	3.647.917	4.131.061	2.002.641	4.955.466	5.600.000	644.534	13,0
الجملة	43.497.906	57.423.195	64.667.273	87.400.461	105.000.000	17.599.539	20,1

ويستخلص من هذا الجدول أن جلّ المصاريف المشار إليها أعلاه قد خصّصت لتسديد فوائد الدين التي تمثل 94,6 % من المبلغ الجملي للتكاليف. وتقارب هذه النسبة النسبة المسجلة خلال سنة 1982 (94,3 %).

1/ فوائد الدين

بلغت فوائد الدين 99,4 م.د مقابل 82,4 م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك زيادة قدرها 17 م.د مقابل 19,7 م.د في السنة السابقة.

وهكذا تطوّرت هذا الفوائد بصورة بطيئة نسبياً ، حيث ازدادت بنسبة 20,6 % في سنة 1983 مقابل 31,6 % في سنة 1982 .

وقد لوحظ نفس هذا الاتجاه في مصاريف تسديد أصل الدين . فلئن ارتفعت هذه الأخيرة من حيث الحجم فإن نسبة نموها انخفضت من سنة إلى أخرى (39 % في سنة 1982 مقابل 30,5 % في سنة 1983) . وفي حين سجلت تكاليف تسديد أصل الدين طوال مدة أربع سنوات، زيادة هامة إذ ارتفعت من 66,6 م.د في سنة 1980 إلى 171 م.د في سنة 1983 ، سجلت فوائد الدين من جهتها زيادة أقل أهمية طيلة نفس المدة إذ ارتفعت من 53,3 م.د في سنة 1980 إلى 99,4 م.د في سنة 1983 أي ما يعادل نموًا نسبته 86,5 % .

ويتضمن الجدول الموالي تفصيل المبالغ المأمور بصرفها التي تم اتفاقها لتسديد فوائد الدين خلال المدة المتراوحة بين سنتي 1980 و 1983 وكذلك تغيراتها فيما بين السنتين الأخيرتين .

د.م

التطور الحاصل بين سنتي 1982 - 1983		المبالغ المأمور بصرفها				بيان الدين
%	المبالغ	1983	1982	1981	1980	
<u>الدين الداخلي</u>						
-	-	1,2	1,2	1,3	1,4	اقتراضات مختلفة
17,5	4,7	31,6	26,9	21,3	17,8	رقاع التجهيز
-	-	-	0,0002	0,0006	0,001	ديون تعهدت بها الدولة
-	-	0,4	0,4	0,4	0,4	تسقات البنك المركزي الى الخزينة
16,5	4,7	33,2	28,5	23,0	19,6	<u>الجملة الفرعية "أ"</u>
<u>الدين الخارجي</u>						
53,6	10,4	29,4	19,4	14,7	11,3	الحكومات والهيئات التابعة لها
81,1	7,7	17,2	9,5	5,7	3,6	المنظمات السدولية
22,9	5,7	19,2	24,9	19,1	18,7	السوق المالية الدولية
-	0,1	0,03	0,1	0,1	0,1	قروض أخرى
22,8	12,3	66,2	53,9	39,6	33,7	<u>الجملة الفرعية "ب"</u>
20,6	17,0	99,4	82,4	62,6	53,3	<u>المجموع العام (أ + ب)</u>

يتضح من الجدول السابق أن فوائد الدين الداخلي قد ارتفعت من 28,5 م.د. في سنة 1982 إلى 33,2 م.د. في سنة 1983 مسجلة بذلك زيادة قدرها 4,7 م.د.

وقد انحصرت هذه الزيادة التي كانت دون الزيادة المحققة في سنة 1982 بمبلغ 0,8 م.د.، في مستوى رقاع التجهيز في حين بقيت الأرصاف الأخرى من الاقتراضات في مستواها السابق.

ومن جهتها، سجلت الفوائد المصروفة بعنوان الدين الخارجي زيادة قدرها 12,3 م.د. مقابل 14,3 م.د. في سنة 1982، أي ما يعادل نموًا نسبته 22,8% في سنة 1983، مقابل 36,1% في سنة 1982. وقد انحصر هذا الانخفاض في التكاليف في مستوى القروض التي أبرمت في السوق المالية الدولية وتبين أن له علاقة بتسديد جزء هام من القروض المبرمة في سنتي 1977 و 1978 (1).

وفعلا، انخفضت الفوائد المصروفة لهذا الصنف من الاقتراضات من 24,9 م.د. في سنة 1982 إلى 19,2 م.د. في سنة 1983. ويساهي هذا المبلغ العقدار الذي سدد في سنة 1981.

ألا أنه على اثر ارتفاع الدولار من ناحية ودفع الأقساط السنوية الأولة التي حلّ أجلها في سنة 1983 من ناحية أخرى وقع تعويض قسط وافر من هذا الانخفاض بالزيادة الحاصلة في الفوائد المصروفة إلى الأرصاف الأخرى من الاقتراضات الخارجية وقد بلغت هذه الزيادة 18,1 م.د. في سنة 1983 مقابل 8,5 م.د. في سنة 1982.

وعلى صعيد آخر تمثل فوائد الدين الخارجي (66,2 م.د.) 83,1% من القروض المسحوبة والمدرجة بالميزانية (19,6 م.د.) أيما في ذلك الاقتراضات المبرمة في السوق المالية الدولية (50 م.د.).

2/ الالتزامات الأخرى الموطنة بعهدة الدولة

بلغت المصاريف التي أنفقت في هذا المجال 5,600 م.د. في سنة 1983 مقابل 4,955 م.د. في سنة 1982 مسجلة بذلك زيادة قدرها 0,644 م.د. أي ما يعادل نموًا نسبته 11,5%.

وقد بلغت الفوائد التي صرفت كمكافآت لأيداعات الصندوق القومي للأدخار التونسي ومركز الصكوك البريدية 5,213 م.د. أي ما يساهي 93% من مجموع المصاريف المعنية وتبعاً للزيادة الحاصلة في حجم أموال المؤسسات الآتفة الذكر المودعة بالخزينة، تطورت الفوائد بنسبة 12,1%.

ومن المناسب - في هذا المجال - الإشارة الى أن المبلغ الحقيقي للفوائد المستحقة قد فاق المبالغ المأمور بصرفها . وبالفعل بلغ مجموع الفوائد المستحقة بعنوان ايداعات أموال الخواص من ناحية والايداعات بالصدوق القومي للدخار التونسي وبمركز الصكوك البريدية من ناحية أخرى 6,773 م.د في حين لم تبلغ المبالغ المأمور بصرفها في هذا المجال سوى 5,540 م.د . وهكذا يتبين أن اعتمادات الميزانية لم تعد تكفي لتغطية التكاليف الحقيقية التي تحملت الخزينة قسطا منها .

وتميزت الالتزامات المنوطة بعهدة الدولة ببطء في نسق نموها . وبالفعل لم تبلغ نسبة نموها فيما بين سنتي 1979 و 1983 سوى 65% في حين تطورت التكاليف الجمالية بنسبة 141% خلال نفس الفترة . ولا تستهلك هذه الالتزامات سوى 5,7% من مجموع المصاريف الناتجة عن تسديد فوائد الدين .

ويعطي الجدول الوارد أسفله تفصيل المبالغ المأمور بصرفها (1) بعنوان "الالتزامات منوطة بعهدة الدولة" طوال السنوات المتراوحة بين 1979 و 1983 وتطورها فيما بين السنتين الأخيرتين .

بالديناريين							البيانات
التطور الحاصل بين سنتي 83/82	المبالغ	1983	1982	1981	1980	1979	
%							
30,4	76.234	326.700	250.466	305.359	396.029	457.727	فوائد ايداعات أموال الخواص
-	-	10.000	10.000	10.000	10.000	10.000	حساب تصفية الضمان المنوح من طرف الخزينة
13,6	6.000	50.000	44.000	44.000	41.433	43.485	العمولات والنققات المؤدات للهدوك
12,1	562.300	5.213.300	4.651.000	1.643.282	3.683.544	3.136.704	بعنوان الاقتراضات فوائد الايداعات
11,5	644.534	5.600.000	4.955.466	2.002.641	4.131.061	3.647.916	بالصدوق القومي للدخار والفوائد المصروفة لاصحاب الحسابات الجارية بالبريد

(1) علما وأن تحديد مبالغ ارصدة حسابات الايداع يتم فور ختم السنة المالية وأن الامر بصرف الفوائد لا يتم الا بعد سنة من حلول أجلها .

III حساب الدينأ - الدين والتكاليف

قد يكون من المفيد، من أجل البيانات الآتية، التذكير بأهم الأرقام المتعلقة بحجم الدين الجملي (الدين الباقي تسديده) وتطور كل عنصر من عناصره فيما بين سنتي 1982 و 1983.

فقد ارتفع الدين الداخلي الباقي تسديده من 608,1 م.د في سنة 1982 إلى 704,7 م.د في سنة 1983 سجلا بذلك زيادة قدرها 96,6 م.د أي ما يعادل نموًا نسبته 15,9%. كما ارتفع الدين الخارجي الباقي تسديده من جهته من 1.288,3 م.د إلى 1.496,2 م.د في سنة 1983 أي بزيادة قدرها 207,9 م.د مساوية للنمو نسبته 16,1%. وأخيرًا ارتفعت قروض المزودين من 265,2 م.د إلى 370,9 م.د في سنة 1983 مسجلة بذلك زيادة بلغت 105,7 م.د أي ما يعادل من حيث النسبة المئوية نموًا قدره 39,8%.

وقد حددت نسبة كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة بالنسبة للحجم الجملي للدين الباقي تسديده على التوالي بـ 27,4% و 58,2% و 14,4%.

وسيم على ضوء المعطيات السابقة دراسة الالتزامات أولاً ثم القروض المستعملة وأخيرًا الديون الباقي تسديدها لتحديد عتقها.

1 / الالتزامات

رغم انخفاض نسبة نموها من 17,9% في سنة 1982 إلى 15,8% في سنة 1983 سجلت الالتزامات زيادة قدرها 607,7 م.د. وقد بلغت حصة الدين الخارجي من هذه الزيادة 60,7% وحصة الدين الداخلي 26% وأخيرًا حصة قروض المزودين 13,3%.

أما بالنسبة للناتج القومي الخام فقد ارتفعت الالتزامات من 78,9% في سنة 1982 إلى 81,1% في سنة 1983.

إن استفحال هذا التطور لجديراً أن يسترعى اهتمام السلطات المسؤولة.

2 / القروض المستعملة

يجب التذكير في هذا المجال بأن القروض المستعملة في سنة 1983 قد ازدادت بمبلغ 573,1 م.د. وتشكل الأموال المتأتية من الخارج 414,7 م.د. من هذه الزيادة موزعة في حدود 279,3 م.د. و 135,4 م.د. بين الدين الخارجي وقروض المزودين. وقد ارتفعت نسبة نمو هذه القروض من 17,2 % إلى 20,5 % في سنة 1983، وهو ما يمثل 75,5 % من الالتزامات مقابل 72,5 % في سنة 1982. وقد أدى هذا التطور السريع في القروض المستعملة بالنسبة للالتزامات إلى زيادة في الدين بنسق أكثر سرعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المسجلة تتوزع بين الدين الخارجي وقروض المزودين على التوالي في حدود حوالي النصف والرابع من مبلغها. أما رقاع التجهيز فإنها لم تسجل سوى تطور طفيف.

وفي هذه الوضعية يزداد عبء الدين باعتبار أن حجم القروض المستعملة ما انفك يزداد من ناحية وأن كثر اللجوء إلى القرض المتوسط المدى الممنوح بفائدة متوسطة نسبتها 13 % (1) من ناحية أخرى. ويذكر على سبيل المثال، من جملة القروض القرض الميرم بمبلغ 125 مليون دولار أمريكي في السوق المالية الدولية بنسبة فائدة متغيرة.

وفي الأخير يلاحظ أن الزيادة الحاصلة في الدين الخارجي المتوسط المدى أي 84,8 م.د. بالنسبة للسوق المالية الدولية و 135,4 م.د. بالنسبة لقروض المزودين قد فاقت في سنة 1983 الزيادة المسجلة في الدين الخارجي الطويل الامد والبالغة 194,5 م.د. وتؤدي هذه الحالة بدون شك إلى الزيادة في التكاليف وبالتالي في عبء الدين.

3 / الديون الباقي تسديد ها

لقد تطورت الديون الباقي تسديد ها في سنة 1983 بنسق أسرع من نسق تطورها خلال سنة 1982، وبالفعل ازدادت هذه القروض في سنة 1983 بمبلغ 410,2 م.د. مقابل 261,7 م.د. في سنة 1982، مسجلة بذلك نموا نسبته على التوالي 18,9 % و 14,5 %.

(1) المصدر : مذكرة حول المخطط السادس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد آخر سجلت الموارد العادية لميزانية الدولة في سنة 1983 زيادة دون الزيادة المسجلة في سنة 1982. فكما انخفض حجم هذه الزيادة من 266 م.د في سنة 1982 الى 149 م.د في سنة 1983 تراجعست كذلك نسبة نموها من 25,9 % الى 11,5 %.

وتجدر الاشارة الى أن الزيادة الحاصلة في الديون الباقي تسديدها قد نتجت أساسا عن زيادة الدين الخارجي الباقي تسديده بما في ذلك قروض المزودين بنسبة 76 %.

ويمثل الدين الخارجي الباقي تسديده 34,1 % من الناتج القومي الخام مقابل 31,8 % في سنة 1982. وتبقى مع ذلك نسبة نموه دون نسبة 39 % التي نص عليها المخطط السادس.

وبصفة اجمالية تطورت الزيادة في مجموع الديون الباقي تسديدها بنسق أسرع من نسق تطور الناتج القومي الخام الذي انخفضت نسبة نموه من 13,8 % في سنة 1982 الى 12,8 % في سنة 1983. وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة نمو التدايين من 14,5 % الى 18,9 %.

4 / التكاليف

ازدادت التكاليف بما في ذلك الالتزامات الاخرى وبدون اعتبار قروض المزودين بمبلغ قدره 57,6 م.د في سنة 1983، مقابل 59,5 م.د في سنة 1982، أي ما يعادل نمو نسبته على التوالي 26,3 % و 37,4 %.

وتمثل التكاليف البالغة 276 م.د، 63 % من الاقتراضات المستعملة سنة 1983 (437,6 م.د) مقابل 67,8 % في سنة 1982. وتعتبر هذه النسب عن نسق تطور استعمال القروض بالنسبة للتكاليف حيث بقيت الزيادة مستقرة.

وقد بلغت تكاليف تسديد أصل الدين التي تحملتها ميزانية التنمية 171 م.د مقابل 131 م.د في سنة 1982 مسجلة بذلك زيادة قدرها 40 م.د، أي ما يعادل نموا نسبته 30,5 %.

وعلى صعيد الميزانية، وبصورة أعم، تمثل التكاليف 21,7 % من المبلغ الجملي لمصاريف التنمية مقابل 19,7 % في سنة 1982 و 17,2 % في سنة 1981. ومن وجهة النظر هذه بقي تطورها مستقرًا من سنة الى أخرى.

أما في خصوص فوائد الدين فقد ارتفع مبلغ التكاليف من 87,4 م.د في سنة 1982 الى 105 م.د في سنة 1983 مسجلا بذلك زيادة قدرها 17,6 م.د، أي ما يساوي نموا نسبته 20 % مقابل 35,1 % في سنة 1982 (22,7 م.د).

وتشكل فوائد الدين المسددة في سنة 1983، 7,2 % من الموارد العادية لميزانية الدولة (1.443,1 م.د) مقابل 6,7 % في سنة 1982.

ولم تأخذ الوضعية، التي تم عرضها أعلاه، بعين الاعتبار تكاليف تسديد أصل الدين (30,7 م.د) ولا الفوائد (23,2 م.د) المتعلقة بقروض المزودين. إذ أن هذا النوع من النفقات يتم صرفه عن طريق الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الوزارات المستفيدة من هذا الصنف من الاقتراضات. وكما هو مبين أعلاه، ارتفعت هذه التكاليف من 39,3 م.د في سنة 1982، منها 24,6 م.د لتسديد أصل الدين و 14,7 م.د لتسديد الفوائد إلى 53,9 م.د في سنة 1983.

ب- الدين الخارجي

بعد أن بلغت نسبة تطور تكاليف الدين الخارجي ذروتها في سنة 1982 بنسبة 53,3 % انخفضت في سنة 1983 إلى 34,1 % أي ما يعادل زيادة من حيث الحجم بمقدار 40 م.د، تقارب الزيادة الحاصلة في سنة 1982.

وعلى صعيد آخر تطورت المقاييس المتأنية من الصادرات بصورة ايجابية، إذ سجلت في سنة 1983 زيادة بنسبة 7,7 % في حين شهدت تقلصا بنسبة 6,5 % في سنة 1982 كما يبينه الجدول الآتي :

م.د

التطور الحاصل بين سنتي 33/32		1983	1982	1981	1980	1979	الدين العمومي الخارجي
%	المبالغ						
34,1	39,293	154,369	115,076	75,039	56,997	46,723	- تسديد الدين الخارجي
43,9	26,369	88,100(1)	61,231	35,393	23,359	21,504	- أصل الدين
23,1	12,424	66,269(2)	53,845	39,646	33,638	25,224	- الفوائد
							- سحب مبالغ من الاقتراضات
29,6	13,179	79,554(3)	61,485	40,591	31,220	35,688	(عمليات مدرجة بالميزانية)
7,7	91,958	1.280,453(4)	1.188,500	1.234,000	904,821	726,724	- مقاييس الصادرات

- (1) باستثناء مبلغ 1,503 م.د (قرض أمريكي يسدّد بالدينار التونسي).
- (2) باستثناء مبلغ 1,095 م.د (قرض أمريكي يسدّد بالدينار التونسي).
- (3) بدون اعتبار حبة من الحبوب من فرنسا قدرها 4 م.د.
- (4) المصدر: تقرير البنك المركزي التونسي (سنة 1983).

وهكذا يلاحظ من هذا الجدول أن التكاليف قد تمت بتساق أسرع من التساق الذي تطورت به المبالغ المسحوبة من الاقتراضات. وما انفكّ البون يتسع بينهما إذ ارتفع من 53,5 م.د في سنة 1982 إلى 74,7 م.د في سنة 1983 رغم استفادة الميزانية بمبلغ 50 م.د متأات من قرض أبرم في السوق المالية الدولية.

وتبعد أن كانت المبالغ المسحوبة من القروض تمثل في سنة 1982، 53,4 % من التكاليف لم تعد تمثل سوى نسبة 51,7 % منها 32,4 % متأية من السوق المالية الدولية.

ومن جهة أخرى، تمثل تكاليف الدين الخارجي نسبة 12,1 % من مقاييس الصادرات مقابل 9,9 % في سنة 1982 و 6,2 % في سنة 1981 مثلما يبينه الجدول التالي :

د.م

السنوات						النسب
1983	1982	1981	1980	1979	1978	
110,6	99,5	87,2	74,8	60,2	22	- تسديد أصل الدين الخارجي من عمليات سحب القروض الخارجية
193,8	187,8	184,8	182,5	130,9	40,5	- تسديد الدين الخارجي أصلاً وفوائد من عمليات سحب القروض الخارجية
12,1	9,9	6,2	6,3	6,4	7,5	- تسديد الدين العمومي الخارجي أصلاً وفوائد من مقاييس الصادرات

ويتبين من هذا الجدول :

- أن المبالغ المسحوبة من القروض والمدرجة بالميزانية لا تغطي أصل الدين.
- أن تكاليف الدين الخارجي تمثل ما يقارب ضعف المبالغ المسحوبة من القروض والمدرجة بالميزانية.

ويعكس هذا البون الذي يتسع من سنة إلى أخرى بين مبلغ موارد الاقتراضات الخارجية المدرجة بالميزانية ومبلغ تكاليف الدين الخارجي، صورة محسوسة عن الضغط المتزايد لتكاليف الدين الخارجي.

ج - الدين الداخلي

لم يتطوّر الدين الداخلي في الواقع بنسب عامة، إذ أنه حافظ على ما يقارب نسبة النمو السنوي سجلت في سنة 1982 سواء في مستوى المبالغ المستعملة أو في مستوى المبالغ الباقي تسديد ما. ويرجع ذلك أساسا إلى النقص البالغ 21 م.د. والحاصل في الاككتابات في رقاع التجهيز التي سجل محصولها مع ذلك في سنة 1983 زيادة قدرها 158,3 م.د. مقابل 139,1 م.د. في السنة السابقة.

وهكذا ارتفع الدين الداخلي الباقي تسديده بنسبة 15,9 % مقابل 15,7 % في سنة 1982، أي ما يعادل زيادة من حيث الحجم قدرها 96,5 م.د. مقابل 82,6 م.د.

وقد وفّرت الاككتابات في رقاع التجهيز، كما سبق ذكره، مبلغا قدره 177,9 م.د. في سنة 1983. وبذلك مكن هذا الاقتراض الذي يمكن اعتباره قرضا تدعيميا، من تحصيل موارد كافية لتغطية تكاليف الدين الداخلي (111,4 م.د.) ولتسديد فوائد الدين الخارجي (66,2 م.د.) مع توفير بقية قليلة قدرها 0,3 م.د.

وهكذا يتبين أكثر فأكثر أن مساهمة محصول الاككتابات في رقاع التجهيز، في تمويل تكاليف الدين الخارجي قد تصبح غير كافية في وقت لاحق وتتطلب إذن اللجوء إلى موارد جديدة مع الملاحظة أن محصول هذه الاككتابات في سنة 1983، يمثل 65,8 % من التكاليف الجمالية للدين العمومي (270,4 م.د.) مقابل 70,8 % في سنة 1982 و 98 % في سنة 1981.

ويجب التذكير أخيرا، أن الدين الخارجي الباقي تسديده يمثل 12,8 % من الناتج القومي الخام في سنة 1983 مقابل 12,5 % في سنة 1982.

*

*

*

د - التصرف في الدين العمومي

يجب أن يكون الهدف الأساسي من التصرف في الدين، تحديد حجم وأنواع الديون المنوطة بعهدة الدولة في كل وقت. ويجب أن يمكن هذا التصرف أيضا من احكام وضع جدول التسديدات التي سيتم القيام بها وذلك حتى يتم احترام

آجال الالتزامات المتعهد بها . وبهذا العمل يمكن ضمان مصداقية الدولة . ولئن تمّ عملياً تحقيق هذا الهدف الأخير فإن الهدف الأول لم يقع بلوغه . وتفسر هذه الوضعية بعدة أسباب حيث أن التصرف في الدين يشكو فعلاً بعض النقائص من بينها تعدد المباشرين للتصرف، يتولى كل واحد منهم إدارة جزء من الدين . فعلاوة على وزارة المالية، تتدخل وزارة التخطيط والبنك المركزي التونسي والشركة التونسية للبنك والديوان التونسي للتجارة والبنك التونسي للتنمية الاقتصادية ومؤسسات مالية أخرى . ونتيجة لذلك تبقى المعلومات المتعلقة بالالتزامات والقروض المستعملة والقروض الباقي تسديد ها وكل مكونات الدين العمومي جزئية ولا تخول اعداد كشف يمكن اعتماده .

1 / الالتزامات

نظرا لتعذر الحصول على كل المعلومات في هذا المجال عند دراسة وضعية الدين، يستوجب الأمر في غالب الأحيان تجميعها من مصادر مختلفة .

ويجدر التذكير بعد هذه الملاحظة، بأن إدراج اقتراضات الدولة في دفاتر الخزينة مرتبط بإصدار القوانين التي رخصت في أبرامها، وذلك عملاً بأحكام الفصل 34 (جديد) من الدستور .

الا أنه لوحظ أن بعض القروض أدرجت بحسابات الخزينة قبل المصادقة على الاكتتاب فيها . وقد تم في الأثناء تسديد عمولات التعهد . ومن البديهي أنه كان ينبغي أن لا يقع القيام بهذه المصاريف الا بعد المصادقة على اتفاقيات القروض .

وعلى العكس من ذلك، لوحظ أن اتفاقيات قروض أخرى تمت المصادقة عليها في سنة 1983 دون أن يقع إدراجها في الكشف المتعلق بوضعية الدين بعنوان تصريف السنة المذكورة .

ومن بين الأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة الى القرض البالغ 25 مليون فرنك فرنسي المبرم في 25 ديسمبر 1982 بين الجمهورية التونسية من جهة ومجموعة من البنوك الفرنسية من جهة أخرى والمصادق عليه في 10 جوان 1983 .

كما تجدر الإشارة الى أنه لم تتم المصادقة بقانون على أكثر من عشرة قروض أخرى أدرجت بحسابات الخزينة فيما بين سنتي 1981 و 1983 .

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أنه تبين من فحص الكشف الخاص بالدين عدم وجود المبالغ المسحوبة من قروض أبرمت فيما بين سنتي 1974 و 1977 وسنتي 1981 و 1983.

ويذكر على سبيل المثال القرض البلجيكي غير المقيّد بمشاريع البالـغ 50 مليون فرنك بلجيكي والمبرم في 19 نوفمبر 1981، فإنه لم يقع استعماله. وكذلك أبرم قرض آخر بمبلغ 75 مليون فرنك بلجيكي بنفس الشروط في 24 سبتمبر 1982.

كما تبين أيضا من الكشف العام للدين أن نفس الملاحظة يمكن ابدائها في شأن القرض الإضافي الصيني المبرم في 25 فيفري 1977 لتمويل مشروع قنال مجردة الوطن القبلي. غير أن المسألة تتعلق، في هذه الحال، بسهولة ناتج عن سوء بلـوغ المعلومات. وقد تم بالفعل سحب بعض المبالغ من هذا القرض وأدرجت بالميزانية. ولكن لم يرد ذكرها بالكشف الخاص بالدين مع العلم أن المشروع قد اكتمل انجازه.

2 / الاموال المستعملة من القروض

لقد لوحظ تحسّن فيما يخص الاموال المستعملة من القروض. وتجدر التذكير بأن حصة القروض المستعملة بالنسبة للالتزامات ارتفعت من 61,5% في سنة 1982 إلى 63,3% في سنة 1983.

ولكن بعض جوانب الاموال ونقص في المعلومات، وأحيانا بعض الأغـلاط حالت دون وضع كشف شامل ودقيق عن مبالغ القروض المستعملة وتحديد كل منها على حدة والوجهة المخصصة له.

من ذلك أنه - على سبيل المثال - لم يبرز الكشف العام للدين العمومي المبالغ المسحوبة من قروض خارجية في الحالات التي يتم فيها خلاص المزوديسن مباشرة من طرف المقرض مقابل الخدمات المسداة. ولم تدرج العطلات المتعلقة بهذا التسديد المباشر، والتي تشكل جانبا من التدايـن الخارجي، بدفاتر الخزينة.

كما يلاحظ من جهة أخرى أن المبالغ المسحوبة من القروض والمدرجة بالميزانية تكون أحيانا دون مبلغ الاموال المستعملة من الاقتراضات. من ذلك ما لوحظ في المشروع المندمج بسـيدي سالم الممول من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير. ففي حين بلغت القروض المستعملة في سنة 1983، 2,779 م.د. لم يقع سوى إدراج مبلغ 0,312 م.د. بالميزانية. أما الفارق بين المبلغين، فلم توجد أي وثيقة تبين الوجهة المخصصة له.

وتنسحب نفس الملاحظة على الاموال المستعملة بعنوان القروض المقيّدة التي بلغت 32م.د والتي أدرج منها بالميزانية 20م.د فقط.

وتجدر الإشارة، اضافة الى ذلك، الى أن مقاييس الميزانية المتأثية من بعض القروض المقيّدة بمشاريع قد فاقت - في سنة 1983 - الاموال المسحوبة من الاقتراضات في نفس السنة مثلما يبينه الجدول الموالي .

من ذلك أن مقاييس الميزانية بعنوان مشروع بناء السكة الحديدية الرابطة بين قفصة وقابس الممول من طرف البنك الاوروبي للاستثمار بلغت 4,354م.د في حين لم تبلغ الاموال المسحوبة من الاقتراض سوى 3,815م.د .

المقرضون	القروض المستعملة 1983		مقاييس الميزانية	الفائز	ملاحظات
	بالعملة الخارجية	مقابل القيمة بالدينار			
البنك العالمي للاشياء والتعمير	3 350.238,98	231.332.792	372.231.219	128.103,127	مشروع الصحة وال عمران البشري
البنك الاوروبي للاستثمار	7.309.125,00	3.815.363.250	4.354.791.823	539.483.578	مشروع قفصة قابس
الصندوق العالمي للتنمية الزراعية	443.327,99 DTS	246.046.485	605.903.022	359.361.537	تنمية الضيعات الصغرى والمتوسطة
البنك الصيني	-	-	1.564.806,041	1.564.806,041	قرض غير مقيّد (شراء تجهيزات)
الجملة	-	4.305.242.527	6.897.742,110	2.592.499,583	

ويبين هذا الجدول - اضافة لما سبق - أن الميزانية قد مولت بواسطة موارد خارجية غير متأثية من الاموال المسحوبة من الاقتراضات في سنة 1983 . من ذلك أن تحويلات قيمتها 1,564م.د من البنك الصيني لشراء تجهيزات كاملة قد تمت قبل أن تقع - مسبقا - الاجراءات اللازمة لاستعمال القرض المبرم لهذا الغرض .

ولعلّه من المناسب الإشارة الى أن أكثر من 80 حالة تم سحب القروض فيها خلال سنة 1983 دون أن يقع تخصيصها المحاسبي.

لقد اوردت هذه الامثلة على سبيل الذكر لا الحصر. وهي تدل على الغموض السائد في مجال ادارة الدين.

ولا شك ان السلط المسؤولة شاعرة بالمشاكل القائمة في هذا الميدان. وقد قدمت بعد اقتراحات في هذا الصدد ترمي الى احداث بطاقات اعلامية من شأنها ان تمكن من متابعة مختلف اطوار كل اقتراض منذ بدايته حتى نهايته. ومن المعتقد ان وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ كفيل وحده بالتغلب على جل المشاكل المتعلقة بادارة الدين العمومي، وبالتمكن من قيد كامل حقوق الدولة وديونها، ضمن محاسبة تشمل جميع مكتسبات الدولة.

ولعلّه من المفيد - أخيرا - التأكيد على ايلاء نفس الاهتمام، الذي تحظى به التزامات الدولة، للقروض المضمونة من قبلها.

القسم الرابع

التصرف في

ترخيصات الميزانية

مقدمة

اعتمادا على التجربة المكتسبة خلال السنوات الاخيرة تسعى دائرة المحاسبات جاهدة باستمرار الى مزيد تدقيق أساليب تحقيقاتها . وبحكم ادراكها الأفضل للخصائص الهيكلية لكل كيان اداري خاضع لرقابتها توجه الدائرة تدخلاتها أساسا نحو الميادين التي يشكو فيها التصرف بجلاء ضعفا مزمنا . وينبع عملها هذا من حرصها على أن ترى الادارة التونسية وقد تحسنت مستقبلا سمعتها وتعلقها في الآن نفسه بالمحافظة على أموال الدولة .

وقد تم احراز تقدم في بعض المجالات وهو تقدم مازال بكل تأكيد محتشما إلا أنه يقوم شاعدا على ما يحدو أغلب المتصرفين المسؤولين من عزم على تصويب الأخطاء المكتشفة وعلى الاستجابة لتوصيات الدائرة وفق أفضل السبل خدمة لمصالح المجموعة .

وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل سنة التحاور القائم مع المتصرفين في الاموال العمومية . ومن بين هؤلاء المتصرفين من يقر عن طيب خاطر بوجاهة ملاحظات الدائرة ويعزو بكل نزاهة أسباب الاخلالات التي تم الكشف عنها الى اعدام تكوين الاعوان المتدخلين في مدار العمليات المالية تكويننا مختصا .

وهكذا يتأكد من سنة الى أخرى ان الصرف السليم في أموال الدولة يتوقف أساسا على تكوين الاعوان المكلفين بتحصيل الموارد وتنفيذ المصاريف العمومية تكوينا متينا . والمفروض منه أن هذا الشرط ضروري لكنه غير كاف ، فلا بد من تقوية الوازع المهني وغرس شعور المواطنة لدى الاعوان المعنيين اذ بدونها قد تصبح الجهود المبذولة غير مضمونة النتائج .

وتعد هذه التوطئة بمثابة توصية تتجلى صبغتها الالزامية من خلال الدراسة التي سيتناولها هذا القسم من التقرير الذي سيخصص ، مرة أخرى ، الى مواطن الضعف التي تم الوقوف عليها في مجال ابرام الصفقات العمومية وتنفيذها وتسويتها .

وسيقع التعرض بعد ذلك الى أهم الملاحظات التي أسفر عنها النظر في الحسابية الادارية سواء للمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج أو لبعض المؤسسات العمومية الادارية .

وسيتّم فضلا عن ذلك تناول مواضيع أخرى بالدرس تتعلق خاصة بالنقائص التي تشكو منها إجراءات تنفيذ المصاريف العمومية في نطاق نظام التصرف وسياسة التقشف في ميدان الميزانية وبالمعايير التي تم القيام بها في هذا الشأن كما تهتم أيضا تدخل دائرة المحاسبات في مجال استرجاع الا موال وحظيرة السيارات والخطوط الهافية.

وكما سبق لدائرة المحاسبات أن أعلنت عنه في تقريرها السابق سيتضمّن التقرير الحالي قسما خاصا يشمل دراسة تحليلية لوضعية الجماعات العمومية المحلية اي مجالس الولايات وبلديات كل من تونس وسوسة وفاقس .

وتأمل الدائرة أن تكّن هذه المساهمة المتواضعة في حصر نقاط ضعف الادارة التونسية وفق أفضل الصور من تمهيد السبيل أمام استنباط الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة.

العنوان الاول : الصفقات العمومية

ان تغطية الاحتياجات العادية للإدارة لا يرافقها دوما حرص من جانب المتصرفين على توخي سياسة تقديرية. فغالبا ما يتبع عدد من هؤلاء المسؤولين، لدى تسييرهم للمصالح العمومية، سلوكا يكتفي بتصريف الشؤون اليومية بحسب مستجداتها الحينية محاولين تبرير ذلك دائما بمتطلبات التأكيد والنجاعة. بيد أن انتهاج هذه الطريقة يبدو وكأنه لا يأخذ بعين الاعتبار ما تسفر عنه من تكاليف باهظة لا تتلاءم البتة مع أية سياسة ترمي إلى الضغط على المصاريف بصورة فعلية.

وما انفكت دائرة المحاسبات تشير باستمرار خلال السنوات الأخيرة إلى مدى الأهمية التي يكتسبها - بالنسبة للمتصرفين في ميزانية الدولة - تحقيق المنافسة بين الأطراف الذين يمكنهم التعامل مع الإدارة قصد إيجاد الظروف الضرورية للحصول على أفضل شروط الجودة والسعر في مختلف الأعمال التي تقوم بها المصالح العمومية. وقد حثت مجلة المحاسبة العمومية صراحة على توخي هذا الاجراء قبل القيام بأي تعهد وخاصة قبل ابرام أي شكل من أشكال الصفقات.

وقد تبين فعلا من النظر في المصاريف التي انجزتها الوزارات وكذلك الجماعات العمومية المحلية في سنة 1983 أن هذا الالتزام القانوني لا يحظى دوما بالاحترام.

هذا وإن أهمية هذه المسألة وخطورة النتائج التي تلجر عنها قد دفعت الدائرة إلى مزيد التوقف عندها من جديد هذه السنة أيضا.

فما زالت تجرئة الطلبات والمخالفات العديدة التي تمت ملاحظتها في ابرام وتنفيذ وتسوية الصفقات تسبب اضرارا حقيقية لأموال الدولة.

I - تجرئة الطلبات

ان هذه الممارسة من شأنها التخلص من قاعدة اتباع المنافسة عند تلبية احتياجات الإدارة. وهي غالبا ما تشكل حلا سهلا كما أنها تتنافى مع كل تصرف محكم في المصالح العمومية.

وقد لا يكون مجديا التعرض الى كل حالات التجزئة خصوصا وأن دائرة المحاسبات قد أولت هذه المسألة جانبا وافرا من اهتماماتها في تقاريرها السابقة ولغتت باستمرار انتباه المتصرفين المسؤولين اليها .

الا أن حالتين على الأقل من بينها تستحق الذكر :

وتتعلق الأولى بتنفيذ مجموع أشغال البناء المدني بمدرسة تكوين اطارات الطفولة بقرطاج درمش الذي عهدت به وزارة الشباب والرياضة الس مقاولا واحدة . وقد بلغت كلفة هذه الاشغال 30.680 ديناراً وتمت تسويتها على ثلاثة أقساط ارفع اثنان منها على التوالي الى 11.842 ديناراً و 11.719 ديناراً وأشرفا على حد 12.000 دينار الذي يستوجب تجاوزه عقود صفقات أشغال . وتتعرض الادارة باغفالها اتباع الاجراءات العادية والدعوة الى المنافسة الى خطر مضاعف يتمثل أولا في تسديد ثمن الاشغال المنجزة بأعلى من ثمنها وثانيا في حرمانها من التمتع بالضمانات التي توفرها الصفقات العمومية . وبالإضافة الى ذلك ، خالفت الادارة أحكام الامر عدد 70 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 الذي أوكل الى وزارة التجهيز مسؤولية دراسة و ابرام ومتابعة تنفيذ الصفقات المتعلقة بالبناءات المدنية المنجزة لفائدة الدولة .

وتهم الحالة الثانية اقتناء وزارة الاعلام لأدوات مكاتب لدى مزود واحد بمبلغ 15.000 دينار تقريبا تم تسديده على عدة أقساط .

واجابة عن استيضاحات الدائرة في هذا الشأن أفادت الادارة بأن هذا المبلغ يمثل في حدود 9.500 دينار مخلفات ديون لم تتمكن من تسديدها خلال التصرف السابق .

ومما لا شك فيه ان مثل هذه الاخلالات يشكل خطأ تصرف يدخل تحت أنظار دائرة الزجر المالي .

II - الملفات العمومية

رأت دائرة المحاسبات أنه من المفيد التطرق من جديد هذه السنة الى المشاكل التي يطرحها ابرام وتنفيذ وتسوية الصفقات . واذ تشكل الصفقات العمومية الوسيلة المثلى لوضع سياسة الدولة في مختلف ميادين الحياة العامة موضع التنفيذ فهي بطبيعتها من أكبر الأسباب التي تتولد عنها المصاريف . لذلك كانت محل تنظيم مدقق يمكن احترامه من الحيلولة دون تبذير أموال الدولة .

وقد قامت دائرة المحاسبات بلفت انتباه المتصرفين المسؤولين مرارا الى المخالفات العديدة التي أسفر عنها النظر في الحسابية الادارية للوزارات. فضلا عن الضغوط التي قد تعترض أحيانا سبيل هؤلاء المسؤولين، فان هناك بما لا يندع مجالا للشك عادات متأصلة سيما وأنها ناتجة أساسا عن جهل للتشريع والتراتبية الجاني بهما العمل. وتفسر هذه العادات في نظر الدائرة تكاثر الصفقات بالمراسلة المبرمة على وجه التسوية والصفقات بالاتفاق المباشر والتباطؤ المكلف في اجراءات اعداد وابعام الصفقات، وسوء أو عدم تطبيق شروط عقوبات التأخير، والتعديلات المفرطة للأسعار الخ...

1/ الصفقات بالمراسلة المبرمة على سبيل التسوية

يكرّس هذا النوع من الصفقات أمرا واقعا وينطبق على الطلبات المجزأة التي يفوق مبلغها الجملي الحد الذي يستوجب تجاوزه. حتما ابرام صفقات كتابية طبقا لأحكام الفصل 99 (جديد) من مجلة المحاسبة العمومية.

ويجدر ذكر بعض الامثلة الدالة على ذلك :

* قامت وزارة الاعلام باقتناء 26 مكيف هواة ليدى مزود واحد. وقد انجز هذا الطلب في 24 فيفري 1983 دون الحصول مسبقا على تأشيرة مراقبة المصاريف ثم أبرم في شأنه عقد على سبيل التسوية بتاريخ 11 نوفمبر 1983 تم التأشير عليه بصفة استثنائية من قبل هيكل الرقابة المذكور أعلاه بتاريخ 9 نوفمبر 1983.

وقد تم اتباع نفس الاجراء من قبل الوزارة ذاتها :

- لاقتناء آلة طباعة (أفست) مع تجاوز الاعتمادات المفتوحة،
 - لاقتناء اثاث مكاتب،
 - لايجاز شريط وثائقي بالاشتراك مع وزارة الشؤون الثقافية.
- الخ...

وقد تم التأشير على كل هذه الصفقات من طرف مراقبة المصاريف العمومية بصفة استثنائية مع ابداء بعض الاحترازات أحيانا.

* أبرمت وزارة الشؤون الثقافية في سنة 1983 ثمانى صفقات على سبيل التسوية لاقتناء كتب. وقد بلغت قيمة المؤلفات التي تم تسليمها قبل المصادقة على الصفقات المتعلقة بها 124.352 ديناراً.

* أبرمت وزارة التربية القومية في 6 جانفي 1983 صفقة لاقتناء مكيفات هواء صدرت الطلبات في شأنها وسلمت بأكملها في سنة 1982.

وتبين هذه النماذج من الأمثلة مدى ما تبديه الإدارة من تحرر إذاً ضروره الدعوة الى المنافسة قبل التعاقد بأي التزام.

وتتطبق هذه القاعدة على الصفقات بالاتفاق المباشر التي تواصل تكاثرها وترجم خاصة في آخر التصرف عن حرص بعض المصالح على استهلاك كامل الاعتمادات المفتوحة بميزانية وزارتها. من ذلك على سبيل المثال أن إدارة البريد والبرق والهاتف قد أبرمت في 22 ديسمبر 1983 و 30 ديسمبر 1983 صفقتين لاقتناء اثاث لم يقع تسليمه وتسديد ثمنه إلا في موفى مارس بالنسبة للأولى وفي موفى فيفري من سنة 1984 بالنسبة للثانية أي بعد غلق التصرف المعني بالامر.

والغريب في الامر أن التسديدات المشار اليها أعلاه قد حملت على اعتمادات تصرف 1983.

وليست ملاحظات الدائرة من قبيل التمسك المفرط بالشكليات بل يجررها اعتقادها الراسخ بأن اتباع سبيل المنافسة من شأنه ان يوفر للمجموعة اقتصادا هاما في التكاليف.

2/ بـسـطـة الاجراءات

تجرم أغلب الصفقات العمومية بأسعار قابلة للتعديل لذا فان كل تأخير يطرأ على عقدها أو تنفيذها أو تسويتها من شأنه أن يعكس على تكاليفها بشكل غالبا ما يكون هاما جدا. مع ذلك يجب ألا ينظر الى التأخير من النواحي المالية فحسب بل يتعيّن كذلك اعتبار ما يتبعه من ضرر بمهرد ودية أي مشروع لم يتم انجازه في الآجال المحددة.

وتجدر الإشارة الى بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

— أبرمت وزارة الفلاحة صفقة مع مؤسسات بروسات للتزود بقطع خاصة وبأجهزة لمراقبة وحماية أراضي الجنوب. وقد حدد ثمنها بـ 181.537 قدره ديناراً.

وقد اجتمعت لجنة فتح الظروف بتاريخ 18 أكتوبر 1981 غير أن المصادقة على الصفقة لم تتم إلا في 3 أبريل 1982 أي بعد ما يزيد عن 5 أشهر. وحددت آجال التنفيذ بستة أشهر. إلا أن زيادات مرتفعة في الأسعار والأجور حصلت في فرنسا خلال شهري جوان وجويلية مما جعل نسبة تعديل الأسعار التي كانت لا تتجاوز 2,15% ترتفع في شهر جويلية إلى 10,2%. وقد تسبب ذلك في نفقة إضافية قدرها 16.802 ديناراً كان بالامكان تفاديها لو تم التبليغ بعد مرور 40 يوماً فقط من تاريخ فتح الظروف.

— وقد أبرمت نفس الوزارة صفقة لبناء مقر المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت بتاريخ 16 ماي 1975.

ولم تنطلق الأشغال إلا في 26 جوان 1976 أي بعد مرور ما يزيد عن 13 شهراً من تاريخ المصادقة على الصفقة.

ومنذ تقديم أول حساب ارتفعت نسبة التعديل إلى 26,1%. وقد بلغت عند الانتهاء من الأشغال 39,7% مما تسبب في مصاريف إضافية بلغت 89.507 ديناراً في حين كان السعر الأصلي لا يتجاوز 226.376 ديناراً.

— وأبرمت وزارة التجهيز مع شركة "بيتين مشيليد" البلجيكية صفقة تتعلق بتوسيع ميناء الصيد البحري بقلبيية بسعر قدره 5.616.780 ديناراً. وقضى النقص ما يزيد عن 15 شهراً بين تاريخ الاعلان عن الاختيار المسبق (15 ديسمبر 1980) وتاريخ الاعلان عن طلب العروض (23 مارس 1982). ولم يقم فتح الظروف من ناحيته إلا في 30 جويلية 1982، وفي نهاية الأمر لم تتم المصادقة على الصفقة إلا في 5 ماي 1983. وهكذا انقضى بين الاعلان عن الاختيار المسبق وتاريخ المصادقة على الصفقة عامان وخمسة أشهر تقريباً ستكون لها آثار سلبية بالغة على كلفة هذه الصفقة.

— وأبرمت صفقة في 23 نوفمبر 1968 لبناء المحكمة الابتدائية ببنزرت. ويستفاد من محضر القبول الوقتي المحرر بعد عشرة سنوات من هذا التاريخ أي في 26 نوفمبر 1978 أن الأشغال قد انجزت نهائياً منذ 20 أوت 1970 أي قبل ذلك بـ 8 سنوات.

الا أن عقداً تنقيحياً أبرم في 27 ماي 1983 أي بعد اثني عشرة سنة ونصف وذلك لتعديل ثمن الصفقة باعتبار الاشغال الإضافية وتغيرات الاسعار. وقد حدد مبلغ العقد التنقيحي بما قدره 23.916 ديناراً، وأخيراً لم يوقع امضاء الحساب النهائي الا في 17 جوان 1983.

وكل هذه التأخيرات التي تلحق أضراراً بأموال الدولة تجدد جذورها أيضاً في عدم كفاية الدراسات التي يتم القيام بها مسبقاً قبل ايجاز المشاريع.

3/ عدم كفاية الدراسات

تمكّن بعض الأمثلة التالية من الوقوف على مدى العدماء الجديدة التي يتسم بها ايجاز الدراسات المتعلقة ببعض المشاريع :

* شرع في تنفيذ أشغال بناء مقر الادارة الجهوية للتجهيز بـسليانة وأسفر ذلك عن نفقة قدرها 8.733 ديناراً. ثم أوقفت الاشغال وألغيت الصفقة للأسباب التالية التي بيّنها الادارة المشار اليها اعلاه :

- أ) توجد البناية التي كان من المقرر ايجازها في مفترق طريقين كبيرتين ولا تحترم المسافات القانونية التي يجب أن تفصلها عن الطريق العام،
- ب) تتقدم البناية مسافة مترين عن مقر الولاية وتشكل عائقاً للرؤيا نظراً لارتفاعها المقدر بتسعة أمتار،
- ج) لا يسمح احداثها باقامة مأوى للسيارات.

وقد دفعت مختلف هذه الأسباب بالسلطات الى التفكير في تخصيص أرض جديدة لبناء المقر وإلى تسليم البناية غير التامة الى بلدية المكان.

* أبرمت وزارة التجهيز صفقة في 29 أوت 1980 لتعمير الطريق الرئيسية رقم 6 وحدد مبلغها بما قدره 1.622.278 ديناراً. الا أن هذا السعر وقع ترفيعه بمقتضى عقد اضافي بتاريخ 11 جوان 1983 الى 2.152.661 ديناراً أي بزيادة نسبتها 33%. وارتفع أجل التنفيذ من 16 شهراً الى 24 شهراً.

وقد أبرم العقد الاضافي المشار اليه لاختذ المعطيات التالية بعين الاعتبار :

- اجاز الاشغال غير المتفق عليها في العقد الأصلي والمتعلقة بتهيئة ممرين يتفرعان الى اتجاعين متعاكسين في مدينتي بوسالم وجندوبة.
- تحديد أسعار الأشغال الإضافية المتعلقة بوضع اشارات عمودية وتعويض منشآت قديمة.

* حددت آجال تنفيذ بناء سياج الملعب الأولمبي بالمنزه بمدة 210 ايام وفق الصيغة المبرمة لهذا الغرض والمؤشر عليها من طرف اللجنة العليا للصفقات بتاريخ 25 ديسمبر 1975. الا أنه بعد مرور عامين وثمانية أشهر من انتهاء الاشغال صدر أمر ادبي على وجه التسوية بتاريخ 27 ماي 1980 سمح بتوقيف آجال التنفيذ لمدة 176 يوما وظل ذلك بأن المقاول لم يتمكن من الشروع في اجاز الاشغال طوال الفترة الممتدة من غرة فيفسي 1976 الى 27 جويلية من نفس السنة وذلك لعدم وجود التصميمات الهندسية المتعلقة بالاساس من الاسمنت المسلح وبالسياج الحديدي مصادقا عليها كما ينبغي من طرف "مكتب قاريطاس".

وبالإضافة الى ذلك أبرم عقد تنقيحي أول أشر عليه في 6 أكتوبر 1983 من طرف اللجنة الوزارية للصفقات بدل اللجنة العليا للصفقات. وقد قضى هذا العقد التنقيحي بتعديل المبلغ الأصلي للصفقة وذلك بترفيعه بمقدار 36.684 دينار كما قضى بتعديل آجال التنفيذ بـ 365 يوما.

واجابة عن استيضاحات الدائرة بشأن مدة التأخير المستوجب للعقوبة أفادت وزارة الشباب والرياضة وهي صاحبة المشروع أن القرار الادبي القاضي بالشروع في اجاز الاشغال قد تم تبليغه من طرف المهندس المعماري الموافق عليه الى المقاول في غرة فيفسي 1976 لافي 29 ديسمبر 1975 مثلما تضمنه ملف الصفقة.

وهكذا، ونظرا لعدم بذل العناية الضرورية تتحمل الادارة مسؤولية التأخير الحاصل الذي لا يستفيد من انعكاساته المالية الا المقاول على حساب ميزانية الدولة حتى وان طبقت غرامات التأخير على أساس 54 يوما عوضا عن 83 يوما.

* أبرمت في 19 سبتمبر 1966 صفقة عن طريق المناقصة المحدودة لبناء دار للطلبة بباردو (قسط الهيكل الأساسي) بمبلغ قدره 324.703 دينار دون اعتبار المبلغ المدفوع كتسبقة عن الصفقة (32.966 دينار). وقد حددت آجال

التنفيذ بـ 420 يوما ابتداءً من 21 أكتوبر 1966. وفي الواقع استغرقت الأشغال 739 يوما إذ لم تنته إلا في 28 أكتوبر 1968 أي بتأخير مدته 319 يوما. وقد ارتفع مبلغ الصفقة من ناحيته إلى 414.880 ديناراً سجلاً بذلك زيادة قدرها 90.177 ديناراً.

وفيما عدت تأخير مدته 29 يوما وقع فعلاً تسليط عقوبة من أجله، فإن عقداً تنقيحياً أبرم على وجه التسوية قد برر بصورة لا حقة التأخير الحاصل بالاستناد إلى إجازة أشغال إضافية تقدمت بطلبها المصلحة المنتفعة بالبنائية ولم تتضمنها الدراسات الأولية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحساب النهائي قد حرر في 30 ماي 1981 أي بعد ما يزيد عن 10 سنوات من تاريخ القبول النهائي الحاصل في 23 ديسمبر 1969 ولم يقع تسديد مبلغه إلا في 5 جويلية 1983.

* أبرمت في 15 ماي 1978 صفقة لانجاز أشغال توسيع كلية العلوم والتقنية بصفاقس. وباعتبار عدم كفاية الاعتمادات المتوفرة، اكتفت الإدارة ببناء جناح للتدريس يتكون من ثلاثة مدارج و 21 قاعة مخصصة للدروس التطبيقية وقد ضبط المبلغ الأصلي للصفقة بما قدره 300.000 دينار وحددت آجال التنفيذ بثلاثمائة يوم. إلا أن صفقة إضافية أبرمت على وجه التسوية في 30 نوفمبر 1982 أي بعد أكثر من سنتين من تاريخ القبول النهائي للأشغال الحاصل في 27 أكتوبر 1980.

وهكذا تم رفع الآجال إلى 493 يوما وارتفعت الكلفة النهائية للأشغال إلى 445.545 ديناراً، وقد بلغت الزيادة الناتجة عن ذلك 145.545 ديناراً تتوزع على النحو التالي :

- الزيادة في حجم الأشغال : 55.659 د
- أشغال غير منصوص عليها بالصفقة الأصلية : 28.712 د
- تعديل الأسعار : 61.174 د

وقد نتجت هذه الانعكاسات المالية البالغة عن التغييرات المجراة أثناء الانجاز وعن سوء تقدير بعض الأشغال وعن اتمام التصميمات الهندسية. وهكذا اذن تسبب الارتجال والتردد لميزانية الدولة في نفقة بعنوان تعديل الأسعار بلغت نسبة 42% من الزيادة الجميلة المسجلة.

* أبرمت في 27 جانفي 1982 صفقة قدرها 706.100 دينار لاعادة تهيئة المسلك الرئيسي لشارع محمد الخامس بالعاصمة. إلا أن عقدا اضافيا أبرم بعد مضي 18 شهرا تضمن الترفيع في مبلغ الصفقة بما قدره 341.410 ديناراً لتسديد المصاريف الاضافية الناتجة علاوة على تعديل الأسعار عن الاشغال غير المنصوص عليها بالصفقة الأصلية والمتعلقة خاصة :

- بترفيح منافذ المياه الموجودة وبناء منافذ جديدة من شأنها أن تمكن من تصريف أفضل للمياه المتجمعة بالطريق،
- باقامة حافات جديدة للأرصفة لتعويض الحافات الموجودة التي اعتبرت في حالة متدهورة،
- بوضع اشارات وانجاز أشغال طفيفة شتى .

4 / سوء التنسيق

يشكل سوء التنسيق بين مختلف المساهمين في تنفيذ مشروع واحد عامل تأخير يلحق أكبر الضرر بمصالح المجموعة. وفيما يلي أمثلة للدلالة على ذلك :

* تعرضت الأشغال الكهربائية الفنية التي تم تنفيذها في إطار مشروع وزارة التجهيز المتعلق ببناء حظيرة لاصلاح وخزن الآليات والمعدات بمطامر الى التوقيف في العديد من المناسبات للسماح بانجاز اشغال الهندسة المدنية واتمام منشآت المبنى الصناعي .

وقد كان من المفروض حسب الأمر الاداري عدد 306 المؤرخ في 18 جوان 1979، أن تتطلق الاشغال الكهربائية الفنية يوم 19 جوان 1979. إلا أنها توقفت في اليوم الموالي مباشرة بناء على أمر اداري ثان. ولم تتطلق في نهائية الأمر الا في مطلع سنة 1980. وعوضا عن الآجال التعاقدية المحسوبة بـ 260 يوما استوجب تنفيذ الصفقة 727 يوما منها 467 يوما مردها تعطيل الأشغال وتوقيفها في مرات عديدة.

* أبرمت في 26 أوت 1975 صفقة لاقامة الاشارات الضوئية بممر الاقلاع لمطار صفاقس وقد أجزت نسبة 45% من الأشغال لما تقر التمديد في طول الممر من 1450 الى 2400 مترا وتوسيعه وتدعيمه ليتمكن من استقبال

الطائرات من الحجم المتوسط. وهكذا تحتم انتظار ايجاز أشغال البنية الأساسية التي عهد بها الى مقاوله اشغال عمومية بمقتضى صفقة بتاريخ 14 مارس 1977 لتتعلق من جديد اشغال اقامة الاشارات الضوئية. الا أنه في الاثناء تغيّرت المعطيات مرة أخرى اذ قررت الشركة التونسية للكهرباء والغاز الترفيع في الضغط عبر خطوطها من 15.000 فولت الى 30.000 فولت لتتمكن بالاضافة الى المطار، من تزويد منطقة صناعية مجاورة بقرار احداثها من قبل الوكالة العقارية الصناعية. وقد تسبب هذا القرار، الذي يبدو ان وزارة التجهيز لم تحط به علما في الابان في اشغال وتجهيزات اضافية استوجبتها ملائمة المحول الكهربائي الذي لم ينته ايجازه بعد مع قوة الضغط الجديدة من جهة واقامة محول كهربائي هوائي تابع لديوان المواني الجوية لتأمين تزويد المطار مؤقتا بالكهرباء في انتظار اقامة المحول المرتقب من جهة اخرى.

وفي نهاية الامر سجلت أشغال وضع الاشارات الضوئية تأخيرا يفوق 4 سنوات في حين كان مقررا أن تستغرق شهرين.

5 / غرامات التأخير

مما لا شك فيه أن الادارة لا تتحمل وحدها مسؤولية الاخالات المشار اليها. فعلا فان بعض المقاولين المسددة اليهم صفقات بأسعار قابلة للتعديل يستغلون التأخير الذي يتسببون فيه. وذلك خاصة عندما لا تتضمن الصفقات شروط عقوبات أو تنص على مبلغ أقصى للعقوبات وقد أمكن فعلا لدائرة المحاسبات أن تلاحظ أن بعض المتصرفين يبدون تسامحا مفرطا ازاء المقاولين الذين يخلّون بشكل واضح بالتزاماتهم مثلما تبرزه الامثلة الموالية :

— أبرمت في 16 ماي 1975 صفقة لبناء المد وبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببئررت (انظر صفحة 4 - 7 أعلاه).

وبشير محضر القبول الوقتي الى أن الاشغال قد تم ايجازها في الآجال المحددة أي في 6 جانفي 1978.

الا أن مكتب "فاريطاس" أبدى تحفظات أدرجت بنفس المحضر وضمت كذلك بتقرير مؤرخ في 30 جانفي 1979. وتتعلق هذه التحفظات بعدد من الاشغال التي لم يقع ايجازها وهي : عدم تزويد البناية بأي ستار من طراز البندقية - نقص بما يقارب عشرين ترسا وعشرة برديات وعدد مساو من الأقفال - سوء غلق أبواب الخزانات الحائطية عدم ضبط عدد من الرفوف بدقة وظهور شرخ في أحد مكاتب المد وبية.

وبالإضافة الى ذلك وبناءً على أمر ادائي صادر تحت عدد 6 بتاريخ 13 ديسمبر 1979 أي بعد ما يقارب السنتين من القبول الوقتي دعي المداول الى توقيف أشغال تهيئة السرداب - بالرغم من التتبع عليها بالصفقة - والى امضاء الحساب النهائي بمكتب المهندس المعماري .

وهكذا وعلى الرغم من هذه العيوب ومن عدم اتمام الاشغال فان الادارة لم تمتنع عن قبول المبنى مجنباً بذلك المداول تطبيق شروط العقوبة .

- أبرمت في 10 جويلية 1976 صفقة تتعلق بقسط " مقاعد مدرجات " كلية الطب بصفاقس نصت على أن ايجازها يتم على مرحلتين ضبطت آجالهما على التوالي بـ 60 يوما و 150 يوما، أي 210 أيام في الجملة .

وقد استغرق تنفيذ القسط الاول 448 يوما والقسط الثاني 741 يوما، أي في الجملة 1189 يوما . الا أن ثلاثة أوامر ادارية اتخذت في 2 أكتوبر 1980 بعد زمن بعيد من تاريخ القبول الوقتي قد أرجعت هذه المدة الى 221 يوما . وهكذا لم يتجاوز التأخير الموجب للعقوبة 11 يوما مما أدى الى تسليط غرامة لم تبلغ سوى 220 ديناراً . وفي غضون ذلك تحملت ميزانية الوزارة نفقة اضافية قدرها 11.657 ديناراً بعنوان تعديل الأسعار . وقد عزت الأوامر الادارية المشار اليها اعلاه توقفات الاشغال التي اقترتها الى حالة تقادم أشغال الهيكل الأساسي .

- أبرمت وزارة الفلاحة في 17 جويلية 1982 صفقة لاقتناء صهاريج . وقد ضبطت آجال التنفيذ بشهرين الا انه سجل تأخير موجب لتسليط العقوبة مدته 75 يوما . غير أن الغرامة لم تطبق الا على جزء من الصفقة السذي تحملته الميزانية وهو 8.648 ديناراً . فبلغت 648 ديناراً عوضاً عن 2.475 ديناراً . وبطلب من دائرة المحاسبات وقع الامر باسترجاع الفارق أي 1.827 ديناراً .

- وأبرمت نفس الوزارة في 19 جوان 1982 صفقة للترود بمجرفتين محملتين تم تسليمهما بتأخير مدته 167 يوما . وقد سلطت غرامة قدرها 173 ديناراً عوضاً عن 6.383 ديناراً، وبناءً على طلب من دائرة المحاسبات أصدرت

وزارة الفلاحة أمرا تكميليا بالارجاع قدره 866 دينارا يمثل ما تبقى متخلّدا
بذمة الادارة لفائدة المزود . أما الفارق البالغ 5.343 دينار فلا يمكن
استخلاصه اذ يتعلق الامر بمزود أجنبي لا تتوفر السبل للرجوع عليه .

— نصّ ملحق منشور وزير التجهيز المؤرخ في 6 فيفري 1980 والامر
عدد 1056 لسنة 1981 المؤرخ في 12 أوت 1981 على أن التأخير الذي يطرأ
على انجاز الصفقات ويحمل مسؤوليته المقاولون يحول دون الانتفاع بتطبيق
صيغ المراجعة بعد انتهاء الآجال التعاقدية . وتسدد قيمة الخدمات المنجزة
بعد مضي الأجل على أساس الأسعار المطبقة عند نهاية هذا الأجل .

وبالرغم من أن هذه الاحكام قد تم التنصيص عليها في العقد التنقيحي
الثاني الملحق بالصفقة المبرمة في 28 مارس 1978 لتوسيع المدرسة القومية
للطب البيطري الا أنه لم يقع احترامها عند تحرير الحسابات .

وقد سجل تنفيذ هذه الصفقة فعلا تأخيرا مدته 230 يوما أثبتته
في تقاريره المهندس المعماري المكلف بمراقبة المشروع وقد ارتفعت العقوبة المسلطة الى
9.200 دينار .

الا أنه لوحظ أن نسبة تعديل الأسعار المطبقة على الأشغال المنجزة بعد
مضي الأجل المتفق عليه أي بعد يوم 10 ديسمبر 1980 قد وقع تحديدها
بـ 23,42 % عوضا عن 19,36 % . وقد كان من شأن تطبيق هذه النسبة الأخيرة
ان يؤول الامر الى تخفيض قيمة التعديلات من 24.014 دينارا الى 19.851 دينارا .
وبناء على طلب من دائرة المحاسبات وقع الامر باسترجاع المبلغ المتنازع فيه والذي
قدره 4.163 دينار .

وتبين هذه الأمثلة المختارة من بين عدّة أمثلة أخرى مدى ما يلحقه
انعدام اليقظة والحزم لدى بعض المصالح من أضرار لأموال الدولة .
الا أنه تجدر الاشادة بروح التعاون التي أبدتها اغلب المتصرفين الذين
سارعوا بالاستجابة الى ملاحظات الدائرة .

العنوان الثاني : المراكز الدبلوماسية والقنصلية

أبدت دائرة المحاسبات بمناسبة فحصها للحسابية الادارية للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بعنوان السنوات 1980 الى 1983 العديد من الملاحظات ستعمل في ضوءها على رسم ملامح الوضعية العامة لهااته المراكز مع ابراز جوانبها القانونية والمالية والمحاسبية .

أ - الجانب القانوني

قبل التطرق الى النظر في نظام الدفع الجاني به العمل يحسن التذكير بايجاز بتاريخ النظم التي توالى اتخاذها لتيسير التصرف المالي والمحاسبي في المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج .

ففي بادئ الامر كان تنفيذ مصاريف المراكز يقع في اطار نظام يركز على وكالات التسبقات، ضبط قواعده الامر المؤرخ في 10 فيفري 1955 .

وعلى نحو مبسط يتمثل هذا النظام في منح رئيس المركز بصفته وكيل دفعات تسبقة خزينة، تشكل أموال تداول يتم تجديدها عن طريق أوامر بالصرف من الاعتمادات المرصودة بالميزانية لهذا الغرض بحسب ما يقدم من أوراق مثبته .

الا أن مختلف التحقيقات التي قامت بها سلطات الاشراف أثبتت أن وضعية المراكز بالخارج تتميز باختلالات بالغة تجعل تجديد التسبقات الالية شبه مستحيلة وغالبا ما تتسبب في تجاوز حدود الاعتمادات المرصودة .

لذلك ألغى قانون المالية لتصرف 1968 ضمينا نظام الوكالات حيث أعطى لرؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج صفة " محتسب عمومي " . وبصفتهم تلك كلفوا تحت مسؤولياتهم الخاصة بالتعهدات وضبط الحساب ودفع مصاريف المراكز في حدود المبالغ الموضوعة تحت ذمتهم بطريق اذن بالدفع جملي " يحمل على ميزانية وزارة الشؤون الخارجية .

وبتمثل العيب الاساسي للنظام الذي تم اقراره على هذا النحو في كونه يخالف مبدأ تحجير الجمع بين وظيفة أمر صرف ووظيفة محاسب . فقد خول القانون فعلا لرؤساء المراكز الجمع بين هاتين الوظيفتين .

وقد كانت هذه الوضعية لا تخلو من المخاطر. لذلك وضع حد لها منذ اصدار مجلة المحاسبة العمومية.

فقد أعطى الفصل 164 من المجلة المذكورة رؤساء البعثات بالخارج صفة أمري صرف مساعدين.

وبمقتضى الفصلين 165 و 166 من هذه المجلة تتولى وزارة الشؤون الخارجية سنويا احالة الاعتمادات الراجعة لمختلف المراكز في صيغة رصد تمنحها لها عن طريق أوامر بالصرف.

الا أن الفصل 87 من المجلة المذكورة الذي يتضمن تعريف الاعتمادات المفوضة الى أمري الصرف المساعدين ينص على أنه يمكن للوزراء بوصفهم أمري صرف أوليين أن يفوضوا، بمقتضى قرارات يصدرونها في هذا الشأن، لأمري صرف مساعدين مهمة القيام بعقد نفقات معينة تهم وزاراتهم.

وهكذا فان وضع نظام تفويض الاعتمادات موضع التنفيذ لا يتم اذن عن طريق أوامر بالصرف من الميزانية وانما بمقتضى اذن بالتفويض وفعلا تعتبر الاعتمادات المفوضة في الحالة الاولى قد استملكت نهائيا في حين تظل ملحقة في الحالة الثانية بحسابية الوزارة التي تولت تفويضها.

لكن الوضعية المشار اليها أولا هي التي يسود اتباعها بالنسبة للبعثات بالخارج اذ أن الاعتمادات التي تصرف لها من الميزانية يقع تحويلها مباشرة الى متوفرات تبقى على ذمتها الى أن يقع غلق ميزانياتها.

الا أن الغموض الذي ميّز وضعيتها حال، والى وقت قريب دون هذا الغلق طبقا لاحكام الفصل 44 من القانون الاساسي للميزانية. ولم يتيسر الوصول الى حل الا بتدخلات متكررة من جانب دائرة المحاسبات حيث تم الاتفاق مع وزارتي المالية والشؤون الخارجية على نقل فوائض الميزانية الموجودة لدى هذه المراكز التي كانت قد ارتفعت الى 2 م. د في 31 ديسمبر 1982 الى الحساب القسار لمكشوفات الخزينة.

وهكذا يتضح أنه من الضروري اعادة النظر في الوضعية القانونية للبعثات بالخارج لاعطائها نظاما واضح المعالم لا يشبه أي غموض خاصة وأن رؤساء المراكز يتصرفون حاليا وكأنهم أمرو صرف أوليون على غرار أمري صرف المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية الذين يحصلون على القدر الاكبر من موارد ميزانياتهم من الاعتمادات المرسمة بميزانية الوزارات الملحقين بها.

ومما يزيد في حدة هذا الخلط أن رئيس البعثة يساعده محاسب له
صفحة محاسب أول ويخضع لقضاء دائرة المحاسبات.

ب - الجانب المالي

بلغت الاعتمادات الممنوحة في سنة 1983 لكافة المراكز الدبلوماسية
والقنصلية بالخارج بعنوان مصاريف التسيير والتجهيز على التوالي 14,363 م.د.
و 1,300 م.د أي ما يمثل نسبة 66,9 % و 74,1 % من نفس الاعتمادات المرسمة
بميزانيتي العنوانين الأول والثاني لوزارة الشؤون الخارجية (21,456 م.د و 1,753 م.د).

وبين الجدول الوارد أسفله تطور هذه الاعتمادات خلال السنوات الأربع
السابقة :

م.د						العنوان
التغير 1982 - 1983		1983	1982	1981	1980	
المبلغ	%					
1,943 +	15,6 +	14,363	12,420	10,448	9,159	I
0,217 -	14,3 -	1,300	1,517	1,303	0,930	II

وكما سبق لدائرة المحاسبات أن أشارت إليه في تقريرها عن تصرف 1982
فان نمو اعتمادات التسيير هو في واقع الأمر أهم مما ذكر لو أخذ بعين الاعتبار
القسط الذي تحمّله الخزينة لمجابهة مختلف التكاليف الناجمة عن تطبيق القيمة
الاتفاقية للصرف.

وعلا بأحكام الفصل 166 من مجلة المحاسبة العمومية تم وضع هذه
الاعتمادات كاملة على ذمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج مثلما يتبين
من الجدول الوارد بالصفحة التالية :

الاهداءات المنوحة للمراكز الدبلوماسية والفصلية

المرجع العام (3 - 5)	احصاءات المدن الثاني			احصاءات المدن الأول						مبان المراكز
	الجملة 2	الفصل الثاني 3	الفصل الأول 4	الجملة 5	قطر 6	القطر الرايح 7	القطر الثالث 8	القطر الثاني 9	القطر الأول 10	
160,134,733	10,900,000	3,700,000	7,200,000	149,234,733	13,045,121	45,095,091	26,158,521	25,578,000	39,356,000	أبيدجان 1
192,644,195	5,300,000	-	6,300,000	186,344,195	-	27,839,500	32,945,695	27,899,500	97,599,500	أبوظبي 2
292,375,545	57,500,000	-	57,500,000	234,875,545	25,350,542	51,759,750	52,405,733	51,759,750	53,599,750	الجزائري 3
219,400,670	13,200,000	-	13,200,000	206,200,670	-	44,015,605	40,662,565	38,064,250	63,458,250	مراكش 4
137,937,148	-	-	-	137,937,148	10,000,000	25,534,500	25,656,648	25,534,500	51,211,500	أنطوير 5
248,109,576	9,000,000	-	9,000,000	239,109,576	-	47,075,500	54,190,076	47,075,500	90,158,500	باريس 6
243,043,100	-	-	-	243,043,100	2,340,600	42,274,000	42,396,500	42,274,000	113,258,000	بغداد 7
173,738,482	5,100,000	-	5,100,000	168,638,482	15,374,842	36,707,000	41,933,640	36,707,000	37,916,000	بلمبرغ 8
105,682,535	6,500,000	-	6,500,000	99,182,535	2,757,536	19,150,250	22,350,250	19,150,250	35,774,250	بلمبرغ 9
182,311,648	18,200,000	10,300,000	7,400,000	164,111,648	-	35,048,700	36,345,348	35,048,700	57,664,900	برلين الغربية 10
554,931,396	342,500,000	-	342,500,000	212,431,396	18,037,048	45,008,000	47,788,424	54,524,126	47,073,000	برلين 11
169,302,500	15,000,000	-	15,000,000	154,302,500	-	32,091,250	33,328,750	32,091,250	56,791,250	برلين 12
357,837,177	23,000,000	-	23,000,000	334,837,177	19,377,753	76,419,250	80,391,674	76,419,250	81,429,250	برلين 13
274,921,320	7,000,000	-	7,000,000	267,921,320	3,971,912	73,528,500	66,385,908	58,002,500	60,432,500	بروكسل 14
156,043,048	14,000,000	8,000,000	6,000,000	142,043,048	8,588,568	28,977,000	32,483,480	28,977,000	43,017,000	بروكسل 15
127,397,200	-	-	-	127,397,200	-	20,723,000	22,163,200	20,723,000	63,778,000	بروكسل 16
139,423,578	-	-	-	139,423,578	8,567,478	32,006,000	34,046,100	32,006,000	32,798,000	بروكسل 17
224,765,442	-	-	-	224,765,442	19,164,442	39,081,750	38,081,750	38,081,750	90,356,750	بروكسل 18
242,753,735	35,900,000	24,000,000	11,900,000	206,853,735	45,986,548	28,143,250	31,911,437	28,143,250	72,669,250	القدس المحتلة 19
200,334,424	-	-	-	200,334,424	12,687,909	42,663,425	45,961,090	40,441,000	58,581,000	دبلن 20
375,928,398	14,600,000	14,500,000	-	361,328,398	31,923,370	74,062,999	81,532,029	70,350,000	103,460,000	جينييف 21
167,288,971	-	-	-	167,288,971	3,316,275	37,567,750	39,511,446	35,495,750	51,397,750	هافانا 22
151,060,600	-	-	-	151,060,600	-	33,621,000	34,568,600	33,621,000	49,150,000	اتلانتا 23
781,904,919	302,300,000	-	302,300,000	479,604,919	64,127,919	90,524,250	95,624,250	90,524,250	138,684,250	جدة 24
189,952,500	-	-	-	189,952,500	-	28,526,000	31,059,500	28,526,000	101,741,000	المرطسوم 25
106,365,400	-	-	-	106,365,400	-	25,822,000	27,552,400	25,822,000	27,169,000	كنساس 26
352,675,367	8,000,000	-	8,000,000	344,675,367	19,515,164	48,505,508	43,934,595	41,350,000	191,350,000	كيبك 27
232,501,633	-	-	-	232,501,633	13,870,484	64,374,377	49,366,772	47,655,000	57,235,000	لاهاي 28
137,595,057	10,000,000	-	10,000,000	127,595,057	5,037,057	25,505,000	26,793,000	26,505,000	42,755,000	لاهاي 29
184,255,836	-	-	-	184,255,836	26,891,750	34,612,276	35,175,800	33,307,000	34,266,000	الهامبرغ 30
146,440,225	38,400,000	23,700,000	14,700,000	108,040,225	3,823,278	24,412,942	23,970,005	22,303,500	33,520,500	لوس انجلوس 31
181,647,484	-	-	-	181,647,484	17,753,184	45,060,277	39,527,425	38,505,500	40,000,500	لوس انجلوس 32
416,969,874	-	-	-	416,969,874	34,346,658	96,482,716	92,041,500	90,046,500	104,052,500	لوس انجلوس 33
148,982,781	-	-	-	148,982,781	3,436,035	32,246,250	37,252,996	32,246,250	43,801,250	مدريد 34
462,323,917	14,600,000	-	14,600,000	447,723,917	27,969,799	104,074,980	100,026,138	99,124,000	116,529,000	موسكو 35
197,999,220	-	-	-	197,999,220	-	29,697,500	31,622,720	29,697,500	107,341,500	نابو 36
240,681,628	20,400,000	-	20,400,000	220,281,628	10,758,584	39,016,000	40,198,744	39,016,000	91,292,000	نابو 37
204,703,029	5,500,000	5,500,000	-	199,203,029	3,581,344	39,072,750	42,303,435	41,672,750	72,572,750	نابو 38
146,096,315	15,000,000	-	15,000,000	131,096,315	-	39,163,115	31,639,200	30,122,000	30,122,000	نابو 39
623,104,195	-	-	-	623,104,195	27,682,553	90,510,750	97,009,382	90,510,750	315,950,750	نابو 40
115,910,144	5,700,000	-	6,700,000	110,240,144	12,922,144	17,989,500	17,989,500	17,989,500	43,349,500	نابو 41
328,208,129	48,000,000	15,500,000	32,500,000	280,208,129	27,812,844	59,232,750	59,949,035	59,232,750	73,930,750	نابو 42
116,581,430	-	-	-	116,581,430	9,091,400	19,145,000	19,145,000	19,145,000	49,935,000	نابو 43
184,551,700	20,000,000	-	20,000,000	164,551,700	9,049,963	42,133,850	38,507,387	36,190,000	38,690,000	نابو 44
168,325,212	9,700,000	-	9,700,000	158,625,212	14,492,296	29,932,750	37,615,664	29,932,750	46,651,750	نابو 45
510,367,407	24,200,000	13,000,000	11,200,000	486,167,407	68,014,157	107,156,150	103,135,600	102,209,750	105,401,750	نابو 46
1,223,072,048	34,100,000	22,000,000	12,100,000	1,189,072,048	55,563,111	349,507,025	243,620,912	240,253,000	294,428,000	نابو 47
5,200,000	5,200,000	5,200,000	-	-	-	-	-	-	-	نابو 48
170,770,625	4,700,000	-	4,700,000	166,070,625	39,663,665	35,421,960	24,375,000	25,725,000	40,845,000	نابو 49
186,079,821	-	-	-	186,079,821	7,139,024	31,448,750	32,350,547	36,166,750	78,474,750	نابو 50
145,931,312	-	-	-	145,931,312	8,277,662	27,303,650	27,303,650	26,049,250	46,037,250	نابو 51
178,377,593	3,300,000	-	3,300,000	175,077,593	2,025,204	44,197,655	44,540,734	41,712,500	42,601,500	نابو 52
349,501,000	10,700,000	10,700,000	-	338,801,000	15,859,000	43,147,500	43,147,500	42,698,500	43,948,500	نابو 53
98,204,182	-	-	-	98,204,182	1,705,182	20,725,500	22,075,500	20,725,500	32,971,500	نابو 54
186,350,956	-	-	-	186,350,956	4,542,914	41,657,521	41,657,521	37,155,500	61,337,500	نابو 55
428,492,009	41,800,000	15,100,000	26,700,000	386,692,009	50,933,266	53,625,390	59,068,853	53,223,250	169,840,250	نابو 56
189,672,939	6,900,000	6,900,000	-	182,772,939	-	45,352,500	45,708,939	45,352,750	46,358,750	نابو 57
239,561,990	-	-	-	239,561,990	8,505,000	51,577,250	51,577,250	51,577,250	74,435,240	نابو 58
181,359,346	8,500,000	-	8,500,000	172,859,346	13,050,746	30,159,500	34,834,100	30,461,500	64,353,500	نابو 59
267,824,890	13,800,000	-	13,800,000	254,024,890	9,961,535	59,790,400	54,125,955	47,603,500	82,543,500	نابو 60
447,521,863	69,500,000	-	69,500,000	378,021,863	19,714,028	102,394,315	86,353,500	82,207,500	86,952,500	نابو 61
113,658,510	-	-	-	113,658,510	14,028,437	18,909,500	24,743,573	18,909,500	37,067,500	نابو 62
15,662,999,080	1,300,000,000	178,700,000	1,121,300,000	14,362,999,080	896,325,251	3,081,424,047	2,962,263,066	2,800,102,326	4,622,343,390	الجمالية

1 / اعتمادات التسيير

أ - الاختلافات التي تم الكشف عنها

كما كان الشأن بالنسبة للسنوات السابقة، فإن مقارنة الأوامر بالصرف بالمقايض المتأثية من الميزانية والدرجة بدفاتر المراكز المعنية مثلما وردت بالحساب العام لإدارة المالية، قد مكنت من الكشف عن فوارق.

وفعلا تجاوزت الأوامر بالصرف التي حددت بما قدره 14.362.999 ديناراً حجم المقايض الفعلية الوارد بالحساب العام لإدارة المالية والبالغ 13.972.577 ديناراً. وقد نتج الفارق المسجل أي 390.422 ديناراً أساساً عن عدم إدراج العمليات التي أنجزتها مراكز أنقرة وبنغازي وبيروت بهذه الوثيقة الأخيرة والتي ارتفعت على التوالي إلى 137.937 ديناراً و 99.183 ديناراً و 154.302 ديناراً.

وبالإضافة إلى هذه الأغفالات، تجدر الإشارة إلى خطأ بألف دينار ارتكبته وزارة الشؤون الخارجية لدى قيامها بصرف القسط الرابع من المنحة الراجعة لمركز لندن الذي أنجز بمبلغ قدره 45.060 ديناراً عوضاً عن 46.060 ديناراً. إلا أن المركز المعني بالأمر تلقى كامل الاعتمادات التي خصصت له إذ أن التحويل الذي قام به البنك المركزي التونسي قد تم بناءً على الترخيص الموافق المحرر بالعملة الأجنبية (انظر الطريقة المبيّنة في التقرير السنوي لدائرة المحاسبات عن تصريف 1981 الصفحة 4 - 42) وقد تمت إحاطة وزارة الشؤون الخارجية وإدارة العمامة للمحاسبة العمومية، كل فيما يخصه بهذه الاختلالات ويتعين على هؤلاء القيام بعمليات التسوية الضرورية.

وقد اتصلت دائرة المحاسبات في الأيام القليلة الماضية بقائمات تصحيحية لسد الفجوات المتعلقة بمركزي أنقرة وبنغازي دون سواهما.

ب - التصرف في الاعتمادات

بناءً على وثائق تفويضات الاعتمادات التي اتصلت بها الدائرة، حددت الاعتمادات النهائية المفتوحة لفائدة مختلف المراكز الدبلوماسية والقنصلية بمبلغ 14,364 م.د منها 1,396 م.د يمثل اعتمادات تكميلية.

وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو الآتي :

بالدنانير

طبيعة الاعتمادات	الفصل 30	الفصل 31	الفصل 40	الفصل 41	الفصل 70	الجملة
الأولية	5.582.201	2.543.130	4.445.532	311.571	85.937	12.968.371
التكميلية	574.819	97.268	305.048	417.090	1.402	1.395.627
الجملة	6.157.020	2.640.398	4.750.580	728.661	87.339	14.363.998

يتضح من النظر في الجدول السابق أن الاعتمادات التكميلية المحددة بمبلغ 1,396 م.د أي ما يمثل نسبة 10,8 % من الاعتمادات الأولية قد شملت على وجه الخصوص مصاريف التأجير (0,575 م.د) ونفقات التصرف الإداري (0,305 م.د) وأخيرا مصاريف النقل (0,417 م.د) التي تشكل نسبة 136 % من الاعتمادات الأولية المرسمة بهذا البند .

وبصورة اجمالية استهلكت اعتمادات التسيير البالغة بمبلغ 14,363 م.د في حدود 13,655 م.د دون اعتبار حسابات أنقرة وبيروت التي لم تتصلل الدائرة بهما .

ج - استعمال الاعتمادات

شملت مصاريف التسيير التي بلغ مجموعها، مثلما تقدم ذكره، 13,655 م.د أبواب الميزانية التالية :

— تأجير ضروب من النشاط

8,366 م.د

— الموظفون الدبلوماسيون : 5,940 م.د

— الموظفون المحليون : 2,426 م.د

4,598 م.د

مصاريف المعدات والتصرف الاداري

- أكسرية وأدوات وتأميمات : 1,682 م.د
- مصاريف التدفئة : 0,378 م.د
- صيانة العقارات : 0,070 م.د
- مصاريف استهلاك الماء : 0,038 م.د
- مصاريف استهلاك الكهرباء : 0,166 م.د
- أثاث - معدات - آلات : 0,347 م.د
- مصاريف المواصلات الهاتفية والبرقية : 0,634 م.د
- المطبوعات ولوازم المكاتب : 0,297 م.د
- معدات السيارات : صيانة ووقود : 0,430 م.د
- مصاريف استقبال : 0,556 م.د

0,656 م.د

مصاريف النقل والتنقل والقيام بمأموريات

- نقل الأشخاص : 0,188 م.د
- نقل الأثاث : 0,384 م.د
- مصاريف القيام بمأموريات : 0,084 م.د

0,035 م.د

تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي

- إعانات للتوسيع : 0,024 م.د
- مصاريف الترحيل الى أرض الوطن : 0,011 م.د

وكما كان الشأن بالنسبة للتصرفات السابقة حددت هذه المبالغ وتفاصيلها انطلاقا من مستندات المصاريف المقدمة لتأييد الجداول المحاسبية الشهرية وذلك نظرا الى أن حسابات تصرف المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لم تقدم حتى الآن الى الدائرة.

وهكذا يتضح أن مصاريف التأجير تشكل نسبة 61,27 % من النفقات الجارية بينما لا تشمل مصاريف المعدات والتصرف الاداري ومصاريف النقل والتنقل والقيام بمأموريات وأخيرا تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي على التوالي سوى 33,67 % و 4,80 % و 0,26 %. وهذه النسب مطابقة لتلك التي سجلت في السنة السابقة.

الا أنه تجدر الإشارة الى أنه من بين نفقات المعدات والتصرف الاداري
تبقى مصاريف المواصلات الهاتفية والبرقية (0,634 م.د) ومصاريف الاستقبال
(0,556 م.د) ومصاريف صيانة وتسيير حظيرة السيارات (0,430 م.د) مرتفعة.

ثانيا : اعتمادات التجهيز

حددت اعتمادات التجهيز والدفع الممنوحة لكافة البعثات الدبلوماسية
والقنصلية بالخارج بما قدره 1,300 م.د . منها 1,121 م.د بعنوان الفصل الاول
(تهيئة وتأثيث) و 0,179 م.د بعنوان الفصل الثاني (حظيرة السيارات) .
الآ أن دفاتر المراكز تبرز مقايض يبلغ مجموعها 0,800 م.د فقط .

وكما كان الشأن بالنسبة للسنوات السابقة يعزى الفارق الذي تمت معايته
الى الفاعل الزمني في احتساب الاعتمادات المتأثية من الميزانية بحيث أدرج ما
منح بعنوان سنة 1983 ضمن حسابات بعض المراكز بعنوان سنة 1984 .

وقد ازدادت الاختلافات الناجمة عن ذلك حدة من جراء الاختلالات
التي تم الكشف عنها عند مقارنة المبالغ المأمور بصرفها بمقايض الميزانية
الواردة بحسابات البعثات بالخارج . وهذه الاختلالات هي أساسا صنفان :

- اختلاف قيم التحويل :

يحدث أحيانا لوزارة الشؤون الخارجية لدى قيامها بصرف القسسط الاول
من اعتمادات الميزانية ان تطبق خطأ قيمة التحويل غير المعمول بها في السنة
الجارية وانما المعمول بها في السنة السابقة . وتنتج عن ذلك اختلافات تمت
ملاحظتها في سنة 1983 في العديد من المراكز هذه أهمها : بارن (28.460 دينار)
الدوحة (8.833 دينار) - واشنطن (4.439 دينار) دلهي الجديدة (3.450 دينار)
بون (3.333 دينار) .

- التداخلات

تفسر تداخلات القيد المحاسبي أيضا الاختلافات التي تمت معاينتها .
وقد سبقت الملاحظة أن جانبا من اعتمادات الميزانية الممنوحة في سنة 1982 وقع
قيدها في بعض المراكز ضمن حسابات سنة 1983 . وقد تم ادراج هذه
الملاحظة ضمن تقرير الدائرة عن تصرف 1982 (انظر الصفحة 4 - 22) .

وقد لوحظت نفس هذه التداخلات في سنة 1983 حيث تمّ قيد اعتمادات ملحت
بعلوان هذا التصرف ضمن حسابات سنة 1984 في عدد من المراكز هذه أهمها :
جدة (300.000 دينار) - الجزائر (57.500 دينار) - واشنطن (43.100 دينار)
- طوكيو (26.700 دينار) - جينيف (14.600 دينار) - روما (10.700 دينار).

ان تطبيق قيم صرف خاطئة وغالبا دون القيمة الحقيقية من شأنها
أن تمكّن المراكز من موارد تفوق المبالغ المصروفة لها من اعتمادات
ميزانية وزارة الشؤون الخارجية.

وهكذا يوجد حتما بون شاسع بين المبالغ المأمور بصرفها انطلاقا
من هذه الوزارة والمقايض الناجمة عنها والدرجة ضمن حسابات المراكز المعيّنة.

ولا يمكن لهذه الطريقة الا أن تفرز وضعية مضطربة تتميز بعدم شفافية
الحسابات. ويزداد هذا الاضطراب حدة عندما تعتمد المراكز الى تداخلات
القيد المحاسبي فتدرج ضمن موارد تصرف ما تحويلات أموال من المفروض
تسجيلها بحسابات التصرف السابق.

وكل هذه الاخلاات من شأنها أن تجعل كل غلق لميزانيات المراكز
بالخارج أمرا غير يسير.

ج - الجانب المحاسبي

سيقع التعرّض مجددا في هذا القسم للظروف التي يتم فيها اعداد وتقديم
الوثائق المحاسبية للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وللخلاات التي تمت
ملاحظتها في تنفيذ عدد من العمليات ولضعف مؤيداتها وكذلك للعديد من
المشاكل الاخرى المتعلقة بالتصرف والتي عادة ما شددت انتباه الدائرة.

1 / تقديم وايداع المحاسبات

ينص الفصل 7 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973
المتعلق باصدار مجلة المحاسبة العمومية على أن حسابات التصرف للمراكز
الدبلوماسية والقنصلية بالخارج يقع تقديمها لدائرة المحاسبات في صيغة قوائمات
جملية يحرمها وزير المالية بعد اطلاعه على الحسابات المقدمة له من طـــــــرف
المحاسبين المعيّنين ويتم تقديم تلك الحسابات منظمة حسب الصيغ المقررة بهذه المجلة
بصورة تدريجية...".

وبالرغم من أن هذه الأحكام تكتسي أساسا صبغة انتقالية فإن الدائرة تواصل بعد 10 سنوات ممارسة رقابتها اعتمادا لا على حسابات التصرف وإنما على الجداول المحاسبية الشهرية. ويضاف إلى ذلك ما يسببه تقديم عدد من هذه الوثائق الأخيرة بمدة متأخرة من عرقلة لسير تحقيقات هذه الهيئة القضائية. من ذلك مثلا أن محاسبة القصلية العامة لتونس بطرابلس المتعلقة بتصرف 1983 لم يقع ايداعها إلا في 6 نوفمبر 1985.

وعلاوة على هذه التأخيرات، تجدر الإشارة إلى أن بعض المحاسبات لم يقع تقديمها. وهذا هو الشأن بالنسبة لتصرف 1983 لمركني أنقرة وبغداد. فمن البديهي أن مثل هذه الاغفالات من شأنها أن تعطي صورة غير واقعية عن الوضعية العامة لمصاريف الميزانية ومصاريف الخزينة للمراكز بالخارج وبالتالي عن النتائج التي تضمنها الحساب العام لإدارة المالية.

وتجدر الملاحظة مجددا أن الوثائق المحاسبية مازالت لا تحظى بالعناية المطلوبة. وقد شددت هذه الوضعية التي سبق لدائرة المحاسبات أن شجبتها في تقاريرها السابقة انتباه وزارتي الشؤون الخارجية والمالية اللتين أعطتا كسل التعليمات المناسبة لمحاسبي المراكز بالخارج قصد اصلاح الاخطاء المشار اليها.

ومما يذكر على صعيد آخر أن محاسبي المراكز ينجزون إلى جانب حساباتهم الرسمية عمليات أخرى بواسطة حسابات بنكية "خارجة عن الميزانية" لا يتم ادراجها ضمن الحسابية العامة لهذه المراكز.

وقد تقدمت الدائرة بطلب موافاتها بكشف عن هذه الحسابات لمحاولة ضبط حجم هذه العمليات. وللأسف الثالثة على التوالي ولا سبب مختلفة من بينها عدم الحرص - لم يتيسر وضع أي كشف شامل عن هذه العمليات نظرا لعدم تلقي الدائرة لكامل المعلومات المطلوبة.

وعلى سبيل الدلالة فحسب، تجدر الإشارة إلى أن متوفرات الحسابات التي تلقت الدائرة كشفا عنها أوقفت في موفى سنة 1983، قد ارتفع مبلغها الجملي إلى 0,650 م.د، وهو مبلغ تم ضبطه على أساس القيم الاتفاقية للصرف المحددة لتصرف 1983. وفي الواقع فإن القيمة الحقيقية لهذه المتوفرات تفوق المقدار المذكور وقد تتجاوز مبلغ 0,727 م.د باعتبار قيم الصرف الحقيقية المعمول بها من طرف البنك المركزي التونسي في 31 ديسمبر 1983.

وقد لوحظت أهم المتوفرات حجما في مراكز طرابلس (175.585 ديناراً) - القاهرة (114.482 ديناراً) - نيويورك (79.554 ديناراً) - بارن (51.161 ديناراً) وأخيراً طرابلس (41.838 ديناراً). وفي المقابل ينطوي حساب سفارة تونس ببيون في موفى ديسمبر 1983 على مكشوف قدره 31.855 ديناراً نتيجة عدة تسبقات منحت لبعض الوزارات .

إن المبادرة التي اتخذتها وزارة الشؤون الخارجية بدعوتها صراحة المحاسبين إلى إيلاء أعداد الكشف عن حساباتهم ما يستحقه من عناية تدعو إلى التفائل . وقد تتمكن دائرة المحاسبات بهذا من أعداد كشف بالنسبة لتصرف 1984 يكون واضحاً شاملاً لكافة هذه الحسابات

2/ عمليات ضعيفة تنقصها المؤيدات الكافية

اتضح من النظر في مصاريف المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وخاصة منها مصاريف المعدات والتصرف الإداري أن العمليات المتعلقة بها غالباً ما كانت غير مدعومة بالوثائق الكافية .

وفي العديد من الحالات تقوم مجرد تذاكر الصندوق، التي قل أن تتضمن بيان السلع المشتراة، مقام مؤيدات . وقد تم القيام بهذه المعايينة خصوصاً في مراكز جنيف ولاهاي ولندن ونيامي ونيس وباريس (ق) . . .

وهناك مصاريف أخرى لم يقدم لتأييدها سوى مجرد مذكرات لا تتضمن إلا مبلغها وقد لوحظت هذه الوضعية في أبيدجان وجدة والخرطوم وكشاسا والكويت ولا فاليت ولندن ولومي وليون ومسقط ومديرد وواو الشط وباريس (ق) وباريس اليونسكو وبراغ وروما وياوندي .

وقد بلغت النفقات بعنوان مصاريف الاستقبال 0،556 م.د. ولا تقم الوثائق المؤيدة لها في أغلب الأحيان الدليل على صحتها الإدارية نظراً لعدم كفاية البيانات التي تتضمنها .

وتساق نفس الملاحظة بالنسبة لمصاريف القيام بمأموريات التي وقع تأييدها بمجرد مذكرات لا تتضمن بيان موضوع المهمة ولا أية إيضاحات أخرى تبرهن عن صحتها الإدارية . وفضلاً عن ذلك لم تدعم هذه المذكرات بالوثائق المؤيدة للمصاريف التي تم ارجاعها إلى المعنيين بالأمر .

وعلى صعيد آخر أعطى الفصل 173 من مجلة المحاسبة العمومية تسهيلات استثنائية لتأييد بعض المصاريف المنجزة بالخارج . فيمكن تأييد هذه المصاريف ان اقتضى الامر بتقديم شهادات ادارية تتضمن كل البيانات الضرورية للتعرف خاصة على موضوع الدين ومبلغه الذي يتعين التخصيص على ظروف تصفيته .
بيد أنه لوحظ إضافة الى أن الشهادات الادارية لا تتضمن البتة هذه البيانات، أن هذا الصنف من المؤهلات قد فقد صبغته الاستثنائية.

من ذلك انه تم في الجزائر وداكار واسلاماباد والرباط وروما وغيرها تقديم شهادات ادارية لتأييد مصاريف استقبال اقتناء مواد غذائية.

وازاء هذا الوضع تأمل دائرة المحاسبات أن تولي وزارة الاشراف عناية خاصة لاحكام التصرف في الاموال العمومية بالبعثات التوسية بالخارج .

3 / نفقات ذات صبغة كمالية

لوحظ في عدد من المراكز ايجاز مصاريف لا تتلاءم البتة مع مقتضيات سياسة التقشف في الميزانية . وهذه أمثلة على ذلك من بين عدة أخرى :

- بــــــــــــــــون : اقتناء زربيتين فارسيتين سعرهما على التوالي 4.369 دينار و 4.495 دينار .
- اسلاماباد : اقتناء زربية " سمرقند " بثمن قدره 1.930 دولارا أمريكيا .
- لافاليت : اقتناء آلة تصوير فيديو ج ف س وآلة تسجيل فيديو محمولة من نفس النوع وآلة أخرى متصلة بهما .
- لــــــــــــــــون : اقتناء زربيتين بثمن جملي قدره 16.200 فرنك فرنسي .
- مــــــــــــــــو : اقتناء آلة بيانو بثمن قدره 2.620 دولارا أمريكيا .
- يــــــــــــــــامي : اقتناء مواد زينة وتجميل بثمن قدره 68.670 فرنك .

ومن المهم معرفته أنه على اثر تساؤلات الدائرة تراءى لبعض البعثات أن تبرر هذه المصاريف باتصالها بصورة متأخرة بمنشور الوزارة الاولى المؤرخ في 28 مارس 1983 والمتعلق بتطبيق سياسة التقشف في ميدان الميزانية .

4 / مخالفات الاجراءات وقواعد الصرف

من بين التكاليف التي تحمّلتها المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج خلال تصريف 1983 والتي تم تصنيفها ضمن مصاريف المعدات والتصرف الاداري لاحظت دائرة المحاسبات وجود بعض المصاريف بعنوان اقتناء مواد مختلفة بالدينسار التونسي وقع استرجاعها في وقت لاحق بالعملة الأجنبية من صندوق المركز.

وقد تم الكشف عن هذه العمليات في الجزائر وجنيف والخرطوم ولندن ومدرسد ومسقط وموسكو وطوكيو وأخيرا في طرابلس (ق).

وبناء على تدخل دائرة المحاسبات حذرت وزارة الاشراف بشيخة المراكز المعنية من هذه المخالفات للاجراءات ولقواعد الصرف.

5 / الاسعار الاتفاقية للصرف

لقد تقدّم لدائرة المحاسبات أن أشارت في تقاريرها السابقة الى أن وزارة الشؤون الخارجية تطبق لدى تحويل اعتمادات الميزانية الممنوحة الى المراكز الدبلوماسية والقنصلية اسعارا اتفاقية للصرف منخفضة تختلف من تصرف الى آخر فضلا عن اختلافها من صنف الى آخر من اصناف المصاريف.

وقد تمّ في سنة 1981 (صفحة 4 - 41) وصف الاجراء انطلاقا من الأمر بالصرف الى غاية ايجاز التحويل. وتولى تقرير سنة 1982 (صفحة 4 - 28) تحليل النتائج المنجزة عن هذه الممارسة التي تفضي في نهاية الامر الى الزيادة في قيمة المرتبات المصروفة لموظفي السلك الدبلوماسي والتي لا تتحملها الميزانية بل الخزانة.

وقد ازداد في سنة 1983 نمو هذه التكاليف التي تتحملها الخزانة عن غير وجه قانوني والتي تفضي في الواقع الى ترفيع مقنع في ترخيصات الميزانية. وقد ارتفعت هذه التكاليف الى 3,200 م.د تقريبا مقابل 2,480 م.د في سنة 1982 و 1,200 م.د في سنة 1981.

وقد نتج عن ذلك بالنسبة للتصرفات الثلاثة المشار اليها اعلاه وحدها ان ارتفعت موارد الخزينة التي استخدمت بوجه غير قانوني كتكملة لترخيصات الميزانية الى 6,880 م.د مثقلة بنفس العبء وضعية حساب "نفقات الخدمات وتحويلات العملة من قبل الخزانة" الذي بلغ رصيده المدين في 31 ديسمبر 1983 مقدرا 17,368 م.د.

وتبذل السلطة العمومية الشاعرة بهذا المشكل جهودا لا يجاد حل يمكن من التوفيق بين الحاجات المشروعة لموظفي السلك الدبلوماسي والقواعـد الضابطة لعمليات الميزانية. وفي انتظار اتخاذ قرار في هذا المجال ينبغي القضاء على العجز في حساب الخزينة المذكور أعلاه أو على الأقل العمل على تفادي تفاقمه أكثر فأكثر.

6 / عمليات الخزينة

ما زالت وضعية حسابات الخزينة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج تتميز بالعدد الكبير من العمليات غير المسواة التي تخص حسابات المصالح الدائنة والمصالح المدينة.

أ) المصالح الدائنة

سجلت حسابات المقايض الواجب تسويتها أو نقلها في 31 ديسمبر 1983 فائضا من الايداعات قدره 2,202 م.د مقابل 1,629 م.د في سنة 1982. وفيما يلي أهم الحسابات التي تبرز رصيدا دائما هاما :

- مخصصات بعنوان الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية : 373.919 دينار
- مخصصات بعنوان الضريبة على الاجور والعربات والضريبة الشخصية الدولية : 164.256 دينار
- الفوائد الدائنة عن الايداعات البنكية : 146.880 دينار (منها 103.456 دينار للمركز اوظيفي وحده)
- معاليم قنصلية : 710.240 دينار (منها 43.523 دينار لقنصلية نيس - 69.935 دينار لقنصلية ليون 104.957 لقنصلية مرسيليا وأخيرا 281.290 دينار لقنصلية باريس)

وهكذا تبقى مقايض هامة مجمدة في حسابات انتظار دون تخصيص محدد. وعلى السلطات المختصة أن تحرص على أن يتم فوراً تخصيص هذه المقايض بالحسابات الملائمة حتى يقع تفادي حرمان موارد الميزانية مثلاً من مقايض يفوق مجموعها 1 م.د أو بقاء متوفرات هامة عرضة لأخطار محتملة.

ولئن كان من الممكن الاعتراف قانوناً لرؤساء هذه الدوائر بصفة الآمرين بالصرف ،
فإن الأمر مغاير بالنسبة للمشمولات المحاسبية التي يمارسونها بواسطة التسبقات
الممنوحة لهم أو من محصول بيع الطوابع .

وحتى لا تجعل هذه الوضعية هؤلاء رؤساء الدوائر في موقع متصرفين
فضوليين توصي دائرة المحاسبات باحداث وكالات محاسبية تسمح لمن تقع
تسميتهم بصفة قانونية على رأسها بالقيام بعمليات القبض والصرف المشار اليها
أعلاه .

العنوان الثالث - المؤسسات العمومية الاستشفائية

وفقا للعهد الذي اخذته على نفسها في تقريرها الأخير وسّعت دائرة المحاسبات في مجال رقابتها لتشمل ثلاث مؤسسات عمومية ذات صبغة ادارية تابعة لوزارة الصحة العمومية وهي مستشفيات شارل نيكول والرابطة والحبیب ثامر.

وقد أملت هذا الاختيار، أساسه أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في ميدان الصحة العمومية أين تعد المؤسسات الثلاث المشار إليها أهم مفاخره . وتتميز هذه المستشفيات التي تستهلك أكثر من 20 ٪ من الاعتمادات الممنوحة لمجموع الوحدات الصحية في البلاد بحجمها وطاقته استيعابها وكثرة عدد العاملين بها وتنوع الخدمات التي تقوم باسداؤها .

وتجدر الإشارة في البداية الى أن الرقابة المجرأة على هذه الوحدات لم تكن شاملة . واعتبارا لعدة أسباب منها عدم توفر كافة المعلومات اللازمة وقلة عدد أعوان الدائرة فقد تقرر في هذه السنة القيام باقتحام بسيط لهذا الميدان الذي بقي مجهولا الى حد الان وذلك لتحديد البعض من المشاكل العديدة التي تعترض قطاع الصحة .

وبشكل التصرف في الاعتمادات وتثقيف المستحقين واستخلاصها وإدارة المواد المخزونة وبالأخص مواد الصيدلية وعدة ملاحظات أخرى، فيكل هذا الجزء .

I - التصرف في الاعتمادات

ينص الفصل 20 من القانون الأساسي للميزانية على أن " المؤسسات العمومية التي لها صبغة ادارية تتمتع بميزانيات مستقلة " . وتكون المداخيل والمصاريف لهذه المؤسسات العنوان الاول من ميزانيتها الملحقه ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة .

وبين الفصل 21 من القانون المشار اليه أعلاه ، من جهته أن مصاريف التنمية للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية تحمل على اعتمادات التنمية للميزانية العامة للدولة .

واضافة الى ذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تتمتع بمقايير استثنائية ينتج عنها فتح اعتمادات اضافية في نطاق عنوان ثان من ميزانيتها يسمى " مصاريف محمولة على مداخيل لها استعمال خاص " .

أ - ميزانية التصرف : العنوان الاول .

1 / الموارد العادية

تتكون الموارد العادية للمؤسسات العمومية أساسا من المقاييس الخاصة بها ومن منح التوازن التي تصرف لها من ميزانية الدولة .

واتضح عند فحص ميزانيات المؤسسات الاستشفائية الثلاث التي تمت مراقبتها أن حصة مقاييسها الذاتية من مجموع موارد ما العادية تتراوح بين 17% و 36% .

وقد بقيت هذه النسب ضعيفة رغم الترفيع في شهر أفريل 1982 في تسعيرة مختلف الخدمات السداة في الوحدات الاستشفائية والصحية وأحداث بداية من غرة جانفي 1983، مساهمات مالية لتغطية مصاريف العلاج والاقامة المدفوعة من قبل بعض المستفيدين من هذه الخدمات. وقد حددت تقديرات موارد هذه المؤسسات، التي ضبطت في أول الأمر بقانون المالية لسنة 1983، بما قدره 2,088 م.د. بالنسبة لمستشفى شارل نيكول وبـ 1,945 م.د. لفائدة مستشفى الرابطة وبـ 1,726 م.د. لصالح مستشفى الحبيب ثامر. ثم رفّح في حجم هذه الموارد بواسطة المنح الإضافية المملوكة تطبيقا للأمر عدد 846 لسنة 1983 المؤرخ في 13 سبتمبر 1983 فبلغ 2,283 م.د. بالنسبة لمستشفى شارل نيكول و 2,170 م.د. للرابطة و 1,911 م.د. للحبيب ثامر، وقد استعملت هذه الموارد الإضافية أساسا لتسديد بعض مخلفات الديون ولشراء مواد غذائية وكذلك لاقتناء أدوية وآلات طبية.

أما الموارد التي تم تحقيقها بصفة فعلية فقد بلغت على التوالي بالنسبة للمستشفيات الثلاث الآتية الذكر 2,135 م.د. و 2,156 م.د. و 1,849 م.د. مسجلة بذلك انخفاضات قدرت على التوالي بـ 0,148 م.د. و 0,014 م.د. و 0,248 م.د. بالنسبة للتقديرات. ويلاحظ أن المنح المتأتية من ميزانية الدولة قد صرفت برمتها وبذلك تعمزى الانخفاضات المسجلة إلى الموارد الذاتية التي كانت أجازاتها دون التقديرات فسي حدود المبالغ المشار إليها أعلاه .

وبين الجدول اللاحق التقديرات الأولية والتقديرات النهائية وانجازات الموارد العادية.

الموارد المادية (المعلومات الاول)

تصرف : 1988

بالدنانير

مستشفى "الحبيب ثامر"			مستشفى "الرابطة"			مستشفى "شارل نيكول"			البواب		
التقديرات			التقديرات			الاجازات			التقديرات		
المبالغ	الاولية	الدهائية	المبالغ	الاولية	الدهائية	المبالغ	الاولية	الدهائية	المبالغ	الاولية	الدهائية
(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %	(1) %
32.9	1.532.000	1.532.000	1.297.000	1.297.000	1.376.000	63,8	1.376.000	1.376.000	1.354.000	1.159.000	1.354.000
17.1	316.756	379.000	429.000	429.000	730.339	36,2	730.339	794.000	929.000	929.000	929.000
100	1.848.756	1.911.000	1.726.000	1.726.000	2.156.339	100	2.156.339	2.170.000	2.283.000	2.088.000	2.283.000

(1) تعبر هذه النسب المئوية عن نصيب كل باب من مجموع الموارد المادية المحصلة.

ويؤكد هذا الجدول الملاحظات الواردة سابقا بخصوص ما تميزت به الموارد الذاتية من ضآلة وعدم كفاية، فضلا عن عدم الاستقرار من حيث مبالغها ونسبها ضمن مجموع الموارد .

ويتضمن الجدول الموالي توزيع هذه الموارد حسب أبواب الميزانية :

الموارد الغامضة

بالدينار

مستشفى الحبيب ثامر		مستشفى الرابطة		مستشفى شارل نيكول		مستشفى	
الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات
% (1)	المبالغ	% (1)	المبالغ	% (1)	المبالغ	% (1)	المبالغ
-	-	5,7	44.290	0,9	7.194	3.000	3.000
1,9	69.250	10,8	84.513	15,5	120.933	130.000	130.000
2,6	8.264	1,4	10.940	1,8	13.884	50.000	50.000
3,6	74.858	11,9	92.461	9,5	74.419	103.000	103.000
4	12.543	6	43.965	8	62.443	141.000	141.000
0,5	1.636	-	-	0,3	1.966	2.000	2.000
1,6	100.000	33,4	300.000	33,4	300.000	300.000	300.000
5,3	50.000	25,5	200.000	25,6	200.000	200.000	200.000
-	-	0,2	1.170	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
0	316.756	100	760.339	100	730.839	929.000	929.000

الأبواب

- مقاصد بيضر مختلفة وعرضية
- استرجاع مصاريف الإقامة بالمؤسسات ولا تعاب الطبيب
- المساهمة الجمالية السنوية لصحة
- المستفيد من بدفتر علاج مجاني
- المساهمة في تغطية مصاريف العيادة الخارجية
- المساهمة في تغطية مصاريف الإقامة بالمؤسسات
- الاستشفائية
- التخصيص من بيع الأشياء المتخلى عنها
- أو اللصتي زال الارتفاع بها
- دفعوات مباشرة من الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
- لخلاص العلاج المسدى للمرضى الاجتماعيين
- دفعوات مباشرة من الصندوق القومي للتقاعد
- والحيطة الاجتماعية لخلاص العلاج المسدى
- للممرضات الطبيين بهذا الصندوق
- مداخيل التحاليل الطبية
- استرجاع الامتيازات العينية
- الجمالية

(1) تعتبر هذه النسب المئوية عن نصيب كل باب من مجموع الموارد العادية المحصلة.

ويتبين من هذا الجدول أن 64 % من المقايير الخاصة بمستشفى شارل نيكول والرابطة 47 % من المقايير الخاصة بمستشفى الحبيب ثامر قد حصلت من الدفوعات التي تقوم بها مؤسسات الضمان الاجتماعي . أما المقايير التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في تمويل هذه المؤسسات الاستشفائية فهي المداخيل التي تم قبضها بعنوان الأبواب التالية :

- "استرجاع مصاريف الإقامة بالمستشفيات والألعاب الطبية"
- "المساهمة في تغطية مصاريف العيادات الخارجية"
- "المساهمة في تغطية الإقامة بالمؤسسات الاستشفائية"

وبصورة عامة، يبدو من المفيد إبراز الفوارق الشاسعة بين تقديرات وانجازات المقايير الذاتية، ولتحديد مدى إمكانية اعتماد التقديرات التي تم ضبطها، يمكن الاكتفاء بمثال مستشفى الحبيب ثامر حيث ضببت تقديرات المقايير بعنوان المساهمة في تغطية مصاريف الإقامة بالمؤسسات بـ 82.000 دينار . في حين لم تبلغ الانجازات سوى 12.548 ديناراً، أي بنقص قدر بحوالي 70.000 ديناراً .

ويتبين من الفحص المعمق لوضعية المقايير الخاصة بهذه المستشفيات أن المقايير الفعلية تمثل بالنسبة للتقديرات، وبدون اعتبار الدفوعات التي تقوم بها صناديق الضمان الاجتماعي ، 65 % بالنسبة لشارل نيكول و 95 % للرابطة و 72 % للحبيب ثامر .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه خلافاً لما لوحظ بمناسبة النظر في مقايير الميزانية العامة للدولة حيث أن الانجازات قد فاقت دوماً التقديرات، فإن المقايير المحصلة للمؤسسات الاستشفائية كانت دون التقديرات .

2 / مصاريف التسيير

يجدر التوضيح بادق ذي بدء أن ميزانية الدولة (وزارة الصحة العمومية) تتحمل كامل مصاريف تاجير أعوان المؤسسات الاستشفائية . أما الاعتمادات المخولة لهذه المؤسسات فتستعمل أساساً لتغطية مصاريف المعدات والتصرف الإداري (الفصلان 40 و 41) .

وتتوزع هذه المصاريف كما يلي :

مصاريف التشغيل

بالدنانير

مستشفى الحبيب ثامر		مستشفى الرباطة		مستشفى شارل نيكول		مستشفى		الفصول
الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	الاجازات	التقديرات	
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
18,9	1.323.094	1.337.000	2.028.140	94,6	2.020.029	2.157.900	2.157.900	الفصل 40 : مصاريف المعدات والتصرف الاداري
0,6	10.517	14.000	9.853	0,4	9.713	20.100	20.100	الفصل 41 : مصاريف النقل والتمويل
0,5	10.000	10.000	79.778	3,7	104.948	105.000	105.000	الفصل 94 : تسديد مخلفات الديون لفائدة الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز
100	1.843.711	1.911.000	2.117.771	100	2.134.690	2.283.000	2.283.000	الجملة

وأزاء عدم توقّر معطيات عن التصرفات السابقة يمكن الرجوع إليها . فان النظر في الجدول السابق لا يسمح بالقيام باستنتاجات دالة .

ومع ذلك تجدر الإشارة الى أن جزءاً عاماً من المبالغ المأمور بصرفها والمحمولة على اعتمادات الفصلين 40 و 41 قد استعمل لتصفية مخلفات الديون التي لم تسدّ في آبائها، أي في السنة التي نشأت فيها . وقد فاقت هذه الديون المتخلدة بذمة المؤسسات مبلغ 0,750 م.د بالنسبة لكل من مستشفى شارل نيكول والرابطة وبمبلغ 0,570 م.د بالنسبة لمستشفى الحبيب ثامر .

وتمثل مخلفات ديون هذه المستشفيات حوالي 35,5% من مجموع المصاريف الجارية بالنسبة للمؤسسات المذكورتين في المقام الأول و 30,3% بالنسبة لمستشفى الحبيب ثامر . وما لا شك فيه أن المبالغ المذكورة تتضمن ديوناً نشأت في أواخر التصرف السابق ولكن لم يتيسر تسديدها في الابان اعتباراً للأجال المادية الضرورية لتحقيق مختلف المعطيات التي تتطلبها إجراءات تنفيذ المصاريف العمومية .

ومهما يكن الأمر فان المشاكل التي أثّرت في هذا المجال بالنسبة لميزانية الدولة هي نفس المشاكل الموجودة في المؤسسات الاستشفائية حيث يبيّن حدوث حسابية تجارية و حسابية تكاليف أمراً ضرورياً اذا أرادت الإدارة التحكم في تكاليف التصرف في هذه الوحدات .

ب - مصاريف محمولة على مداخيل لها استعمال خاص

يمكن للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية، كما تمّت الإشارة اليه أعلاه ، أن تتمتع بمقاييس استثنائية ينتج عنها فتح اعتمادات اضافية في نطاق عنوان ثان من ميزانيتها يسمى " مصاريف محمولة على مداخيل لها استعمال خاص " .

فبالنسبة للمستشفيات الثلاثة التي تمت مراقبتها تتكون كل هذه الموارد تقريباً من المبالغ المصروفة لها من اعتمادات ميزانية التجهيز لوزارة الصحة العمومية .

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى مبلغ قدره 0,095 م.د تأتي لفائدة مستشفى شارل نيكول من مصحة الإقامة الطبية الملحقة به .

وبين الجدول اللاحق توزيع الموارد وكذلك توزيع هذا النوع من المصاريف حسب المؤسسات والصادر :

بالدنانير

مستشفى الحبيب ثامر	مستشفى الرابطة	مستشفى شارل نيكول	الابواب
586.591	1.213.032	1.850.000	- نقل فواضل تصرف 1982
1.127	347.500	355.399	- تحويل من العنوان الثاني
-	-	95.226	لميزانية الوزارة
			- مقايض مختلفة
587.718	1.560.532	2.800.625	جملة الموارد
250.637	493.217	773.494	المصاريف
337.081	1.067.315	2.027.131	رصيد ينقل لتصرف 1984

يمكن النظر في هذا الجدول من ابداء عدة ملاحظات، من ذلك أولاً أهمية الاعتمادات المجمدة بالعنوان الثاني لهذه المؤسسات العمومية.

وبالفعل تتكون هذه الموارد في مستشفى شارل نيكول بنسبة 66% من فواضل اعتمادات تصرفات السنوات التي سبقت سنة 1983. وتناهمز هذه النسبة 77,7% في مستشفى الرابطة و 99,8% في مستشفى الحبيب ثامر. ويعزى تراكم الاموال التي بقيت مجمدة الى تعود بعض الوزارات على تفويض جزء هام من اعتمادات التجهيز لفائدة مؤسسات وجماعات عمومية قصد انجاز مشاريع هي في الواقع من مشمولاتها. وقد تم تحليل السلبات الناتجة عن هذا الاجراء باطناب في مختلف تقارير الدائرة. وفي هذا السياق وعلى سبيل المثال بقيت مبلغ يناهز 40.000 ديناراً كان قد خصص لتوسيع وتجديد مستشفى شارل نيكول، مجمداً منذ سنة 1980، علماً وان هذا المشروع لم يقع انجازه. كما بقيت فواضل اعتمادات اخرى دون استعمال منذ عدة سنوات، يرجع بعضها الى سنة 1978، في حين تم انجاز المشاريع التي كانت مرصودة لها، وسددت كل المصاريف المتعلقة بها.

لذا، لا بد من العمل على تصفية وضع حسابات المؤسسات باعطاء الموارد الهامة المجمدة الوجهة التي تتماشى ومصالح المجموعة، ومما لا يشك فيه أن التوصيات التي عبرت عنها دائرة المحاسبات في تقاريرها السابقة بشأن "تفويض" الاعتمادات تبقى صالحة للمؤسسات الاستشفائية.

II- استخلاص مستحقات المستشفيات

يجدر التذكير في هذا المجال بان المقايض العادية للمستشفيات تتأتى أساسا من منح التسيير ومن الموارد الذاتية . وقد تبين على اثر الرقابة المستندية والرقابة الميدانية ان الموارد الذاتية لم تحظ على ما يبدو بالعناية والحرص المطلوبين عادة لاستخلاصها . فالفوارق بين التقديرات والانجازات تشكل مؤشرا واضحا عن الفطور الملاحظ في سير وتنسيق أنشطة الهياكل الادارية والمالية المكلفة باستخلاص المستحقات المتعلقة بترجيح مصاريف الإقامة بالمستشفيات (المرضى المطالبون بالدفع او المضمونون الاجتماعيون) والمساهمة في تغطية مصاريف العيادات الخارجية ومصاريف الإقامة بالمستشفيات والمساهمة الجماعية السنوية للصحة التي يدفعها أصحاب دفاتر العلاج المجاني الخ ...

ويجدر ابداء بعض الملاحظات في هذا المجال مع تدعيمها باحد الأمثلة التي تمكن من توضيح المعايير التي تم القيام بها .

أ - مصاريف الإقامة والأتعاب الطبية ونقل المرضى

ان المرضى المطالبين بالدفع والذين يتم قبولهم بالمستشفى ملزمون طبعاً بدفع مصاريف إقامتهم . ولا يتم هذا الدفع الا لدى المؤسسة الاستشفائية .

وباستثناء الحالات الاستعجالية ، يجب على كل مريض مطالب بالدفع سرياً وقبوله بالمستشفى ، اما دفع تسبقة تقدر بمعدل خمس تسبقة ايام من الإقامة في الاختصاص المعنى بالامر او تحط هذه التسبقة السبقة نصفها بالنسبة للولادات) واما تقديم شهادة كفالة مسلمة من طرف مؤسسة التأمين او الحياطة الاجتماعية المنخرط بها .

ان استخلاص مصاريف الإقامة من المرضى او من مؤسسات التأمين والحياطة الاجتماعية يتضمن عدة صعوبات من أهمها :

- التأخير الحاصل في تسديد المبالغ المتخلدة بذمة هذه المؤسسات .
- الاخلاصات المسجلة في مستوى مكتب قبول المرضى .

1 / تسديد مؤسسات التأمين والحيطة الاجتماعية لمصاريف الإقامة بالمستشفيات

يقع قبول كل منخرط باحدى هذه المؤسسات بالمستشفى بعد الاستظهار بشهادة كفالة مسلمة من طرف المؤسسة المعنية .

وعند نهاية الإقامة تحرر ادارة المستشفى قوائم مصاريف وتحيلها الى المحاسب لاستخلاصها بالطرق القانونية .

غير أنه تبين أن هذه القوائم التي تشكّل بطاقات الاستخلاص تصل في غالب الأحيان الى المحاسب بتأخير كبير مرده عموما الى مكتب وضع القوائم .

وقد لوحظ نفس البطء لدى المؤسسات المعنية حيث انها تقوم بتسديد مصاريف الإقامة بعد آجال طويلة جدا من شأنها التأثير سلبيا على النشاط العادي للمؤسسة الاستشفائية التي يهتمها الامر .

2 / تسديد مصاريف الإقامة بالمستشفيات من طرف المرضى المطالبين بالدفع

يشكل مكتب القبول في نظام استخلاص مصاريف الإقامة بالريش احدى الهياكل الأساسية في المستشفى .

وبالفعل يتولّى هذا المكتب عند قبول مريض بالمستشفى تحرير بطاقة إقامة تتضمن كل المعلومات المفيدة عنه . كما تعد بعد اتمام العلاج ، قائمة نهائية في المصاريف يقع تصفيتا على أساس البيانات الواردة عليه من المصالح الطبية والفنية المكلفة بمعالجة المريض . وتسلم هذه الوثيقة بعد ذلك مرفوعة ببطاقة الاستخلاص الى المحاسب المكلف بتحصيل المبالغ التي تتضمنها .

وقد لاحظ القضاة المتعهدون بالرقابة أن بطاقات الإقامة لا تتضمن في حالات كثيرة كل المعلومات . وبالفعل يقع أحيانا اغفال بعض الخدمات فلا تدرج بطبيعة الحال بقائمة المصاريف .

وبلاحظ من جهة أخرى أن مكتب القبول يغفل في بعض الأحيان ، عند قبول المريض ، عن تسجيل كل المعلومات اللازمة لمعرفة . ومن شأن هذا التقصير أن يجعل المحاسب غير قادر فيما بعد على متابعة استخلاص الدين .

وعلى صعيد آخر ونظرا لعدم توفر حاملي بطاقات الجبر لمساعدة المحاسب على أداء مهامه ، فإن هذا الأخير يجد نفسه مدعوا الى ان يعهد الى قباض المالية مهمة استخلاص المستحقات المثقلة بحساباته رغم ما قد ينجر عن ذلك من امكانية عدم بلوغ النتائج المشهودة .

ولا بد من الملاحظة ايضا المسؤولين عن مكاتب القبول ووحدات اعداد قوائم المصاريف لا يقدرّون كما يجب ، جسامه الضرر الذي يلحق مصالح المؤسسات التي يعملون بها من جراء تصرفاتهم . وقد لاحظت القضاة المتعهدون بالمراقبة ، في هذا العدد انه لم يتم ابلاغ قوائم مصاريف الاقامة وبطاقات الاستخلاص المتعلقة بها الى المحاسب في الآجال المطلوبة حتى يتمكّن من تحصيل المقايض المتأتية من تقديم العلاج للمرضى المطالبين بالدفع .

ففي مستشفى شارل نيكول مثلا ، وبالنسبة للسنة المالية التي تمت مراقبتها لوحظ ان حوالي 2000 كشف مصاريف بقيت في الانتظار ولم يقع ابلاغها - الى حدّ تاريخ اجراء هذه الرقابة - الى محاسب المستشفى لتفقيها بحساباته ثم استخلاصها .

وهناك ما هو اخطر من ذلك ، اذ ان عددا هائلا من قوائم المصاريف الراجعة الى سنوات سابقة قد تم حفظها دون ان يقع تفقيها واستخلاصها . وعندما طلب القاضي المكلف بالتثبت في الوثائق من المسؤول عن مكتب القبول ان يعيد وضع قوائم المصاريف التي لم تسقط بالتقادم والتي يرجع تاريخها الى ما بين سنوات 1980 و 1984 في مساره الطبعي أثار هذا الأخير وضع الارشيف المختل والفوضوي لتبرير استحالة تلبية طلب القاضي . وهكذا تحرم المؤسسة كل سنة من موارد هامة بسبب الاهمال المزمنة لمكتب القبول الذي لم يخضع ، على ما يبدو ، لاية رقابة من قبل ادارة المؤسسة .

ويمكن الاشارة الى اخلالات اخرى منها على سبيل المثال عمد بعض الاطباء الذين لهم عيادات خاصة الى افادة حرقائهم بمجانية تحاليل المخبر او الفحص بالاشعة .

ومن البديهي ازا هذه الوضعية التي لم تقع اثاره الا البعض من جوانبها ان تتولى سلطة الاشراف وكذلك المسؤولون بصفة عامة رد الفعل بكل حزم حتى يوضع حد للسلوك اللامسؤول الذي ينتهجه عدد من الاعوان من جميع الاصناف . ان مثل هذا الموقف من الادارة علاوة عن كونه قد يساهم في تحسين صورة المستشفيات فانه سيكون حتما ذا جدوى باعتباره يؤدي الى امكانية استخلاص كل مستحقات المؤسسات الاستشفائية بكامل الحرص المطلوب .

ب - المخالفات المحاسبية

سيتم في هذا المجال التعرّض بعجالة للظروف التي تمّ فيها التصرف فسي
بعض المطاعم والمشارب في المستشفيات.

عوض أن تدرج المقاييض المنجزة بهذا العنوان بميزانية المؤسسات
المعنية بالامرفانها تحوّل الى حسابات بنكية أو الى صناديق يتصرّف فيها أعوان
ليست لهم صفة المحاسبين العموميين .

ومن الامثلة عن ذلك ما لوحظ بكلّ من مطعم مستشفى شارل نيكول ومشرب مستشفى الحبيب
ثامر حيث يتمّ التصرف في المقاييض على هامش قواعد المحاسبة العمومية
علاوة على استعمال هذه المقاييض لانجاز مصاريف ذات صبغة اجتماعية، وتنتمي هذه
العمليات الى التصرفات الفعلية طبقا لاحكام الفصول 23 و 55 و 58 من مجلة
المحاسبة العمومية .

III - التصرف في المواد الصيدلانية

تتولّد عن اقتناء المواد الصيدلانية في الوحدات الاستشفائية مصاريف
هامّة. فقد تولّبت، في هذا الصدد، مستشفيات شارل نيكول والرابطة والحبيب
ثامر، على التوالي، انفاق 719.104 دينار و 492.381 دينار و 387.274
دينارا خلال سنة 1983 لتسديد حاجيات مصالحها من الادوية أي ما يعادل
حوالي ربع ميزانية التصرف.

لذلك ينبغي أن يكون التصرف في هذه المواد سليما ورشيدا . ولهذا
الغرض وقع بعث الهياكل الملائمة لذلك والمتخلّصة في :

- الصيدلية الداخلية المكلفة أساسا بالشرايات ومزويد الهياكل الاخرى
بالمواد الصيدلانية .

- الصيدلية الخارجية التي تتولّى مهمّة توزيع الادوية على العرض الدين
يتلقّون العلاج بالتنقل .

— صيدليات المصالح الاستشفائية وصيدليات المستوصفات المدعومة
لطلبية حاجيات مختلف المصالح الداخلية للمستشفيات والمستوصفات الملحقة بها .

الا أنه تبين من الرقابة المجرأة على هذه الوحدات وجود عدد من
الاخلالات في سير نشاطها تتعلق أساسا بظروف التزويد وخزن المواد وبمسك
حسابية المواد وكذلك بتوزيع واستهلاك الأدوية . كما تبين أيضا من هذه الرقابة
أن لبعض أعوان المستشفى سلوكا غير سليم .

1 / الصيدلية الداخلية

تجمع هذه الوحدة كل مشتريات المواد الصيدلانية وتتولى تزويد الهياكل
الأخرى حسب حاجياتها (الصيدلية الخارجية والمصالح الطبية والمستوصفات والمخابر) .

وللقيام بمهمتها على الوجه الأكمل يجب على الصيدلية الداخلية انشاء
مخزون احتياطي بمستودعها وممارسة رقابة دائمة على المخزونات المحفوظة
بالوحدات الصيدلانية الأخرى .

الا أنه لوحظ أنه كثيرا ما ينفذ المخزون من بعض الأدوية في المستشفيات الثلاث التي
تمت مراقبتها، ويعزى ذلك عموما الى التأخير الحاصل في تسليم البضاعة من طرف الصيدلية
المركزية وكذلك الى غياب مخزون احتياطي . وأمام هذه الوضعية وتأينا لسير
المصالح فانه كثيرا ما وقع اللجوء الى مزودين آخرين لاقتناء مواد تعويضية بأسعار
أكثر ارتفاعا .

وتجدر الإشارة في هذا المجال، الى أن الالتجاء الى مزودين آخرين غير
الصيدلية المركزية قد وقع تهريره بوصف أدوية غير واردة ضمن القائمة المعتمدة
من قبل المستشفيات والمضبوطة مسبقا من طرف لجنة فنية تجمتع بوزارة الصحة
العمومية .

وبلاحظ أن هذا الاجراء الذي يجب أن يبقى استثنائيا قد استعمل بافراط خاصة
في مستشفى شارل نيكول حيث تبين أن المـــــــواد الخارجية عن القائمة لها
ما يقابلها، في أغلب الأحيان، من مواد أخرى مماثلة موجودة بالمستودع وذلك
علاوة على أنها اشتربت بأسعار مرتفعة جدا .

2 / الصيدلية الخارجية

تتولى هذه الصيدلية توزيع الأدوية على المرضى غير المقيمين بالمستشفى وذلك بناءً على وصفات تسلّم إلى أصحاب دفاتر أو بطاقات العلاج المجانية. غير أنه لوحظ أن عدداً كبيراً من الأعوان يقصدون هذه الصيدليات للحصول على أدوية لاستعمالهم الخاص. وقد كشف القضاة المتعهدون بالتدقيق أن الأعوان يتجهون يومياً، لهذا الغرض، بمعدل 25 شخصاً إلى الصيدليات الخارجية لـشـارل نيكول والرابطة، أي ما يعادل 10% من عدد المرضى الذين يتلقون العلاج بالتنقل.

وتخوّل القوابين لبعض الأصناف من الأعوان الاستشفائيين حقّ التمتع بمجانبة العلاج والأدوية التي تتطلبها حالتهم الصحية. غير أن هذا الامتياز أصبح مصدر إصراف نظراً لسهولة حصول كل الموظفين على الوصفات الطبية ومكايبة مدورها من طرف أعوان ليست لهم صفة أطباء.

3 / صيدليات المصالح الاستشفائية

حسب ما جاء بمنشور وزير الصحة العمومية عدد 82/59 المؤرخ في 27 مارس 1982 يجب أن يكون في حوزة المصالح الاستشفائية أدوية لاسداء العلاج العام (كحول - كحول إيودي - داكوان الخ...).

ويوضح المنشور "أنه فيما يتعلق بالأختصاصات فإن الطلبات تقدم في أجل لا يتعدى 3 أيام ويجب أن تكون موافقة لمقتضيات كراس العيادة وما هو مسجل في كراس العلاج".

ويوضح أيضاً "أن الأدوية المطلوبة والتي لم يقع استعمالها بعد لتغيير العلاج أو لخروج مريض ترجع إلى صيدلية المؤسسة مقابل وصل يقرر من طرف المصلحة المعنية بالامر. وتسجل الأدوية التي يقع إرجاعها بالواردات على البطاقات المتحركة".

وأخيراً يبيّن المنشور أن احتياطي أدوية الاستعجالي الموجودة بالمصالح تسجل بدفاتر جرد خاصة يقع متابعتها يومياً. وتحفظ هذه المواد بمكان مقفل. أما المبادرات فيقع قيدها بكراس العلاج ويحرر في شأنها وصل تعويض لتجديد الاحتياطي الاستعجالي.

الا أن وضعية صيدليات المصالح الاستشفائية لا تطابق البتة أحكام المنشور المذكور أعلاه .

وقد بينت التحقيقات التي قامت بها الدائرة أن المخزون الهام لهذه المصالح من الأدوية المعدة للعلاجات العامة وللاختصاصات لا تتماشى وحاجياتها العاجلة . ولا يمكن اعتبار هذه المخزونات من قبيل الاحتياطي الاستعجالي نظرا لحجمها وتنوعها ومما يزيد من خطورة هذا الأمر عدم مسكأية حسابية تتضمن عمليات واردات وصادات الادوية .

وستنتج من ذلك أن صيدليات المصالح تشكل موطئ الضعفي في الهيكل الصيدلي للمستشفيات . ومما يؤكد صحة ذلك وجود مواد محظورة أو مواد انتهت مدة استعمالها . وقد لوحظ في هذا المجال وجود قوارير " داميكلان 0,25 قران " بمصلحة التوليد بمستشفى الحبيب ثامر ، انتهت مدة استعمالها منذ 1981 وكذلك كمية كبيرة من " البيتا زالدين " القابلة للحقن ، علما وأن تناول هذا الدواء قد منع في تونس . وقد كشفت كذلك مراقبة مخزونات الأدوية لمصالح "م8" و "أمراغ الفم" و "أمراغ القلب" بمستشفى شارل نيكول عن وجود 9 أدوية انتهت مدة استعمالها و3 أدوية أخرى وقع سحبها من ماله التوزيع .

وكثيرا ما يتم حفظ الأدوية في ظروف قلما تستجيب لمتطلبات السلامة وحسن التنظيم .

وكان يكفي مع ذلك لتدارك كل هذه الأخطاء ، السهر على احترام مقتضيات منشور وزارة الصحة العمومية المؤرخ في 15 مارس 1969 المظم لهذا الميدان .

4/ صيدليات المستوصفات

تعاني أغلب هذه الصيدليات من نفس الأخطاء التي تم كشفها بصيدليات المصالح الاستشفائية وتفتقر الأدوية المخزونة بكثير الحاجيات الخاصة بهذه الوحدات . ومن جهتها فإن المواد التي انتهت مدة صلاحيتها ما زالت تستعمل . أما بطاقات الخزن ، ان وجدت ، فلا يقع متابعتها يوميا .

وبتميز التصرف في الصيدليات ، إضافة الى ذلك ، بقلّة الاعوان الأكفأ وعدم استقرارهم .

ومن شأن هذه العوامل أن تدخل الاضطراب على حسن تنظيم هذه الخلايا .
 هذا ويقوم ميداني المستشفى بمراقبة دورية ألا أن هذه المراقبة تبقى بالضرورة
 غير كافية اعتبارا للعدد الكبير للمستوصفات التابعة لكل مستشفى .
 لذا، توصي الدائرة بأخذ الاجراءات اللازمة لضمان حسن التصرف في هذه
 الوحدات الصحية الاساسية.

IV - التصرف في المغازة

لقد لوحظت عدة اخلالات خطيرة في التصرف في المغازة، وهي الوحدة
 المكلفة أساسا بالتزود وتوزيع المعدات والأدوات التي يقتتها المستشفى .

وتتميز وضعية المغازة ، في المستشفيات التي تمت مراقبتها ، أساسا باختلال
 التنظيم سواء في مستوى التصرف العادي أو في مستوى مسك الوثائق المحاسبية .

فجّل المباني التي تأوي هذه الوحدات ضيقة وقديمة
 مما يجعلها مزدحمة بالمواد والمعدات ولا تستجيب للقواعد الصحيحة التي تحكم خزن السلع
 وحفظها .

ولوحظ في هذا المجال بمستشفى شارل نيكول أن المطبوعات ولوازم المكاتب
 قد وضعت على الأرض مباشرة خلافا لكل قواعد الحفظ الجيد . وأن عمليات خزن
 وتوزيع مواد التنظيف قد تمت بدون مراعاة أي تنظيم أو اقتصاد .

أما في خصوص الشراءات فقد وقع، عموما اللجوء، بالنسبة للمستشفيات الثلاث ،
 الى تجزئة الطلبات حسب الحاجيات العاجلة للمصالح المستعملة وبدون اتباع
 سياسة تقديرية طويلة المدى . وقد انعكس نفاد المخزون الناتج عن ذلك
 بصورة سلبية على سير هذه المصالح .

أما حسابية المواد فلم تعكس بعناية . ففي المستشفيات الثلاث لم يقع الاعتناء
 بحفظ الدفاتر التي تتضمن بالتالي أوراق مفصلة او ممزقة تصعب قراءة الكتابة التي
 تحتوي عليها، كما لوحظت تشطيبات واضسافات . واعتبارا
 لذلك لا يمكن عمليا اعتماد هذه الوثائق كما لا يمكن مقارنة الجرد المحاسبي بالمواد
 الموجودة .

ويعتبر نقص تكوين الأعوان السبب الرئيسي لكل الاخلالات المشار اليها كما سبق للدائرة أن أكدت على ذلك في عدة مناسبات. فقد تبين بالفعل انتمساء أعوان مغارة مستشفى الحبيب ثامر بالخصوص الى اغار العملة. ومع ذلك عهدت اليهم أعمال ادارية تتطلب كفاءات عالية .

ويطلب من دائرة المحاسبات سارع مدير هذه المؤسسة بتعيين متصرف لاعادة تنظيم المغارة وترتيب حسابيتها . كما بـ سادار المقتصد باعداد جرد للمعدات التي تملكها مختلف المصالح قصد مقارنة نتائجه بالكشف المحاسبي .

٧ - ملاحظات مختلفة

علاوة على الملاحظات التي تم عرضها أعلاه والتي وقع ابداء اغلبها على اثر التحقيقات المجرأة على عين المكان، تبين من فحص الحسابية الادارية لهذه الوحدات الاستثنائية وجود عدد من الاعطال والمخالفات في التصرف في الاعتمادات تتعلق أساسا بتجزئة الطلبات وابعرام صفقات على وجه التسوية وعدم تنفيذ أحكام البند الخاص بعقوبات التأخير من عقد الصفقة الخ . . .

١ / الصفقات العمومية

أ) تجزئة الطلبات

ان المخالفات التي سبق للدائرة الكشف عنها بمناسبة فحص الحسابية الادارية للدولة تـسـوجد كذلك بحسابية المؤسسات الاستثنائية التي تمت مراقبتها .

فلقد تم اقتناء عدد من الأغذية وكمية من مواد التنظيف ومعدات الكترونية وأدوات علمية بمبالغ فاق مجموعها الحد الذي يستوجب تجاوزه ابرام صفقات كتابية .

وتعتبر هذه الانحرافات من قبيل توخي الحلول السهلة التي تتنافى - أساسا - مع قاعدة اعتماد المنافسة الحرة .

ومعلوم أن التقدير المسبق للحاجيات وتجميع الطلبات من شأنهما وضع حد لهذه الممارسة المخالفة للقوانين والمتنافية مع قواعد حسن التصرف في الاموال العمومية.

وتتطبق هذه التوصية كذلك على "الصفقات على وجه التسوية" التي أبرمت لاحترام مقتضيات الفصل 99 من مجلة المحاسبة العمومية من الناحية الشكلية فقط. ويتعلق ذلك عموما بطلبات مجزأة تعدى مبلغها الجملي الحد الذي يستوجب تجاوزه ابرام صفقات كتابية.

وتبين عند تحليل هذا النوع من الصفقات أن هذه الأخيرة لا تستجيب البتة للشروط الاساسية التي نص عليها القانون للحصول على أفضل السلع او الخدمات من حيث الجودة والسعر.

ب) عدم تطبيق البند الخاص بعقوبات التأخير

لقد كشف النظر في ملف الصفقة المبرمة بتاريخ 25 نوفمبر 1982 بين مستشفى شارل نيكول و "كورما" لاقتناء معدات علمية بمبلغ قدره 4.157 ديناراً عن تأخير في التسليم ظل دون عقاب.

ويطلب من دائرة المحاسبات وتنفيذا للبند الخاص بعقوبات التأخير المتضمن بالوثائق التعاقدية للصفقة وقع اصدار اذن باسترجاع مبلغ قدره 1.385,666 ديناراً من المزود.

2/ عدم احترام احكام الامر عدد 199 لسنة 1972 المؤرخ في 31 ماي

1972 المتعلق بضبط نظام اسكان الموظفين المدنيين التابعين للدولة.

ينص الفصل الاول من الامر المشار اليه أعلاه على أنه : " يمكن أن يتمتع الموظفون التابعون للادارات العمومية العاملون بتونس بالسكنى بعقار تابع للدولة وان تعذر ذلك بغرامة سكنى جملية وذلك اعتبارا للخطط التي يشغلونها".

وانطلاقا من هذه الاحكام القانونية فانه لا يمكن للادارة بأي حال من الاحوال ان تتحمل مصاريف تأجير عقارات السكنى.

ومعلوم أن التقدير المسبق للحاجيات وتجميع الطلبات من شأنهما وضع حد لهذه الممارسة المخالفة للقوانين والمنتافية مع قواعد حسن التصرف في الاموال العمومية.

وتنطبق هذه التوصية كذلك على "الصفقات على وجه التسوية" التي أبرمت لاحترام مقتضيات الفصل 99 من مجلة المحاسبة العمومية من الناحية الشكلية فقط. ويتعلق ذلك عموما بطلبات مجزأة تعمدى مبلغها الجملي الحسب الذي يستوجب تجاوزه ابرام صفقات كتابية.

وتبين عند تحليل هذا النوع من الصفقات أن هذه الأخيرة لا تستجيب البتة للشروط الأساسية التي نص عليها القانون للحصول على أفضل السلع او الخدمات من حيث الجودة والسعر.

ب) عدم تطبيق البند الخاص بعقوبات التأخير

لقد كشف النظر في ملف الصفقة المبرمة بتاريخ 25 نوفمبر 1982 بين مستشفى شارل نيكول و "كورما" لاقتناء معدات علمية بمبلغ قدره 4.157 ديناراً عن تأخير في التسليم ظل دون عقاب.

ويطلب من دائرة المحاسبات وتنفيذا للبند الخاص بعقوبات التأخير المتضمن بالوثائق التعاقدية للصفقة وقع اصدار اذن باسترجاع مبلغ قدره 1.385,666 ديناراً من المزود.

2/ عدم احترام الاحكام الامر عدد 199 لسنة 1972 المؤرخ في 31 ماي

1972 المتعلق بضبط نظام اسكان الموظفين المدنيين التابعين للدولة.

ينص الفصل الاول من الامر المشار اليه أعلاه على أنه : "يمكن أن يتمتع الموظفون التابعون للادارات العمومية العاملون بتونس بالسكنى بعقار تابع للدولة وان تعذر ذلك بغرامة سكنى جمالية وذلك اعتبارا للخطط التي يشغلونها".

وانطلاقا من هذه الاحكام القانونية فانه لا يمكن للادارة بأي حال من الاحوال ان تتحمل مصاريف تأجير عقارات السكنى.

وقد تبين، مع ذلك وجود حالتين في مستشفى الحبيب ثامر لم يقع فيهما احترام احكام الامر المذكور أعلاه . وبالفعل اتضح من سخصتين لعقدي كراء شقتين كائنتين " بالمار الثاني" أرفقتا لتأجير الأمرين بالصرف عدد 808 و 809 بتاريخ 14 سبتمبر 1983 وتضمن كل واحد منهما مبلغا قدره 1.350 دينار، أن هذين العقارين قد استعملوا لايوا طبيين لهما الجنسية الأجنبية ويعملان بتونس .

الا أنه تبين من التفتيشات التي قامت بها الدائرة أن هذين المحللين استعملوا في الواقع لايوا متصرفين من متصرفي الصحة العمومية .

وتوصي الدائرة بأخذ الاجراءات العاجلة الكفيلة بوضع حد لهذه الوضعية المخالفة للقوانين السارية المفعول والمولدة لمصاريف غير مستحقة .

3 / الارتفاع غير القانوني بامتياز عيني

خول الفصل 13 من الامر عدد 235 لسنة 1971 المؤرخ في 16 جوان 1971 المتعلق بضبط القانون الاساسي للمترشحين الداخليين والمقيمين، الحق في مجانية الأكل . الا أن الامر عدد 245 لسنة 1976 المؤرخ في 17 مارس 1976 عوض هذا الامتياز العيني بمنحة أكل شهرية . ومع ذلك تبين في مستشفى شارل نيكول أن هؤلاء الاطباء مازالوا يتمتعون بمجانية الاكلات زيادة عن المنحة التي يتقاضونها كل شهر .

4 / الدفوعات غير المستحقة

حددت " الشركة العامة للهندسة والاستشارة " بمذكرة مؤرخة في 10 سبتمبر 1982 مبلغ أتعابها بـ 972,993 دينار وذلك تنفيذا لاتفاقية الدراسة المبرمة بينها وبين مستشفى الرابطة بتاريخ 16 فيفري 1982 .

وقد خفض المهندس الرئيس لمصلحة البناءات هذا المبلغ إلى 600,000 دينار .

الا انه تبين ان المبلغ المأمور بصرفه لفائدة مكتسب الدراسات هو المبلغ الذي حددته الشركة المتعاقدة في أول الامر. وبطلب من دائرة المحاسبات وقع اصدار أمر باسترجاع مبلغ 993،372 ديناراً من المستفيد.

وتوضح المعايينات المستعرضة أعلاه ضرورة تحسين التصرف في المؤسسات الاستشفائية الثلاث التي تمت مراقبتها. فالأخلالات المبيّنة تنعكس على نوعية الخدمات المقدمة وعلى تكلفة التصرف. وقد تبين ان هذه الاخلالات تولدت عموماً عن عدم كفاءة بعض المسؤولين والاعوان في اداء المهام الموكلة اليهم بالاخلاص المطلوب. فالامر يتعلق اذن بتكوين مهني، ووعي وطني.

ونظرا لاهمية قطاع الصحة، وحساسيته فلا بد من القيام بعمل جاد من أجل تعريف كافة الموظفين بمبادئ التصرف السليم تعريفا كاملاً.

العنوان الرابع : نظام الدفع وجوانب الضعف في اجراءات تنفيذ المصاريف العمومية

وفقا لاحكام مجلة المحاسبة العمومية يجب تنفيذ العمليات المالية للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والجماعات العمومية المحلية في اطار نظام الدفع.

ففيما يخص التعهدات بالمصاريف ، يقتضي الفصل 89 بأنها " تحمل على الاعتمادات المرصدة بميزانية السنة الجارية ويجب التخصيص فيما يخص المصاريف العادية على وجوب القيام بالعمل المستوجب في أجل أقصاه موفى تلك السنة ". ويؤدي عدم تنفيذ التعهدات المذكورة في هذا التاريخ الى الغائها .

أما فيما يتعلق بالامر بالصرف فيلصّ الفصل 3 من نفس المجلة أنه مع مراعاة فترة تكميلية تتواصل الى يوم 20 جانفي من السنة الموالية لا يشمل حساب الميزانية لسنة مالية ما الا المصاريف التي وقع الامر بصرفها خلال تلك السنة .

واضافة الى ذلك فقد تم التذكير بهذه القواعد في مذكرة وزير المالية عدد 8 المؤرخة في 8 جانفي 1981 القاضية " بوجوب احترام أجل 20 جانفي بكل دقة وبضرورة رفض المحاسبين المكلفين بالدفع لكل امر بالصرف او اذن بالدفع يقدم بعد هذا التاريخ " .

فحسب مقتضيات مجلة المحاسبة العمومية، جعلت الفترة التكميلية، اذن، أساسا للسماح بتسديد قيمة الاشغال والتزويدات والخدمات التي وقع اجازها في آخر السنة وعلى أبعد تقدير في 31 ديسمبر .

وفي الواقع فان نظام الدفع يقع خرقه من قبل بعض المتصرفين الذين يحرصون في آخر السنة على استنفاد الاعتمادات الموضوعة على ذمتهم بكل الوسائل .

وقد مكنت تحقيقات الدائرة من الكشف عن ممارسات كثيرة من هذا القبيل .

I - عدم احترام آجال تنفيذ المصاريف

الجزت بعض الوزارات مصاريف بعد فوات الأجل القانوني مخالفة بذلك الأحكام المذكورة أعلاه . وعلى سبيل المثال يمكن ذكر اقتناء وزارة الداخلية لقضبان ومعدات كهربائية ومعدات تصوير وآلة ناسخة بمبلغ جملي قدره 13.294 دينار .

ولم يقع تسليم هذه الترويدات التي صدرت في شأنها طلبات الشراء فيما بين 25 و 30 ديسمبر 1983 إلا في شهري جانفي وفيفي من السنة الموالية.

واجابة عن استيضاحات الدائرة في هذا الصدد تذرعت الوزارة المعنية بما تتسم به الاجراءات الترتيبية من " طول مشط".

وقد لوحظت اخلالات من نفس النوع عند النظر في حسابات ادارة البريد والبرق والهاتف بعنوان سنوات 1981 و 1982 و 1983.

فما أن الميزانية الملحقه لديها محاسب خاص فان أمر الصرف المعنيين قد عمدوا فعلا الى حيل عديدة حتى يتفادوا حسب تعبيرهم اضاءة الاعتمادات المفتوحة بهذه الميزانية.

وقد تمثل الاجراء الاول الذي تم استعماله في سنة 1981 وسبق للدائرة أن شجبتة في الابان في تحويل الاعتمادات غير المستهلكة في آخر التصرف الى حساب خزينة في انتظار التسديد الفعلي للمبالغ المستحقة للدائنين بحسب ما ينجزونه من خدمات. وهكذا فان الاعتمادات التي شملها هذا التحويل والتي كان من المفروض الغاؤها قد وقع انفاقها بوجه غير قانوني خلال التصرف الموالي.

وقد تم التخلي عن هذه الممارسة في سنة 1982. الا أنه تبين من النظر في المصاريف المنجزة بعنوان هذا التصرف أن الوزارة قد وفّت بتعهدات كثيرة لم يقع تنفيذها إلا بعد يوم 31 ديسمبر من السنة المعنية. وسعيا منها لا خفاء هذه الوضعية عمدت المصالح الآمرة بالصرف في أغلب الحالات الى تسبيق تاريخ الوثائق المؤيدة للمصاريف (أذن التزويد، قوائم المصاريف، محاضر القبول الخ...) واضعة عليها بدون استثناء تاريخ 31 ديسمبر 1982. وقد لوحظ بالاضافة الى ذلك أن المحاسب المركزي للبريد والبرق والهاتف واصل التأشير على أوامر المصاريف الى غاية مؤس شهر فيفي من السنة الموالية متجاهلا المذكرة المشار اليها اعلاه المؤرخة في 8 جانفي 1981.

وقد تكررت هذه الممارسة ذاتها عند تنفيذ ميزانية تصرف 1983 مع اعتماد صيغة جديدة تمثلت في الامر بصرف الكثير من النفقات يدويا بعد غلق التصرف وخاصة في شهر مارس 1984. وقد تجاوز المبلغ المتعلق بها 100,000 دينار فيما يخص مصاريف التسيير وحدها.

واجابة عن طلب الدائرة، أفادت الادارة أن الأمر يتعلق بطريقة وقع استعمالها بالأ اتفاق مع مراقب المصاريف العمومية والمركز القومي للإعلامية للسماح بتسديد ثمن بعض الشراءات التي شرع فيها وتم خاصة التعهد بهذا . وهذا التفسير غير مقنع خاصة وأنه كان ينبغي على الادارة، طالما أن أغلبية احتياجاتها قابلة للتقدير، إبرام التزاماتها وتنفيذها في الآجال القانونية.

II - نقل الاعتمادات

سعيًا كالعادة لتفادي الخضوع لقاعدة السنوية التي من أهم مظاهرها إلغاء الاعتمادات غير المستهلكة في نهاية السنة، تخلص بعض أممي صرف ميزانية الدولة بوجه غير شرعي في سنة 1983 على غرار السنوات السابقة عن التصرف في مبالغ هامة من الاعتمادات بتحويلها خاصة لفائدة مجالس الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية، ومن أجل ذلك وقع اللجوء الى طريقة تفويض لم يعد هنالك ما يبرر وجودها .

هذا وإن الفصل 4 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية قد أبقى فعلاً أحكام الفقرة الرابعة من الفصل 20 من القانون عدد 54 لسنة 1963 المؤرخ في 30 ديسمبر 1963 المتعلق بالاعتمادات المحالة من طرف الدولة لمجالس الولايات سارية المفعول مؤقتاً إلى أن يتم أحداث القبايات المالية الجهوية .

الا أنه بالرغم من أحداث هذه القبايات يواصل أممي صرف ميزانية الدولة استعمال هذه الطريقة إذ أنها تمكنهم بخلاف نظام تفويض الاعتمادات الحقيقي المنصوص عليه بالفصل 87 من المجلة المذكورة أعلاه من التماهي في نقل الاعتمادات غير المستهلكة من تصرف إلى آخر .

ويتأكد هذا الاتجاه أولاً من خلال كثرة اللجوء الى هذه الصيغة ففي آخر التصرف . وعلى سبيل المثال فإن اعتمادات التسيير والتجهيز المحالة من قبل وزارة الداخلية الى مجالس الولايات والبالغة 1.063.290 ديناراً قد تم الأمر بصرفها في حدود 43 % من مقدارها تقريباً في آخر شهر ديسمبر من سنة 1983 .

ومن الغريب أنه لوحظ أن هذه الوزارة ذاتها قد استعملت بصورة موازية نظام تفويض الاعتمادات الحقيقي .

وتجدر الإشارة الى أن طريقة تحويل الاعتمادات قد تم استعمالها حتى لتسوية غرامات الانتزاع. ويذكر في هذا الصدد مثلاً وزارتي التجهيز (أمير بصرف مبلغ 181.000 دينار لفائدة ولاية المستير) والشؤون الثقافية. وقد تغطيت هذه الأخيرة خلال سنة 1984 لهذه المخالفة فقامت بتأمين مبلغ هذا الصنف من الغرامات لدى أمين المال العام.

هذا وإن تحويل الاعتمادات من طرف الادارة المركزية وخاصة لفائدة الجماعات المحلية القريبة منها ترايبيا والتي تعتبر امكانياتها البشرية والفنية دون ما تتمتع به هذه الادارة المركزية لا يفسر على ما يبدو ولا كوسيلة تمكن من التهرب من متطلبات نظام الدفع ويمكن ذكر مثالين واضحين للدلالة على ذلك :

- قيام وزارة التربية القومية بتحويل اعتمادات من العنوان الثاني ارتفع مبلغها الى 1.209.000 دينار لفائدة ولاية تونس .

- قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتحويل اعتماد قدره 170.000 دينار لفائدة نفس الولاية وذلك لتجاوز اعلاء بنائية الوزارة المعنية وبناء مركز المعاقين .

وفي الجملة ارتفعت الاعتمادات المعالة والتي تم احتسابها ضمن ميزانيات مجالس الولايات الى غاية 31 ديسمبر 1983 الى 40.462.809 ديناراً (بما في ذلك الاعتمادات المتبقية من السنوات السابقة). الا انه لم يقع استهلاك هذه الاعتمادات الا في حدود نسبة 57,45% أي ما يعادل مبلغ 23.248.007 ديناراً. وتفسر هذه النسبة المنخفضة نسبياً للاستهلاك بضعف الهياكل المكلّفة بتنفيذ المشاريع التي رصدت لها هذه المبالغ الهامة.

وتصّر الدائرة في اعتقادها أن سياسة اللامركزية والدور المحرك للرؤساء الجهات لا يمكن ان يأتوا سلبياً باعتماد نظام تفويض الاعتمادات حسبما أقرته مجلة المحاسبة العمومية (الفصل 87).

III - عدم احترام تخصيص الاعتمادات

يشكل تخصيص الاعتمادات احدى أهم قواعد قانون الميزانية اذ يجنب فعلاً استعمال هذه الاعتمادات وفق التخصيص الذي أعطي لها . وكل استخدام مخالف من شأنه أن يخرق الترخيصات التشريعية والترتيبية الأصلية وبشكل خاص عندما يرمي الى اخفاء تجاوز حد الاعتمادات، خطأ تصرف يعرض صاحبه الى العقاب من طرف دائرة الزجر المالي .

وقد سمحت تجربة دائرة المحاسبات في مجال مراقبة المصاريف العمومية للدولة بالتعرف على انه فيما عدا المشاكل المتعلقة بخضم الاعتمادات التي ساعد عليها في بعض الحالات عدم دقة تبويب الميزانية وما يتضمنه من استعمالات متكررة فان عدم احترام تخصيص الاعتمادات عموماً ما يفسر بالحرص على الترفيع في وسائل الميزانية بوجه غير شرعي . هذا ويشكل التنظيم الخاص لبعض الوزارات مثل وزارة التجهيز أو وزارة النقل والمواصلات سابقاً مصدراً للعديد من الاختلالات اذ ان الاعتمادات المرسمة ببعض البنود لا يتم استعمالها وفقاً لطبيعتها وانما توزع بكاملها بين المصالح المستهلكة .

1 / خضم اعتمادات بصورة غير قانونية

لقد لوحظ أن مصاريف التسيير ومصاريف التنمية لم تكن دوماً مخصصة من الاعتمادات المرسمة بالبنود الموافقة لها .

1 - 1 - اعتمادات التسيير

وللدلالة على ذلك، يمكن ذكر الحالات التالية :

— قامت وزارة الدفاع الوطني باقتناء هدايا خضم ثمنها من الفصل 40 \$ 2 \$ 2 المخصص لشراء ونقل وصيانة معدات وآلات في حين كان من المفروض تثقيبها على الاعتمادات المرسمة بالفصل 41 \$ 5 \$ 2 طالما أن الأمر يتعلق بمصاريف استقبال .

وحسبما أفادت به وزارة الدفاع الوطني فان نفاد الاعتمادات المرسمة بعنوان هذا البند الأخير هو الذي يفسر هذه الحالة من التثقيب الخاطيء .

— تحملت الفقرتان 11 و 14 من الفصل 60 لميزانية وزارة التجهيز المسميتان على التوالي "الاقتناء" بالهيكل الأساسي للطرق وتعميره " و "برنامج التهئية العمرانية للمدن" بوجه غير شرعي مصاريف تتعلق باقتناء لوازم مكتبية ومروحات تهوية وأثاث مكاتب وحتى مواد مختلفة مخصصة لمنزل للراحة يوجد بنابل .

وقد لوحظ فضلاً عن ذلك أن مخالفة قاعدة التخصيص تنجم عن التداخل بين عدة ميزانيات . وهذا هو الشأن بالنسبة لوزارة النقل والمواصلات .

وفعلًا فإن هذه الوزارة تدير 3 ميزانيات مختلفة وهي ميزانية الجزء الأول (النقل) وميزانيتين ملحقتين (البريد والبرق والهاتف والإرسال الإذاعي والتلفزيوني). إلا أن هذا التفريق هو في الحقيقة أبعد من أن يكون فعليًا إذ أن حمل مصاريف على ميزانية أو على أخرى لا يعطيه في العديد من الحالات إلا مجرد وجود اعتمادات متوفرة.

وهكذا تحملت ميزانية الجزء الأول في سنة 1983 بعض المصاريف التي تتحمل عادة على الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف كمصاريف كراء السيارات التي تم اتفاقها بمناسبة زيارات قام بها إلى تونس مسؤولون عن هيئات بريد ومواصلات أو نفقات للقيام بأموريات صرفت بمناسبة تنقلات لدى هذه الهيئات. إلا أن التوسع الرئيسي يتم على الأصح في الاتجاه المخالف إذ أنه فيما عدا ما تنص عليه قوانين المالية ذاتها من تحمل لبعض النفقات (مصاريف السيارات في كامل الوزارة ومصاريف المواصلات الهاتفية والبرقية والبريدية المتعلقة بالجزء I) تتحمل الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف تكاليف أخرى كثيرة لا تمت إليها عادة بصلصة ولا تنسب إليها إلا جزئيا.

ويكفي القول في هذا الصدد أن كل مصاريف التسيير - أو جلها - المتعلقة بالهيكل المشتركة للوزارة (الديوان، التقديرية العامة، إدارة التخطيط وتكوين الأطارات وإدارة الشؤون القانونية والاجتماعية والإدارة العامة للمحاسبة والمصالح المشتركة والإدارات الجهوية للنقل والمواصلات) قد حملت على الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف. وعلى سبيل الدلالة فقد لوحظ أن معالم الكراء المتعلقة بالمحلات التي تباي الإدارات الجهوية قد حملت بأكملها على الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف.

ومن جهة أخرى تبين من النظر في الحسابية الإدارية للبريد والبرق والهاتف تسديد مصاريف لا تخص إلا مصالح النقل وحسبها كتعهد وأصلاح السيارات ونفقات استهلاك الكهرباء وتعهد آلات التدفئة وصنع أختام الخ...

وبالإضافة إلى مشاكل المشروعية التي يطرحها تضخيم تكاليف الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف فإن هذا التضخم يحول دون أي تقييم حقيقي للتصرف في هذا المرفق الصناعي والتجاري. لذلك ينبغي أن يتمخض عن انقسام وزارة النقل والمواصلات سابقا إلى وزارتين فصل واضح لتنظيم هياكل وسير عمل كل منهما كما ينبغي أن يؤدي هذا الانقسام إلى إيجاد حل نهائي لمشكل التداخل القائم قانونا أو فعلا بين الميزانية العامة للدولة والميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف.

1 - 2 - اعتمادات التجهيز

لقد لوحظ أن اعتمادات التجهيز لم يقع دوماً استخدامها وفقاً لتوزيعها الأصلي وأن سلوك متصرفي الدولة في هذا المجال غالباً ما تغلب عليه اعتبارات تعود أساساً إلى مدى توفر الاعتمادات.

من ذلك أن أشغال تجهيز صحي وردت بنفس القائمة التقديرية قد تيمت تسوية مبلغها من طرف وزارة الشباب والرياضة عن طريق تخصيص اعتمادات رسمت ببندين مختلفين من العنوان الثاني من ميزانية هذه الوزارة. وقد أقرت هذه الأخيرة بأن لجوؤها إلى هذا الخضم المزدوج يعود فقط إلى أسباب تتعلق بتوفر الاعتمادات.

وتساق نفس الملاحظة بخصوص اقتناء وزارة التجهيز لقطع غيار، إذ لم يقع تسديد ثمن هذه المشتريات إلا في حدود الاعتمادات المتوفرة بالبند المثقلة عليه. أما المبلغ المتبقي فسيقع تسديده عن طريق اعتمادات أخرى مفتوحة ببند مختلف من الميزانية مثلما أكدته الشهادة من أجل الدفع المماحبة للأمر بالصرف المتعلق بالتسديد الأول.

وكذلك أن الشأن بالنسبة لاقتناء شاحنات أبرمت في شأنها صفقة مع شركة النقل بتاريخ 16 فيفري 1983 بمبلغ قدره 249.310 ديناراً وقد تم فعلاً حمل هذه النفقة في أول الأمر على الفقرة 87 من الفصل الأول المسماة "تهيئة الطرقات : برنامج 1982". إلا أن هذا البند لم يتحمل في نهاية الأمر سوى نسبة 20% من مبلغ التسديدات إذ تم تثقييل الباقي على اعتمادات الفقرة 80 من نفس الفصل (المشروع الرابع للطرقات). فضلاً عن ذلك تم استعمال اعتمادات الفقرة 87 المشار إليها أعلاه في حدود مبلغ 108.966,835 ديناراً من أجل تهيئة وتجهيز مقر الإدارة الجهوية للتجهيز بتطاوين وفي حدود 19.530,234 ديناراً لاصلاح الأضرار الناجمة عن عواصف ديسمبر 1980 وجانفي 1981 مع أنه تم فتح اعتمادات خاصة في شأنها (الفقرة 83 من الفصل الأول من الميزانية المعنية بالأمرا).

وبصرف النظر عن الإخلال الفاض عن عدم احترام تخصيص الاعتمادات فإن هذه الممارسة من شأنها أن تفضي إلى تقييم غير حقيقي لتكلفة المشاريع.

2 / استعمال اعتمادات التسيير لتغطية مصاريف التجهيز

تبين من النظر في المحاسبة الادارية لتصرف 1983 أن بعض مصاريف التغطية قد حملت أحيانا على اعتمادات التسيير .

من ذلك أن مبلغ الحساب الوقيتي الاول لأشغال توسيع قصر العدالة بباجة وقدره 4.317.750 ديناراً قد تم تثقيله على الاعتمادات المرسمة بالفقرة الاولى من الفصل 40 من العنوان الاول . وبالإضافة الى ذلك استعمل نفس هذا البند لتسديد مبلغ 4.800 دينار الذي يمثل جانباً من قيمة الحساب الوقيتي الاول المتعلق بأشغال بناء محكمة ناحية الدهماني

وأجابه عن استيضاحات الدائرة، فسّرت الوزارة المعنية هذين العمليتين بعدم كفاية اعتمادات التعهد . الا أن بيانات اضافية قد تم تقديمها بخصوص الحالة الاولى ويجدر التعرض اليها فيما يلي :

يمثل مبلغ اعتمادات التعهد المرسمة اي 15.000 ديناراً في واقع الامر، التقديرات التي قامت بها مصالح وزارة التجهيز منذ شهر جويلية من سنة 1981 . الا أن المشروع المذكور قد عهد بانجازه بثمن قدره 19.320 ديناراً . أما الفارق البالغ 4.320 ديناراً فقد تم تثقيله على اعتمادات العنوان الاول تصاديا للاحتتمالات المتصلة باجراءات فتح اعتمادات تكميلية وحرصاً على احترام اجل التنظيمي المحدد بثلاثة أشهر التي يبقى خلالها المبتت له ملزماً بعرضه . وترى الادارة ان هذا الحل هو الاجدى خاصة وأن كل إصدار لطلب عروض جديد كان قد ينجّر عنه ارتفاع في ثمن الصفقة بنسبة 50 % على الأقل .

ومهما تكن شرعية الدوافع التي أثارته الادارة فلا يمكنها تبرير هذه الاجراءات اذ يشكل ذلك الخضم المزدوج للاعتمادات خرقاً مضاعفاً للقانون . فهو عامل فوض باعتباره مخالفاً لقاعدة تخصص الاعتمادات، ثم بافضائه الى تجاوز ترخيص الميزانية .

3 / خصم مصاريف تسيير من اعتمادات التجهيز

يطرح المشكل على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنفقات الاولى المدفوعة كتسبقة عن الصفقات العمومية . فقد تم فعلاً في بعض الأحيان استعمال هذه المبالغ لتغطية مصاريف تسيير .

— على سبيل المثال تحملت المشاريع المتعلقة بالميناء التجاسي بقابس ومواني الصيد البحري بجرجيس والمهدية وجالطة مصاريف تسيير كثيرة من بينها خاصة تعهد السيارات واقتناء وقود وشحوم لفائدة المصالح الادارية لوزارة التجهيز (ادارة المصالح الجوية والبحرية وادارة مواني الصيد البحري) وكراء محلات معدة للاستعمال الاداري وشراء دراجات نارية لفائدة حراس الشاطئ والناظرين التابعين لادارة المواني البحرية واقتناء جهاز ر.د.س لقيس سرعة الدورات. وقد تم اقتناء هذه الآلة الأخيرة بمبلغ قدره 5.136 ديناراً وذلك في إطار ايجاز ميناء قابس التجاسي .

— وقد لوحظ في نفس السياق أن مشتريات من الوقود قد وقع خصمها في عديد من الوزارات من اعتمادات التجهيز وعلى وجه الخصوص من المبالغ المدفوعة تسبقه عن صفقات البناء أو التجهيز. وفي هذا الصدد، تحمل العنوان الثاني من الميزانية الملحقه للبريد والبرق والهاتف وحدها في سنة 1983 مصاريف بلغ قدرها 18.213,315 ديناراً .

4 / الاستعمال المفرط لاعتمادات أموال المشاركة

لقد تقدم لدائرة المحاسبات أن أشارت في تقاريرها السابقة الى عذة اخلالات تتعلق بخصم بعض أصناف العمليات بالتمييز أن لم تكن بصورة متزامنة من موارد الميزانية والحسابات الخاصة بالخزينة أو أموال المشاركة. وقد مكن النظر في الحسابية الادارية بعنوان تصرف 1983 من الوقوف على نفس الاخلالات وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في أموال المشاركة. وقد بينت التجربة فعلاً أن هذه الاموال غالباً ما وقع استعمالها من طرف الوزارات كتكملة للميزانية .

من ذلك مثلاً أنه لوحظ في وزارة التجهيز أن أموال المشاركة عدد 1 و 2 و 3 المسماة على التوالي "المساهمة في بناء الطرقات والجسور" و"تسيير مقاطع جبل الوسط والهوارب وتكرونية" و"مقايض مخبر تحليل مواد البناء ومصلحة صيانة المعدات" قد حلت أحياناً محل ميزانية الوزارة المعنية لتتكفل ببعض مصاريف التسيير . ومن جهة أخرى اتضح من النظر في اوامر الصرف أن بعض النفقات كان مقرراً في الاصل خصمها من اعتمادات العنوان الاول من الميزانية المذكورة .

وفيما يلي بعض الأمثلة للدلالة على ذلك :

- اقتناء أثاث لتجهيز مكاتب إدارة الدراسات : 548,500 د
 - لوازم ومعدات للمكاتب : 15.854,540 د
 - أشغال وتجهيزات تتعلق بمخابر وزارة التجهيز : 49.381,207 د
 - اقتناء صحف ونسخ من مجلة الطرقات ومواد تنظيف وتعهد وتسديد معلوم خدمات أخرى مختلفة
 - تتعلق بحركة الممرور : 1.856,184 د
 - خدمات صحية : 3.287,400 د
 - المعاليم على الجولان الخاصة ببعض سيارات الوزارة : 3.570,000 د
 - شراء وقود وزيت لفائدة مصلحة الإحصائيات المتعلقة بالطريق : 3.034,421 د
 - قطع غيار وصيانة سيارات مخصصة للإدارات المركزية والجهوية : 4.465,565 د
- 81.997,817 د

وكذلك كان الشأن بالنسبة لمال المشاركة عدد 10 المسمى "المقاييس المتأنية من المبالغ المدفوعة تسبقه عن صفقات أشغال الدولة" الذي استعمل في حدود مبلغ يمثل نسبة 10% من مصاريفه أي ما يعادل مقدار 20.571,792 ديناراً لتغطية بعض مصاريف التسيير من بينها خاصة لوازم مكتبية تعهدت بها إدارة البناء والإدارات الجهوية التابعة لوزارة التجهيز. غير أنه ينبغي بمقتضى الترتيب الجاني به العمل استعمال هذه الموارد عادة لتغطية نفقات نشر الإعلانات عن طلبات العروض ولتسديد قائمات مصاريف مكتب "فاريطاس" ولخلاص معاليم الحراسة".

وختاماً، فإن واجب احترام تخصيص الاعتمادات ليس من قبيل مجرد التشبث بالشكليات بل يفرضه في مجال تطبيق المصاريف العمومية ضرورة مراعاة متطلبات النظام والشفافية التي عمل كل من القانون الأساسي للميزانية ومجلسة المحاسبة العمومية على تحديد معالمها .

الأ أنه يجب الإقرار أن عناوين بعض التقسيمات التي ينطوي عليها الصوب الحالي للميزانية يسمح بوقوع الاختلالات المشار إليها . فعند دققة البند يصل أحياناً إلى حد لا يساعد على القيام بالعمل الإصلاحي الضروري . ولعله من الأجدى أن يتناول هذا العمل أسباب هذه الظاهرة قبل الاهتمام بنتائجها .

IV - مخلفات ديون الوزارات والميزانيات الملحققة

تعتبر الميزانية أصلاً عملاً تقديرياً. ويشكل حصر الحاجات المعروفة من قبل وتقدير تطورها في حدود معقولة وصحيحة أول إجراء يمكن من ضبط مبلغ الاعتمادات الضرورية لضمان سير طبيعي للمصالح العمومية. ونبغي أن تؤدي هذه الطريقة إلى القضاء على حد كبير على الفوارق بين التقديرات والاحرازات.

وقد تبين من النظر في المحاسبة الادارية أن التحكم في هذه الطريقة هو أبعد من أن يكون من قبيل الحاصل.

وإزاء غياب سياسة تقديرية حقيقية، ولأن الحاجات قد وقع ضبطها عمداً في طور وضع التقديرات بأقل من الحقيقة، فإن الوسائل الموضوعة على ذمة الوزارات بعنوان تصرف ما، غالباً ما تتضح غير كافية. ويصبح اللجوء حينئذ إلى الاعتمادات التكميلية أمراً ضرورياً. ويبدو أن هذه الوضعية قد حظيت فضلاً عن ذلك بالقبول من جانب السلطة المشرفة على الميزانية حيث أن بنود العديد من الأبواب تتضمن فصلاً عدد 94 يحمل عنوان "تسديد مخلفات الديون".

وقد تم اقتطاع الاعتمادات المرسمة لهذا الفصل المخصص لتصفية الديون التي لم يمكن تسديدها خلال سنة نشأتها من مبالغ التكاليف المشتركة التي تشكل الجزء الثالث من ميزانية وزارة المالية. ثم وقع توزيعها بعد ذلك بمقتضى قرارات صادرة عن وزير المالية تنفيذاً للأمر عدد 1252 لسنة 1983 المؤرخ في 27 ديسمبر 1983 المتعلق بفتح اعتمادات تكميلية.

وتجدر الإشارة إلى أن القرارات المذكورة أعلاه قد وضعت لهذه الاعتمادات المحددة بمبلغ 828.000 دينار تخصيصات مضبوطة بدقة ألا وهي المطبعة الرسمية وتونس الجوية.

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار العمل التطهيري الذي شرع فيه، تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد توخيت طريقة جديدة حيث خصمت مباشرة من الاعتمادات المرسمة بالفصل 92 (تكاليف مشتركة) أوامر بالصرف قدرها 3,352 م.د. لفائدة البريد والبرق والهاتف (1,690 م.د.) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (0,986 م.د.) والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه (0,676 م.د.) وذلك للتخفيف من الديون المتخلدة بذمة كافة الوزارات والميزانيات الملحققة لصالح هذه الهيئات.

وينبغي الإشارة في نفس السياق الى أن الاعتمادات التكميلية المفتوحة لتصفية مخلفات الديون لم يقع توزيعها الا في الايام الاخيرة من السنة مما يجعلها غير كافية لتحقيق الغرض الذي خصت من أجله على الوجه الأكمل .

ولعله من المناسب الإشارة الى انه ، بالرغم من العزم على تصفية الديون القديمة فان الاعتمادات المفتوحة بالفصل 94 لا تكفي قط لتسوية هذه الديون تسوية نهائية .

وفي هذا الصدد ، تجدر الملاحظة أن جزءا من هذه الاعتمادات المفتوحة بالفصل 94 قد تم استعماله من قبل بعض الوزارات لتسديد نفقات نشأت خلال تصرف 1983 .

وقد لوحظ ، خلافا لذلك ، أن الاعتمادات المتعلقة بالمعدات والتصرف الاداري المفتوحة بالفصلين 40 و 41 من ميزانيات بعض الوزارات قد استعملت لتسديد ديون سابقة لتصرف 1983 .

من ذلك مثلا أن الاعتمادات العرسمة في سنة 1983 بالفصل 41 من ميزانية وزارة التجهيز قد أمر بصرفها في حدود نسبة 96 % من مبلغها أي 42.762 ديناراً لفائدة تونس الجوية وذلك لتغطية مصاريف نقل الاشخاص خلال السنوات 1978 ، 1979 ، 1980 ، 1981 و 1982 . وهكذا أرجئ تسديد كامل النفقات تقريبا الناشئة في سنة 1983 الى التصرف اللاحق .

هذا وقد تم في سنة 1983 الامر بصرف نسبة 82 % من النفقات المتعلقة بمشتريات وزارة النقل والمواصلات من الوقود أي 49.342 ديناراً لتغطية تزويدات كانت قد سلمت في سنة 1982 .

لذا ، توصي دائرة المحاسبات بالسهر على وضع حد للتفاقم المستمر في مخلفات الديون التي من شأنها أن تثقل كذلك كامل ميزانيات التصرفات القادمة ان استعمالا محكما للاعتمادات المفتوحة واتباع نسق استهلاك أسرع واحترام الصيغة التحديدية للاعتمادات من شأنها أن تمكن ، ان كانت مرفوعة بتقدير صحيح ومصدق للحاجات التي يجب تغطيتها ، من ايجاد حل نهائي لمعضلة مخلفات الديون .

العنوان الخامس - التقشف في ميدان الميزانية

لقد أكد منشور الوزير الأول عدد 3 المؤرخ في 28 مارس 1983 الموجه إلى الإدارات والمشاريع العمومية على ضرورة التقشف التي يجب أن تخضع لها المصاريف العمومية في سنة 1983.

والمقصود بذلك وخاصة فيما يتعلق بميزانية التسيير هو الضغط على نفقات المعدات والتصرف الإداري كمصاريف الاستقبالات ومصاريف القيام بمأموريات واقتناء الأثاث والوقود الخ... وذلك بتخفيض حجمها إلى الحد الضروري الأدنى.

وقد مكنت الرقابة اللاحقة للحسابية الإدارية بعنوان التصرف المذكور الملاحظة، أولاً، أن مقتضيات المنشور المشار إليه أعلاه غالباً ما وقع تجاهلها. حيث ارتفعت فعلاً مصاريف التسيير للدولة (العنوان الأول) من 1.239 م.د في سنة 1982 إلى 1.411 م.د في سنة 1983 مسجلة بذلك زيادة نسبتها 13,9%.

وإن فحصاً انتقائياً لنمو التكاليف قد مكن من معرفة النسب التي تطورت بها - مثلاً - مصاريف القيام بالمأموريات ومصاريف الاستقبالات. فهذه النفقات قابلة بطبيعتها للضغط وكان أجدى أن تسجل كما يدعوا إليه منطق التقشف تطوراً أقل نسبة مما تتم تسجيله وهو 9% بالنسبة للمأموريات و 27% بالنسبة للاستقبالات أي بنسب يفوق أحياناً التطور الجملي للمصاريف العادية للدولة.

ويمكن بعض الأمثلة الموائية من إبراز عدم الاكتراث الذي أبداه عدد من المتصرفين إزاء التوصيات المتصلة بحرص السلط العمومية على حصر مصاريف الميزانية في حدود ما تسمح به سياسة تقشفية.

I - مصاريف الاستقبالات

يبدو أن العديد من الوزارات لم تتوخّ سبيل الاعتدال في صرف الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستقبالات.

ومما يلفت الانتباه قبل كل شيء أنه لوحظ أن الاعتمادات الأولية المفتوحة ببند الميزانية الخاص بهذا الصنف من المصاريف كانت قد قدرت بمبلغ 0,604 م.د. بالنسبة لكافة الوزارات والميزانيات الملحقة. ثم تصاعد مبلغ الاعتمادات النهائية بحكم الاعتمادات التكميلية والتحويلات خاصة ليصل إلى 1,017 م.د. أي بزيادة تفوق نسبة 68%. وهذه النسبة يعسر قبولها في الأوقات العادية فما بالك إذا تعلق الأمر بميزانية تتسم بالتقشف وقد لوحظ فيها بالنسبة لوزارتين على الأقل أن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض قد بلغت بحكم ما طرأ عليها من تحويلات أكثر من ضعف مقاديرها الأصلية.

فقد ارتفعت فعلا من 0,115 م.د. إلى 0,249 م.د. بالنسبة للأولوية ومن 0,093 م.د. إلى 0,223 م.د. بالنسبة للثانية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المصاريف الفعلية المنجزة لهذا العنوان قد بلغت أكثر من 0,980 م.د. أي ما يمثل نسبة تفوق 96% من الاعتمادات المفتوحة.

هذا وتمكن بعض الأمثلة من تقييم نوعية التصرف الذي اعتمدته الإدارة في مجال تنفيذ المصاريف المتعلقة بنفقات الاستقبالات.

1 / مصاريف الإقامة والأكل

لقد تم القيام بمصاريف باعثة جدا لفائدة شخصيات أجنبية لدى زيارتها لتونس أو من أجل مسؤولين تونسيين.

وتجدر الإشارة بادئ ذي بدء أن هذه المصاريف قد بلغت في سنة 1983 بالنسبة لوزارة واحدة مقدار 145.973 دينار أي بزيادة نسبتها 132% بالمقارنة إلى التصرف السابق.

وقد ارتفعت كلفة إقامة واحدة بمقرسي القطامي لوزير سابق وسائقه إلى 1.395 دينار منها 728 دينار بعنوان الأكل و116 دينار بعنوان المشروبات.

وقد لوحظ من جهة أخرى أنه بمناسبة زيارة آداها إلى تونس قاغرام أجنبي تكفلت إحدى الوزارات بنفقة قدرها 3.161 دينار تقريبا بعنوان مصاريف إقامته وكراء سيارات الخ...

وهذا هو شأن وزارة الشؤون الخارجية التي انفقت في سبيل هذا الصنف من المشتريات في سنة 1983 مبلغاً جلياً قدره 12.092 ديناراً أي ما يزيد عن معدل 1.000 دينار في الشهر وخمس مرات عن السنة السابقة.

وقد انفقت وزارة الاعلام بنفس العنوان مبلغ 2.179 ديناراً والبريد والبرق والهاتف 1.100 ديناراً.

ولا تكتسي هذه الأمثلة بطبيعة الحال أية صبغة تحديدية.

5/ كراء طائرات

يلاحظ منذ عدة سنوات أن الإدارة تقوم باكتراء طائرات تخصصها للوزراء للقيام بتنقلات داخل الجمهورية وحتى إلى إيطاليا أحياناً.

وقد استعملت وزارات الاسكان والتخطيط والمالية والاعلام والنقل والمواصلات طريقة النقل هذه للقيام بتنقلات داخل الجمهورية وعلى وجه الخصوص إلى تونس والمستير وفاقس

وعلاوة على الكلفة الباهظة لهذه العمليات فإن التوسع الملحوظ في اللجوء إلى هذه الطريقة غير محمود في بلد صغير المساحة ومحدود الإمكانيات.

اقتناء الصحف والمجلات

إن مشتريات الإدارة من الصحف والمجلات متنوعة وعموماً، وقد كانت المصاريف الناشئة عن ذلك مرتفعة جداً أحياناً. وفيما يلي أمثلة على ذلك :

- وزارة التجهيز : 12.288 ديناراً
- وزارة الصحة العمومية : 9.826 ديناراً
- وزارة الدفاع الوطني : 6.250 ديناراً

ومن جهة ثانية فإن بعض الصحف والمجلات التي تم اقتناؤها تتميز أحياناً بعدم وضوح وقعها الثقافي كمجلات "جوردي فرانس" و"بابي ماتش" و"آل" وقد تم اقتناء هذه المجلة الأخيرة خاصة من طرف وزارات النقل والمواصلات (40 إلى 50 نسخة في الشهر) والاعلام (75 نسخة في الشهر) يخصص البعض منها لوزارات أو لهيئات أخرى والاقتصاد الوطني.

7 / نفقات استقبال أخرى ذات صبغة إدارية غير متأكدة

عانت دائرة المحاسبات عددا وافرا من المشتريات الأخرى لم تتأكد صبغتها الإدارية. فقد ابتاعت وزارة التخطيط والمالية عطورا وصابونا ومعجون أسنان. وقامت وزارة النقل والمواصلات من جانبها باقتناء اسطوانات لأم كلثوم. كما أن بطاقات زيارة أوتهابي وأجهزة راديو كاسيت وغيرها من الموائيات الآلية للسيارات قد تم اقتنائها من أموال الدولة وتشكل أمثلة تم إيرادها على سبيل الذكر لا الحصر.

8 / شراء الأثاث وأدوات منزلية كهربائية

تبدو بعض المشتريات من الأثاث والأدوات المنزلية الكهربائية المعجزة في سنة 1983 أنها تكتسي صبغة كمالية لا تتناسب البتة مع سياسة التقشف في ميدان الميزانية، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

— اقتناء أثاث رفيع لغرفتي استقبال لفائدة مصالح البحرية الوطنية ببنزرت بثمن قدره 2.900 دينار.

— اقتناء 90 زربية موكيت من طرف وزارة التخطيط والمالية بمبلغ 4.500 دينار.

ولئن كانت النفقات الناجمة عن معظم هذه العمليات زهيدة في أغلب الأحيان فإن الأعمال في حد ذاتها لها مدلولها طالما أنها تسمح بتقدير نوعية التصرف في الأموال العمومية.

II - نفقات القيام بمأموريات

بعد أن قدرت بادئ الأمر بمبلغ 0,767م.د اشفعت الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات القيام بمأموريات باعتمادات تكميلية وتحويلات رفعت مقدارها النهائي إلى أكثر من 0,891م.د بلغت النفقات المنجزة فعلا منها 0,772م.د تقريبا.

وخلافا للتكاليف الناجمة عن مصاريف الاستقبالات فإن التكاليف الناشئة عن نفقات القيام بمأموريات قد وقعت السيطرة عليها بصورة أحسن.

ومع ذلك، وعلاوة على امكانية بذل جهود لمزيد الضغط على هذه التكاليف تجدر الإشارة الى بعض الممارسات التي من شأنها أن تشكل مخالفة للترايب الجارية وأن تفضي الى زيادة في حجم المصاريف.

من ذلك أن مقادير مصاريف القيام بمأموريات المقررة بالنصوص الترتيبية لا يقع احترامها حالياً إلا نادراً. فقد تكاثرت الاستثناءات بشكل يفضي الى اهمال تطبيق النصوص السارية المفعول. لذلك يكون من المفيد إعادة النظر في هذه النصوص بمراجعة المقادير مساهمة في المحافظة على مصداقية النصوص الترتيبية التي يقع خرقها في العديد من العيادين كعبدان صرف المنح مثلاً.

وقد لوحظ اضافة الى ذلك اسناد تذاكر تكاليف النقل الاضافية بمناسبة تنقلات الى الخارج. وقد تمت معاينة هذا السلوك على وجه الخصوص في وزارتي الداخلية والاسكان.

وهكذا فإن الاطارات الادارية العليا لوزارة الداخلية استفادت بصورة شبه آلية لدى قيامها بتنقلات بتذاكر تكاليف النقل الاضافية التي غالباً ما كانت قيمتها تساوي 270 دينارا على أقل تقدير. وقد ارتفعت المصاريف الناجمة عن هذه الممارسة الى أكثر من 3.806 ديناراً. ويتعلق الأمر حسب الوزارة بإجراءات ترمي الى تغطية معالم نقل الامتعة الزائدة المحتملة. إلا أن المتفعين غير مطالبين بعد انتهاء مأمورياتهم بتجديد استعمال هذا الامتياز. وبما أنه يسند اليهم باسمهم الشخصي فيمكن استخدامه حيثنذ في أغراض أخرى.

كما لوحظ أيضاً أن قيمة احدى تذاكر تكاليف النقل الاضافية وهي 270 دينارا قد فاقت معلوم التثقل الذي أسند من أجله وهو 107,920 ديناراً والمتعلق بمسافة تونس - الجزائر - تونس.

وفيما يخص وزارة الاسكان فقد بلغت قيمة تذاكر تكاليف النقل الاضافية التي تم تسليمها الى الوزير ما يناهز 508 ديناراً.

*

*

*

ان كل هذه الملاحظات تشكل مجموعة عيات قليلة عن الملاحظات التي قامت بها الدائرة التي تلح على اتخاذ التدابير التطبيقية من أجل وضع حد لكل هذه الاخلالات. وفي سبيل ذلك لا بد من تظافر كل الجهود لتحسيس المسؤولين بضرورة التصرف في الاموال العمومية بنفس العناية التي يحيطون بها التصرف في اموالهم الخاصة.

العنوان السادس - تدخل الدائرة في مجال استرجاع الاموال

كثيرا ما تقوم دائرة المحاسبات في اطار المهمة الرقابية التي تباشرها على التصرف في الاموال العمومية بطلب استرجاع كل المبالغ المصروفة عن غير وجه شرعي أو تلك التي تشكل نقصا في قيمة المقايض المستحقة لفائدة الخزينة العامة، وليلوغ ذلك فهي تتدخل امالدى آمي الصرف وذلك بدعوتهم الى اصدار أوامربالا استرجاع واما ادى المحاسبين العموميين وذلك خاصة باستعمال ما لها من سلطة لا اصدار الاوامر.

وقد كانت تجربة السنوات الاخيرة في هذا المجال ايجابية في جملتها حيث اسفرت تدخلات الدائرة عن تحصيل مقايض لفائدة الميزانية العامة للدولة، وذلك اضافة لما كان لها من اثر طيب في تحسين مردود المسالك الادارية والمحاسبية.

وقد تدخلت هذه الهيئة القضائية بعنوان تصرف 1983 فقط في أكثر من ثمانين حالة أدت أهمها الى اصدار أوامربالا استرجاع بلغ مجموعها ما يزيد عن 168.000 دينار. ولا تتعلق هذه الاعمال الا بالميزانية العامة للدولة، اذ تم القيام بتدخلات مماثلة لدى الجماعات العمومية المحلية.

وقد كانت أسباب هذه الاوامربالا استرجاع متعددة اذ تعلقت بدفعات غير مستحقة بدفعات تجاوزت الحد المطلوب وخاصة بحالات عدم تطبيق غرامات التأخير - سواء بصورة كلية أو بصفة جزئية - عند تسوية الصفقات العمومية

I - دفعات تجاوزت الحد المطلوب وأخرى غير مستحقة

مكن فحص الحسابية الادارية من الكشف عن مبالغ دفعت بوجه غير قانوني بعنوان تسديد معالم ديوانية ومعالم تسجيل ومنح وتعديلات أسعار صفقات عمومية.

ففيما يتعلق بمعالم الديوانة لوحظ أن وزارة الفلاحة قد صرفت لفائدة مزود أسدت له صفقة تهتم اقتناء مضخات مياه كهربائية مصادق عليها في 26 جوان 1981 - مبلغا قدره 109.869 دينار مقابل معالم لم تبلغ في الحقيقة سوى 28.005,224. وقد أفضت التحقيقات التي أجرتها الدائرة الى جبر هذا الضرر حيث تم اصدار أمر بالاسترجاع تجاه هذا المزود قدره 81.853,756 دينار. ولعله تجدر الإشارة الى أنه بمقتضى الفصل 5 من الصفقة المذكورة أعلاه كان على الوزارة ان تتعامل مباشرة مع ادارة الديوانة لا أن تأمر بصرف المعالم القانونية لفائدة المزود. وقد تم لفت انتباه الوزارة المعنية الى خطأ التصرف هذا.

ومن جهة أخرى تولت وزارة الداخلية خلال سنة 1983 تسديد معالم ثانبر وتسجيل بدون وجه قانوني لفائدة الديوان التونسي للتجارة. وقد تم ذلك في مناسبتين. ففي الحالة الاولى أسفر النظر في وثائق الصرف المتعلقة بصفقة أبرمت في 7 مارس 1983 مع شركة مارزوطو (إيطاليا) عن كشف فارق بالزيادة قدره 355,745 ديناراً بين المبلغ المدفوع فعلاً لفائدة الديوان المذكور والمبلغ الذي تضمنته قائمة المصاريف المقدمة للإدارة. وفي الحالة الثانية تبين أن الوزارة صرفت لفائدة نفس المؤسسة معالم تسجيل قدرها 2.573,205 ديناراً تعلقت بصفقة أبرمت في 16 أفريل 1983 مع "دايو كبرياشن". وفي واقع الأمر فإن تسجيل هذه الصفقة قد تم مجاناً وذلك عملاً بأحكام الفصل 20 من المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمتعلق بأحداث الديوان التونسي للتجارة. ولا استرداد المبلغين المذكورين تم إصدار أمرين بالاسترجاع تحت عددي 631 و 632 بتاريخ 10 أوت 1985.

كما تمت معاينة عدة حالات أخرى لدفعات غير مستحقة قامت بها إدارات أخرى كمجلس النواب والوزارة الأولى ووزارة الشؤون الخارجية. وقد استجابت هذه الإدارات أيضاً لتدخلات الدائرة

أما فيما يتصل بصرف منح بوجه غير قانوني، فقد لوحظ أن أطباء ممارسين بالمؤسسات الاستشفائية الجامعية، قد رخص لهم القيام بترصات بالخارج وأصلوا الانتفاع خلالها بمنح وذلك خلافاً للقرارات الإدارية التي اتخذتها وزارة الصحة العمومية في هذا الصدد. وقد أفضت هذه المبالغ المصروفة عن غير وجه شرعي إلى اجراء عمليات حجز من مرتبات المعنيين بالأمر أو إلى إصدار أوامر بالاسترجاع. وفي نفس السياق يجدر ذكر حالات خمسة من موظفي وزارة التجهيز استفادوا بمنح مختلفة بوجه غير قانوني. ويتدخل من دائرة المحاسبات تم إصدار أوامر بالاسترجاع ببلغ مجموعها 1.147,295 ديناراً.

كذلك كان عدم احترام قواعد حساب تعديلات الاسعار مصدراً لتسديد مبلغ 4.162,982 ديناراً بدون موجب لفائدة مقال صاحب صفقة أبرمتها وزارة الفلاحة في 27 نوفمبر 1979 وتعلقت بتوسيع المدرسة القومية للطب البيطري بسيدي ثابت.

وقد تمّ إصدار أمر بالاسترجاع في شأن المبلغ المتنازع فيه الذي يمثل قيمة تعديل أسعار أجري بعد انتهاء أجل القانوني .

II - غرامات تأخير لم يُلح تطبيقها

لقد تقدّم لإدارة المحاسبات أن أشارت في تقاريرها السابقة إلى العديد من الحالات التي أغفلت فيها الإدارة تطبيق الشروط التعاقدية المتعلقة بغرامات التأخير . وقد تبين من النظر في الحسابية الإدارية لتصرف 1983 أن هذه الظاهرة مازالت قائمة .

من ذلك أنه اتضح من النظر في وثائق الصرف المتعلقة بصفقتين أبرمتا في 19 جوان و 17 جويلية 1982 لاقتناء صهاريج ومجارف رافعة لفائدة وزارة الفلاحة، أن تصفية غرامات التأخير قد أجريت دون اعتبار القسط من مبلغ الصفقتين الممول من مقرضين أجابب . وقد أسفرت المساعي التي بذلتها الدائرة في هذا الشأن عن إصدار الإدارة لأمرين بالارجاع بلغ مجموعهما 2.692,372 ديناراً . ويبقى هذا الرقم أقل مما كان ينبغي أن يكون عليه إذ أن مبلغاً قدره 5.343,698 ديناراً بذمة مقالة " الماتيربال " صاحبة الصفقة الأولى ، يظل حسب الإدارة غير قابل للاسترجاع نظراً إلى أن المزود أجبي .

كما تبين من النظر في الحسابية الإدارية لوزارة الشباب والرياضة أن تأخيراً مدته ثلاثة وثمانون يوماً لحق تنفيذ صفقة أبرمت في شهر ديسمبر من سنة 1975 لاقامة سياح يحيط بالملعب الأولمبي بالمنزه - لم يقع تسليط عقوبة من أجله إلا في حدود أربعة وخمسين يوماً . وقد تمت دعوة الوزارة المعنية إلى القيام بإصدار أمر تكميلي بالاسترجاع .

ومن جهة أخرى تمت معاينة تأخيرات دون أن يقع تسليط عقوبة من أجلها . وهذا هو الشأن بالنسبة للتأخير الذي مدته 36 يوماً الذي ضمنه المهندس المعماري بالحساب النهائي المتعلق بالصفقة المبرمة في 31 مارس 1976 من طرف وزارة الفلاحة لبلنا مركز لحماية الزراعات بباجة . ولم يقع إصدار أمر بالارجاع بمبلغ العقوبة المقدرة بـ 1.080 ديناراً إلا على اثر تدخل الدائرة .

وفي وزارة الدفاع الوطني اتضح من النظر في ملفات سبع وثلاثين صفقة أن تأخيرات موجبة للعقوبة قد ظلت دون جزاء وبناءً على تدخل دائرة المحاسبات تعهد مسؤولو هذه الوزارة بإعادة النظر في الملفات المتنازع فيها لتلافي الاغشالات المشار إليها . ووفقاً بتعهداتها أصدرت الوزارة المعنية 31 أمراً بالاسترجاع بلغ مجموعها أكثر من 71.000 دينار .

ومن جهة أخرى تبين للدائرة أن وزارة الداخلية أصدرت أمراً بالارجاع ضد أحد المزودين بعنوان غرامات تأخير، أرفقته بوثيقة الامر بالصرف المتعلقة بالتسديد النهائي للصفقة . الا أن المحاسب لم يتول تطبيق هذه العقوبة . وقد تم تفادي هذا السهو بسعي من هذه الهيئة القضائية .

وغالبا ما تعزى هذه الدفوعات غير المستحقة الى قلة انتباه المصالح القائمة بالصرف وان الحقيقة لتدفع الى القول بأن موقف بعض آرمي الصرف يثير التساؤل في عدد من الحالات . وعلى كل فانه يمكن تفادي جل الاخطاء التي تم كشفها والتي تتحمل ميزانية الدولة انعكاساتها - اذا ما تحلى المتصرفون باليقظة والصرامة، حتى لا يقع الخلط مثلا بين قوائم المصاريف ووثائق أخرى كالقوائم التقديرية أو المكتسبات التي تم لسوء الحظ صرف مبالغها لفائدة الجهات التي أصدرتها .

العنوان السابع : الخطوط الهاتفية وحظيرة السيارات بالادارات العمومية

يمثل الهاتف والسيارة وسيلتين من وسائل العمل المفضلة ، بالادارة التونسية . وقد حظيا بهذه المكانة منذ عهد بعيد . ولا شك أن استعمالهما بصورة محكمة ومعتدلة يشكل عاملا من عوامل التطور .

الا أن اللجوء المفرط الى طرق الاتصال هذه يسفر عن مشاكل ما فتئت تزداد حدة . وبلغت التكاليف الناجمة عن ذلك اقصى ما يمكن تحمله . ويؤول سلوك المستعمل أكثر فأكثر الى خلق وضعية غالبا ما تتميز بالتسيب وعدم المسؤولية والفوضى .

وشعروا منها بخطورة هذه المشاكل اتخذت الحكومة مؤخرا تدابير تهدف الى تطهير هذين القطاعين حيث يتحتم أكثر من أي وقت مضى ترشيده التصرف في الاموال العمومية . وان اليقظة والعزم الدؤوب على السهر على احترام الاجراءات التي تم اقرارها كفيلا وحدهما بضمان حظوظ النجاح لهذه التدابير .

ومساهمة منها الى حد ما في العمل التحسيني الذي شرع فيه، رأيت الدائرة من المفيد أن تتناول بالتحليل جوانب المشاكل المطروحة في هذا الميدان وأن تعرف بمواطن الضعف في مجال استعمال السيارات والهاتف من طرف الادارة .

وهذا هو موضوع الدراستين التاليتين .

I - حظيرة سيارات الادارات العمومية

تشكل كلفة ادارة حظيرة السيارات الادارية الى جانب قوامها وعمرها واستعمالها أوجها رأيت الدائرة من المفيد تناولها بالنظر في اطار هذه الدراسة .

وسوف لن تكون هذه الدراسة شاملة نظرا الى العديد من المصاعب التي تمت ملاقاتها . وتشكل قلة التحمس الذي ابدته بعض المصالح للاجابة على طلبات المعلومات التي وجهتها اليها الدائرة والبيانات المبتورة أو غير الدقيقة التي قدمها عدد كبير من الوزارات وكثرة المصاريف المنجزة بهذا العنوان كلها عوائق اضطرت الدائرة الى حصر الدراسة المؤهلة في حدود نظرة اجمالية تسمح مع ذلك بابرار بعض الاتجاهات وبعض المبالغ البينانية .

ومناك ملاحظة أولى يتعين ابدائها. وهي أن المصاريف المتعلقة بإدارة حظيرة السيارات قابلة للضغط بطبيعتها لذلك يمكنها أن تستجيب لمتطلبات النقشف التي تدعو إليها السلط العمومية. ومع ذلك فقد لوحظ أن الإدارة لا تتحكم في هذا الصنف من التكاليف بصورة كافية.

1 / تكاليف إدارة حظيرة السيارات

من المعطيات المعبرة في هذا الصدد أن مصاريف إدارة الحظيرة تتجه نحو الزيادة بنسق أكثر سرعة من نسق تطور كافة المصاريف العادية.

فقد لوحظ فعلا وبالنسبة لسنة 1983 وحدها أن المصاريف المنجزة من قبل إدارات الدولة بعنوان التصرف في حظيرة السيارات قد ارتفعت إلى 13,655 م.د مقابل 10,861 م.د في سنة 1982 دون اعتبار المصاريف المماثلة التي تم خصمها من بنود أخرى، بعضها بالميزانية وبعضها خارج الميزانية. واذ تمثل هذه النفقات نسبة 24% من مصاريف المعدات والتصرف الإداري فقد سجلت ارتفاعا قدره 2,794 م.د يعادل نمو نسبته 25,7% بالمقارنة إلى سنة 1982.

وفي الاثناء تطوّرت جملة مصاريف العنوان الأول من الميزانية العامة للدولة بنسبة 13,9% فقط.

ويتضمن الجدول الوارد بالصفحة الموالية بيان تطوّر المصاريف المنجزة بعنوان إدارة حظيرة السيارات بالنسبة لمختلف الوزارات والإذاعة والتلفزة التونسية والبريد والبرق والهاتف.

جدول مقارن للمصروفات

في حاضرة السبرات 1982 - 1988

بالدينار

التطور		1983	1982	المصاريف الوزارات
%	المبلغ			
25,7	21.769	106.334	84.565	رئاسة الجمهورية
5,7	4.852	22.295	17.443	مجلس النواب
24,2	13.640	69.935	56.295	الوزارة الاولى
20,9	30.352	174.980	144.518	وزارة العدل
20	39.733	237.138	197.405	وزارة الشؤون الخارجية
27,2	894.569	4.174.874	3.280.305	وزارة الداخلية
24,5	898.319	4.564.678	3.666.359	وزارة الدفاع الوطني
14	67.793	551.428	483.635	وزارة التخطيط والمالية
10,9	14.992	121.974	136.966	وزارة الاقتصاد الوطني
13,7	33.367	276.665	243.298	وزارة التجهيز
40,3	31.931	111.013	79.032	وزارة الاسكان
15,5	137.230	1.020.738	883.508	وزارة الفلاحة
51,6	34.442	101.075	66.633	وزارة النقل
37,8	36.274	132.154	95.830	وزارة التربية القومية
18	6.043	39.325	33.282	وزارة التعليم العالي
37,9	45.582	165.552	119.970	وزارة الشؤون الثقافية
31,3	44.618	186.757	142.139	وزارة الصحة العمومية
33,7	30.254	119.883	89.629	وزارة الشؤون الاجتماعية
7,5	7.905	111.897	103.992	وزارة الشباب والرياضة
14,6	10.002	78.415	68.413	وزارة الاعلام
38	276.836	1.002.451	725.615	البريد والهاتف
				الاذاعة والتلفزة التونسية
100,5	143.284	285.859	142.575	والا رسال الاذاعي والتلفزيوني
25,7	2.793.813	13.655.420	10.851.607	الجمالية

ويتضح من هذا الجدول ان اكثر مصاريف ادارة حظيرة السيارات
أهمية قد سجلت في مستوى الوزارات التالية :

4.174.874 دينار	- وزارة الداخلية
4.564.678 دينار	- وزارة الدفاع الوطني
1.020.738 دينار	- وزارة الفلاحة
1.002.451 دينار	- البريد والهرق والهاتف

الجملة 10.762.741 دينار

ويمثل هذا المبلغ نسبة 78,8% من جملة المصاريف المنجزة
في سنة 1983 من قبل مختلف ادارات الدولة بعنوان التصرف في حظيرة
السيارات. وتفسر هذه الوضعية باتساع مجال تدخل هذه الوزارات
وفيما يتعلق بالمصاريف المماثلة التي تحملتها ميزانيات
مجالس الولايات فقد بلغت في سنة 1983 مقدار 417,401 دينار.

وتضاف اليها المصاريف التي تكفلت بها ميزانية وزارة الداخلية
عن طريق تفويض الاعتمادات (272,227 دينار) ونقل الاعتمادات
(162,500 دينار). وفي الجملة ارتفعت المصاريف المنجزة في مختلف
الولايات بعنوان ادارة حظيرة السيارات الى 852,128 دينار دون اعتبار
المصاريف التي نقلت مباشرة على ميزانية وزارة الداخلية.

وتجدر الاشارة الى أنه بالاضافة الى المصاريف المنجزة من الاعتمادات
المرسمة بميزانية التسيير فقد تحملت ميزانيات التجهيز لعدد كبير
من الوزارات مصاريف هامة بعنوان ادارة حظيرة السيارات.

من ذلك مثلا ان المصاريف من هذا الصنف التي تم تثقيفها
على العنوان II § 1 من ميزانية وزارة الفلاحة قد فاقت المصاريف التي
تحملها العنوان الاول من نفس الميزانية وقد ارتفعت فعلا الى 1,181 م.د
في حين بلغت المصاريف المحمولة على العنوان الاول ما قدره 1,020 م.د.

وقد لوحظت هذه الوضعية نفسها في مستوى وزارة التجهيز والسكان حيث ثقلت مصاريف هامة خصوصا على اعتمادات اموال المشاركة والمبالغ المدفوعة تسبقه عن الصفقات.

وقد لوحظ ذلك أيضا بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة وخاصة منها الحسابات الراجعة بالنظر لوزارة الدفاع الوطني وكذلك بالنسبة للاعتمادات المخصصة لبرنامج التنمية الريفية في الولايات.

وفضلا عن ذلك وسواء حملت مصاريف ادارة حظيرة السيارات على العنوان الاول او على العنوان الثاني او على الحسابات الخاصة بالخزينة فهي لا تعكس دائما التكاليف الحقيقية لتلك الادارة. فعلا تملك بعض الوزارات ورشات للتعهد ولاصلاح السيارات فتتحمل اجور الاعوان العاملين بها والنفقات الاخرى المتصلة بتسييرها.

كما تجدر الاشارة الى ان بعض الادارات تعتمد الى التقيص من التكاليف الناشئة عن التصرف في حظائر سياراتها وذلك بامتناعها عن تسديد معلوم الجولان المستحق عن عدد من السيارات التي تستعملها

وهكذا تعطي الادارة الانطباع بانها تطالب بحق التمتع بامتيازات استثنائية وقد تم تهرير هذه الممارسة، التي تشكل خرقا للقانون، من طرف مرتكبيها، بعدم كفاية الاعتمادات المفتوحة بعنوان ادارة حظيرة السيارات. الا ان هذه الحجة غير مقنعة اذ ان محصل هذا المعلوم يخص عادة لموارد الميزانية.

وهناك مظهر اخر من مظاهر هذا السلوك يتمثل في عدم عرض عدد من السيارات على الفحص الفني السنوي من جانب بعض الادارات. ومما لا شك فيه ان هذا السلوك لا يأخذ بعين الاعتبار الاجراءات الزامية الى المحافظة على سلامة المرور.

وهكذا ولئن يصعب تحديد الكلفة الحقيقية لادارة حظيرة السيارات تحديدا دقيقا بالنسبة لسنة ما، فانه يحق القول مع ذلك ان المصاريف المنجزة بهذا العنوان تشكل عبئا هاما جدا ماقتضى بتزايد باطراد بالنسبة لمختلف الادارات.

2 - محتوى حظيرة السيارات

اعتبارا للصعوبات المشار إليها أعلاه ، تتضمن الجداول اللاحقة حوصلة لعدد السيارات التابعة لمختلف الإدارات مع بيان الاستعمال الذي جعلت له . وقد ادرجت البيانات التي تتضمنها هذه الجداول بناء على المعلومات المتوفرة لدى الدائرة .

محتوى حظيرة السيارات لبعض الوزارات

والاذاعة والتلفزة التونسية

السيارات	السيارات الوظيفية	سيارات الخدمة والنقل الخفيف	النقل الثقيل ومركبات أخرى	الجملة
وزارة التجهيز	211	668	-	879
وزارة التخطيط	12	24	-	36
وزارة التعليم العالي	6	28	-	34
وزارة التربية القومية	(318)	(1)	6	324
وزارة العدل	5	95	1	101
وزارة الاقتصاد الوطني	4	112	1	117
وزارة الاعلام	5	8	-	13
وزارة المالية	13	265	1	280
وزارة الصحة العمومية	40	92	-	132
وزارة الشباب والرياضة	25	123	23	171
وزارة الشؤون الثقافية	4	43	3	50
وزارة الفلاحة	197	2170	1130	3497
الاذاعة والتلفزة التونسية	5	69	9	83

(1) لا يتضمن الكشف المقدم من طرف هذه الوزارة بيانات عن تخصيص السيارات.

محتوى حافلة سيارات الولايات

الجملة	سيارات النقل الثقل-شاحنات ومعدات ثقيلة	سيارات الخدمة والنقل الخفيف	السيارات الوظيفية	السيارات
				الولايات
21	-	10	11	- أريانة
43	16	11	16	- قابس
23	-	8	20	- المنستير
34	3	15	15	- سليانة
12	-	2	10	- قفلي
27	2	13	12	- تطساروين
37	-	20	17	- الكفاف
36	1	14	21	- سوسة
19	-	7	12	- بلعروس
44	4	17	23	- صفصاقس
32	5	6	21	- بنزرت
37	4	16	17	- سيدي بوزيد
40	18	6	16	- المهديّة
24	1	9	14	- زغوان
45	1	22	22	- سابل
23	-	8	15	- جندوبة
17	5	-	12	- توزر
36	5	11	20	- مدنين
64	28	23	13	- باجة
64	3	26	35	- القصين
43	-	22	21	- تونس
27	-	13	14	- القصرين

يتضح من الجدول الأول ان الفوارق القائمة بين مختلف الوزارات المشار اليها اعلاه تفسر بمدى اتساع مجال تدخل كل واحدة منها.

كما يلاحظ ايضا ان حظيرة سيارات الدولة تتكون في جانبها الاوفر من سيارات خفيفة (عربات سياحية وعربات نقل خفيف).

وفعلا وباستثناء وزارة الفلاحة التي تتصرف في 1130 عربة ثقيلة اي ما يمثل نسبة 32,3% من جملة معداتها السيارة ووزارة التجهيز والاسكان التي تشكل عرباتها الثقيلة جزءا لا يستهان به من حظيرتها التي لم تتصل الدائرة بكشف عنها، فان الوزارات الاخرى لا تملك الا عددا ضئيلا من العربات الثقيلة او هي لا تملك منها شيئا.

وقد تمت معاينة الفوارق القائمة بين حظائر السيارات التابعة لمختلف الوحدات الادارية بين الولايات ايضا مظهرا يتبين ذلك من الجدول الثاني.

وفعلا واعتمادا على المعلومات المقدمة يتراوح عدد السيارات الموضوعة على ذمة كل ولاية بين 12 و 64 عربة.

ويتأكد هذا الاتجاه ايضا فيما يتعلق بالعربات الثقيلة. فمن ذلك ان ثلثي ولايات من اصل اثنين وعشرين لا تملك على ما يبدو هذا الصنف من السيارات.

ومهما يكن من أمر فيبدو من العسر تقدير الحاجات الحقيقية للادارة تقديرا صحيحا. كما انه لا يمكن التعرف الى مدى استجيب العربات الموضوعة على ذمتها لهذه الحاجات.

وقد نتجت هذه الصعوبات اساسا عن عدم كفاية المعلومات المقدمة وعن انعدام مقاييس تسمح بتقييم حاجات الوحدات الادارية المعنية فسي هذا المجال تقييما صحيحا.

وتمكن القوائم المقدمة من الوقوف على الاختلافات الكبيرة في انواع واصناف السيارات الموضوعة على ذمة الوزارات. وأوضح مثال على ذلك هو وزارة التجهيز والاسكان التي تعد في حظيرة سياراتها ستة عشر نوع واكثر من ثلاثين صفا مختلفا.

ومصرف النظر عن السلبات الناتجة عن هذا التباين في مجال تعهد السيارات وكذلك في اقتناء قطع الغيار والتصرف في مخزوناتا تتعين الاشـارة فيما يخص وزارة التجهيز الى الافضلية المعطاة غالبا الى السيارات التي لا تتماشى والحاجات الخاصة بهذه الوزارة مثل السيارات من نوع رينو 9 وفورد اسـكـورت وغولف الخ... التي تخصص للاطارات الفلية المدعوة عادة الى التنقل الى حظائر الاشغال.

3 - عمر السيارات الادارية وترقيمها

يفسر النمو السريع في نفقات التصرف في حظيرة السيارات التابعة للادارات بتزايد عدد الوحدات التي تكونها وبالا ارتفاع الدومي في ثمن الوقود وقطع الغيار كما يفسر ايضا بحالة القدم التي تميز هذه الحظيرة.

وتبين الجداول اللاحقة بالنسبة لكل ادارة او ولاية توزيع وعمـسـر السيارات التابعة لها.

وتقدم هذه المعطيات بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى الدائرة.

الجملة	سنة 1980 والسنوات الموالية		من سنة 1975 الى سنة 1979		سيارات تم اقتناؤها قبل سنة 1975		سنة الاقتناء السوزارات
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
879	% 70,8	623	%22,4	197	% 6.8	59	— وزارة التجهيز
36	% 58	21	%28	10	%14	5	— وزارة التخطيط
34	% 70,6	24	%23,5	8	% 5,9	2	— وزارة التعليم العالي
324	% 38	122	%38	123	%24	79	— وزارة التربية القومية
3497	%58,8	2054	%31	1085	%10,2	358	— وزارة الفلاحة
50	%52	26	%40	20	%8	4	— وزارة الشؤون الثقافية
171	%56,2	96	%29,2	50	%14,6	25	— وزارة الشباب والرياضة
132	%67,4	89	%29,5	39	% 3,1	4	— وزارة الصحة العمومية
280	%57,2	160	%26,4	74	%16,4	46	— وزارة المالية
13	%76,9	10	%15,4	2	% 7.7	1	— وزارة الاعلام
117	%36,3	101	%10,3	12	% 3,4	4	— وزارة الاقتصاد الوطني
101	%73,2	74	%21,8	22	%5	5	— وزارة العدل
83	%82	68	%15,6	13	%2,4	2	— الاذاعة والتلفزة التونسية

الولايات : ممر السيارات

سنة 1980 والسنوات الموالية	من سنة 1975 الى سنة 1979	قبل سنة 1975	سنة الاقتضاء الولايات
17	3	1	- أريانة
24	19	-	- قبابس
23	4	1	- المستنير
21	12	1	- سليانة
12	-	-	- قنّاسي
27	-	-	- تطاوين
31	5	1	- الكفاف
29	4	3	- سوسة
18	-	1	- بنعروس
34	8	2	- صفصاقس
22	5	5	- بنسزرت
29	8	-	- سيدي بسوزيد
17	3	-	- المهدية
22	2	-	- زغوان
39	4	2	- نابل
11	11	1	- جندوبة
17	-	-	- توزر
19	16	1	- مكنين
34	29	1	- باجة
51	13	-	- القصيرين
31	11	1	- تونس
24	3	-	- القيروان

يتبين من النظر في هذين الجدولين ان حالة القدم التي تتميز حظيرة السيارات بارزة جلية. ومن نتيجة ذلك - بطبيعة الحال - الارتفاع المتزايد لنفقات الصيانة، فضلا عن التعطيل المتكرر للعربات مما ينعكس سلبيا على السير الطبيعي للمصالح.

ومما لا شك فيه ان وسائل الادارة محدودة جدا ولا تسمح بمجابهة الحاجات الجديدة الى اقتناء سيارات جديدة فضلا عن انها لا تسمح حتى باعادة تجديد الحظيرة.

وقد لوحظ من جهة اخرى ان اكبر عدد من السيارات القديمة يوجد بحظيرة الادارات التي قامت باقتناء أكبر عدد من السيارات الجديدة. وهذا هو الشأن خاصة بالنسبة لوزارة الفلاحة والتجهيز.

وتشير هذه الوضعية على ما يبدو الى أن اهم الوزارات لا تحكم السيطرة على التصرف وعلى استعمال الوسائل التي توفرها حظيرة السيارات.

وقد تبين في هذا الصدد ان سيارات كان من المفروض أن يتم التفويت فيها لعدم صلاحيتها ليقع تعويضها باخرى جديدة قد بقيت بصدد الاستعمال، وتدعو هذه المعايير الى التوصية بايجاد تنظيم محكم للتصرف في حظيرة السيارات ولتجديد المقاييس الكفيلة بضمان افضل استعمال لوسائل هذه الحظيرة.

وان نظرة تأمل - دقيقة نسبيا - في وضعية حظيرة السيارات من شأنها ان تثير بعض التساؤلات حول ترقيم السيارات التابعة للادارة والولايات كما يتبين من الجدولين اللاحقين :

ترقيم سيارات بعض الوزارات

والاذاعة والتلفزة التونسية

الجملة	تسجيلات اخرى	جرّارات	ح - أ	م. د. م.	تونس	الترقيم
						الوزارات
879	-	-	1	550	328	- وزارة التجهيز والاسكان
36	-	-	-	12	24	- وزارة التخطيط
34	-	-	-	23	11	- وزارة التعليم العالي
324	-	-	-	278	46	- وزارة التربة القومية
101	-	-	-	-	101	- وزارة العدل
117	-	-	1	99	17	- وزارة الاقتصاد الوطني
13	1	-	-	3	9	- وزارة الاعمال
280	-	-	-	241	39	- وزارة المالية
132	-	-	-	93	39	- وزارة الصحة العمومية
171	-	-	-	146	25	- وزارة الشباب والرياضة
50	-	-	-	38	12	- وزارة الشؤون الثقافية
3497	9	640	38	2549	261	- وزارة الفلاحة
83	1	-	-	71	11	- الاذاعة والتلفزة التونسية

الولايات : ترتيب السيارات

الجملة	تسجيلات اخرى	جرارات	م. د. م.	تونس	التسجيل
					الولايات
21	-	-	-	21	- اريانة
43	13	-	2	28	- قابس
28	-	-	23	-	- المنستير
34	3	-	1	30	- سليانة
12	-	-	-	12	- قبلي
27	-	-	-	27	- تطاوين
37	1	-	1	35	- الكاف
36	-	-	-	36	- سوسة
19	-	-	-	19	- بنعروس
44	-	-	44	-	- صفاقس
32	-	2	-	30	- بنزرت
37	-	-	-	37	- سيدي بوزيد
40	-	16	-	24	- المهدية
24	-	-	-	24	- زغوان
45	-	-	-	45	- نابل
23	-	-	1	22	- جندوبة
17	-	4	-	13	- تونز
36	-	-	1	35	- مكنين
64	-	28	1	35	- باجة
64	6	-	-	58	- القصيرين
43	-	-	-	43	- تونس
27	-	-	2	25	- القروان

ترقم السيارات التي تملكها الدولة بسلسلة "م.د"، باستثناء
السيارات الوظيفية التي يمكن ترقيمها بسلسلة "تونس".

الا أنه تبين من النظر في القوائم المقدمة ان عدد
السيارات المرقمة بسلسلة "تونس" مرتفع نسبيا. والغريب في الامر
فضلا عن ذلك ان هذا العدد يفوق عدد السيارات الوظيفية ملحقا
تتضمنها القوائم المتعلقة بتسع وزارات. فمن بين سبعمائة وستة وعشرين
سيارة مرقمة بسلسلة "تونس" توجد خمسمائة واربع وحدات فقط صرح
بأنها سيارات وظيفية. ومما لا شك فيه ان المعلومات المقدمة من طرف الوزارات
ليست ضافية فضلا عن افتقارها احيانا للمصداقية.

ولا تبحث الوضعية التي تبرزها هذه القوائم على الاطلاق
خاصة في الوزارات الكبيرة حيث تتفاقم الفوضى باستمرار من سنة الى اخرى.

وتجدر الاشارة الى جانب آخر من جوانب الموضوع. فبالرغم من انتساب ملكيتها
للدولة مازالت بعض السيارات تحمل ترقيما اجنبيا او تتمتع بنظام استثنائي
"ح أ" ويوجد ما يقرب من ستين سيارة في هذه الحالة، والارجح انها ستفصل
عن الخدمة باعتبار قدمها دون ان تقع تسوية وضعيتها ازايا مصالح
الديوانة.

4 - استعمال السيارات الادارية.

سيتم التعرض في هذا القسم الى المشاكل المنجزة عن استعمال
السيارات الادارية.

وتصنف هذه السيارات حسب اصناف مختلفة. فاما ان تكون ضمن
سيارات الخدمة وعلى هذا الاساس يجب ان تستعمل قصد تلبية حاجات
المصلحة. وتوكل في هذه الحالة الى سائقين رسميين ويخضع استعمالها الى
قواعد صارمة من بينها استخدام دفتر على متن السيارة يسمى
بالقيام بالمراقبة في أي وقت.

أما الصنف الثاني فيكون من السيارات الوظيفية التي حددت
النصوص المنظمة لها قائمة المنتفعين بها بكامل الدقة. ويتعلق

الامر في هذا الصدد بالوزراء ومديري او رؤساء الدوائين الوزارية والولاة والمسفرات. أما الاصناف الاخرى من الموظفين فلا تخول لهم النصوص المشار اليها الا حق التمتع بالمنحة الكيلومترية.

الا ان هذا الترتيب قد فقد شيئا فشيئا من وضوحه وذلك نظرا بالخصوص الى تفاقم الخلط القائم بين سيارات الخدمة والسيارات الوظيفية.

فبحكم النفوذ الفعلي المسلط من قبل بعض فئات من الموظفين تنتمي الى اطراد ادارية وفنية لا يخول لها التمتع بسيارات وظيفية، وقسم استعمال سيارات الخدمة اكثر فاكثرا في اغراض شخصية حتى اصبحت بذلك لا تختلف عن السيارات الوظيفية.

ومما لا شك فيه ان هذا المشكل ما فتى يتفاقم باستمرار نظرا الى عدم البت فيه بشكل حاسم. ويبدو والحالة هذه انه لن يجد طريقه الى الحل الامنى اقترت تدابير جديدة تأخذ بعين الاعتبار تطور الوضع، يقع تطبيقها بكامل الحزم.

وتبين الجداول اللاحقة انه بالنظر الى النصوص الترتيبية الجارية بها العمل حاليا واعتمادا على المعلومات المنقوصة المقدمة الى الدائرة لا توجد الا 90 سيارة في وضع قانوني من جملة 800 سيارة وظيفية.

يضاف الى ذلك ان سيارات الخدمة التي يتعين ترقيمها بسلسلة "م.د" لم تخضع الى هذا التسجيل الا بصفة جزئية. ويوجد في هذا الوضع اكثر من 1200 سيارة، ويمهد هذا الاهمال السبيل أمام التجاوزات. فضلا عن ذلك، فان سيارات م.د يقع استعمالها احيانا في اغراض لا تمت بأي صلة الى ما جعلت له.

ويزداد المشكل الذي يطرحه استعمال السيارات تعقيدا باعتبار انه يضع وجهها لوجه مصالح متعارضة. وينبغي ان يكون حلا جذريا حتى لا يقع تحميل ميزانية الدولة تكاليف تزداد اهميتها باستمرار وكذلك حتى يساهم في الحفاظ على سمعة المصالح العمومية.

المنظمون بسجلات وظهورهم

في بعض الوزارات والادارة والطفرة التونسية

الجلية	المنظمون اخرين	رئيس مصلحة	رئيسية مدير	مدير اجهري او من يماظم	مدير عام	اعضاء آخرون بالديوان	مدير رئيس الوزراء	المنظمون	الوزارات
211	124	32	13	18	13	5	4	1	وزارة التجهيز والسكان
12	-	-	-	-	2	4	2	1	وزارة التخطيط
6	-	-	-	-	-	-	3	2	وزارة التعليم العالي
197	42	13	29	88	18	-	3	3	وزارة الفلاحة
4	-	-	-	-	-	-	-	3	وزارة الشؤون الثقافية
25	4	-	1	6	6	1	3	3	وزارة الشباب والرياضة
40	-	7	5	-	17	1	8	1	وزارة الصحة العمومية
5	-	-	-	-	-	1	-	3	وزارة الاعمال
4	1	-	-	-	-	-	1	2	وزارة الاقتصاد الوطني
5	-	-	-	-	-	-	-	4	وزارة العدل
5	-	-	-	-	4	1	-	-	الاذاعة والطفرة التونسية

الولايات : توزيع السيارات الوظيفية

بحسب اصناف المتظمين

الجملة	منتظمون آخرون	رؤساء المصالح	المعتدون	الكتاب العامون	المعتدون الاولون	الولاية	المتظمون الولايات
11	-	-	8	1	1	1	- اريانة
16	-	-	11	1	1	3	- قبابس
20	-	1	15	1	1	2	- الممتير
16	-	1	11	1	1	2	- سليانة
10	-	-	6	1	1	2	- قبلي
12	-	-	8	1	1	2	- تطاوين
17	-	1	11	1	1	3	- الكاف
21	-	1	16	1	1	2	- سوسة
12	-	-	8	1	1	2	- بنعروس
23	4	1	14	1	1	2	- صفاقس
21	-	3	14	1	1	2	- بنزرت
17	-	-	12	1	1	3	- سيدي بوزيد
16	-	-	11	1	1	3	- المهدية
14	2	1	6	1	1	3	- زغوان
22	-	-	19	1	1	1	- نابل
15	-	1	9	1	1	3	- جندوبة
12	-	1	7	-	1	3	- تونز
20	-	1	13	1	1	4	- مدنين
13	-	1	9	1	1	1	- باجة
35	-	1	23	2	2	7	- القصيرين
21	1	1	14	1	1	3	- تونس
14	-	-	11	1	1	1	- القيروان

II - الخطوط الهاتفية ذات الصلة الادارية

ان تطوّر تدخل الدولة في مختلف ميادين الحياة العامة قد انجر عنه حتما تطوّر مماثل في وسائل تدخلها على وجه الخصوص. ومن بين هذه الوسائل وإضافة الى السيارات الادارية يجدر ذكر الهاتف الذي يعتبر وسيلة اتصال ضرورية بالنسبة لمختلف المتدخلين سواء داخل المجال الاداري او خارجه .

وقد سجّلت شبكة الهاتف الاداري نموّا سريعا بقدر ما كان هاما. ويعزى هذا النمو خاصّة الى تزايد الخلايا الادارية وانتشارها الجغرافي والى توزيع مراكز القرار نتيجة سياسة اللامركزية الخ...

وقد أدت كل هذه العوامل الى تضخم شبكة الاتصالات الهاتفية. وكما هو الشأن بالنسبة لكل تطوّر لا تتم السيطرة عليه باحكام فقد أمكن ملاحظة انحرافات لامناص منها. وهذا هو موضوع الدراسة التي تعتزم الدائرة القيام بها في ضوء المعلومات المقدمة اليها من طرف المصالح العمومية والتمتية اساسا بعدم كفايتها وبافتقارها لعدد من المعطيات.

ويمكن ايضا استغلال هذه المعلومات ومقارنتها بالوثائق التي هي بحوزة الدائرة من التعرّف على الانعكاسات المالية للوضعية المثارة ومن ابراز مدى اهميتها.

وفي هذا السياق يجدر القيام قبل كلّ شيء بضبط عدد الخطوط الهاتفية التابعة للادارات التي مدت الدائرة بالمعلومات المطلوبة وتحديد تخصيصها.

وتتضمّن الجداول اللاحقة البيانات المطلوبة.

الخطوط الهوائية لبعض الوزارات

والاذاعة والتلفزة التونسية

الخطوط	المسكن	المصلحة	الوزارات
			الجملة
1231	35	1196	- وزارة التربية القومية
793	20	773	- وزارة الفلاحة
943 (1)	-	-	- وزارة المالية
793	83	715	- وزارة العدل
711	53	658	- وزارة التجهيز والسكان
372	6	366	- وزارة الاقتصاد الوطني
229	4	225	- وزارة التعليم العالي
105	8	97	- وزارة الشباب والرياضة
90	6	84	- وزارة الاعلام
75	8	67	- وزارة الشؤون الثقافية
16	16	- (2)	- وزارة الصحة العمومية
10	10	- (2)	- وزارة الشؤون الاجتماعية
9	9	- (2)	- وزارة التخطيط
107	14	93	- الاذاعة والتلفزة التونسية

(1) عدد غير موزع

(2) لم يقع بيان عدد الخطوط المخصصة للمصالح

الخطوط الهاتفية بالولايات

الولاية	الخطوط	المصلحة	المسكن	الجملة
القنيطرة	25	16	41	
أريانة	22	6	28	
قابس	13	8	21	
المنستير	30	9	39	
سليانة	19	4	23	
قبايلي	10	7	17	
الكاف	23	4	27	
تطاوين	16	3 (1)	19	
سوسة	30	11	41	
بنعروس	16	11	27	
صفاقس	50	5 (2)	55	
بنزرت	28	3	36	
سيدي بوزيد	37	3 (3)	40	
المهدية	26	4	32	
زغوان	15	6	21	
نابل	44	9	53	
جندوبة	13	10	23	
توزر	16	8	24	
مسنين	20	2	22	
باججة	16	6 (4)	22	
القصرين	15	5	20	
تونس	36	17	53	
أقليم تونس	16	-	16	

- (1) مع اضافة 5 اجهزة مركبة بالمساكن ومتصلة بموزعات الهاتف
 (2) مع اضافة 11 جهازا مركبا بالمساكن ومتصلا بموزعات الهاتف
 (3) مع اضافة 22 جهازا مركبا بالمساكن ومتصلا بخطوط الادارة
 (4) مع اضافة 6 اجهزة مركبة بالمساكن متصلة بموزعات الهاتف.

أولا : الخطوط الهاتفية المركزية داخل المصالح

لقد اتضح من النظر في القوائم المقدمة ان عدد الخطوط الهاتفية ما فتى يهتفع بنسق سريع للغاية مثلما يشهد به تطور المصاريف الموافقة.

وكما يتبين من الجدول المعد لهذا فان الوزارات التسع والاذاعة والتلفزة التونسية تتصرف وحدها في اكثر من 5200 خطا منها حوالي 1200 في وزارة التربية القومية واكثر من 940 في وزارة المالية.

ولئن يصح لبعض الوزارات ان تتذرع بالعدد الضخم لمصالحها الخارجية وللمؤسسات العمومية الراجعة لها بالنظر (العدل والتربية القومية) فان الامر على خلاف ذلك بالنسبة لوزارات اخرى تتصرف مصالحها المركزية في عدد هائل من الخطوط الهاتفية المباشرة. من ذلك وعلى سبيل المثال ان 707 خطوط من جملة 773 تحت تصرف وزارة الفلاحة قد خصصت للمصالح المركزية. وان وزارة المالية قد خصت ادارتها المركزية بـ 483 خطا من مجموع 943.

ان ما لوحظ من تكاثر في الخطوط الهاتفية لدى الادارات المركزية يعزى غالبا الى عدم وجود موزعات هاتفية كما هو الشأن في وزارات المالية والتجهيز والسكان والفلاحة والعدل والتربية القومية والتعليم العالي.

هذا وان استعمال الموزع الهاتفي، خاصة عندما يكون محسّل مراقبة، من شأنه ان يحدّ بنسبة هامة من عدد المكالمات وأن يكون عاملا رادعا على تقيض الخطوط المباشرة التي يسفر استعمالها عن انعكاسات هامة جدا على اموال الدولة.

ولعلّه يجدر التعرّض هنا الى تركيز الشبكة الهاتفية الرابطة بين الوزارات "هم" منذ سنة 1981 التي يتمثل هدفها الاساسي في تخفيف الضغط على الشبكة العامة من ناحية وفي التخليص من نفقات المكالمات الهاتفية وكذلك من مصاريف الاستثمار المنجرة عن اقتناء وتركيز الموزعات الهاتفية الخاصة من ناحية ثانية. ويبدو ان المهدف المرسوم على هذا النحو لهذه الشبكة الجديدة لم يتحقق الا جزئيا، اذ ان منشورا صدر عن الوزير الاول في 11 نوفمبر 1985 تحت عدد 64 أكد على ضرورة

(1) مع اضافة 5 اجهزة مركبة بالمساكن ومتصلة بموزعات الهاتف
 (2) مع اضافة 11 جهازا مركبا بالمساكن ومتصلا بموزعات الهاتف
 (3) مع اضافة 22 جهازا مركبا بالمساكن ومتصلا بخطوط الادارة
 (4) مع اضافة 6 اجهزة مركبة بالمساكن متصلة بموزعات الهاتف.

أولا : الخطوط الهاتفية المركزة داخل المصالح

لقد اتضح من النظر في القوائم المقدمة ان عدد الخطوط الهاتفية ما فتى يهتفع بنسق سريع للغاية مثلما يشهد به تطور المصاريف الموافقة.

وكما يتبين من الجدول المعد لهذا فان الوزارات التسع والاذاعة والتلفزة التونسية تتصرف وحدها في اكثر من 5200 خطا منها حوالي 1200 في وزارة التربية القومية واكثر من 940 في وزارة المالية.

ولئن يصح لبعض الوزارات ان تتذرع بالعدد الضخم لمصالحها الخارجية وللمؤسسات العمومية الرجعة لها بالنظر (العدل والتربية القومية) فان الامر على خلاف ذلك بالنسبة لوزارات اخرى تتصرف مصالحها المركزية في عدد هائل من الخطوط الهاتفية المباشرة. من ذلك وعلى سبيل المثال ان 707 خطوط من جملة 773 تحت تصرف وزارة الفلاحة قد خصصت للمصالح المركزية. وان وزارة المالية قد خصت ادارتها المركزية بـ 483 خطا من مجموع 943.

ان ما لوحظ من تكاثر في الخطوط الهاتفية لدى الادارات المركزية يعزى غالبا الى عدم وجود موزعات هاتفية كما هو الشأن في وزارات المالية والتجهيز والسكان والفلاحة والعدل والتربية القومية والتعليم العالي.

هذا وان استعمال الموزع الهاتفي، خاصة عندما يكون محلل مراقبة، من شأنه ان يحد بنسبة هامة من عدد المكالمات وأن يكون عاملا رادعا على تقيض الخطوط المباشرة التي يسفر عن استعمالها عن انعكاسات هامة جدا على اموال الدولة.

ولعله يجدر التعرض هنا الى تركيز الشبكة الهاتفية الرابطة بين الوزارات "هم" منذ سنة 1981 التي يتمثل هدفها الاساسي في تخفيف الضغط على الشبكة العامة من ناحية وفي التخفيض من نفقات المكالمات الهاتفية وكذلك من مصاريف الاستثمار المنجزة عن اقتناء وتركيز الموزعات الهاتفية الخاصة من ناحية ثانية. ويبدو ان الهدف المرسوم على هذا النحو لهذه الشبكة الجديدة لم يتحقق الا جزئيا، اذ ان منشورا صدر عن الوزير الاول في 11 نوفمبر 1985 تحت عدد 64 أكد على ضرورة

التميز بين الاصناف الاربعة لمراكز شبكة "ريم" وعلى صفة المستفيدين بهذه الاصناف. ان تطبيق التدابير المقررة من شأنه اعادة تنظيم هذه الخطوط الهاتفية وتوزيعها . بيد انه تجدر الإشارة الى ان تركيز هذه الشبكة الرابطة بين الوزارات يتسم بمحدودية مداه، حيث ان خدماتها تقتصر على الادارات المركزية وخاصة منها تلك التي يوجبه مقرها بالقصبة او بالبلددير او بشارع قرطاج، واعتمادا على المعلومات المتوفرة فانه يتضح ان عدد الخطوط المباشرة يبدو كبيرا في بعض الحالات وفي هذا الصدد فان الدواوين الوزارية تعد امثلة معبرة حيث ان عدد الخطوط المخصصة لها يتجاوز بصفة عامة بكثير عدد اعضاء هذه الدواوين. من ذلك ان وزارة الفلاحة تضح على ذمة الديوان 29 خطا منها 19 من شبكة "ريم" في حين ان عدد اعضاء الرسميين لا يتجاوز الستة.

كما يتصرف هذا الهيكل الوزاري في 28 خطا بوزارة التربية القومية و 21 خطا بوزارة الاقتصاد الوطنية و 20 خطا بوزارة الشؤون الثقافية.

كما سجلت هذه الظاهرة ايضا لدى بعض المديريات وخاصة منها مديريات الشؤون الادارية والمالية. من ذلك وعلى سبيل المثال ان وزارة الفلاحة تضح تحت تصرف هذه المديرية 89 خطا وأن وزارة المالية قد خصصت لها 63 خطا وأن وزارة الاقتصاد الوطني قد جهزتها بـ 50 خطا.

ان هذه المعايينات تدعو الى الاعتقاد بأن تركيز الخطوط الهاتفية لا يستجيب دوما الى حاجيات مدققة ولا يخضع لمتطلبات الاقتصاد المتصلة بأية سياسة تقشفية. ومما يزيد في دعم هذا الاعتقاد ان بعض الخطوط الهاتفية وقع تركيزها بمكاتب يشغلها اعوان تنفيذ او بمكاتب خالية.

من ذلك انه في وزارة المالية وحدها (الادارة المركزية) وفيما يتعلق فقط بالخطوط الموضوعة تحت تصرف اعوان من الصنف المذكور اعلاه فانه لوحظ انه تم تخصيص 44 خطا مباشرا لفائدة كتبة وراقبين وعملة وغيرهم من الاعوان الثانويين دون اعتبار 114 خطا وقع تخصيصها لاعوان لا يشغلون خططا وظيفية (متصرفون، مراقبون، متفقدون وملحقون الخ...).

وان هذا الوضع الوضع سائد ايضا في بعض الوزارات الاخرى كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث تسوجد 9 خطوط هاتفية مركزة بمكاتب خالية

كما تجدر الملاحظة أيضا أن عددا هائلا من الاعوان المكلفين بخطط وظيفية يتصرفون في خطين وحتى ثلاثة وأربعة خطوط هاتفية في نفس الوقت.

وأخيرا فإن البعض من الخطوط الهاتفية قد خصصت لهياكل مستقلة عن الوزارات كالمركز القومي للدراسات الفلاحية وديوان مساكن اعوان وزارة التربية القومية وهيئة المحامين وتعاونية الشؤون الثقافية.

ثانيا : الخطوط الهاتفية المركزة بمحلات السكنى

ما انفك عدد الخطوط الهاتفية المركزة بمحلات سكنى اعوان وموظفي الادارات يسجل ارتفاعا دون اعتبار صفة المستفيدين واحيانا حاجيات المصالح .

من ذلك ان وزارة التجهيز والاسكان تولت تركيز ما لا يقل عن 53 خطا هاتفيا بمحطات سكنى اعوانها وموظفيها، من ضمنهم كل المديرين الجهويين و 4 كواهي مديرين و 4 رؤساء مصالح وعدد من رؤساء الفرق واعوان آخرون لم توضح صفتهم، فضلا عن ان مسكين اعدا للراحة بمنطقة عين دراهم قد جهزا بالهاتف.

هذا وان المدير العام للجسور والطرق يتصرف في خطين هاتفين ركز احدهما بمحل سكناء بنسابل.

ومن جهة اخرى فان رئيسا مديرا عاما لمؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية راجعة بالنظر الى وزارة الفلاحة يتصرف في خط هاتفي مركز بمحل سكناء في حين ان تكاليفه تحمل على هذه الوزارة.

ولعل النظام القانوني المنطبق على الخطوط الهاتفية المركزة بمحلات السكنى هو الذي يفسر تكاثر هذه الخطوط.

فقبل تاريخ 18 جوان 1980 كان هذا النظام مطبوعا بمقتضى المنشور عدد 17 الصادر عن الوزير الأول في 19 مارس 1975. وقد وضع هذا المنشور شرطين اساسيين لتركيز خط هاتفي بمحل للسكنى .

- (1) وجود مصلحة مطلقة للعمل الاداري
- (2) الحصول على ترخيص مسبق من المصالح المختصة بالوزارة الاولى

وقد تم تغيير هذا النظام في اتجاه أكثر تسامحا وذلك بمقتضى المنشور عدد 11 الصادر عن الوزير الأول في 18 جوان 1980 الذي وضع حداً للترخيص المسبق من طرف مصالح الوزارة الأولى. حيث أصبح الوزير المعني بالامر هو الذي يقدر مدى وجود المصلحة المطلقة للعمل الإداري قبل الاذن بتركيز خط هاتفي بمحل سكنى احد الاعوان الراجعين له بالنظر.

ومن الاكيد أن الترخيص المسبق من طرف مصالح الوزارة الأولى كان يشكل حاجزا أمام تكاثر الخطوط الهاتفية المركزة على نفقسة الادارة بمحلات سكنى اعوانها وموظفيها. اذ كان النظر في مشروعية كل طلب يتم حسب صيغ التحكيم.

فقد كان من شأن التخفيف من الاجراءات القديمة ان أصبح النظر في المطالب المقدمة اقل موضوعية من ذي قبل وان ازداد عدد الخطوط المركزة بمحلات سكنى الموظفين مما اسفر عن ارتفاع في الاعباء المالية.

ومهما كان الامر فان الوضعية الحالية تستوجب تفكيراً ودراسة جديّة للحصول الى حل يتخذ في شأنه نص تنظيمي، لاسيما وأن خدمات الهاتف تعتبر عموماً امتيازاً عينياً.

ثالثاً : مصاريف المواصلات الهاتفية

بلغ تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل مختلف الوزارات والاذاعة والتلفزة التونسية والارسال الاذاعي والتلفزي نسبة نمو لم يسبق تسجيلها تقدر بـ 62%. فقد ارتفعت فعلا المبالغ المأمور بصرفها من 2,546 م.د. في سنة 1982 الى 4,105 م.د. في سنة 1983. ويتضمن الجدول الملاحق بيان تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها والمحمولة على الفصل 40 §§ 3§ 1 من مختلف الميزانيات :

بالديناري

التطور %	المبالغ المأمدة بصرفها		الابواب
	1983	1982	
272 +	43.709	11.754	مجلس النواب
66 +	10.000	6.000	رئاسة الجمهورية
30 +	100.000	77.000	الوزارة الاولى
44 +	216.000	150.000	وزارة العدل
7 +	240.000	224.000	وزارة الشؤون الخارجية
140 +	1.199.937	499.649	وزارة الداخلية
92 +	742.979	386.998	وزارة الدفاع الوطني
3 +	334.050	324.734	وزارة التخطيط والمالية
4 +	57.400	55.000	وزارة الاقتصاد الوطني
4 +	143.487	137.497	وزارة التجهيز
49 +	451.956	303.469	وزارة الفسلاح
-	60.500	60.625	وزارة التربة القومية
54 -	12.000	26.500	وزارة التعليم العالي
-	32.500	32.500	وزارة الاعلام
87 +	75.000	40.000	وزارة الشؤون الثقافية
257 +	161.056	45.077	وزارة الصحة العمومية
93 +	44.543	22.441	وزارة الاسكان
33 +	80.000	60.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
27 +	47.000	37.000	وزارة الشباب والرياضة
15 +	53.662	46.625	الاذاعة والتلفزة التونسية
			والارسل الاذاعي والتلفزيوني
62 +	4.105.840	2.546.369	<u>الجميلة</u>

هناك ملاحظة أساسية يتعين ابداءها : ان الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان مصاريف المواصلات الهاتفية لا تعكس البتة حقيقة النفقات الفعلية لهذا البند من بنود الميزانية. فقد تم فعلا صرف مبلغ 1,690 م.د لفائدة البريد والهرق والهاتف من طرف وزارة المالية بواسطة اقتطاع مباشر من الاعتمادات الجملية المرسمة بالفصل 92 من ميزانيتها وذلك بعنوان التخفيف من مخلفات الديون المتخلدة بذمة الادارة.

وفضلا عن ذلك ما فتئ حجم مخلفات الديون يتزايد باستمرار بالرغم من استعمال الوزارات لكامل موارد الميزانية الموضوعة على ذمتها لهذا الغرض. من ذلك مثلا ان الاعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الداخلية لسنة 1983 بعنوان هذا البند، قد أمر بصرفها في حدود نسبة 98,5% من مبلغها لتسديد جزء من النفقات الناشئة خلال ست تصرفات سابقة. وهكذا أرجئ تسديد بقايا الديون وكذلك المصاريف المتعلقة بسنة 1983 الى التصرفات اللاحقة مما يؤدي في الآن نفسه الى تراكم مخلفات الديون اكثر فاكثرا.

وحسب المعلومات التي أفاد بها المركز الرئيسي لحسابية المواصلات السلكية واللاسلكية بلغت مخلفات الديون المتخلدة بذمة ادارات الدولة الى غاية 31 ديسمبر 1983 ما قدره 12,177 م.د اي ما يقارب ثلاثة اضعاف مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها.

وقد ازدادت هذه الوضعية تفاقمًا في سنة 1984، حيث ارتفعت مخلفات الديون الى غاية 31 ديسمبر من نفس تلك السنة الى 13,600 م.د. أي بزيادة نسبتها 11,6%. ويتضمن الجدول الوارد أسفله كشفا مقارنا عن مخلفات الديون في سنتي 1983/1984 المتخلدة بذمة مختلف الادارات.

التطور	مخلفات الديون الى غاية 1984 . 12 . 31	مخلفات الديون الى غاية 1983 . 12 . 31	الادارات
42,7 +	259.460	131.795	رئاسة الجمهورية
3,2 -	157.545	162.668	الوزارة الاولى
61,3 +	96.199	59.624	مجلس النواب
62,8 -	27.349	73.611	وزارة الاعمال
46,2 +	139.699	129.750	وزارة الشؤون الخارجية
26,2 +	57.354	45.436	وزارة الشؤون الثقافية
10,6 +	8.386.140	8.027.333	وزارة الداخلية
26,5 +	755.245	595.600	وزارة التخطيط والمالية
25 -	63.525	84.735	وزارة الفلاحة
39 +	255.588	133.774	وزارة العدل
89,5 -	20.393	195.915	وزارة الصحة العمومية
43,5 +	175.345	122.121	وزارة التربية القومية
25,3 +	903.686	720.799	وزارة التجهيز والسكان
14,6 -	613.176	717.978	وزارة الدفاع الوطني
66 +	205.522	123.763	وزارة الشؤون الاجتماعية
46 +	137.313	93.994	وزارة الشباب والرياضة
61,6 +	178.774	110.452	وزارة الاقتصاد الوطني
30,8 +	209.724	150.231	وزارة التعليم العالي
4,7 +	404.353	365.834	الاذاعة والتلفزة التونسية والارسال الاذاعي والتلفزيوني
11,6 +	13.600.577	12.177.176	<u>الجملة</u>

ان الوضعية صعبة بلا شك . الا أنه يؤمل ان يكون لتضافر جهود كل اطراد الادارة لتطبيق التدابير الترتيبية التي اقترتها مؤخرا السلط العمومية مفعول ايجابي على التصرف في الاموال العمومية في هذا الميدان .

ومهما يكن من أمر فيهد وضروريا الشروع في عمل حازم من أجل تصفية مخلفات الديون المتخلدة حاليا بذمة الادارات والتي تنقص بنفس الحجم من فوائض الميزانية الملحقة للبريد والبرق والهاتف التي تعمل ميزانية التنمية للدولة .

القسم الخامس

الجماعات العمومية
المحلية

توطئة

وفقا لبرنامج عملها الرقابي بعنوان تصرف سنة 1983، تولت دائرة المحاسبات النظر لأول مرة في الحسابية الادارية لمجالس الولايات.

بيد ان الدائرة لم تتمكن من السير بتحقيقاتها باليسر المأمول نظرا الى الصعوبات المتعددة التي عرقلت، لعدة، قيام هذه المؤسسة بمهامها على الوجه الاكمل .

وتجدر الاشارة بادئ الامر الى ان تقديم الحسابات ووثائق الصرف لم يقع انجازه لافي الاجال ولا وفق القواعد المطلوبة.

ومن جهة ثانية، فان بعض الولايات لم تجب عن مطالب الارشادات الموجهة لها الا بتأخير بلغ احيانا ستة اشهر. وان الدائرة تفتنم هذه المناسبة لتسجل بارتياح روح التعاون التي ابدتها اغلب المتعاملين معها، مما جعل الحوار الذي اقيم معهم شمرا الى ابعد الحدود .

وسيكون تحليل تنفيذ ميزانيات مجالس الولايات موضوع قسمين كبيرين، يتعلق اولهما بعمليات الميزانية من حيث حجمها ومن حيث مدلولها، في حين يتناول القسم الثاني تنفيذ المصاريف وما رافقه من اخلالات تمت معاينتها.

هذا وسيتم تحليل عمليات الميزانية للبلديات في آن واحد مع عمليات مجالس الولايات، نظرا الى تشابه ولهما الى تجانس طبيعة هذه العمليات والى خضوع هذه الجماعات لنفس الاحكام القانونية.

وسيخصص قسم اخير للمعايير المسجلة بمناسبة النظر في الحسابية الادارية للبلديات الكبرى الثلاث، تونس وصفاقس وسوسة.

ولدى النظر في تحليل عمليات الميزانية، لعل يجدراستحضار توزيع سكان البلاد التونسية بحسب الوسط والولاية والجهة، مثلما يتضح من الجدول الاتي .

الولاية	الوسط العمراني (الناطقق البلدية)	% (1)	% (2)	الوسط الريفي	% (1)	% (2)	المجموع	% (2)
تونس	774.364	21,0	11,1	-	-	-	774.364	11,1
أريانة	192.428	5,2	2,0	181.764	5,5	2,6	374.192	5,4
بن عروس	214.085	5,8	3,1	32.108	1,0	0,5	246.193	3,5
اقليم تونس	1.180.877	32,1	17,0	213.872	6,5	3,1	1.394.749	20,0
ساحل	254.088	6,9	3,6	207.317	6,3	3,0	461.405	6,6
زفوان	29.831	0,8	0,4	88.912	2,7	1,3	118.743	1,7
بنزرت	220.168	6,0	3,2	174.502	5,3	2,5	394.670	5,7
مجموع الشمال الشرقي	504.087	13,7	7,2	470.731	14,3	6,3	974.818	14,0
ساجدة	85.276	2,3	1,2	189.430	5,8	2,7	274.706	3,9
جندوبة	65.418	1,8	0,9	294.011	8,9	4,2	359.429	5,2
الكاف	95.871	2,6	1,4	151.801	4,6	2,2	247.672	3,6
مليانة	44.380	1,2	0,6	177.658	5,4	2,6	222.038	3,2
مجموع الشمال الغربي	290.945	7,9	4,2	812.900	24,7	11,7	1.103.845	15,0
القيروان	103.041	2,8	1,5	313.566	9,7	4,6	421.607	6,1
القصرين	89.050	2,4	1,3	208.909	6,4	3,0	297.959	4,3
سبي بوزيد	35.956	1,0	0,5	252.572	7,7	3,1	288.528	4,1
مجموع الوسط الغربي	288.047	6,2	3,3	780.047	23,7	11,2	1.068.094	14,5
سوسة	288.630	6,2	3,3	93.861	2,9	1,3	322.491	4,6
الطاهر	229.304	6,2	3,3	49.174	1,5	0,7	278.478	4,0
المهدية	97.516	2,6	1,4	172.919	5,3	2,5	270.435	3,9
مطافس	339.549	9,2	4,9	238.343	7,3	3,4	577.992	8,3
مجموع الوسط الشرقي	895.099	24,3	12,8	554.297	16,9	8,0	1.449.396	20,8
قصة	147.026	4,0	2,1	88.697	2,7	1,3	235.723	3,4
تسويد	43.328	1,2	0,6	24.615	0,7	0,4	67.943	1,0
قبلي	28.315	0,8	0,4	67.056	2,0	1,0	95.371	1,4
مجموع الجنوب الغربي	218.669	5,9	3,1	180.368	5,5	2,6	399.037	5,7
قابس	140.819	3,8	2,0	99.197	3,0	1,4	240.016	3,4
مدنين	179.103	4,9	2,6	116.786	3,6	1,7	295.889	4,2
تطاهين	43.134	1,2	0,5	57.145	1,7	0,8	100.329	1,4
مجموع الجنوب الشرقي	363.106	9,9	5,2	273.128	8,3	3,9	636.234	9,1
كامل الجمهورية التونسية	3.680.830	100,0	52,8	3.285.343	100,0	47,2	6.966.173	100,0

(1) النسبة المئوية بالقياس الى مجموع الوسط العمراني او مجموع الوسط الريفي
(2) النسبة المئوية بالقياس الى المجموع العام للسكان .

العنوان الاول : عمليات الميزانية

يتناول هذا القسم المتعلق بعمليات الميزانية موارد مجالس الولايات وتكاليفها مثلما تتضح من الجداول الشهرية للمحاسبة او من الحسابات المالية للتصرف لسنة 1983 .

وتجدر الاشارة معذ الانطلاق الى العدد الضخم من الاخطاء والتشطيبات والاضافات التي تضمنتها هذه الوثائق المحاسبية . ومن شان هذه الملاحظة ان تقيم الدليل على قلة العناية التي يحاط بها اعداد هذه الوثائق . وان الدائرة لايسعها بهذه المناسبة الا ان تتقدم بتوصيات الى المصالح المعنية لبذل مزيد من الدقة عند اعداد وتقديم هذا النوع من الوثائق .

اما فيما يتعلق بالبلديات ونظرا الى ان جلها لا يخضع الى الرقابة المباشرة لدائرة المحاسبات ، فقد تم فحص عملياتها الميزانية انطلاقا من الجداول الاجمالية التي قدمتها مصالح وزارة المالية .

I - الموارد

كما هو الشأن بالنسبة للدولة ، تتألف موارد مجالس الولايات والبلديات من المقايض العادية ومن مقايض التنمية . وقد بلغ الصنف الاول من هذه الموارد 789،82 م.د منها 107،11 م.د للولايات و 682،71 م.د للبلديات . اما الصنف الثاني الذي كان مجموعته 591،129 م.د فقد خص هذه الجماعات في حدود بلغت على التوالي 452،90 م.د و 139،39 م.د .

أ - المقايض العادية

ارتفعت هذه المقايض الى مبلغ 789،82 م.د وقد تأتت بنسبة 49،2 % من المال المشترك للجماعات المحلية وبنسبة 35 % من المقايض الجبائية . وبذلك تكون نسبة 84،2 % من هذه الموارد متأتية من مصدر جبائي وتبقى نسبة 15،8 % فقط متأتية من مصادر غير جبائية .

ويقدم الجدول الموالي بيانات عن توزيع المقايض المنجزة من قبل مجالس الولايات والبلديات بحسب ابواب الميزانية .

المقاييس المعاداة

بالدنانير

البيانات سنة 1983				
التوزيع بحسب النسبة المئوية	الجملة	البلديات	مجالس الولايات	البيانات
				أ - المقاييس الجبائية
20,7	17.142.517	16.939.433	203.084	I الاداءات القارة والمعالييم المشابهة لها
14,3	11.878.652	11.358.071	520.581	II الاداءات والمعالييم غير القارة
49,2	40.731.980	31.724.990	9.006.990	III المقاييس من المال المشترك للجماعات
84,2	69.753.159	60.022.494	9.730.655	الجملة " أ " :
				ب - المقاييس غير الجبائية
11,1	9.155.163	8.088.506	1.066.557	IV مداخيل الاملاك
4,3	3.567.880	3.188.956	178.924	V مقاييس في مقابل اداء خدمات
0,4	313.553	182.215	131.338	VI مقاييس مختلفة وطائفة
15,8	13.036.596	11.659.777	1.376.819	الجملة " ب " :
100	82.789.745	71.682.271	11.107.474	المجموع العام (أ + ب) :

وبالنسبة للبلديات، ولعدم توفر عناصر التقديره فانه تعذر القيام بمقارنات بين المقايض العادية لسنة 1982 ومقايض سنة 1983 حسب ما وردت بالجدول السابق .

وقد تجاوزت المقايض العادية المنجزة في سنة 1983 من قبل مجالس الولايات ما بلغته في سنة 1982 بـ 1.609 م.د. اذ ارتفعت فيما بين هاتين السنتين من 9.498 م.د الى 11.107 م.د. ويمثل ارتفاع النصيب الراجع من المال المشترك العامل الاساسي لتطور الموارد (16,9 %).

اما فيما يتعلق بارتفاع المقايض الجبائية (175 م.د) فانه لم يعوّض انخفاض المقايض غير الجبائية (- 273 م.د)

ويتضمن الجدول التالي بيانات عن المقايض المنجزة من قبل مجالس الولايات بعنصوان تصرف 1988 وعن تطورها بالمقارنة الى سنة 1982 .

بالديناري

التغيرات		الاجازات		السنوات
%	القيمة	1983	1982	الابواب
				الادارات القارة والمعالييم
13,6 +	24.312 +	203.084	178.772	المشابهة لها
41,0 +	151.319 +	520.580	369.262	الادارات والمعالييم غير القارة
32,4 +	1.706.990 +	9.006.990	7.300.000	المساب من المال المشترك .
17,8 -	231.497 -	1.066.556	1.298.054	مداخيل الاملاك
12,9 -	26.396 -	178.924	205.320	مقايض في مقابل اسدا خدمات
10,7 -	15.673 -	131.338	147.011	مقايض عرضية ومختلفة . . .
16,9 +	1.609.054 +	11.107.473	9.498.419	<u>الجملة</u>

أولا : المقايض الجبائية

(1) المقايض الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية

- الولايات

بلغت المقايض الجبائية لمجالس الولايات 0,723 م.د في سنة 1983 وسجلت زيادة نسبتها 32 % عما كانت عليه في السنة السابقة. وهي تمثل 6,5 % فقط من مجموع موارد مجالس الولايات و 34,5 % من الموارد المتأتية من مصدر غير المال المشترك للجماعات المحلية.

وتتكون الاداءات القارة والمعالم المشابهة لها بصفة فعلية من معلومين هما المعلوم على القيمة الكرائية والمعلوم الموظف على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او المهنية او التجارية، الذين وفرا موارد قدرت ب 0,198 م.د منها 0,163 م.د بعنوان المعلوم المذكور ثانيا. ويمثل هذا المبلغ نسبة 80,6 % من مقايض الاداءات القارة التي بلغت 0,203 م.د.

اما الاداءات والمعالم غير القارة فقد ارتفعت الى 0,520 م.د، اي ما يزيد عن الضعفين ونصف الضعف من محصول المعالم القارة. وتمثل بهذا المبلغ نسبة 72 % من المقايض الجبائية الخاصة مقابل نسبة 67,4 % المسجلة في السنة السابقة. هذا ومن ضمن عشرة معالم غير قارة فان "المعلوم الاضافي على سعر التيار الكهربائي" و "مداخيل الاسواق المستلزمة" قد وفرا وحدهما مبلغا قسريا 0,480 م.د يمثل نسبة 92,3 % من مجموع هذا الصنف من الانجازات وبذلك يكون النمو المسجل قد بلغ 0,172 م.د بالقياس الى السنة السابقة.

- البلديات

بلغت المقايض الجبائية الخاصة بالبلديات 2,297 م.د منها 16,939 م.د بعنوان الاداءات القارة، اي ما يعادل نسبة 59,9 % من جملة المقايض الجبائية و 11,358 م.د بعنوان الاداءات غير القارة اي ما يمثل 40,1 % من جملة المقايض المعنية. وتقدر نسبة الاداءات القارة من مجموع الموارد العادية ب 23,6 % فسي حين لا تتجاوز نسبة الاداءات غير القارة 15,8 %.

وباعتبار المقايض الجبائية الخاصة بالمنجزة سواء من قبل مجالس الولايات او من طرف البلديات فان الضغط الجبائي المحلي (1) يكون بنسبة 0,6 % خلال تصرف 1983.

(1) الناتج الداخلي الخام بحسب كلفة العناصر وحسب الاسعار الجارية في سنة

1983 : 4.779,5 م.د.

(2) المقاييس الجبائية المخصصة

تتأقّى هذه المقاييس من المال المشترك للجماعات المحلية الذي يمول ميزانيات البلديات ومجالس الولايات وفق مقاييس محددة. ويقع تمويل هذا الحساب الخاص ذاته بمبالغ تقتطع من موارد بميزانية الدولة ذات طبيعة جبائية وتتؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الضغط الجبائي القومي .

وقد بلغت الأنصبة المقتطعة من متوفرات هذا المال لفائدة مجالس الولايات 9,007 م.د في سنة 1983 مقابل 7,300 م.د في سنة 1982. وتعادل هذه المبالغ على التوالي 81,1 % و 76,9 % من جملة المقاييس العادية. وبذلك يكون النمو الاجمالي مساويا لـ 1,707 م.د من حيث الحجم و 23,4 % من حيث النسبة المئوية.

اما المبالغ المقتطعة من متوفرات هذا الحساب بعنوان الأنصبة الراجعة للبلديات فقد ارتفعت الى 31,725 م.د اي ما يمثل 44,3 % من جملة المقاييس العادية. وبحصولها على مبلغ 8,460 م.د تكون بلدية تونس قد نالت النصيب الاوفر من المبالغ المقتطعة من هذا الحساب وذلك في حدود بلغت 6,26 % .

وبين الجدول الاتي توزيع المبالغ المقتطعة من المال المشترك للجماعات المحلية بين ميزانيات مجالس الولايات وميزانيات البلديات الملحقه بـرابيعا بكل ولاية .

بالدنانير

%	الجملة	المبالغ المقطعة في سنة 1983		بيان الولايات
		البلديات الموجودة بقدائرة الولاية	مجلس الولاية	
36,9	15.013.881	13.953.881	1.060.000	تونس
5,4	2.196.534	1.769.084	427.450	بنزرت
2,6	1.072.353	578.842	493.511	باججة
3,0	1.217.443	530.794	686.649	جندوبة
2,8	1.128.833	638.375	490.458	الكاف
2,0	832.518	369.714	462.804	سليانة
2,4	971.772	461.865	509.907	القصرين
1,9	780.409	229.528	550.881	سيدي بوزيد
2,8	1.152.630	941.566	211.064	قفصة
1,0	401.733	249.645	152.088	توزر
0,8	332.582	148.493	184.089	قبلي
1,0	406.322	223.126	183.196	تطاوين
3,1	1.248.279	961.855	286.424	مدنين
3,2	1.307.701	978.076	329.625	قابس
8,2	3.353.687	2.844.299	509.388	صفاقس
2,7	1.079.957	669.885	410.072	المهدية
4,0	1.616.705	1.449.181	167.524	المستير
4,9	2.010.268	1.774.366	235.902	سوسة
3,3	1.332.174	611.526	720.648	القيروان
2,0	808.047	361.600	446.447	زغوان
6,0	2.468.152	1.979.289	488.863	نابل
100	40.731.980	31.724.990	9.006.990	<u>المجموع</u>

وهكذا فان المقاييس الجبائية الجميلة لم تبلغ في نهاية الامر
الا 69,753 م.د. بالنسبة لكامل الجماعات المحلية منها مبلغ 60,022 م.د.
اي 86 % عاد للبلديات والبقية لفائدة مجالس الولايات.

ثانيا : المقاييس غير الجبائية

تتكون هذه المقاييس من مدا خيل الاملاك والمقاييس في مقابل الخدمات
والمقاييس العرضية والمختلفة. وقد بلغت 13,035 م.د. في سنة 83.
اي 15,7 % من المقاييس العادية الاجمالية وبصورة ادق، كانت هذه النسبة
12,4 % فيما يخص مجالس الولايات و 16,3 % بالنسبة للبلديات.

(1) مدا خيل الاملاك

بلغت هذه المدا خيل 9,155 م.د. اي 70,2 % من المقاييس غير
الجبائية، وقد ارتفع نصيب مجالس الولايات من هذا المبلغ الى 1,066 م.د.
في سنة 1983، تأتى اساسا من محاصيل بيع العقارات (0,819 م.د) او تسويقها
(0,147 م.د).

ومن ضمن مبلغ 8,088 م.د. الراجع للبلديات ارتفعت حصة بلدية تونس
الى 1,191 م.د. اي 14,7 %، وقد تأتى هذا الصنف الاخير من المقاييس من محصول
تسويق العقارات (0,593 م.د) وبيعها (0,285 م.د) ومن لزمة الطريق العمومي
(0,261 م.د).

(2) المقاييس في مقابل اسداء خدمات والمقاييس العرضية

بلغت هذه المقاييس المقابلة لخدمات مختلفة 3,567 م.د. وقد تأتى
من خدمات متنوعة كتسليم المضافين من دفاتر الحالة المدنية او اصلاح الطرقات
والشبكات المختلفة او رياض الاطفال .

اما المقاييس العرضية فقد بلغت من ناحيتها 0,131 م.د. لفائدة 11
مجلس ولاية و 0,105 م.د. لفائدة بلدية تونس فقط. وقد تأتى هذه المقاييس
بصفة تكاد تكون كلية من محصول المخالفات الصحية.

وقد تأتى الجانب الاوفر من المقاييس العادية الاجمالية للجماعات العمومية
المحلية والجهوية (3,84 %) من مصدر جبائي . وتأتى المقاييس الجبائية
من ميزانية الدولة في حدود 4,58 %.

وقد بلغت هاتان النسبتان على التوالي 87,6 % و 92,4 % فيما يخص مجالس الولايات.

وكما يتضح من الجدول الموالي، فإن توزيع هذه المقايض بحسب الولايات يبين أن جهة تونس (الأقليم والبلديات) تستفيد بـ 37,7 % من الإجازات تليها صفاقس (10,1 %) ونا بـ (2,7 %) في حين أن ثلاثاً من ولايات الجنوب (تطاوين توزر وقبلي) لم تنجز معاً إلا نسبة 2,1 %.

توزيع المقايض العادية

بالدنانير

بيان الولايات	المقايض العادية		الجملة	%
	مجلس الولاية	البلديات الموجودة بدائرة الولاية		
تونس	1.099.951	30.102.892	31.202.843	37,7
بنسرت	597.485	3.419.221	4.016.706	4,8
باجسة	519.859	1.321.717	1.841.576	2,2
جلدوبة	724.747	1.212.035	1.936.782	2,3
الكاف	666.852	1.252.445	1.919.297	2,3
سليانة	489.567	945.801	1.435.368	1,7
القصرين	635.934	900.300	1.536.284	1,9
سيدي بوزيد	712.258	605.838	1.318.096	1,6
قفصة	309.094	1.553.011	1.862.105	2,2
تسوند	154.882	407.091	561.973	0,7
قبايلي	220.967	244.204	465.171	0,6
تطاوين	260.086	387.093	647.179	0,8
مدنين	389.492	2.235.825	2.625.317	3,2
قابس	386.607	1.899.723	2.286.330	2,8
صفاقس	661.154	7.676.193	8.337.347	10,1
المهدية	465.976	1.597.600	2.063.576	2,5
المستهر	328.045	3.405.693	3.733.738	4,5
سوسة	288.157	4.652.702	4.940.859	6,0
القيروان	906.319	1.833.016	2.739.335	3,3
زغوان	584.566	733.248	1.317.814	1,6
نابل	705.426	5.296.623	6.002.049	7,2
المجموع	11.107.474	71.682.271	82.789.745	100

ب- مقايض التنمية

تكون مقايض التنمية، التي بلغ مجموعها 129,590 م.د، من المقايض الخاصة بالجماعات المحلية ومن المقايض المتأتية من الوزارات والمؤسسات " الاعتمادات المحالة " .

وقد بلغت المقايض الخاصة الجمالية 529,43 م.د منها 814,36 م.د للبلديات و 6,715 م.د للولايات . أما المقايض المتأتية من الاعتمادات المحالة من طرف الوزارات فقد بلغت من ناحيتها 86,061 م.د منها 2,324 م.د للبلديات و 83,737 م.د للولايات .

ويقدم الجدول الاتي حوصلة اجمالية للحالة الميئة اعلاه :
م.د .

طبيعة المقايض	الولايات	البلديات	الجملة
مقايض خاصة بالجماعات العمومية المحلية	6,715	36,814	43,529
" اعتمادات محالة "	83,737	2,324	86,061
<u>الجملة</u>	90,452	39,138	129,590

اولا : المقايض الخاصة

للمقايض الخاصة للجماعات العمومية المحلية هيكل واحد، وعلى الرغم من ذلك فانها تزداد او تقل اهمية بحسب مكوناتها وكلما تعلق الامر بمجالس الولايات او البلديات . من ذلك ان محاصيل القروض بلغت بالنسبة للبلديات 7,213 م.د وشكلت بذلك نسبة 19,5 % من مجموع مقايضها الخاصة . أما بالنسبة لمجالس الولايات فان هذا النوع من الموارد منعدم تماما .

أما المبالغ المقتطعة من المال الاحتياطي، فقد بلغت بالنسبة للبلديات 14,363 م.د، أي ما يعادل نسبة 39% من مجموع المقايض الخاصة. وقدر بلغها بـ 4,262 م.د بالنسبة لمجالس الولايات، أي ما يمثل 63,5% من مقايضها الاجمالية الخاصة.

أما مساهمة العنوان الاول في مصاريف العنوان الثاني للبلديات فقد بلغت 5,911 م.د وشكلت بذلك 16,1% من المقايض محل النظر، في حين قدر مبلغها بالنسبة لمجالس الولايات بـ 2,152 م.د، أي ما يوافق نسبة 32,1% من المقايض ذاتها.

وأخيرا فان امانات التجهيز المخولة الى البلديات والى مجالس الولايات بلغت على التوالي 3,926 م.د و 0,147 م.د، أي 10,7% و 2,2% من المقايض الخاصة لهذه الجماعات.

ويتضمن الجدول التالي كشفا عن هذه الموارد .

بيانات

الابواب	انجازات مجالس الولايات	انجازات البلديات	الجملة	%
مساهمة العنوان الاول في مصاريف العنوان الثاني	2.152.764	5.911.931	8.064.695	18,5
محاصيل القروض ..	-	7.213.498	7.213.498	16,6
امانات التجهيز ...	147.498	3.926.621	4.074.119	9,4
المبالغ المقامة من المال الاحتياطي ..	4.262.086	14.363.487	18.625.573	42,8
مداخل مختلفة ..	152.958	5.398.752	5.551.710	12,7
<u>الجملة</u>	6.715.306	36.814.289	43.529.595	100

وفيما يخص مجالس الولايات، فإن هذا الصنف من مقايض التتميمية 6,715 م.د في سنة 1983، بعد أن كان 6,542 م.د في السنة السابقة وسجل بذلك نموا متواضعا قدره 0,172 م.د وسبته 2,6 %. وقد نتج هذا الارتفاع عن التأشير المزدوج لنتائج مختلف الابواب. من ذلك ان مساهمة العنوان الاول في مصاريف العنوان الثاني واعانات التجهيز قد سجلت انخفاضا بالمقارنة الى السنة السابقة. وقد تم تعويض هذا الانخفاض بفضل الزيادة في المقايض العتائية من المبالغ المقتطعة من المال الاحتياطي والداخيل المختلفة.

ويقدم الجدول الموالي بيانات عن كل هذه التطورات.

بالدناير

التغيرات	القيمة	الاجازات	الاجازات	السنوات	الابواب
%		1983	1982		
					مساهمة العنوان الاول في مصاريف
4,7 -	106.378 -	2.152.764	2.259.142		العنوان الثاني
-	-	-	-		محاصيل القروض
48,5 -	138.801 -	147.498	286.299		اعانات التجهيز
					المبالغ القائمة من المال
7,9 +	311.332 +	4.262.086	3.950.754		الاحتياطي
231,5 +	106.809 +	152.958	46.149		داخيل مختلفة
					<u>الجميلة :</u>
2,6 +	172.962 +	6.715.306	6.542.344		

ثانيا : المقايض المخصصة

قدّر المبلغ الاجمالي للمقايض العتائية من " الاعتمادات المحالة " 86,061 م.د منه 83,737 م.د لفائدة مجالس الولايات و 2,324 م.د لفائدة البلديات. وقد استفادت البلديات المتواجدة بدوائر ست ولايات (تونس المهدية ، زغنان جندوبة، نابل والقصرين) بنسبة 8,86 % من هذا المبلغ الاخير اي ما يساوي 2,017 م.د. وقد بلغ نصيب بلديات ولاية تونس وحدها 0,809 م.د اي ما يعادل نسبة 34,8 % من المقايض المعنوية.

هذا مع الإشارة الى ان المبلغ الجملي للموارد المتأتية من "الاعتمادات المحالة" أي 737,83 م.د يشمل مبلغا قدره 19,810 م.د تم نقله من مقاييس تصرف 1982.

وقد خص هذا النقل للمقاييس انجاز برامج لفائدة الوزارات وبعض المؤسسات القومية وبرنامج التنمية الريفية في حدود بلغت على التوالي 14,453 م.د و 0,187 م.د و 5,170 م.د.

وقد تأتى الباقي المنقول اساسا من "الاعتمادات المحالة" من طرف وزارة التربية القومية (5,047 م.د). اما نصيب وزارات الصحة العمومية والنقل والمواصلات والتخطيط والمالية والداخلية فقد تراوح بين 1,418 م.د و 1,068 م.د.

اما فيما يتعلق بالموارد المخصصة في سنة 1983 فقد بلغت 63,926 م.د وسجلت بذلك زيادة عما كانت عليه في سنة 1982 قدرها 8,190 م.د وسببها 14,6% مثلما يتضح من الجدول الآتي :

بالديناريين

التطور بين سنتي 1982 و 1983		الاعتمادات الجديدة		السنوات
القيمة	%	1983	1982	الاسباب
7.077.988 +	33,6 +	28.108.092	21.030.104	الموارد المخصصة
4.709.277 +	19,0 +	29.462.021	24.752.744	برنامج التنمية الريفية
1.628.958 -	21,0 -	6.046.803	7.675.761	المشاريع الخاصة
509.694 -	-	-	509.694	البرنامج الحدودي
1.458.698 -	82,5 -	309.708	1.768.406	الخدمة المدنية
8.189.915 +	14,6 +	63.926.624	55.736.709	<u>الجملة</u>

وهكذا يتبين ان مقايض التنمية للجماعات العمومية المحلية قد ارتفعت الى مبلغ قدره 129,590 م.د يتكون ثلثه من الموارد الخاصة لهذه الهيئات. ومن ضمن هذه الموارد لم تتجاوز محاصيل القروض الممنوعة نسبة 5,6 % من مجموع المقايض. اما الثلثان المتبقيان فقد تأتيا من " الاعتمادات المحاللة " من قبل الوزارات وتوزعا كذلك بين مصاريف التجهيز من ناحية وبرامج التنمية الريفية والمشاريع الخاصة من ناحية ثانية. وقد نالت مجالس الولايات طبعاً نسبة 97,3 % من هذا الصنف من الموارد .

II - التكاليف

باعتبار الاعتمادات المنقولة من تصرف 1982، بلغت تقديرات تكاليف الجماعات العمومية المحلية 877,217 م.د في سنة 1983. ويشمل هذا المبلغ المصاريف الجارية ومصاريف التنمية على حد سواء.

وقد بلغت الاعتمادات المستعملة 163,024 م.د . اما الفاضل المتبقي وقدره 54,853 م.د فمآله اما الالغاء او النقل الى التصرف الموالي بحسب طبيعة الاعتمادات وطبقا للتشريع المعمول به .

أ - المصاريف الجارية

أولاً - الاعتمادات النهائية

حددت اعتمادات التسيير للجماعات العمومية المحلية نهائياً بـ 81,162 م.د منها 71,587 م.د لفائدة البلديات.

اما فيما يخص مجالس الولايات فقد ضبطت الاعتمادات المفتوحة نهائياً بـ 9,575 م.د وذلك باعتبار مبلغ الاعتمادات التكميلية المقدرة بـ 0,143 م.د .

وبقدم الجدول الاتي بيانات عن توزيع هذه الاعتمادات بحسب مجالس الولايات وبحسب مجموعة البلديات الموجودة بدائرة كل ولاية.

توزيع الاعتمادات النهائية لسنة 1983

بالدنانير

%	المجموع	الاعتمادات النهائية		الاعتمادات الولايات
		البدليات الموجودة دائرة الولاية	مجلس الولاية	
2,1	1.681.330	1.246.330	435.000	باججة
4,8	3.926.423	3.329.423	597.000	بنزرت
2,7	2.159.448	1.779.448	390.000	قبابس
2,1	1.706.991	1.401.991	305.000	قصة
2,4	1.948.351	1.327.351	621.000	جندوبة
3,1	2.514.912	1.864.912	650.000	القصرين
1,7	1.362.032	843.432	518.600	القصرين
0,5	379.070	203.570	175.500	قلمني
2,2	1.762.823	1.232.823	530.000	الكاف
2,4	1.940.224	1.548.224	392.000	المهدية
2,7	2.162.081	1.862.081	300.000	مدنين
5,0	4.093.420	3.743.420	350.000	المنستير
6,5	5.295.895	4.626.185	669.710	نابل
9,8	7.997.116	7.509.479	487.637	صفاقس
1,4	1.116.650	541.650	575.000	سيدي بوزيد
1,7	1.392.842	919.842	473.000	سليمانية
5,7	4.641.725	4.391.725	250.000	سوسة
0,8	611.543	355.543	256.000	تطاوين
0,7	579.251	421.163	158.088	توزر
40,5	32.898.613	31.908.013	990.600	تونس
1,2	981.985	530.885	451.000	زغوان
100	81.162.625	71.587.490	9.575.135	الجملة

يمكن النظر في الجدول السابق من ملاحظة أن الحدود القصوى لحجم الاعتمادات المرصودة قد تراوحت بين 40,5 % بالنسبة للجماعات العمومية المحلية بولاية تونس و 2 % بالنسبة للجماعات العمومية المحلية بالولايات الشلاش : قبلي وتطاوين وتوزر.

ويلاحظ من جهة ثانية أن الاعتمادات قد خصت بنسبة 75 % لوسائل المصالح وفي حدود 11,8 % للتدخلات العمومية المحلية وإلى غاية 11,3 % للمصاريف المختلفة والطارئة وأخيرا بنسبة 1,6 % لفوائد الدين.

ثانيا : استهلاك الاعتمادات

ارتفعت اعتمادات التسيير إلى مبلغ 81.162 م.د. ومكنت بذلك - فسي حدود 92,2 % - من صرف نفقات بلغ مجموعها 74.870 م.د منها 66.010 م.د للبلديات و 8.860 م.د لمجالس الولايات.

ويتضمن الجدول الآتي بيانات عن توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بحسب أقسام الميزانية.

بالدنانير

الاعتمادات المأمور بصرفها					الأقسام
الولايات	البلديات	الجملة	%		
-	234.903	234.903	0,3		ملح التشغيل
4.984	790.977	795.961	1,1		فوائد الدين
4.987.151	52.320.793	57.307.944	76,5		وسائل المصالح
1.714.846	6.957.569	8.672.415	11,6		التدخلات العمومية المحلية
2.152.970	5.705.859	7.858.829	10,5		مصاريف مختلفة وطارئة
8.859.951	66.010.101	74.870.052	100		<u>الجملة</u>

يسمح النظر في الجدول المتقدم بملاحظة اجمالية، وهي ان ثلاثة ارباع المصاريف الجارية تهم وسائل المصالح .

و اذا ما تم التأمل في وضعية البلديات فانه يتبين ان نصيب المصاريف المختلفة والطارئة ونفقات التدخلات العمومية يمثل 19,1 % من مجموع مصاريف هذه الهيئات، بينما لم يتجاوز هذا النصيب 1,2 % بالنسبة لمصاريف فوائد الدين .

اما بالنسبة لمجالس الولايات فقد بلغ نصيب وسائل المصالح 56,3 % منها 34,2 % لمصاريف المعدات والتصرف الاداري و 21,8 % لتأجير ضروب من النشاط و 0,3 % للمصح . وقد بلغت هذه النسبة المئوية 19,3 % فيما يخص التدخلات في الميدانين الثقافي والاجتماعي وقدرت بـ 24,3 % فيما يتعلق بالمصاريف المختلفة والطارئة .

هذا وان بلغت النفقات المصروفة اجماليا 92,5 % من حجم الاعتمادات النهائية فإن نسبة استهلاك هذه الاعتمادات قد اختلفت بحسب فترات السنة وكذلك من ولاية الى اخرى .

ومكذا فان نسق الاستهلاك كان بطيئا اثناء الثلاثي الاول اذ لا يتعدى نسبة 5 % ثم ازداد خلال السنة ليصل نسبة 20 % اثناء الثلاثي الثالث وبلغ اقصاه بما يقارب نسبة 45 % خلال الثلاثي الرابع مع تحقيق نسبة عالية 23,7 % اثناء شهر ديسمبر والفترة التكميلية فقط .

ويلاحظ في هذا الصدد ان مصاريف التأجير والتصرف الاداري قد بلغت على التوالي 0,158 م.د و 0,047 م.د خلال الثلاثي الاول ثم ارتفعت اثناء الثلاثي الرابع الى 0,875 م.د و 1,214 م.د اي انها تضاعفت على التوالي بخمس مرات وخمس وعشرين مرة .

وعلى صعيد آخر واذا ما وقع التأمل في وضعية عدد من الولايات منها تونس وقابس وسيدي بوزيد والقصرين والكاف وتطاوين وقفصة وتوزر، فانه يتبين ان نسبة استهلاك الاعتمادات قد تراوحت بين 51 % و 61 % خلال الثلاثي الاخير . فبالنسبة لقايس مثلا بلغت هذه النسبة 50,2 % اثناء شهر ديسمبر وحده .

وبصفة جمالية، فان كان معدل نسبة الاستهلاك البالغ 92,5 % يبدو عاديا فان الامر لم يكن على مثل هذه الحالة في بعض الولايات حيث نزلت هذه النسبة حتى 71,9 % في ولاية قبلي على سبيل المثال .

وتجدر الملاحظة أن مساهمة السنون الأول في مصا ريف العنوان الثاني لميزانيات مجالس الولايات قد شكلت ببلوغها 2,152 م.د ما يعادل نسبة 24,3 % من مجموع المصاريف الجارية.

وأخيرا ومن ضمن النفقات المصروفة التي بلغت 8,859 م.د تم استعمال 0,704 م.د أي 8 % لتسوية الديون الناشئة خلال السنوات الأربع السابقة لتصرف 1983. وفي هذا المجال سيتم تناول مخلفات الديون بالدرس ضمن القسم المتعلق بتنفيذ المصاريف (صفحة 5 - 45).

ب) - مصا ريف التنمية

بلغت مصا ريف التنمية للجماعات العمومية المحلية مقدارا جليبا ب 88,153 م.د منه 26,421 م.د للبلديات و 61,732 م.د لمجالس الولايات.

أما الاعتمادات النهائية التي خصمت منها هذه المصاريف فقد بلغت 136,715 م.د منها 45,987 م.د للبلديات و 90,728 م.د لمجالس الولايات.

أولا) المصاريف المصددة من الموارد الخاصة

مكنت الموارد الخاصة بالبلديات من فتح اعتمادات بلغت 143,43 م.د صرف منها مبلغ 25,336 م.د أي ما يمثل نسبة 58,7 %.

وقد خصت المصاريف المنجزة على هذا النحو كلا من الاستثمارات المباشرة والعمليات المالية وترجييع أصل الدين في حدود بلغت على التوالي 22,624 م.د (89,3 %) و 0,640 م.د (2,5 %) و 2,072 م.د (8,2 %).

ويلاحظ أن أكثر من 70 % من المصاريف المشار إليها أعلاه قد تعلقست ببلديات خمس ولايات هي تونس وفاقس وتابل والمنستير وسوسة.

ويقدم الجدول التالي بيانات عن توزيع الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها بحسب مجموعة البلديات الموجودة بدائرة كل ولاية.

الاعتمادات المتبقية	نسبة الاستهلاك %	الاعتمادات المأمور بصرفها	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات البلديات بحسب كل ولاية
710.849	44,79	576.739	1.287.588	باججة
912.868	47,51	826.320	1.739.188	بنزرت
507.286	51,56	539.943	1.047.229	قبابس
497.521	43,48	382.713	880.234	قصة
575.358	48,28	537.130	1.112.488	جندوبة
610.064	43,04	461.017	1.071.081	القنيطرة
261.132	55,49	325.499	586.631	القصديرين
89.160	65,90	172.332	261.492	قبايلي
871.183	36,96	510.686	1.381.869	الكفاف
663.454	42,84	497.319	1.160.773	المهديّة
837.831	51,62	893.959	1.731.790	مديين
1.566.923	48,96	1.502.942	3.069.865	المنستير
1.336.268	61,69	2.152.213	3.488.481	نابل
2.325.412	59,08	3.357.156	5.682.568	صفاقس
157.957	65,30	297.256	455.213	سيدي بوزيد
280.568	61,11	440.808	721.376	سليانة
622.577	69,42	1.413.524	2.036.101	سوسة
234.623	55,15	288.492	523.115	تطاوين
236.431	58,04	327.021	563.452	توزر
4.349.395	68,32	9.381.963	13.731.358	تونس
160.173	73,83	451.828	612.001	زغوان
17.807.033	58,73	25.336.860	43.143.893	<u>الجمالية</u>

ان الاعتمادات المتأتمية من الموارد الخاصة للولايات والمحددة أول الامر ب 6,864 م.د قد وقع ضبطها نهائيا ب 6,987 م.د على اثر فتح اعتمادات تكملية قدرها 0,123 م.د .

وبالمقارنة الى سنة 1982 تكون هذه الاعتمادات قد سجلت زيادة قدرها 0,336 م.د. ونسبتها 5,1% نالت منها الاستثمارات المباشرة 0,273 م.د. والعمليات المالية 0,096 م.د.، في حين سجلت الاعتمادات المفتوحة بعنوان ترجيع اصل الدين انخفاضاً قدره 0,033 م.د. .

وقد بلغ حجم الاعتمادات المستعملة 4,049 م.د. اي ما يعادل 58% وبلغت النفقات المصروفة في الاستثمارات المباشرة 3,824 م.د. (94,4%) وفي العمليات المالية 0,153 م.د. (3,8%) وفي ترجيع اصل الدين 0,072 م.د. (1,8%).

ويبرز الجدول التالي توزيع الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات العامة بصرفها بحسب كل ولاية:

الاعتمادات الولاية	الاعتمادات النهائية السنة 1983	الاعتمادات العامة بصرفها	الاعتمادات المتبقية	نسبة الاستهلاك %
باجنة	288.682	104.533	184.149	36,2
بنزرت	355.199	347.808	7.391	97,9
قبابس	741.350	257.735	483.624	34,7
قفصة	106.018	60.612	45.406	57,1
جندوبة	574.000	402.298	171.702	70,0
القيروان	558.396	331.001	227.395	59,2
الفهرين	392.418	200.719	191.699	51,1
قيللي	103.055	40.349	62.705	39,1
الكاف	445.705	189.435	256.269	42,5
المهدية	74.933	62.397	12.536	83,2
مدينين	220.182	111.453	108.719	50,6
المنستير	230.000	155.055	74.945	67,4
نابسل	584.773	250.373	334.400	42,8
صفاقس	336.083	234.779	51.304	84,7
سيدي بوزيد	486.971	349.502	137.469	71,7
سليانة	256.375	206.284	50.091	80,4
سوسة	92.502	79.316	13.186	85,7
تطاوين	152.016	35.973	116.043	23,6
توزر	211.855	45.144	166.721	21,3
تولس	340.677	167.013	173.664	49,0
زغوان	435.882	367.377	68.505	84,2
الجملة	6.987.092	4.049.168	2.937.924	58

يتبين من هذا الجدول أن معدل نسب الاستهلاك المقدّر بـ 58% قد وقع تجاوزه بكثير من قبل بعض الولايات كبنزرت حيث بلغ 97,9% وسوسة وفاقس وزغوان والمهدية حيث بلغ حوالي 84%. ويلاحظ أيضا أن هذه النسبة تميزت - خلافا لذلك - بانخفاض مستوياتها في بعض الولايات الأخرى كتوزر وتطاوين وقابس حيث تراوحت بين 21,3% و 34,7%.

أما فيما يخص نسق استهلاك الاعتمادات المتأتية من الموارد الخاصة فيلاحظ أنه ولئن لم تقم عشر ولايات بأي أمر بالصرف خلال الثلاثي الأول فإن بقية الولايات لم تستهلك خلال هذه الفترة من السنة إلا 2,8% من الاعتمادات الخاصة بها. بيد أن النسق العام يزداد سرعة فيما بعد ليبلغ 40,8% أثناء الثلاثي الرابع و 25% خلال شهر ديسمبر فقط.

ثانيا : المصاريف المسددة من الموارد المخصصة " الاعتمادات المحالة " .

لقد سبق للدائرة أن أشارت في مناسبة سابقة إلى الاجراء الذي تعمد اليه بعض الوزارات والمتمثل في استعمال الاعتمادات المدرجة بميزانياتها لصرف مبالغ لفائدة الجماعات العمومية المحلية وقع تخصيصها مبدئيا لانجاز مشا ريع تدخل في نطاق مشمولات هذه الوزارات. ان المبالغ المصروفة على هذا النحو يقع ادراجها ضمن القابض بالعنوان الثاني من ميزانيات الجماعات المحلية المعنية ويتم بمقتضاها فتح اعتمادات "محالة" .

(1) المصاريف المسددة من " الاعتمادات المحالة " للبلديات .

بلغ المقدار الجملي والنهائي لهذا الصنف من الاعتمادات المفتوحة بميزانيات البلديات 2,844 م.د. كان 85,2% منها من نصيب بلديات خمس ولايات هي تونيس والمهدية وزغوان وجندوبة ونابل . وقد تم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 1,084 م.د (38,1%) مما اسفر عن بقيّة قدرها 1,759 م.د .

ويتضمن الجدول الآتي بيانات مفصلة عن الاعتمادات المفتوحة والمستهلكة والمتبقية لدى البلديات مجمعة بحسب كل ولاية.

البلديات بحسب كل ولاية	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المأمور بصرفها	نسبة الاستهلاك %	الاعتمادات المتبقية
باججة	22.464	6.806	30,30	15.658
بنـزرت	20.578	8.535	41,48	12.043
قابس	28.037	20.404	72,77	7.633
قفصة	14.247	4.713	33,08	9.534
جندوبة	277.301	70.992	25,60	206.309
القيروان	15.942	3.998	25,08	11.944
القصرين	113.265	5.884	5,19	107.381
قنـاة	13.605	6.922	50,88	6.683
الكـاف	7.218	1.685	23,34	5.533
المهدية	304.820	195.276	64,06	109.544
مدنين	1.543	1.306	84,59	237
المستير	32.237	14.067	43,64	18.170
نابل	247.422	143.245	57,89	104.177
صفاقس	56.698	47.243	83,03	9.655
سيدي بوزيد	5.632	4.238	75,25	1.394
سليانة	52.045	27.454	52,75	24.591
سوسة	25.456	4.596	18,05	20.860
تطاوين	3.197	1.639	51,27	1.558
تـوزر	8.086	2.242	27,73	5.844
تونس	1.310.328	341.048	26,03	969.280
زغوان	283.717	172.689	60,87	111.028
<u>الجملة</u>	2.844.038	1.084.982	38,15	1.759.056

يتبين من هذا الجدول ان نسب الاستهلاك تتميز
بضعف المستوى فيما عدى بعض الحالات . كما يلاحظ ان بلديات
الولايات الخمس المشار اليها اعلاه والتي استفادت بنسبة 85,2 % من الاعتمادات
المفتوحة قد انتهت السنة المالية بفاصل متبق بنسبة 85,2 % .

وازاء ذلك فانه يحق التساؤل عن الاسباب التي تحول دون استعمال هذه الجماعات المحلية للوسائل الموضوعة تحت تصرفها افضل استعمال . ففسي نهاية الامر ليس هذا من قبيل عدم العلامة بين هياكل هذه الجماعات وبين الوسائل المتاحة لها ؟ فمهما كان الامر وباعتبار عدم توفر المعلومات الكافية فان الدائرة لا يمكنها ان تتقدم بافتراضات اخرى .

2 - المصاريف المسددة من الاعتمادات المحالة لمجالس الولايات

كما هو الشأن بالنسبة للبلديات ولكن باكثر اهمية من حيث الحجم تتصرف مجالس الولايات من ناحيتها في موارد تضعها بعض الوزارات على ذمتها لانجاز مشاريع مشتركة او خاصة . ويتأتى الجانب الاوفر من هذه الموارد من وزارة التخطيط بعنوان برنامج التنمية الريفية وغيره من البرامج الخاصة او الحدودية .

من ذلك ان حجم هذا النوع من الاعتمادات قد بلغ 83,740 م.د في سنة 1983 منها 19,814 م.د مبالغ منقولة من تصرف 1982 و 63,926 م.د تدابير جديدة . وبالمقارنة الى سنة 1982 تكون الزيادة في حجم هذه الاعتمادات قد بلغت 13,447 م.د .

اما فيما يتعلق بمجموع الاعتمادات المحالة باستثناء المبالغ المخصصة لبرامج التنمية من قبل وزارة التخطيط فقد بلغ حجمها 42,749 م.د منها 14,641 م.د مبالغ منقولة من تصرف 1982 في حين تجسست التدابير الجديدة بفتح اعتمادات قدرها 28,108 م.د منها 1,921 م.د متأتية من الموارد المرصودة من قبل المشاريع العمومية .

اما اذا ما وقع النظر بصفة خاصة في وضعية برنامج التنمية الريفية فانه يلاحظ ان الاعتمادات المفتوحة بهذا العنوان قد سجلت ببلوغها 31,984 م.د زيادة قدرها 5,459 م.د عما كانت عليه خلال السنة السابقة .

وفيما يخص البرنامج الحدودي فانه لم يحصل الا على الاعتمادات المنقولة من تصرف 1982 بينما سجلت الاعتمادات المرصودة للخدمة المدنية من ناحيتها انخفاضاً قدره 1,516 م.د ونسبته 76,19 % .

ويتضمن الجدول التالي بيانات مفصلة عن كل المعطيات الآتية الذكر .

التغييرات	الدائمية	الدائمية	التقحيحات	المفتوحة في	المتبقية	الاعتمادات
%	سنة 1982	سنة 1983	-	1983.1.1	سنة 1982	الابواب
12, 12 +	337.529 +	2.783.893				I الاعتمادات المعالة من
30, 88 +	9.352.147 +	30.276.131	26.397	2.052.470	1.068.952	وزارة الداخلية.....
20, 58 +	5.459.333 +	25.525.246	1.279	26.055.621	13.572.657	II الاعتمادات المعالة من
2, 64 +	205.811 +	7.766.801	4.458.219	29.412.021	2.500.588	الوزارات الاخرى.....
41, 14 -	391.203 -	950.680	77.701	88.198	1.947.779	III برنامج التنمية الريفيّة.
76, 19 -	1.516.667 -	1.990.628	9.000	6.096.803	559.477	IV المشاريع الخاصّة.....
				-	164.253	V البرنامج الحدودي.....
				309.708		VI الخدمة المدنيّة.....
19, 12 +	13.446.950 +	70.293.379	4.742.764	63.926.623	19.813.706	الجمليّة

لقد ارتفع مبلغ الاعتمادات المستعملة الى 57,683 م.د اي ما يعادل 68.8 % من مجموع الاعتمادات المفتوحة. وبذلك تكون البقية الباقية في نهاية التصرف قد بلغت 26,057 م.د .

واذا ما وقع تناول النفقات المصروفة من حيث موضوعاتها فانه يلاحظ خاصة ان برنامج التنمية الريفية قد استهلك 27,065 م.د اي 84.6 % من حجم الاعتمادات التي رصدت له و 9.46 % من مجموع النفقات المصروفة.

اما فيما يتعلق بمجموع الاعتمادات المحالة باستثناء المبالغ المخصصة لبرامج التنمية فقد بلغت 25,502 م.د اي ما يوافق نسبة 44.2 % من مجموع الاعتمادات المستعملة و 59.7 % من حجم الاعتمادات المفتوحة.

ويقدم الجدول اللاحق بيانات مفصلة عن الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها والفواضل المتبقية لدى كل ولاية كما يتضمن الجدول نسب الاستهلاك المسجلة خلال سنة 1983 .

بالديناري

الاعتمادات الولايات	الاعتمادات النهائية السنة 1983	الاعتمادات الأمور بصرفها	الاعتمادات المقبوضة	نسبة الاستهلاك %
باججة	3.692.079	1.983.029	1.709.050	53,7
بنزرت	2.444.662	1.632.013	812.649	56,7
قابس	2.557.157	1.718.093	839.064	67,1
قفصة	3.539.411	2.803.869	735.542	79,2
جندوبة	5.043.551	2.485.535	2.558.016	49,2
القيروان	4.863.679	3.455.933	1.407.741	71,0
القصرين	4.534.884	3.577.739	957.145	73,9
قبلي	2.333.166	1.726.678	1.111.488	60,8
الكاف	4.504.107	2.649.998	1.755.109	60,1
المهدية	4.806.003	3.721.134	1.084.869	77,4
مدنين	3.668.595	2.631.665	1.036.930	71,7
المستير	4.822.312	2.658.913	2.163.899	55,1
نابل	3.946.231	2.476.447	1.469.734	62,7
صفاقس	5.736.693	4.478.889	1.257.804	78,0
سيدي بوزيد	3.986.972	2.874.512	1.112.460	72,1
سليانة	3.640.602	2.968.954	671.648	81,5
سوسة	3.390.419	2.318.923	1.071.496	68,3
تطاوين	2.208.736	1.747.930	460.806	79,1
توزر	2.629.861	2.159.597	470.264	82,1
تونس	6.714.346	4.033.760	2.680.586	60,0
زغوان	4.270.363	3.579.568	690.795	83,8
<u>الجملة</u>	83.740.329	57.633.184	26.111.111	68,8

ومثلما هو الشأن بالنسبة لبقية المصاريف التي سبق تناولها فان نسق استهلاك الاعتمادات لم يبلغ سوى 10,6 % خلال الثلاثي الاول . وقد قارب الضعف اثناء الثلاثي الثالث حين استقر في حدود 20,2 % ثم تضاعف مرة اخرى خلال الثلاثي الرابع ليبلغ نسبة 43,1 % مع تحقيق نسبة عالية بـ 24,3 % اثناء شهر ديسمبر فقط .

وللدلالة على ذلك يمكن الاكتفاء بأمثلة ولايات قابس والقيروان وقفصصة وبنزرت حيث لوحظ ان اكثر من نصف مصاريفها السنوية قد انجز خلال الثلاثي الاخير من التصرف وذلك في حدود بلغت على التوالي 71,7 % و 53,5 % و 52,8 % و 51,7 % .

واضافة الى ذلك استهلكت ولاية قابس 57,8 % من اعتماداتها خلال شهر ديسمبر والفترة التكميلية فقط .

حسب ما ورد بالوثائق المحاسبية لمجالس الولايات سجلت هذه الهيئات زيادة في ميزانياتها بلغت 26,187 م.د تبعا لما بادرت الوزارات المعنية بتحويلها لفائدتها . واذا ما اضيف هذا المقدار الى المبلغ المنقول من بقايا تصرف 1982 والمقدر بـ 14,454 م.د فان مبلغ الاعتمادات النهائية يكون 40,641 م.د .

ومن ناحية ثانية وباعتبار ان الاعتمادات المستعجلة قد بلغت 23,611 م.د فان البقية الباقية في نهاية سنة 1983 تكون 17,030 م.د اي بزيادة قدرها 2,576 م.د بالنسبة للبقية الباقية في نهاية سنة 1982 .

ويقدم الجدول الموالي كشفا عن " الاعتمادات المحالة " من قبل مختلف الوزارات .

بالدنانير

الا اعتمادات المتبقية 1983 في سنة	الا اعتمادات المتبقية 1983 بصرفها في سنة 1983	الا اعتمادات النهائية 1983 لسنة	الا اعتمادات المفتوحة 1983.1.1 في	الا اعتمادات المتبقية 1982 سنة	الا اعتمادات الوزارات
6.253	29.322	35.575	20.000	15.575	رئاسة الجمهورية
425.515	453.736	379.251	497.000	382.251	الوزارة الأولى
13.206	7.946	21.152	8.000	13.152	العدل
945	-	945	-	945	الشؤون الخارجية
1.061.566	2.059.857	3.121.423	2.052.471	1.068.952	الداخلية : العدوان الأول
-	5.000	5.000	-	5.000	الداخلية : العدوان الثاني
1.338.335	3.729.667	5.068.002	3.952.941	1.115.061	التخطيط والمالية
116.138	188	116.326	-	116.326	الاقتصاد
1.445.967	6.215.579	7.661.546	6.805.586	855.960	التجهيز
264.216	92.988	357.204	52.024	305.180	الفلاحة
1.413.976	1.174.632	2.588.608	1.296.135	1.292.473	النقل والمواصلات
5.661.348	6.373.052	12.034.400	6.986.481	5.047.919	التربية القومية
539.972	204.565	744.538	25.000	719.538	التعليم العالي
6.001	1.089	7.090	-	7.090	الاعلام
1.353.662	749.842	2.103.504	1.128.150	975.354	الشؤون الثقافية
1.658.360	1.718.912	3.377.272	1.958.954	1.418.318	الصحة العمومية
171.210	291.126	462.336	347.813	114.523	الاسكان
1.002.626	338.383	1.341.009	691.500	649.510	الشؤون الاجتماعية
522.447	158.697	681.144	365.367	315.776	الشباب والرياضة
11.991	382	12.373	-	12.373	- صندوق التشغيل
15.233	-	15.233	-	15.233	- المعهد التقني
350	-	350	-	350	- التعويض للصيادين
-	7.000	7.000	-	7.000	- ترسيم قرقرنة
17.029.317	23.611.964	40.641.281	26.187.422	14.453.859	المجملة

يتبين من هذا الجدول ان ست ولايات تحصلت وحدها على 50,8% من حجم الاعتمادات المحالة". وهذه الولايات هي صفاقس، المنستير، زغوان، نابل، جندوبة وتونس. وقد بلغ نصيب هذه الولاية وحدها 11,1%.

اما فيما يخص نسبة استهلاك الاعتمادات المحالة على هذا النحوف فقد استقرت حول معدل 49% وتراوحت بين 81,9% و48,8% وقد لوحظت هذه النسبة الاخيرة بولايتي تونس والمنستير على الرغم من اهمية حجم " الاعتمادات المحالة" لكل منهما.

هذا وان الفواضل المتبقية ما انفكت تزداد من سنة الى اخرى مثلما يتضح من الجدول السابق. وتأتي فواضل الاعتمادات المحالة من طرف وزارة التربية القومية في المرتبة الاولى من حيث الاهمية حيث بلغت 5,661 م.د اي ما يعادل 33,2% من المجموع. كذلك فان الفواضل المتبقية من اعتمادات سبع وزارات اخرى فسافت في كل واحدة منها مبلغ 1 م.د. وقد ارتفع مجموع الفواضل المتبقية الى 17,029 م.د. كان 43,4% من نصيب ولايات تونس وجندوبة والمنستير ونابل. وتفسر هذه الوضعية باهمية الاعتمادات المحالة لهذه الجماعات من ناحية وضعف نسبة الاستهلاك من ناحية ثانية.

كما تجدر الاشارة الى ان عددا من المشاريع العمومية وخاصة منها الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية والوكالة العقارية الصناعية قد رصدت موارد لبعض مجالس الولايات فتحت بمقتضاها اعتمادات قدرها 2,108 م.د.

ويتضمن هذا المقدار الفواضل المنقولة من تصرف 1982 والتي بلغت 0,187 م.د. وقد تم استهلاك الاعتمادات المفتوحة على هذا النحوف في حدود 1,891 م.د. مما اسفر عن بقية باقية قدرها 0,217 م.د. وقد استفادت ولايات سليانة ومدنين والكاف وقابس وحسندما بهذه التحويلات.

*

*

*

ويجدر التذكير في هذا الصدد ان طريقة " الاعتمادات المحالة" المثبتة في وضع موارد هامة تحت تصرف الولايات عن طريق اوامر بالصرف

من الاعتمادات المدرجة بميزانيات الوزارات كانت محل تحليل تقييمي في تقرير دائرة المحاسبات عن تصرف 1982 .

- برامج التنمية

مثلاً وقع بيبانه اعلاه (انظر جدول صفحة 5 - 26) تضم برامج التنمية الجهوية اربعة ابواب هي برنامج التنمية الريفية والمشاريع الخاصة والبرنامج الخاص بالتنمية الجهوية بالحدود والخدمة المدنية.

وفي الواقع فان كل هذه البرامج ترمي الى تحقيق مهمة تنمية تراعي في بعض الحالات ما لبعض الولايات من خصوصيات جغرافية.

وقد بلغت الاعتمادات النهائية المرصودة لبرامج التنمية الجهوية مبلغ 40,990 م.د. منه 31,984 م.د. لبرنامج التنمية الريفية فقط و 7,972 م.د. للمشاريع الخاصة. وقد استفادت كل الولايات من الاعمال المنجزة في اطار هذه البرامج.

وبالمقابل فان الاعتمادات المفتوحة بعنواني البرنامج الخاص بالتنمية الجهوية بالحدود والخدمة المدنية لم تبلغ سوى 1,033 م.د. ولم تستفد منها الا خمس ولايات هي جندوبة والقيروان والكاف والقصرين ومدنين.

اما الاعتمادات المأمور بصرفها فقد بلغت اجمالاً 180,32 م.د. منها 27,065 م.د. بالنسبة لبرنامج التنمية الريفية و 5,115 م.د. بالنسبة لبقية البرامج. وبذلك يكون الفاضل المتبقي من الاعتمادات قد بلغ في نهاية سنة 1983 ما قدره 8,810 م.د. اي ما يعادل 21,5 % من الاعتمادات المفتوحة.

ويقدم الجدول الوارد بالصفحة الموالية كشفاً عن الاعتمادات المفتوحة بكل ولاية وعن المبالغ المأمور بصرفها او تلك التي تبقت في نهاية سنة 1983 بعنوان برامج التنمية المشار اليها اعلاه.

كشف عن اعتمادات برامج التنمية

بالديناري

الاعتمادات الولاية	الاعتمادات المنقولة من سنة 1982	الاعتمادات الافتوحة في سنة 1983	الاعتمادات النهائية لسنة 1983	الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 1983	الاعتمادات المتبقية في نهاية سنة 1983
باججة	278.634	990.000	1.268.634	1.022.456	246.178
بنسزرت	364.789	1.082.198	1.446.987	990.509	256.478
قاباس	244.833	1.241.536	1.486.369	1.158.170	328.199
قفصة	215.779	1.940.678	2.156.457	1.904.308	252.149
جندوبة	375.704	1.840.108	2.215.812	1.573.041	642.771
القيروان	357.158	2.717.215	3.074.383	2.267.990	806.393
القصرين	578.153	2.463.689	3.041.842	2.560.730	481.112
قابس	295.961	1.865.747	2.161.708	1.399.372	762.336
الكاف	579.757	2.360.085	2.939.842	1.946.090	993.752
المهدية	53.400	2.090.163	2.143.563	1.745.377	398.186
مدنين	270.337	2.087.858	2.358.195	1.891.227	466.963
المنستير	223.708	899.621	1.123.329	852.384	270.445
نابل	266.303	721.002	987.305	846.882	140.423
صفاقس	315.150	1.518.672	1.833.822	1.508.090	325.732
سيدي بوزيد	276.035	2.549.060	2.825.095	2.077.515	747.580
سليانة	63.304	1.898.343	1.961.647	1.622.295	339.352
سوسة	112.266	1.050.987	1.163.253	991.977	171.276
تطاوين	117.157	1.369.982	1.487.139	1.230.302	256.837
توزر	64.158	1.844.164	1.908.322	1.657.357	250.965
تونس	60.682	2.151.549	2.212.231	1.869.749	342.482
زغوان	58.820	1.135.875	1.194.695	1.063.874	130.821
الجميلة	5.172.098	35.818.532	40.990.630	32.180.195	8.810.435

اما على المستوى القطاعي فان المبالغ المأمور بصرفها والمقدرة بـ 32,180 م.د. قد تعلقست الى حد نصف مقدارها بتحسين ظروف العيش بما يتضمنه من تدخلات اجتماعية (3,728 م.د) وبنية اساسية وتجهيز (11,794 م.د) وأعمال ثقافية (0,563 م.د).

اما بقية النفقات المصروفة فقد خصصت لاحداث وتدعيم مواطن الشغل وكذلك للتكوين المهني في قطاعات الفلاحة والصيد البحري (3,757 م.د) والصناعات التقليدية ومختلف المهن الصغرى (3,303 م.د) وخاصة لفائدة الحظائر الجهوية (8,250 م.د) . كما ساهمت هذه المصاريف علاوة على ذلك في تغطية نفقات التصرف لهذه البرامج وذلك في حدود 0,775 م.د .

ويبرز الجدول التالي توزيع مصاريف برامج التنمية
هوية حسب اهدافها .

توزيع مصاريف برامج التنمية

<u>بالديناري</u>	<u>التدخلات</u>
<u>جملية المصاريف</u>	<u>التكوين المهني</u>
172.431	- الفلاحة
46.820	- الصيد البحري
1.315.333	- الصناعات التقليدية
494.624	- المهن الصغرى
2.029.208	<u>الجملية</u>
	<u>احداث وتدعيم مواطن الشغل</u>
3.438.823	- الفلاحة
110.175	- الصيد البحري
674.470	- الصناعات التقليدية
808.717	- المهن الصغرى
5.032.185	<u>الجملية</u>
	<u>تحسين ظروف العيش</u>
2.546.774	- السكن
826.549	- الصحة
2.033.325	- الطرقات والعمرات
5.716.638	- التزويد بالماء الصالح للشرب
3.872.339	- التسيير
563.196	- التربية والثقافة والرياضة
57.611	- التطهير
475.932	- عمليات مختلفة
16.092.864	<u>الجملية</u>
8.250.785	الحظائر الجهوية والخدمة المدنية
8.250.785	<u>الجملية</u>
775.153	مصاريف التصرف ومتفرقات
775.153	<u>الجملية</u>
32.180.195	<u>المجموع العام :</u>

III - النتائج العامة لتنفيذ ميزانيات مجالس الولايات لسنة 1983

أُنفرت تنفيذ ميزانيات مجالس الولايات بعنوان تصرف 1983 بمبلغ فائض من المقاييس قدره 30,967 م.د. تاتي 26,054 م.د. (84,1 %) منه من الاعتمادات المحالة من مصادر مختلفة .

وقد تم نقل هذا المبلغ الاخير الى التصرف المالي بعد قيده بحساب التتالي

هذا مع الاشارة الى أن فائض مقاييس العنوان الاول والجزء الاول من العنوان الثاني لميزانيات الجماعات المذكورة يقع نقله الى المال الاحتياطي الذي يمكن استعماله لتمويل مصاريف التجهيز أو ان اقتضى الحال لتسوية العجز الحاصل خلال السنة " . وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 26 من القانون الاساسي لميزانيات الجماعات العمومية المحلية .

ويتضمن الجدول الاتي بيانات عن هذه العمليات وهذه النتائج .

التأجيل العامة لتطبيق ميزانيات مجالس الولايات

بالتاريخ

		تصرف 1983		العنوان والجزء	
	تخصيص الفواضل بالمصالح الخارجية عن الميزانية			العنوان الاول	العنوان الثاني
		فوائض	مصاريف		
		المقاييس	المقاييس		
4.913.661		2.247.522	8.859.951	11.107.473	
2.247.522	(العنوان الاول)				
2.666.139	(الجزء الاول من العنوان الثاني)				
26.054.054	الحساب الانتقالي	2.666.139	4.049.168	6.715.307	
		26.054.054	57.683.184	83.737.238	
	فواضل الجزء الثاني من العنوان الثاني	28.720.193	51.732.352	90.452.545	
30.967.715	الجملة	30.967.715	70.592.303	101.550.018	

العنوان الثاني: تنفيذ مصاريف مجالس الولايات

يتناول هذا القسم من التقرير المعايير التي أمكن للدائرة القيام بها على اثر النظر في الحسابية الادارية لمجالس الولايات. وسيتم ترتيب الملاحظات التي سيقع ابداءها بها، المناسبة ضمن محاور بحسب مواضعها. هذا وسيكون البعض من هذه الملاحظات ذات صبغة شمولية في حين أن بعضها الاخر لن يخص الا عددا معينا من الولايات ومع ذلك فسيقع التعرض اليه نظرا الى أهمية المواضيع التي يتطرق اليها.

I - المرتبات وما يتبعها

لقد مكن النظر في طريقة الجواز الولايات للعمليات المالية المتعلقة بالتأجير من ملاحظة عدد كبير من الاخلالات تعلق أهمها بالجمع بين المرتبات وعدم وجود مقياس موحد لتحديد مبالغ المرتبات والامتيازات المختلفة التي لا يتيسر تبريرها ولا بيان مشروعيتها.

أ) المرتبات والمنح المختلفة

— لقد تحصل بعض العملة المكلفين بأشغال مختلفة كالاغتناء بالحدائق او الكنس مثلا على اجور مضاعفة. كما اختلفت صيغ التأجير بالنسبة لاصناف واحدة من الآفان فتراوحت أجورهم بين 40 و 75 ديناراً شهرياً.

ولتفسير هذا الاختلاف الذي لا يأخذ السلم القانوني للاجور بعين الاعتبار بين المتصرفون المعنيون بالامر أن الاجور المشار اليها قد وقع ضبطها من طرف الادارة بصفة تقديرية وذلك باعتبار أهمية الاشغال المنجزة.

— ولوحظ من جهة ثانية أن عددا من الولايات قد منحت لبعض الاعوان المنتمين لمصالحها امتيازات كانت أحيانا ذات بال وذلك في شكل "اعانات استثنائية".

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن ولاية قبلي قد اكتفت في اجابتها عن كل الاسئلة التي ضمنتها الدائرة بطلب الارشادات بإثارة عدم كفاية الوسائل البشرية والمادية وعدم استقرار الموظفين الساهرين على التصرف وضعف التكوين لدى الاعوان .

ج) المرتبات المسددة من قبل وكلاء الدفوعات

يتولى وكلاء الدفوعات تسديد مرتبات عدد من الاعوان والعلمنة وقد أفضى النظر في وثائق المصاريف المدفوعة من قبل هؤلاء الاعوان السي الكشف عن اخلالات مختلفة منها :

- اختلاف امضاءات المستفيد ذاته من جدول أجور الى آخره .
- عدم وجود امضاءي شاهدين عندما يكون المستفيد أميا .
- عدم الإشارة الى بيانات بطاقات التعريف القومية بجدول الاجور .

وقد لوحظ في جندوة أن مبلغ ما وقع ارجاعه لفائدة وكيل الدفوعات قد تجاوز مبلغ مصاريف التأجير التي أنجزت فعلا . وتدخل من الدائرة تولى هذا الوكيل ارجاع ما قبضه بندوق وجه قانوني الى القضاة الجهوية للمالية .

II - مصاريف الاستقبالات والتقل والقيام بمأموريات

أ) مصاريف الاستقبالات والحفلات العمومية

بلغت هذه المصاريف على التوالي 338.543 دينار و 227.107 دينار في سنة 1983 فكانت جمعتها 565.650 دينار بالنسبة لمجموع الولايات .

ومن ضمن هذه النفقات هناك ما كان يمكن تجنبه أو الضغط عليه السي أبعد حد، تماشيا وحرص الحكومة على الاقتصاد في نفقات التصرف واستجابة لتوصيات المنشور عدد 3 الصادر عن الوزارة الاولى في 28 مارس 1983 .

فهذا المنشور وان تعلق في واقع الامر بتنفيذ الميزانية العامة للدولة فهو يطبق كذلك على ميزانيات مجالس الولايات التي تستمد الجانب الاكبر من مواردها من الدولة وذلك مثلما سبق أن وقع بيانه .

لذا فان المصاريف المنجزة عن اقتناء مواد النظافة والتجميل كالعطور والروائح ومعجون الاسنان ومنظف الشعر لا تكتسى أساسا أية صبغة ادارية ولا تدل بالتالي عن سلوك مسؤول لدى أصحابها .

وقد بلغت مصاريف الاستقبالات في بعض الولايات نسبة 25 % من مجموع نفقات المعدات والتصرف الاداري . من ذلك أن ولايات القيروان وبنزرت والقصرين ونابل قد أنفقت كل واحدة منها ما يزيد عن 20.000 د في مجال الاستقبالات .

كما أن بعض الولايات ومنها بنزرت وقفصة والقيروان والكاف وصفاقس قد تحملت بمناسبة الحفلات العمومية تكاليف تجاوزت 20.000 د .

ومن المصاريف التي لا يمكن أن تمر دون لفت الانتباه تلك التي لا تبدو ضرورية كإقتناء الزهور الذي كلف ولاية بنزرت 910 د والمهدية ما يفوق 400 د وباجة حوالي 350 د .

كما لوحظت مصاريف أخرى تعلق بشراء بطاقات التهاني (قرابة 1.600 د في المهدية) والمرطبات (قرابة 1.300 د في سوسة وكذلك في زغوان وقرابة 700 د في القيروان) والمجائر الأجنبية الفاخرة وأجهزة راديو كاسات للسيارات (11 في تونس و 2 في الكاف) . وقد قدرت كلفة هذه الاجهزة بـ 2000 د بالنسبة لولاية تونس . وقد أوضح المتصرف المسؤول في جوابه عن استفسارات الدائرة أن مثل هذه الاقتناءات أمر مألوف وأن الاجهزة المشتراة مخصصة لسيارات والى الجهة والمعتدين .

ويلاحظ كذلك أن بعض الهدايا المقدمة للوزراء قد تم اقتنائها بأثمان مرتفعة كما أنه لم يقع بيان المناسبات التي استوجبت تقديمها والاشخاص الذين استفادوا بها بالوثائق المؤيدة للمصاريف . ومن ضمن هذه الهدايا 240 كغ من العسل بلغت قيمتها 913 ديناراً وتم تقديمها حسب جواب ولاية القصرين الى شخصيات مختلفة .

ب) مصاريف التنقل

لقد تم ضبط النظام المعادي المتعلق بأرجاع مصاريف التنقل بمقتضى القرار المؤرخ في 15 جويلية 1975 .

بيد أنه لوحظ أن البعض من مجالس الولايات قد، تحملت كامل المصاريف التي أنفقتها أعوانها خلال تنقلاتهم، وقد تجاوزت هذه المصاريف بكثير المقادير المحددة بالقرار المشار إليه أعلاه .

وقد تقدّم للدائرة أن أكدت في تقاريرها السابقة على ضرورة مراجعة التراتيب الضابطة لهذه المصاريف حتى يقع أخذ تطور تكاليف المعيشة بعين الاعتبار .

وبقيامها بهذا الاجراء فان الادارة تساهم من ناحية في الحفاظ على مصداقية القوانين والتراتيب وتحول من ناحية ثانية د عن اعتراض البعض من الموظفين الذين يشيرون أهمية المصاريف الواجب تحملها لرفع التنقل على عيّن المكان .

ج) منح القيام بمأموريات

أما منح القيام بالمأموريات فقد تم ضبط نظامها بالامر عدد 1 لسنة 1976 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المنطبق على موظفي الدولة وعلى موظفي الجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وقد اقتضى الفصل الثاني من هذا الامر أن " يخضع ايفاد الموظفين والاعوان خارج البلاد التونسية للقيام بمأمورية لقرار من الوزير الاول ويقترح من رئيس الادارة المعني بالامر يضبط خاصة موضوع ومدة المأمورية وذلك مهما كانت رتبة الاعوان ومدة المأمورية، وبالإضافة الى ذلك ضبط قرار الوزير الاول المؤرخ في نفس التاريخ بمقادير مصاريف القيام بمأمورية بحسب المناطق وبحسب أصناف الموظفين .

غير أن هذه الاحكام تبدو مجهولة من لدن بعض الولايات التي أوفدت الى الخارج عدة أشخاص كأعضاء تشكيلات من الحزب الاشتراكي الدستوري وزوجات بعض المسؤولين ورؤساء مديريين عامين لشركات ورؤساء بلديات وذلك ولمسق أوامر للقيام بمأموريات صادرة عن الولاية تم بمقتضاها منح نسب تقديرية غير مصادق عليها من طرف الوزير الاول .

كما تم حمل نفقات النقل الجوي المنجزة عن هذه المأموريات على ميزانيات الجماعات المحلية المعنية .

III - اخرالات في التصرف

ان الاخرالات التي ستقع الاشارة اليها تحت هذا العنوان تعدّ في واقع الامر مخالفات اما لمجلة المحاسبة العمومية واما للقانون المتعلق بتحديد وزجر أخطاء التصرف المرتكبة تجاه الجماعات العمومية المحلية .

أ) أخطاء في خصم المصاريف وتصفياتها وفي اسقاط المستحقات بالتقادم

على الرغم من خصوصية الاعتمادات فان خصم المصاريف لا يتم دائما وفق القواعد البترية، فمهما كان موضوع النفقة المتعهد بها فان خصمها غالبا ما يكون زعمين توفر الاعتمادات بالميزانية. وهكذا فان اقتناء الثلاجات والمكتبات والمعاهد قد يخصم بدون تمييز سواء من اعتمادات التسيير أو من اعتمادات التجهيز .

هذا وقد لوحظ أن مجلس ولاية جندوبة قد لجأ لعدم توفر الاعتمادات بالفصل 30 الى خصم مصاريف تأجير أحد موظفيه من اعتمادات الفصل 32 وقدرها 440 د . وبعدّ هذا الخصم الخاطيء في واقع الامر خطأ تصرف طالما أنه يخفي تجاوزا للاعتمادات المفتوحة بالفصل 30 .

كما أن الاعتمادات المحالة لم تخلص من مثل هذه التجاوزات . ومثل ولاية القيصر في هذا المجال ذو دلالة واضحة . فعلا فقد عمدت هذه الولاية الى اقتناء اثاث اربع غرف استقبال لفائدة المعتمديات وخصصت المصاريف الناجمة عن ذلك من الاعتمادات المدرجة ببند الميزانية المخصص للقصر الرئاسي .

وقد أوضح مجلس الولاية في جوابه عن استفسار دائرة المحاسبات حول أسباب هذا الخصم الخطأ أن " اللجوء الى هذا الخصم قد حتمته ظروف خاصة جدا . فعلا فان وزارة الداخلية وهي المدين الحقيقي بمبلغ الشراءات لم يُعد فتح الاعتمادات الضرورية على الرغم من مكتوبها رقم 5660 بتاريخ 5 جوان 1982 . . . وقد دامت هذه الوضعية الى نهاية سنة 1983 مما دفعنا الى استغلال بقايا اعتمادات بعنوان " القصر الرئاسي " كحل أخير لحل هذه المشكلة "

ومن جهة أخرى قامت ولاية القصرين بشراء اشارات ضوئية لجناحها بمعرض المنستير وخصمت منها من الاعتمادات المحالة من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية والمخصصة للخدمة المدنية .

وقد بينت الجماعة المحلية المعنية في ردّها على ملاحظة الدائرة :
" انه بعد تلقي تعليمات الوزارة ذات النظر (الشؤون الاجتماعية) بوضع حد لنشاط الخدمة المدنية تبقت اعتمادات غير مستعملة وفي هذا الاتجاه رأينا من الصالح استعمال هذه الفواضل للقيام بالمصاريف المناسبة " .

وأخيرا تولّى مجلس الولاية ذاته اقتناء مواد بناء لمركز الحرس الوطني بشبكة خصم المصاريف الناجمة عن ذلك من الاعتمادات المحالة من طرف وزارة التربية القومية والمخصصة لبناء المدارس .

وعلى اثر الملاحظة التي أبدتها الدائرة حول هذا الموضوع أوضح مجلس ولاية القصرين أنه : " نظرا للضرورة المطلقة لاقتناء المواد المذكورة لبناء مركز الحرس الوطني وازاء نفاد الاعتمادات بالبند المناسب أمر السيد الوالي باللجوء الى هذا الخصم وذلك بعد التأكد من انجاز كامل برنامج وزارة التربية القومية وبعد التبين من وجود هذه الفواضل التي تحققت بفضل الضغط على المصاريف وحسن المتابعة " .

ان هذه الاخلاات تعدّ أخطاء تصرف حيث أنها ترمي الى اخفاء تجاوز للاعتمادات بالبند التي كان من المفروض أن تتحمل المصاريف محل النظر .

كما تمثل اضافة لكل ما سبق احدى العوائق الناتجة عن اتباع طريقة دعيت خطأ "تفويض اعتمادات". فهذه الطريقة تدفع الوزارات فسي الواقع الى تحميل السلطة الجهوية مسؤولية انجاز المشاريع التي تعود لها أصلاً. وبانطلاقاً من هذا "التفويض" فإن الوزارات المعنية تكف عموماً عن مراقبة الانجازات وعن متابعة استهلاك الاعتمادات المحالة.

فهذه الوضعية علاوة على كونها تتيح امكانية ارتكاب الاخلالات التي تم كشفها، فانها لا تسمح بتقييم تكاليف المشاريع المنجزة في مثل هذه الظروف.

هذا وقد تم الوقوف من ناحية أخرى على دفعوعات متكررة وعلى اخطاء في تصفية بعض المصاريف قامت بها مصالح عدد من الولايات وذلك لفائدة بعض المزودين الذين تقدموا بقائمت مصاريف تعلقت بخدمات مختلفة (اصلاحات، اقامة بالنزل الخ...) وعلى اثر تدخل الدائرة قامت الولايات المعنية باصدار أوامر باسترجاع الدفعوعات غير المستحقة.

وبالمثل فقد وقع تسديد بعض الديون على الرغم من سقوطها بمفعول التقادم وذلك بحجة أن عدم كفاية الاعتمادات أدى الى تأخير في تسديد قوائم المصاريف المتعلقة بها وقد أدى ذلك الى ارتباط بعض الولايات بالتزامات مالية تفوق الاعتمادات الموضوعة تحت تصرفها.

وقد تولت ولاية مدنين تسوية ديون يعود تاريخها الى سنوات 1975- الى 1978، ولتجسير هذا التسديد أكدت الولاية أن دائنيها ما أنفقوا يطالبون بالدفع منذ نشأة هذه الديون. فان كان الامر فعلاً على هذا النحو فان الدائنة لا يسعها الا أن تبدي أسفها للتأخير الكبير الذي سجله المتصرفون في تسديد بعض الديون

(ب) مخلفات الديون

بلغت مصاريف ميزانيات التسيير لمجالس الولايات 8,859 م.د. في سنة 1983 وقد تضمنت ما يقارب نسبة 8% أي 0,704 م.د. من المبالغ المأمور بصرفها لتسديد مخلفات الديون، وتعود هذه المخلفات بنسبة 92,7% الى التصرف السابق (1982) وفي حدود 4,3% الى سنة 1981 ونسبة 2,7% الى سنة 1980.

وقد سددت مجالس الولايات السبعة الواردة بالجدول أسفله 0,440 م. د. أي 62% من هذه المخلفات التي تقابل ديونا نشأت سنة 1982 ولم يقسح تسديدها خلال نفس التصرف لعدم كفاية الاعتمادات. ومن الاكيد أن هذه الدفوعات تمثل في نهاية الامر تجاوزات للاعتمادات حيث أن الادارة الجهوية قد ارتبطت بتعهدات فاقت الامكانيات الموضوعة على ذمتها بحسب التصرف 1982. والجدول الآتي يوضح هذه الوضعية:

بالدنانير

الولايات				الولايات			
اجملة مخلفات امخلفات الديون الاعتمادات التجاوز				الديون المسددة المسددة في المتبقية الاعتمادات			
افى سنة 1983 سنة 1983 افى 1-12-82 افى سنة 1982				افى سنة 1983 سنة 1983 افى 1-12-82 افى سنة 1982			
(التصرف الاصلي				(التصرف الاصلي			
سنة 1982)				سنة 1982)			
74.202	6.742	80.944	82.053	74.202	6.742	80.944	82.053
61.263	11.212	72.475	72.475	61.263	11.212	72.475	72.475
36.358	19.768	56.126	68.991	36.358	19.768	56.126	68.991
46.455	8.715	55.170	63.244	46.455	8.715	55.170	63.244
1.783	57.048	58.831	61.315	1.783	57.048	58.831	61.315
45.316	3.553	48.869	48.869	45.316	3.553	48.869	48.869
38.257	3.423	41.680	42.997	38.257	3.423	41.680	42.997
303.634	110.461	414.095	439.944	303.634	110.461	414.095	439.944
الجملة				الجملة			

هذا وقد لوحظت نفس الاخلالات في أغلب الولايات الاخرى.

IV - التداخل بين الميزانيات أو تحمّل نفقات غير مستوجبة

كثيرا ما تتحمل مجالس الولايات نفقات ليست من مشمولاتها .
كذلك هو الشأن بالنسبة لبرنامج التنمية الريفية الذي يتحمل مصاريف تخصم عادة من ميزانيات مجالس الولايات .

أ - تحمّل المصاريف خلافا للقواعد الترتيبية

أولا- نفقات الإقامة والتغذية

لقد لوحظ أن ميزانيات مجالس الولايات كثيرا ما تتحمل مصاريف ناتجة عن زيارات بعض الوفود الوزارية الرسمية . وذلك على الرغم من أن منشور الوزير الأول المؤرخ في 5 ماي 1976 تحت عدد 22 قد أوصى بالحرص على خصم هذا النوع من المصاريف من اعتمادات ميزانيات الوزارات المعنية . وقد أدى عدم تطبيق هذا المنشور من قبل الولايات الى عقد نفقات من شأنها أن تزيد كل مرة غسي اشغال كاهل ميزانياتها .

فهو يقوم في كثير من الاحيان باقتناء مواد غذائية لاستقبال شخصيات سامية واستضافتهم بما يتناسب مع منزلهم .

وفضلا عن ذلك فقد امتد سخاء الجماعات المحلية الى أصناف من الموظفين مثل صحفي و فرق الاذاعة والتلفزة التونسية بحجة عدم كفاية منح التنقل المصروفة لهؤلاء الاعوان .

كما أن الندوات الدورية للمعتمدين وتنقلات أعوان الامن قد أسفرت عن مصاريف من هذا القبيل كان من المفروض أن يتم خصمها من اعتمادات ميزانية وزارة الداخلية .

ومن الواضح أن تحمّل كل هذه التكاليف يتم على حساب انجاز المشاريع التي أقرت لها هذه الاعتمادات .

ثانيا - شراء الجرائد واستهلاك المشرقيات

تقوم بعض مجالس الولايات بتثقيف مصاريف الجرائد التي يقع اقتناؤها لفائدة المسؤولين المحليين على ميزانياتها الخاصة بدل أن يتم ذلك على ميزانية وزارة الداخلية. ومن جهة ثانية فإن اشتراك مجلات من نوع "يوم-ود" و"جوردي فرانس" و"باني ماتش" لا يبذروا صبغة إدارية.

كذلك تتولى الولايات تحمل مصاريف استهلاك المشرقيات التي يقع تناولها سواء بمقر الولاية أو بمقرات المعتمديات. وقد بين النظري قوائم المصاريف أن هذه النفقات تكتسي صبغة قارة وقد تصل إلى مبالغ مرتفعة. فطى سبيل المثال بلغت هذه المصاريف 3.682 ديناراً بالقيروان و 4.447 ديناراً بالمهدية.

ثالثا - مصاريف البناء والتجهيز

تتحمل وزارة الداخلية عادة مصاريف بناء وتجهيز المساكن الوظيفية للولاية والمعتمدين، ويتم ذلك إما مباشرة من ميزانياتها للتنمية وإما بصورة غير مباشرة بواسطة الاعتمادات المحالة للولايات (الجزء الثاني - الباب الأول الفصل الثاني).

بيد أن ولاية باجة قد لجأت إلى الفصل 40 الفقرة 8 (الحفلات العمومية) لتثقيف مصاريف قيمتها 1.298 ديناراً تعلق بشراء جهاز تلفزة بالالوان وثلاثين ومزغريات وأطباق تم تخصيصها للمسكن الوظيفي للوالي حسب بيانات الولاية ذاتها.

كما تحملت هذه الولاية مصاريف قدرها 4.919 ديناراً لتوفير محلّ سوّغه بلدية تبرسق لاستعماله معملًا للجواهر. وتحملت الولاية أيضا نفقة قيمتها 11.655 ديناراً لاقتناء ثلاث سيارات من نوع رينو لفائدة برنامج التنمية الريفية.

وباستفسار مجلس الولاية عن أسباب تحمل هذه المصاريف، وردت الاجابة بأن النفقة الاولى يهررها التشجيع على خلق مواطن الشغل وأن النفقة الخاصة باقتناء السيارات كانت نتيجة لعدم فتح اعتمادات للغرض من طرف وزارة التخطيط.

هذا وقد أسفر تجهيز المسكن الوظيفي لوالي صفاقس عن مصاريف تحملتها ميزانية مجلس الولاية المعنية وقد جاء في الرد عن ملاحظة الدائرة أن هذا التثقيب يعزى الى ازدياد واج صفة الوالي كرئيس لمجلس الولاية وأطوار من الاطارات العليا لوزارة الداخلية.

ان هذا التفسير لا يعتبر مقبولا في نظر دائرة المحاسبات التي ترى أن مصاريف التسيير للمصالح الخارجية الراجعة لوزارة الداخلية على الاقل من ناحية الميزانية-يجب أن تحمل على الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارة.

ومن جهة ثانية فقد ارتكز كل من اقليم تونس وولاية زغوان على عدم كفاية الاعتمادات المحالة من وزارة الداخلية لاستعمال موارد ههنا الخاصة في عقد نفقات ذات أهمية نسبية تعلق بتهيئة المساكن الوظيفية لمعتمدي مناطقهما.

ولا بد من الاشارة أيضا الى أن ولاية قابس قد تولت اقتناء مواد بناء للمصالح الجهوية للشرطة. وقد تم خصم المصاريف المنجزة عن ذلك والبالغة 1.500 دينار من الفصل 40 من ميزانية مجلس الولاية.

وأخيرا تجدر الملاحظة أن بعض الولايات تتحمل مصاريف صيانة وسائل النقل النقل التابعة للشرطة والحرس الوطني. ولتعليل ذلك تشير الولايات المعنية موضوع نفاد الاعتمادات المحالة من وزارة الداخلية والحال أنه يتحتم توفير متطلبات حفظ الامن بالجهة.

ب - المصاريف المحمولة بدون وجه قانوني على

برنامج التنمية الريفية

لقد اقتضى المنشور عدد 75 الصادر عن وزارة التخطيط بتاريخ 21 ماي 1977 أن يقع حمل مصاريف التسيير على العنوان الاول من ميزانيات الوزارات والمؤسسات المعنية بأمر المشاريع الراجعة لها بالنظر، وذلك بعد أن كانت

هذه المصاريف تخص من العنوان الثاني من الميزانية العامة للدولة .
ولهذا الغرض فقد أوصى هذا المنشور :

— بادماج مرتبات الاعوان العرضيين وأجور العطلة بميزانية التسيير
للوزارات والمؤسسات المعنية وذلك بداية من تصرف 1978 .

— بادماج مصاريف الاعوان والمعدات لخلية التنمية الريفية بميزانية
وزارة الداخلية حيث أنه وقع تحويل هذه الخلية الى مصلحة من مصالح الولاية
وفقا ل الامر عدد 337 لسنة 1977 المؤرخ في 1 أفريل 1977 .

— حذف الحظائر الجهوية التقليدية التي استبدلت بآيام عمل تم
تخصيصها للبلديات .

— تحمل مجالس الولايات لمصاريف تسيير المشاريع المنجزة في اطار برنامج
التنمية الريفية .

وقد أفضى عدم احترام هذه الاحكام من قبل كل مجالس الولايات الى
تحمل برنامج التنمية الريفية لانواع شتى من المصاريف التي كان بالامكان
توجيهها نحو الاستثمار حسب ما أوصى به المنشور المذكور أعلاه .

وكما تقدم للدائرة أن اشارت اليه في تقريرها عن تصرف 1982 فإن
عددا هاما من الاعوان المعيّنين بمصالح مختلفة تابعة أساسا لوزارات الداخلية
والتربية القومية والصحة العمومية . . . الخ يقع تأجيرهم من اعتمادات برنامج
التنمية الريفية . علما وأن هذه الاعتمادات تكاد تقتصر على مهمة واحدة تتمثل حسب
مضمون المنشور السابق الذكر في توفير الاستثمار الضروري لانجاز الاهداف الموكولة
الى هذا البرنامج .

كما يمكن ابداء نفس الملاحظة في خصوص خلية التنمية الريفية التي ظلت
مصاريف تسييرها تحمل على برنامج التنمية الريفية بدل أن يقع تثقلها على
الاعتمادات الموافقة لها بميزانية وزارة الداخلية .

أما فيما يتعلق بالأعمال المنجزة في نطاق برنامج التنمية الريفية فإنه يجدر ذكر حملات النظافة والتدخلات الرامية الى تحسين ظروف العيش داخل مناطق بعض البلديات وذلك خاصة بجنوب وشمال غربي البلاد وقد أسفرت هذه التدخلات عن مصاريف قدرت بـ 241,000 م.د.

كما تجدر الإشارة اضافة الى ذلك الى ما قام به برنامج التنمية الريفية من تدخلات قصد حل مشاكل العملة الذين فقدوا مواطن شغلهم على اثر غلق مناجم بولايات بنزرت وباجة وجندوبة. من ذلك أنه وقع صرف أجور بلغ حجمها الجملي 54.000 ديناراً من اعتمادات مختلف الحظائر الجهوية وخاصة منها حظيرة بوسالم التي بلغت مصاريفها 28.800 ديناراً. الا أنه لوحظ مقابل هذه الاعمال ذات التأثيرات الايجابية أن موارد برنامج التنمية الريفية تستعمل أحيانا لغايات بعيدة كل البعد عن موضوع هذا البرنامج.

من ذلك وعلى سبيل المثال أن مجلس ولاية قبلي تولّى شراء مواد للبناء لفائدة أربعة مراكز للحرس الوطني. وقد تم خصم المصاريف المنجزة عن ذلك من اعتمادات التنمية الريفية المخصصة لمختلف المهن الصغرى وكذلك للسكن. كما تم القيام بمصاريف مماثلة لفائدة معتمدية القطار ولكل من بلدية ققصة ومركز الحرس الوطني بها وكذلك لفائدة عدة مؤسسات للتعليم.

وفي سيدي بوزيد تم اقتناء غرف لسيارات من نوع اسيني وآلية ناسخة لفائدة المستشفى الجهوي وحملت المصاريف المنجزة عن ذلك على اعتمادات التنمية الريفية.

٧ - المصنفات

أن المصنفات التي تجرمها مجالس الولايات تكون إما لحسابها الخاص وبالاتفاق من مواردها الذاتية وإما لحساب مختلف الوزارات وبالصرف من "الاعتمادات المحالة" أو لفائدة برامج التنمية الجهوية باستعمال الاعتمادات الخاصة بهذه البرامج.

لقد كشف النظر في هذه الصفقات عن اخلالات من حيث الشكل .
 وكان لعدم كفاية بعض المؤهلات أثر بالغ على تعطيل رقابة الدائيرة .
 وقد طلبت هذه الاخيرة من مجالس الولايات ايفاءها بالوثائق الناقصة فـ
 أن هذه الجمعيات قدمت جزءا من الاوراق المطلوبة وأغلقت احالة جزئية
 آخر .

أما من حيث الاصل، فقد كانت الملاحظات المتعلقة باحترام الترتيب
 المنظمة للصفقات مختلفة ومتنوعة .

وما الحالات المشار اليها أسفله، الا أمثلة دالة على الاخلالات التي
 اشترك فيها العديد من الولايات .

أ - تجزئة الطلبات

يعد ابرام صفقات كتابية قاعدة الزامية نص عليها الفصل 99 من
 مجلة المحاسبة العمومية وذلك بالنسبة لاشغال والنقل والتزويد بالمواد أو
 الخدمات التي يقع انجازها لفائدة الادارة .
 وقد مكن النظر في الحسابية الادارية لمجالس الولايات من الوقوف على نفس
 الاخلالات التي لوحظت في هذا الصدد عند فحص حسابية الدولة .

من ذلك أنه تم الكشف عن عدة حالات من تجزئة الطلبات عند تنفيذ
 مصاريف يفوق مجموعها الحد الذي يحتم تجاوزه ابرام عقود كتابية .
 وفيما يلي بعض الأمثلة لبيان هذه الملاحظات :

لبناء قاعات تدريس بالمدارس الابتدائية، صرف مجلس ولاية قنلي في سنة
 1983 مبلغا قدره 106.114 ديناراً من ضمنه 285 ديناراً تعلقت بنفقات
 نشر اعلانات عن مناقصات .

وعلى الرغم من ذلك فإن وثائق الصرف لهذه الولاية لم تؤيد بآلية
 حجة تشهد بابرام صفقة للغرض. وقد تم استفسار أمر الصرف عن أسباب
 ذلك الا أنه لم يدل بأي اجابة حول هذه المسألة .

كما لم تردّ ولاية قفصة من ناحيتها عن استيضاحات الدائرة حول تجزئة مصاريف بلخ مجموعها 12.467 ديناراً وتعلقت بتسديد سبع قوائم مصاريف حررها مزود واحد مقابل تسليم مواد للبناء خصصت لقامة مساكن ريفية .

هذا وقد تمت ملاحظة شراءات أخرى من نفس القبيل جعلت المبلغ الجملي للمصاريف المجزأة يرتفع الى 44.544 ديناراً .

كما لجأت ولاية سليانة أيضا الى هذا الحل السهل فعمدت الى اقتناء تجهيزات مائية عن طريق تجزئة الطلبات وقد تمت عملية التسديد خلال نفس الشهر وقدر مبلغها بـ 18.000 ديناراً .

ومن جهة أخرى وعلى الرغم من ابرامها صفقة لاقتناء أنوال ومن اشتراها 200 نولا في اطار هذه الصفقة، فقد عمدت هذه الولاية الى اقتناء 179 نولا آخر خارج نطاق الصفقة . وقد مكنت مقارنة الاسعار من ملاحظة فوارق هامة حيث كان السعر الفردي 20.900 ديناراً بالنسبة للأنوال المشتراة عن طريق الصفقة في حين تراوح بين 33.750 ديناراً و 45 ديناراً بالنسبة للأنوال التي وقّع اقتنائها بصورة حرة .

وهكذا، فإن الدائرة ترى أنه من الضروري أن تكون تقديرات الادارة أفضل وأدق وأن يطبق مبدأ المنافسة بكل حزم للحصول على أجود السلع والخدمات بأنسب الاسعار .

ب- عدم كفاية الوثائق المهيّدة

مثمنا وقعت ملاحظته في السنوات السابقة فان ملفات الصفقات لا تتضمن في أغلب الاحيان كامل الوثائق التي اقتضتها الترتيب . من ذلك أنه كثيراً ما يلاحظ عدم وجود محاضر فتح الظرف وتقارير فرز العروض والاوراق المطلوبة من مقدمي الخدمات وكذلك الاوامر الادارية أو طلبات التوريد ومحاضر القبول الوقتي والنهائي وشهادات الغرامة وعدم التخطئة . وهذا من شأنه أن يعطل السير الطبيعي لتحقيق الدائرة .

ج - ابرام وتنفيذ الصفقات - اخلالات مختلفة

أولا (الصفقات بالمراضاة

ينص الفصل 44 من الامر عدد 754 لسنة 1974 المؤرخ في 27 جويلية 1974 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على البندا الاساسي للدعوة الى المنافسة كما ينص على الحالات التي تتيح اللجوء الى صيغة الاتفاق المباشر.

ويبدو أن هذه الاحكام قد وقع تجاهلها من طرف العديد من الولايات عند ابرام بعض الصفقات وذلك مثلما يتبين من الامثلة الاتية :

- اقتناء كمية من الصوف والقطن من طرف ولاية القيروان في سنة 1983 وذلك بمقتضى صفقة بالاتفاق المباشر (صودق عليها في سنة 1985) قدرها 9.89.29 دينار .

- اقتناء معدات صغيرة وآلات بمبلغ 20.000 دينار من طرف ولاية توزر .

- اقتناء مواد بناء من قبل نفس الولاية حسب صفقة بالاتفاق المباشر تمت المصادقة عليها في حدود 35.000 دينار في حين أن الشراءات الفعلية قد بلغت 59.959 دينار دون أن يتم لذلك ابرام عقد تنقيحي .

هذا وقد يحدث أن تبهر صفقات بالمراضاة على سبيل التسوية، من ذلك أن ولاية باجة عقدت عشر صفقات بالاتفاق المباشر تعلقت ببناء عشر وحدات صحية أشرف عليها مراقب المصاريف العمومية " بصورة استثنائية للغاية واعتبارا لتأكد الاشغال وتمويل المشروع من طرف البنك العالي وشرط تقديم الملف الادبي بمناسبة عرض القائمة الاولى للاشغال المنجزة " الا أنه لم يقع تقديم هذه الملفات والاوامر الادارية عند تقديم القائمة الاولى للاشغال المنجزة بل وحتى على اثر طلب دائرة المحاسبات .

ومن جهة أخرى أثار ت ولاية صفاقس حالة التأكد لا ابرام صفقة واتفاقيتين بالمراضاة على وجه التسوية تعلقت ببناء جناح الولاية بمعرض المستير .

ثانيا) عدم مراعاة الحدود القصوى لاختصاصات لجان الصفقات

في إطار الاعتمادات المحالة من قبل الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية لبناء المساكن الريفية قام مجلس ولاية القصيرين بإبرام صفقات مع مقاولات بناء وذلك حسب صيغة الاتفاق المباشر. وقد لوحظ أن ثلاثة من هذه الصفقات ترجع بالنظر للجنة العليا للصفقات في حين تعد صفقتان أخرتان من اختصاصات اللجنة الوزارية. بيد أنه خلافا للترتيب الجارية، وحسب ما أثبتته بطاقات لجنة الصفقات، فقد تم عرض هذه الصفقات الخمس على تأشيرة اللجنة الجهوية دون تقديم أي تبرير لهذا الاجراء.

ثالثا) تنفيذ الصفقات

- آجال التنفيذ وغرامات التأخير

يخضع تنفيذ بعض صفقات البناء الى شروط تعاقدية تضبط الاجال. وقد يحدث أن لا تحترم هذه الآجال وأن لا تطبق الادارة ما تتضمنه كراسات الشروط من عقوبات في حالة التأخير. ويمكن توضيح ذلك بالأثلة التالية :

ففي ولاية صفاقس أسفر تنفيذ صفقتي بناء مساكن ريفية عن تأخير قدر على التوالي بـ 90 و 233 يوما. وقد عّلل الوالي عدم تطبيق عقوبة التأخير في الحالة الاولى باعتبار تعلقها بالوضعية المالية للمقاولة المكلفة بالتنفيذ وفقدان مواد البناء وتشتت الحظائر. أما في الحالة الثانية فلم تقدم ولاية صفاقس أي تبرير لعدم تطبيق عقوبة التأخير.

أما في ولاية سليانة فقد تم تنفيذ صفقتين تعلقتا الاولى ببناء مسكنين وظيفيين والثانية باقامة سجاج بتأخير قدره 199 يوما في الحالة الاولى و 97 يوما في الحالة الثانية دون أن يفضي ذلك الى تطبيق بند العقوبة. وقد عللت الولاية ذلك بتنفيذ أشغال اضافية وفقدان مواد البناء والتقلبات الجوية.

وأبهرم مجلس ولاية القيروان صفقتين لبناء مساكن ريفية حددت آجالهما التعاقدية على التوالي بـ 200 و 160 يوما . إلا أن مسدة التنفيذ قد امتدت إلى 670 يوما بالنسبة للصفقة الأولى و 618 يوما بالنسبة للصفقة الثانية . وقد تم تطبيق عقوبات ولكن في حدود 10 و 8 أيام فقط وذلك باعتبار توقيفات الاشغال التي تم اقرارها نظرا لفقدان مواد البناء وللتقلبات الجوية .

وأما الاسباب التي قدمتها مجالس الولايات والتي كانت متماثلة في كل الحالات ، فإنه يحق التساؤل عن مدى صحتها .

VI - ارجاع الاموال

على اثر ما قامت به دائرة المحاسبات من تدخلات أمكن لها أن تحصل على اصدار عدة أوامر بارجاع أموال تعلقت بمبالغ حجزت بعنوان الاداءات ولم يقع دفعها في الابان مما أجور سددت بدون وجه قانوني ومدفوعات متكررة كما تعلقت بمصاريف التنقل ونفقات التأخير التي لم يقع تسليطها . وقد تم القيام بهذه التسويات من قبل مجالس ولايات باجة وجندوبة والقيروان وسوسة وتوزر . هذا وما زالت بعض المساعي الاخرى متواصلة .



ما انفكت ميزانيات مجالس الولايات تسجل نموا مطردا منذ أن اختارت السلط العمومية تطبيق سياسة اللامركزية التي ترمي أساسا الى تقريب الادارة من المواطن والى احلال التوازن الجهوي في كل الميادين . وان نجاح الاعمال المدرجة في اطار هذه السياسة يرتبط الى حد بعيد بالصفة التي يتم وفقها تنفيذ الميزانيات الجهوية التي تسمح باستعمال مبالغ مالية هامة .

لسبب ما فإنه يصبح من الضروري السهر على تكوين المتصرفين المعنيين التكوين الاكمل مظهرا تقدم لدائرة المحاسبات أن اوصت به في تقاريرها السابقة .

العنوان الثالث : بلديات تونس وصفاقس وسوسة

للسنة الثانية على التوالي تخصص دائرة المحاسبات قسما من تقريرها السنوي للمعايير التي قامت بسنها عند النظر في الحسابات الادارية لبلديات تونس وصفاقس وسوسة بعنوان تصرف 1983 .

وستتمحور هذه المعايير حول مختلف أوجه التصرف في الاعتمادات المرصودة لهذه البلديات الثلاث ضمن ميزانياتها لسنة 1983 والتي بلغت تصرفا وتجهيزا 394,27 م.د. بالنسبة لتونس و 11,182 م.د. بالنسبة لصفاقس و 3,733 م.د. بالنسبة لسوسة في حين قدرت هذه الميزانيات على التوالي بـ 28,375 م.د. و 10,511 م.د. و 3,688 م.د. في سنة 1982 .

هذا ولن تستأثر الصفقات العمومية هذه السنة بمكانة بارزة ضمن هذا القسم نظرا لان متصرفي البلديات الثلاث قد تعهدوا بتوفير الظروف المناسبة لتنظيم هذا الميدان بصورة أفضل وادارته بصفة أسلم وذلك انطلاقا من سنة 1984 .

الا أن ذلك لن يمنع من التعرض لبعض الحالات التي لم يتم فيها إبرام الصفقات أولئك التي تخص إبرام صفقات بالاتفاق المباشر أو على سبيل التسوية وكذلك لحالات لم يتم فيها تطبيق عقوبات التأخير الخ . . .

كما سيقع التأكيد على بعض الاجراءات المحاسبية التي وقعت اثاره بعضها في التقرير السابق قبل الاختتام ببعض الملاحظات الخاصة التي تتعلق أساسا بحظيرة السيارات الادارية ومصاريف الاستقبالات ونفقات المكالمات الهاتفية .

وتجدر الاشارة بادى ذي بدء وعلى غرار ما تم في سنة 1982 الى أن تقديم الوثائق المحاسبية لبلديات تونس وصفاقس وسوسة بعنوان تصرف 1983 لم يتم بالحرص المأمول .

فبالنسبة لبلدية تونس وقع طلب حسابيتها المتميزة بضخامة حجمها في 3 أكتوبر 1984 الا أن تقديم الوثائق لم يتم جزئيا الا في 8 أوت 1985 أي بعدد 10 أشهر وذلك بايداع وثائق الصرف المتعلقة بالفترة التكميلية . والمقابل فانه لم يقع تقديم

قراءة 250 طلب تعهد ولا الكشف النهائي للاعتمادات المتعهد بها والمأمور بصرفها من العنوان الثاني ولا قوار غلق الميزانية ولا الحساب المالي أو حتى محضر مداولات المجلس البلدي في الغرض وذلك الى تاريخ اعداد هذ التقرير.

هذا وان جداول المحاسبة الشهرية قد ظلت في حالة غير مرضية وبقيت تتضمن اغفالات وأخطاء في الرسم أو في الجمع وتشطيطات وتفتيحات غير مصادق عليها .

وقد لوحظت اختلافات عديدة بين مبالغ وثائق الصرف للسنة الجارية وبين النتائج الواردة بآخر جداول المحاسبة لبلدية تونس، ولئن تمّ لغت نظر الادارة العامة للمحاسبة العمومية فان هذه الاختلافات بقيت قائمة على الرغم من تقديم جدول جديد تبين من فحصه أنه لا يقلّ أخطاء عن الجدول الاول الى درجة أن بعض أقسامه كانت مستحيلة الاستغلال .

فكل هذه التأخيرات المرافقة لتقديم الوثائق، وكل هذه الاممالات قد ساهمت الى حدّ بعيد في عرقلة تحقيقات الدائرة .

وان هذه الميثة القضائية لتختتم هذه المناسبة لتؤكد الحاحها على ضرورة وضع أحكام الفصل 284 من مجلة المحاسبة العمومية موضع التنفيذ . هذه الاحكام التي تقتضي باعداد حسابات محاسبي البلد يسات من قبل وزارة المالية قبل حالتها الى كتابة دائرة المحاسبات .

I - الحالة المالية

(أ) : اعتمادات التسيير

بلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان المصاريف الجارية لبلديات تونس وصفاقس وسوسة بالنسبة لتصرف 1983 على التوالي 20,123 م.د و 6,383 م.د و 2,700 م.د مقابل 18,604 م.د و 5,384 م.د و 2,524 م.د في سنة 1982 .
بذلك تكون نسبة النمو قد بلغت على التوالي 1,8% و 5,18% وأخيرا 9,6% .

ويجوز الجدول الآتي توزيع الاعتمادات المفتوحة بالعنوان الأول من ميزانيات هذه البلديات الثلاث والتطور الحاصل بالمقارنة إلى سنة 1982 وذلك بحسب أقسام الميزانية.

بلدية سوسة				بلدية صفاقس				بلدية تونس				أقسام الميزانية
الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات المفتوحة						
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%					
1983	1982	1983	1982	1983	1982	1983	1982					
0,010	0,010	54,2 +	0,009 +	0,022	0,014	47,0 +	0,008 +	0,025	0,017	- طرح التمثيل		
0,042	0,043	18,0 +	0,009 +	0,056	0,050	48,6 +	0,130 +	0,550	0,370	- فوائد الدين المحلي		
1,600	1,449	17,8 +	0,476 +	3,155	2,672	8,7 +	0,973 +	12,143	11,165	- تأجير عرب من النشاط		
0,645	0,448	26,7 +	0,319 +	1,510	1,191	7,0 +	0,280 +	4,260	3,980	- مصاريف المعدات والتصرف		
0,261	0,238	21,9 +	0,117 +	0,648	0,534	6,4 +	0,187 +	3,079	2,887	الاداري		
0,023	0,023	9,2 +	0,117 +	0,648	0,534	6,4 +	0,187 +	3,079	2,887	- التدخل في المشاريع		
0,195	0,336	7,4 +	0,069 +	0,991	0,923	62,1 -	0,115 -	0,070	0,185	الاقتصادية والثقافية		
0,141	0,336	7,4 +	0,069 +	0,991	0,923	62,1 -	0,115 -	0,070	0,185	والاجتماعية		
2,700	2,524	18,5 +	0,999 +	6,383	5,384	8,1 +	1,519 +	20,123	18,604	- مصاريف مختلفة		
0,176	2,524	18,5 +	0,999 +	6,383	5,384	8,1 +	1,519 +	20,123	18,604	وطائرات		
2,524	2,524	18,5 +	0,999 +	6,383	5,384	8,1 +	1,519 +	20,123	18,604			
2,524	2,524	18,5 +	0,999 +	6,383	5,384	8,1 +	1,519 +	20,123	18,604	جولة العنوان الاول		

يتضح من الجدول أعلاه أن المرتبات والاجور بقيت تستهلك الحجم الاوفر من اعتمادات التسيير المرسمة بميزانيات بلديات تونس وصفاقس وسوسة وذلك فسي حدود بلغت على التوالي 60,3% و 49,4% و 59,2%.

وبالمقارنة الى التصرف السابق تكون هذه الاعتمادات قد سجلت، مظلمايتين من الجدول أسفله، زيادة تراوحت نسبها بين 8,7% و 18% وتجت أساسا عن التعديلات حسب الحاجة.

م.د

بلدية سوسة				بلدية صفاقس				بلدية تونس				أهداف الاموان
الاعتمادات المفتوحة		التطور		الاعتمادات المفتوحة		التطور		الاعتمادات المفتوحة		التطور		
1983	1982	القيمة	%	1983	1982	القيمة	%	1983	1982	القيمة	%	
0,353	0,324	0,028 +	8,6 +	0,033 +	0,636	0,603	5,4 +	0,156 +	2,098	1,942	الموظفون الذين اقتدام	
1,211	1,098	0,114 +	10,3 +	0,410 +	2,465	2,055	19,9 +	0,856 +	9,798	8,942	قانون الاطارات	
0,023	0,018	0,005 +	27,7 +	0,040 +	0,040	-	100 +	0,053 -	0,069	0,122	المطبخ القارين	
0,003	0,009	0,012	33,3 +	-	0,014	0,014	-	0,019 +	0,178	0,159	الاموان المتدربين	
1,599	1,449	0,150 +	10,3 +	0,483 +	3,155	2,672	13,0 +	0,978 +	12,143	11,165	بصفة مرضية	
											الاموان المتعاقدون	
											الجولة	

وفيما يتعلق بالاعتمادات المفتوحة بالقسم الفرعي الرابع الذي يهم مصاريف المعدات والتصرف الاداري وغيرها، فقد سجلت زيادة اجمالية تراوحت نسبها بين 7% و 44,1%.

بيد أن النظر في الجدول الموالي يمكن من الملاحظة أن الاعتمادات المخصصة لمصاريف الفصل 40 قد سجلت بالنسبة للجماعات الثلاث محل النظر زيادة في حدود بلغت على التوالي 26% و 38,2% و 52% في حين سجلت الاعتمادات المفتوحة بخصوص الاعتناء بالمياكل الاساسية (التنوير - شبكة الطرقات - التنظيف) انخفاضا بلغ 0,319 م.د في تونس و 0,009 م.د في صفاقس وبالمقابل سجلت هذه الاعتمادات زيادة قدرها 0,016 م.د في سوسة.

م.د

أقسام الميزانية	بلدية تونس				بلدية مفاقس				بلدية سوسة			
	الاعتمادات المفتوحة		التطبيقات		الاعتمادات المفتوحة		التطبيقات		الاعتمادات المفتوحة		التطبيقات	
	1982	1983	القيمة	%	1982	1983	القيمة	%	1982	1983	القيمة	%
مصاريف المعدات والتصرف الاداري (الفصل 40)	2,300	2,899	0,599 +	26,0 +	0,861	4,190	0,329 +	38,2 +	0,363	0,552	0,189 +	52,0 +
ارجاع مصاريف النقل منح النقل الميمنة والقيام بمهامات (الفصل 40)	0,030	0,030	-	-	0,019	0,018	0,001 -	5,2 -	0,014	0,007	0,007 -	50,0 -
مصاريف الاعتناء بالمياكل الاساسية للبلدية	1,650	1,330	0,319 -	19,3 -	0,311	0,302	0,009 -	2,8 -	0,071	0,087	0,016 +	22,5 +
الجملة	3,980	4,260	0,280 +	7,0 +	1,191	1,510	0,319 +	26,7 +	0,448	0,646	0,198 +	44,1 +

أما الاعتمادات المفتوحة بعنوان تدخل هذه الجماعات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد ارتفعت الى 3,074 م.د في تونس و 0,648 م.د في صفاقس و 0,260 م.د في سوسة بعدما كانت بلغت في سنة 1982 على التوالي ب 2,887 م.د و 0,533 م.د و 0,238 م.د وسجلت بذلك زيادة بلغت نسبها 6,4% بتونس و 21,5% بصفاقس و 9,2% سوسة.

ب) اعتمادات التجهيز

بلغت اعتمادات الدفع المفتوحة بالجزء الأول "المصاريف المسددة من الموارد الخاصة" من ميزانية تجهيز بلديات تونس وصفاقس وسوسة على التوالي 7,271 م.د. و 4,799 م.د. و 1,033 م.د. في سنة 1983 مقابل 9,771 م.د. و 5,127 م.د. و 1,164 م.د. في سنة 1982.

وهكذا تكون البلديات الثلاث قد سجلت انخفاضا لوجظ بصفة أساسية يومئذ يتبين من الجدول أسفله في مستوى الاستثمارات المباشرة التي تراجع مبلغها بـ 2,823 م.د. في تونس و 0,350 م.د. في صفاقس و 0,131 م.د. في سوسة.

بلدية تونس		بلدية صفاقس		بلدية سوسة		أقسام الميزانية
الاعتمادات المفتوحة	النظم	الاعتمادات المفتوحة	النظم	الاعتمادات المفتوحة	النظم	
1983	1982	1983	1982	1983	1982	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
9,356	30,1 -	4,942	7,0 -	1,024	11,2 -	الاستثمارات المباشرة
0,288	4,0 -	0,015	66,6 +	-	-	المطبات المائية
0,115	291,3 +	0,170	7,0 +	0,140	-	ترجيح أصل الدين
7,271	25,5 -	5,127	6,4 -	1,164	11,2 -	<u>المجملة</u>
6,533	30,1 -	4,592	7,0 -	1,033	11,2 -	
0,335 +	291,3 +	0,182	7,0 +	0,140	-	
0,012 -	4,0 -	0,025	66,6 +	-	-	
0,010 +	66,6 +	0,010 +	66,6 +	-	-	
0,893	9,356	0,350 -	7,0 -	0,893	1,024	
0,131 -	11,2 -	0,131 -	11,2 -	0,131 -	11,2 -	

أما أهم القطاعات التي لحقها هذا النقص في الاعتمادات فقد كانت بالنسبة لبلدية تونس: الاشارات الضوئية (- 226.000 د)، اتمهشة المناطق السكنية (- 1.204.000 د)، الاسواق والاحياء التجارية (- 819.000 د) وأخيرا الانتراعات والشراعات العقارية (- 553.500 د). أما بالنسبة لبلدية صفاقس فتجدر الاشارة بصورة خاصة الى أشغال تمهية الارياض التي سجلت نقضا جليا بـ 440.000 د وأخيرا وفيما يخص بلدية سوسة فقد شمل الانخفاض بصفة أساسية كلا من التنوير العمومي في حدود 51.786 د وأشغال شبكة الطرقات بما قدره 68.500 د.

الآ آله وعلى الرغم من هذه التخفيضات فإن الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المباشرة اذا ما تمت مقارنتها بمجموع اعتمادات الجزء الاول من ميزانية التجهيز للبلديات الثلاث تبقى تمثل على التوالي 89,8 % و 95,6 % و 86,4 %.

أما فيما يخص الدين البلدي فإن الاعتمادات المقررة لتسديد أصل الدين قد ارتفعت بالنسبة لبلدية تونس من 0,115 م.د في سنة 1982 الى 0,450 م.د في سنة 1983 أي بزيادة قدرها 0,335 م.د ونسبتها 291 %. وبالنسبة للبلديتين الاخرين فإن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض قد بقيت تقريبا في نفس المستوى الذي بلغته في سنة 1982 .

ج - الاعتمادات الحالية

علاوة على المصاريف المسددة من موارد خاصة، فإن بلديات تونس وصفاقس وسوسة تقوم ببعض العمليات لفائدة وزارات وهيئات مختلفة وتحصل بعنوانها على "اعتمادات محالة".

ومثلما يتبين من الجداول الثالثة عشرة من حسابية هذه البلديات الثلاث المتعلقة بتصرف 1983 بلغت هذه الاعتمادات على التوالي 0,889 م.د و 0,043 م.د و 0,020 م.د وذلك دون اعتبار الفواضل المتبقية في 31 ديسمبر 1982 والتي وقع نقلها الى تصرف 1983 .

واذا ما أمكن بسوسة وصفاقس التعرف بوضوح على مصدر هذه الاعتمادات وتخصيمها وكذلك على عمليات النقل التي تطرأ عليها من سنة الى أخرى بواسطة الحساب خارج الميزان المسمى "الحساب الانتقالي"، فإن الامر كان على خلاف ذلك بتونس حيث تميزت وضعيّة الاعتمادات بالفوضى والغموض.

من ذلك أن التضارب قد طغى على نقل الأرصدة سواء من حيث مبالغها أو من حيث تخصيصها. ومما هو اشد خطورة من ذلك ان بقاياها خصصت في 1982 و 1983 سُجلت بمبالغ كابت على التوالي 0,163 م.د و 0,355 م.د في حين أن الكشف المحاسبية المتعلقة بها قد أظهرت غواضل متبقية بلغت على التوالي 0,443 م.د و 0,839 م.د .

وحسب ما أفادت به هذه البلدية من معلومات فإن الاختلافات المشار إليها قد نتجت من أخطاء يصعب قبولها . فعلا فإن الأرقام المسجلة بجدول المحاسبة لا تعكس أية وضعية حقيقية علما وأنها لا تمثل التقديرات بصورة جزئية، هذه التقديرات التي ليس لها مجرى بأية صورة من الصور حيث أن الأمر يتعلق بالاعتمادات المحالة، والتي من شأنها أيضا أن تضخم صوريا في الأرقام المحاسبية .

ونظرا لما لهذه الوضعية من خطورة واضحة فإنه يتأكد على المصالح المختصة أن تسرع بالانكباب على هذه الأصناف من الاختلالات قصد القيام بأصلاحها وتقويمها .

د - استهلاك الاعتمادات

بلغت المصاريف الجارية لسنة 1983 و 18،716 م.د في تونس و 6،257 م.د في صفاقس و 2،554 م.د في سوسة أي ما يمثل نسب استهلاك قدرت على التوالي ب 93% و 98% و 94،5% من الاعتمادات المفتوحة .

أما نسق استهلاك اعتمادات التصرف فقد تميز بعدم الاستقرار حيث تراوح معدل الاستهلاك بالنسبة للبلديات الثلاث بين 7،4% و 10،3% خلال الثلاثي الأول وارتفع إلى ما بين 34% و 37% أثناء الثلاثي الأخير من السنة .

وفيما يخص مصاريف التجهيز فقد بلغت بالنسبة للبلديات الثلاث على التوالي 6،032 م.د و 2،815 م.د و 0،813 م.د أي ما يمثل 82،9% و 58،6% و 78،7% من اعتمادات الدفع المرسمة بالجزء الأول "المصاريف المسددة من الموارد الخاصة"

وقد أسفرت نسب استهلاك اعتمادات التنمية، التي تميزت بضعف نسبي في صفاقس (58،6%) عن فواضل قدرت في نهاية 1983 ب 1،239 م.د في تونس و 1،984 م.د في صفاقس و 0،220 م.د في سوسة .

كما تميز نسق استهلاك اعتمادات الدفع بالتغير حيث أنه انطلق ببطء شديد أثناء الثلاثي الأول ثم ازداد سرعة في نهاية التصرف ليبلغ خلال الثلاثي الرابع نسب 48% في تونس و 58% في صفاقس و 59% في سوسة.

وتجدر الملاحظة أخيرا أنه على غرار ما حصل سنة 1982 فإن ميزانية التسيير لبلدية تونس لم تساهم في تمويل مصاريف التجهيز وذلك خلافا لبلديتي صفاقس وسوسة اللتين بلغت مساهمتهما على التوالي 0،968 م.د و 0،140 م.د.

ويتضمن الجدول الموالي بيانات تفصيلية عن الاعتمادات المفتوحة والمستعملة بحسب أقسام الميزانية وعن الفواضل المتبقية للبلديات الثلاث في نهاية تصرف 1983.

كشف عن اعتقادات تصريق 1983

الميزانية		بلدية سوسس			بلدية صفاقس			بلدية تونس		
قسم	الميزانية	الاعتمادات المتبقية	الاعتمادات المأمور بصرفها	الاعتمادات المتبقية	الاعتمادات المأمور بصرفها	الاعتمادات المتبقية	الاعتمادات المأمور بصرفها	الاعتمادات المتبقية	الاعتمادات المأمور بصرفها	
المصروفات العامة	0,010	0,010	0,001	0,021	0,022	0,001	0,024	0,025	0,025	
مصاريف التشغيل	0,042	0,042	0,007	0,049	0,056	0,425	0,125	0,550	0,550	
مصاريف الاستثمار	1,556	1,600	0,019	3,137	3,156	0,386	11,757	12,143	12,143	
مصاريف الخدمات العامة	0,582	0,646	0,027	1,483	1,510	0,440	3,820	4,260	4,260	
مصاريف مختلفة	0,224	0,261	0,049	0,599	0,648	0,097	2,979	3,075	3,075	
مصاريف أخرى	0,140	0,141	0,023	0,968	0,991	0,058	0,011	0,070	0,070	
المجموع	2,554	2,700	0,126	6,257	6,383	1,407	18,716	20,123	20,123	
المصروفات الخاصة	0,674	0,893	1,984	2,608	4,592	1,017	5,516	6,533	6,533	
مصاريف التشغيل	-	-	-	0,025	0,025	-	0,288	0,288	0,288	
مصاريف الاستثمار	0,139	0,140	-	0,182	0,182	0,222	0,228	0,450	0,450	
المجموع	0,813	1,033	1,984	2,815	4,799	1,239	6,032	7,271	7,271	

II - الاجراءات المحاسبية

أ - تسديد أجور العملة

لقد سبق للدائرة أن أشارت في تقريرها عن تصرف 1982 الى الاخلالات التي تمت معاينتها عند النظر في مصاريف تأجير عملة بلدية تونس فقد لوحظ أن أعوان مفوضين بمقتضى قرار اداري يتولون قبض مبالغ سندات الصرف المحسرة بأسمائهم بناء على جداول اجور تضم قرابة 4700 عاملا موزعين على ما يقارب خمسين مصلحة.

وقد وقعت احاطة السلط البلدية والمحاسب المختص علما بهذه الاخلالات ولتجسير الاجراء المتبع أشار هذا المحاسب ما توفره هذه الممارسة من سهولة في الانجاز وأشار خطأ الى أحكام من مجلة المحاسبة العمومية لا تنطبق في مثل هذه الحالة

لذا بدأ من الضروري أن يقع التعرض في هذه السنة أيضا الى هذا المشكل نظرا للتجاوزات التي يمكن أن تتولد عن هذه الاخلالات خاصة وأن المبالغ التي وقع تداولها على هذا النحو قد بلغت اجمالا 8,890 م.د في سنة 1982 و 7,657 م.د في سنة 1983. أما اذا وقع النظر بصفة فردية فإن البعض من هؤلاء المفوضين يكون قد استعمل مبالغ تجاوزت 500.000 دينار.

أما من حيث شرعية هذه العمليات فانه من الاهمية بمكان أن يقع التذكير أولا بأن هذا الاجراء يتنافى وأحكام الفصل 41 من مجلة المحاسبة العمومية الذي نص على أن "لا تصرف النفقات الا لمستحقيها وذلك بعد اثبات استحقاقهم لها واثبات قيامهم بالعمل المطلوب منهم".

ومع ذلك فسانه من السهل ايجاد حلول لهذا المشكل. فقد أقر التشريع في مثل هذه الحالات تسمية وكلاء دفعات يمكنهم تعويض الاعوان "المفوضين" بصورة أفيد وأنجع.

كما يمكن التفكير في مرحلة ثانية في اعتماد الاعلامية لتأجير العملة مثلما هو الحال بالنسبة للموظفين. ومن شأن هذا الاجراء أن يوفر امكانية اجتناب تداول الاموال الى أبعد حد. وحتى في الحالات التي تقتضي تحرير بطاقات دفع فانه يتحتم اتباع المسلك العادي بعرض هذه البطاقات على امضاءات المستفيدين

بالخلاص قبل تكليف المفوضين باستلام مبالغها . وجلي أن إتمام العمليات على هذا النحو من شأنه أن يحفظ مصالح كل الأطراف وأن يضمن احترام التشريع المعمول به .

أما فيما يخص بلديتي صفاقس وسوسة فانهما تتبعان اجراء مغايرا تقدم للدائرة أن تناولته بالنقد في تقريرهما السابق .

ففي هاتين البلديتين يتم اصدار سندات الصرف المتعلقة بتأجير العملة باسم المحاسبين وذلك بناء على جداول الاجور ثم يتولى هذان المحاسبان بدورهما دفع المبالغ الى العملة المستحقين لها .

ولأسباب المينة أعلاه فان هذا الاجراء يتنافى أيضا والتراتيب حيث أن المحاسب لا يمكنه أن يقوم أليا بوظيفة الوكيل ونظرا لان سندات الصرف لم يقع تحريرها بأسماء مستحقيها الحقيقيين .

وفي هذه الحالة فان دائرة المحاسبات تسجل التزام هاتين البلديتين بالتقيد مستقبلا بأحكام النصوص المنطبقة في هذا الصدد . وعلى كل حال فان التوصيات الموجهة لبلدية تونس تعتبر صالحة كذلك لبلديتي سوسة وصفاقس .

ب) تنفيذ مصاريف الميزانية

لقد سبق للدائرة أن أشارت الى الفوضى التي تعم الوضع المحاسبي والناجمة عن اصدار أوامر بالصرف تقوم في الان نفسه مقام سندات الصرف وسندات الدفع .

وان هذه الميثة القضاية لتسجل بارتياح التزام البلديات المعنية بالحرص مستقبلا على احترام مقتضيات النصوص المنظمة لهذه العمليات .

III - المصفقات العمومية

تتعلق الملاحظة الأولى التي يجدر ابدؤها في هذا الصدد بضخامة حجم المصاريف "الظرفية" التي أنجزتها بلدية سوسة خارج نطاق صفقات وفعلا فان نسبة 96% من نفقات المعدات والتصرف الاداري تم صرفها حسب الصيغة المذكورة مما يدعو الى القول بأن نسبة المصاريف المؤداة عن طريق الصفقات كادت أن تكون معدومة.

أما في تونس فان نفقات المعدات والتصرف الاداري قد بلغت اجمالا 2,589 م.د منها 1,102 م.د أي ما يعادل 42,5% وقع صرفها عن طريق الصفقات. وقد بلغت نسبة المصاريف المنجزة على هذا النحو 29,4% في صفاقس.

هذا وعلى غرار ما تم بالنسبة لتصرف 1982 فقد مكن النظر في ملفات الصفقات من ملاحظة تواصل نفس الاخلال كعدم تقديم الوثائق القانونية وتجزئة الطلبات وابرام الصفقات على سبيل التسوية وعدم الدعوة الى المنافسة وعدم احترام مقاييس الاختيار وكذلك عدم تطبيق عقوبات التأخير الخ

مع تسجيل ما أخذه مسؤولو البلديات الثلاث على أنفسهم من التزام بالحرص مستقبلا على احترام القواعد المنظمة للصفقات العمومية فقد يكون من المفيد الإشارة الى بعض الاخلالات المسجلة عند النظر في الحسابية الادارية للجماعات المعنية بعنوان تصرف 1983 .

أ - تجزئة الطلبات وابرام الصفقات على سبيل التسوية

تبين الامثلة التالية مدى الافراط في اللجوء الى تجزئة الطلبات وهي طريقة لا تخلص من آثار سلبية لعل أبرزها يتمثل في عدم توخي طريقة المنافسة . كما يندرج في هذا السياق أيضا ابرام الصفقات بالمرضاة أو على سبيل التسوية . هذه الصفقات التي لا تمثل في واقع الامر الا خدمات مجزأة فاق مبلغها النهائي حدا يقتضي تجاوزه ابرام عقود كتابية وفقا للتراتب المعهول بها .

— لسد حاجيات مصلحة الرياضة قامت بلدية تونس بإصدار عدة طلبات بلغ مجموعها 11.455 ديناراً وذلك قصد اقتناء مواد حديدية مختلفة لسدي مزود واحد .

— في إطار المشروع المندمج للملاسين تم اقتناء عدة لوازم للطباعة والجهزة السمعية والبصرية لدى وكالة "انتار روبريزونتاسيون" بمبلغ جملي قدره 13.037 ديناراً تم صرفه في تواريخ متقاربة .

— أبرمت بلدية تونس في 7 أفريل 1983 صفقتين بالاتفاق المباشر لاقتناء قطع غيار حدد ثمن أولهما بـ 20.000 ديناراً وصرف بنسبة 75 % لتسييد قائمات مصاريف وقع تحريرها قبل تاريخ المصادقة على هذه الصفقة . أما ثمن الصفقة الثانية فقد حدد بـ 48.000 ديناراً واستعمل بنسبة 70 % لتسييد اقتناءات حصلت قبل تاريخ إبرام الصفقة .

— قامت بلدية صفاقس بشراء 55 دراجة نارية بمبلغ يفوق 18.000 ديناراً لدى أربعة مزودين مختلفين . وقد مكن النظر في وثائق الصرف من ملاحظة فوارق في الاسعار وذلك خاصة بالنسبة لـ 46 دراجة لها نفس المميزات إلا أن أسعارها الفردية تراوحت بين 290 ديناراً و 346,273 ديناراً .

أبرمت هذه البلدية أيضا صفقة بمبلغ 30.000 ديناراً تعلقبت بالتزود بمبيدات للحشرات وذلك لتسوية مجموعة من قائمات المصاريف تمثل أكثر من 66 % من ثمن الصفقة وقع تحريرها قبل 27 أفريل 1983 تاريخ المصادقة على الصفقة ذاتها .

وفيما يتعلق ببلدية سوسة فيجدر التذكير بأن نفقاتها قد صرفت بصورة تكاد تكون كاملة خارج إطار الصفقات .

ب) عقوبات التأخير

لقد لوحظ عند النظر في ملفات الصفقات أنه على الرغم من التنصيص على عقوبات التأخير ضمن بنود كراسات الشروط فإن التأخيرات المستوجبة للعقاب كثيرا ما تبقى بدون جزاء . ولتبرير ذلك فإنه يقع غالبا تقديم نفس الاسباب المتعلقة بفقدان مواد البناء والتقلبات الجوية . وازاء اثاره هذه الاسباب بصفة آلية فإنه يمكن التساؤل عن صحة هذا التعليل في كل حالة من الحالات .

ولعل الأمثلة التالية تسمح ببيان مدى ما يتسم به موقف البلديات من تسامح تجاه بعض المقاولين والمزودين .

أبرمت بلدية صفاقس في 26 أفريل 1982 صفقة لتعميئة مسبح مكشوف تجاوز قيمتها 19.000 دينار . وقد أسفرت تنفيذ هذه الصفقة عن تأخير مدته 29 يوما لم تسلط في شأنه أية عقوبة بحجة " فقدان مواد البناء " .

وأبرمت البلدية ذاتها صفقة ثانية لبناء مستودع بسوق الجملة قيمتها 79.330 دينار . وقد تم تنفيذ هذه الصفقة من ناحيتها بتأخير قدره 58 يوما كان يستوجب تسليط غرامة تفوق 4.600 دينار غير أن البلدية المعنية بررت هذا التأخير متذرة بـ " فقدان مواد البناء والتقلبات الجوية " وكذلك بـ " تغيير طبيعة الأشغال المقررة في بادي الأمر .

وفي سوسة تم إبرام صفقة قيمتها 41.553 دينار تخص تهيئة مقر جمعية الوطني السوسي " الرياضية . وقد حدد أجل التعاقد بـ 8 أشهر بداية من 27 جوان 1980 . إلا أن الأشغال لم تنته إلا في 24 فيفري 1982 أي بتأخير مدته 357 يوما كان يستوجب تسليط غرامة قدرها 3.570 دينار باعتبار 10 دنانير عن كل يوم تأخير .

وجوابا عن الاستيفاحات التي طلبتها الدائرة في هذا الصدد قدمت البلدية المعنية شهادة في التخطئة وقع أعدادها بعد تاريخ القبول الوقفي للأشغال ستة أشهر وحددت مقدار الغرامة بـ 130 دينار فقد أي ما يقابل تأخيرا بـ 13 يوما . أما بقية مدة التأخير أي 344 يوما فقد تم تبريرها بتقديم أمراداي أصدر على وجه التسوية تضمن أسباب تأخير لا تتحمل البلدية مسؤوليتها كالصعوبات الناجمة عن طبيعة الأشغال وفقدان مواد البناء والصعوبات الخاصة بالاعوان والعمل الخ

ان ابداء كل الملاحظات المتقدمة غايته أساسا الحصر على المحافظة على أموال الجماعات العمومية وفقا لارادة المشرع الذي وضع لهذا الغرض قواعد محددة يتحتم احترامها على كل متصرف مسؤول .

ومكذا ومن هذا المنطلق فإن دائرة المحاسبات قد سجلت بارتياح كبير ما أبداه المسؤولون المعنيون من استعداد كامل للعمل مستقبلا على معالجة الاخلالات المشار اليها وتقويمها .

IV - ملاحظات مختلفة

أ - حظيرة السيارات الادارية

بلغت مصاريف السيارات الادارية لبلديات تونس وصفاقس وسوسة على التوالي 0،839 م.د و 0،317 م.د و 0،113 م.د في سنة 1983 مقابل 0،741 م.د و 0،230 م.د و 0،103 م.د في سنة 1982 ف سجلت بذلك ارتفاعا بلغت نسبة المتتالية 13،3 % و 37،4 % و 9،5 % .

ومن جهة أخرى شكلت هذه المصاريف بالنسبة للبلديات الثلاث على التوالي ما يوافق 32،4 % و 26،9 % و 22،1 % من مصاريف المعدات والتصرف الاداري لهذه الجماعات .

وفي الواقع فإن هذه المصاريف لا تعكس حقيقة الامر لا سيما فيما يخص بلدية تونس حيث يقع اصلاح السيارات وغيرها وصيانتها من قبل الورشات البلدية التي لم يقع تناول تكاليفها بالنظر . ويكفي التذكير في هذا الصدد أن بلدية تونس قد تولت في سنة 1983 اقتناء قطع غيار بمبلغ 0،331 م.د دون اعتبار مصاريف من نفس القبيل تم تثقيبها على اعتمادات بند آخر من بنود الميزانية .

وباعتماد الارشادات التي وقع تقديمها لدائرة المحاسبات كانت وضعية حظيرة السيارات الادارية للبلديات الثلاث المعنية على النحو الاتي :

بلديات			تصنيف وحدات الحظيرة
سوسة	مفاقس	تونس	
5	57	44	- سيارات وظيفية
11		128	- سيارات المالح
16	57	172	<u>الجميلة</u>
18	27	79	- شاحنات
14	6	73	- جنرات
21	5	85	- وسائل وآليات أخرى
53	38	237	<u>الجميلة</u>
43	64	453	- دراجات نارية
112	159	862	<u>المجموع</u>

يتضح من النظر في الجداول المقدمة من طرف بلديتي تونس وسوسة (جدول بلدية مفاقس كان غير قابل للاستغلال) أن سياراتهما تتميز بالقدم حيث أن معدل أعمار السيارات عوثناني سنوات في حين أن البحر الآخر من السيارات لها أكثر من خمسة عشر عاما .

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن مقارنة الكشف الذي قدمته بلدية تونس عن حظيرة سياراتها بناء على طلب من دائرة المحاسبات بكشف ثان أرفسق بسند دفع معلم الجولان قد سمحت بالوقوف على ما يفيد بأن هذه الجماعة المحلية قد تكون أغفلت تسديد هذا المعلم بالنسبة لـ 71 سيارة .

ب) مصاريف الاستقبالات

بلغت النفقات المنجزة في سنة 1983 بعنوان مصاريف الاستقبالات لبلديات تونس ومفاقس وسوسة على التوالي 42.998 د و 24.244 د و 3.057 د

وبذلك فإن حجم هذه المصاريف كاد أن يساوي حجم الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض.

وبالمقارنة الى سنة 1982 تكون هذه المصاريف قد سجلت انخفاضا بنسبة 2,9% يتوالت في حين أنها شهدت ارتفاعا في سوسة وفاقس بلغت نسبته على التوالي 30,8% و 25%.

وبتفحص من النظر في وثائق الصرف أن الجانب الاوفر من مصاريف الاستقالات قد خسر نفقات الإقامة والغذية التي بلغت ما يقارب 25.000 د في تونس و 14.400 د في صفاقس و 1.788 د في سوسة أي ما يمثل 60% تقريبا من مجموع النفقات المصروفة بهذا العنوان.

وتتجه الاشارة الى أن الوثائق المقدمة لتأيد مصاريف الاستقالات لا تتضمن البيانات التي تسمح بإثبات صيغتها الادارية. فالملاحظات التي تتضمنها مقتضية جدا ولا توضح لا المناسبة التي أدت الى تحمّل النفقات ولا صفة الاشخاص الذين وقع تحمّل أعباء اقامتهم.

وقد تمّ لفت نظر الجماعات المحلية المعنية الى الامة المتعلقة على تلافى هذه النقائص.

ج (مصاريف المكالمات الهاتفية)

بلغت المصاريف التي وقعت تأديتها في سنة 1983 بعنوان المكالمات الهاتفية 92.199 دينار في تونس و 28.614 دينار في صفاقس و 9.899 دينار في سوسة. ولا يختلف حجم هذه المصاريف عن حجم الاعتمادات المفتوحة للغرض الا بفارق ضئيل.

وبالمقارنة الى سنة 1982 فإن هذه المصاريف لم ترتفع الا بنسب ضعيفة جدا في تونس وسوسة حيث بلغت على التوالي 6,7% و 3,8%. وخلافا لذلك فقد كانت هذه الزيادة واضحة جدا في صفاقس أين بلغت نسبتها 130%.

واعتمادا على الارشادات التي وردت على الدائرة فان بلديات
تونس وصفاقس وسوسة تتصرف في الخطوط الهاتفية المبينة بالجدول الاتي :

بلديات			بيان الخطوط الهاتفية
سوسة	صفاقس	تونس	
4	11	64	- خطوط متصلة بالموزع الهاتفي (قصر البلدية + الممالح الخارجية)
25	54	158	- خطوط مباشرة
2	3	20	- خطوط مركزة بمحلات السكنى
31	68	242	<u>الجملة</u>

وقد اتضح من النظر في الوثائق المؤيدة لسداد الدفع الذي
اصدرته بلدية تونس لفائدة الهيد والبرق والهاتف، أن هذه البلدية
قد تحملت بدون مبرر نفقات مكالمات هاتفية مع الخارج . من ذلك
أن معدلا يفوق 100 خط هاتفي تسجل مكالمات من هذا القبيل كل ثلاثة
أشهر، مثلما يتضح من الامثلة الواردة أسفله .
بالديانير

رقم الهاتف	الثلاثي الثالث 1982	الثلاثي الرابع 1982	الثلاثي الاول 1983
25.60.45	405,655	916,840	346.675
49.35.26	344,885	729,115	358.735
24.39.72	119,950	140,060	126,695
24.80.37	21,010	270,180	72,660
24.63.66	105,275	266,930	79,515
26.04.53	120,350	165,460	60,230
25.81.05	101,650	160,484	141,064
28.24.07	231,160	228,000	132,240

هذا وتجدر الإشارة الى أن بلدية تونس قد أصدرت على اثر تدخل الدائرة 47 أمرا بارجاع أموال وقع صرفها بعنوان مكالمات تمت عبر الخطوط المركزية بمحلات سكنى بعض المسؤولين البلديين وحملت بدون وجه قانوني على ميزانية هذه الجماعة المحلية اذ تجاوزت المقدار المحدد بقرار من رئيس البلدية. وقد تقدم للدائرة أن أثارت هذه الوضعية في تقريرها السابق.

وختاما فقد اتضح من النظر في الوضع العام للتكاليف المحمولة على البلديات الثلاث أنه ولئن لم يقع بذل أي مجهود خاص في سبيل الضغط على المصاريف الجارية استجابة لمتطلبات سياسة التقشف التي أوصت السلط العمومية باتباعها في ميدان الميزانية. فان المسؤولين قد أبدوا رغبا عن ذلك استعدادهم لتحسين تصرف البلديات المكلفين بتسييرها، في ضوء ما تقدمت به دائرة المحاسبات من توصيات.

ولعله تجدر الإشارة - أخيرا - الى أن الدائرة تعتزم التوسيع في نطاق تحقيقاتها - بمناسبة النظر عن تصرف 1984 - الى بلديات أخرى غير التي دأبت على مراقبتها حتى الآن.

المشّاريع العُومِيّة

الفهرس

العنوان الأول: تطبيق النصوص التشريعية

- 3
- 3- التأسيس
- 4
- 3- المراقبة المالية

العنوان الثاني : التصرف في الممتلكات

- 11
- 1- استثمارات التجديد والتوسيع
- 13
- 2- الصيانة المادية والقانونية للممتلكات
- 15
- 3- ظروف استغلال الممتلكات
- 16
- 4- طرق التفويت في بعض عناصر الممتلكات

العنوان الثالث : التصرف في الموارد

- 17
- 1- استخلاص الموارد
- 18
- 2- انتظام استعمال الموارد
- 20
- 3- تحمل أعباء بعض النفقات الخارجة عن عملية الاستغلال

22 العنوان الرابع : التنظيم

- 22 1- تحديد الإجراءات ووضع قواعدها وتطبيقها
- 23 2-الجمع بين وظائف متعارضة
- 24 3-مستوى التصرف في الميزانية وفي ضبط التقديرات

26 العنوان الخامس : مستوى مسك الحسابات

- 26 1- التأخير في إقرار الحسابات والمصادقة عليها
- 27 2- أهمية حجم الخسائر والأرباح الراجعة للسنوات المالية السابقة
- 30 3- المخالفات المحاسبية
- 31 4- صحة الحسابات

33 العنوان السادس: تحليل إجمالي

- 33 1- نشاط المشاريع العمومية
- 39 2- الاستهلاك الوسيط
- 40 3- القيمة المضافة وتوزيعها
- 48 4- النتائج المالية

لعله يجدر التذكير بآدى الامر بان المهام الموكولة الى دائرة المحاسبات تشمل أداء الرقابة على الحسابات والتصرف الاقتصادي والمالي في المشاريع والميكنات التي تملك الدولة او مجالس الولايات او البلديات بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، مساهمات في رأسمالها .

وفي هذا المجال ، شملت انشطة الدائرة خلال سنتي 1985 و 1986 مراقبة حسابات المشاريع العمومية وتصرفها .

وقد تم اجراء رقابة مستندية على المشاريع المبينة بالمحقيق عدد 1 فيما وقع القيام برقابة ميدانية (على عين المكان) على المشاريع الواردة بالمحقق عدد 2 .

وقد تعلقت الرقابة المستندية بالسنتين الماليتين 1982 و 1983 وشملت مائة واربعين مشروعاً .

وتشلت هذه الرقابة في القيام في مرحلة اولى بدراسة الوثائق التي اودعتها المشاريع العمومية لدى الدائرة وفقاً للترتيب الجاني بها العمل ، ثم تحليلها في مرحلة ثانية لضبط الوضع المالي والاقتصادي لكل مشروع تمت مراقبته وتقييم اثر هذا الوضع على القطاع الذي ينتمي اليه المشروع .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى انه كثيراً ما تعذر على بعض المشاريع ايداع كشوفها المالية في الاجال المحددة بسبب ما تواجهه من عراقيل داخلية تؤدي الى تأخير اعداد هذه الوثائق والمصادقة عليها . وازاء هذا الوضع فقد بذلت الدائرة كل ما في وسعها لتفادي ما قد ينجر عن هذا التأخير من آثار سلبية على آجال تقديم حصيلة اعمالها . وفي هذا الصدد فهسي تأمل ان تتخذ المشاريع المعنية كل التدابير الضرورية لتوقيف حساباتها وعرضها للمصادقة ثم ابلاغها لدائرة المحاسبات في الاجال المحددة .

اما فيما يتعلق بالرقابة الميدانية فقد اجرتها الدائرة اما بصورة معيقة او بناءً على عينات ذات فائدة ، وذلك باعتبار النتائج الاولى التي افضى اليها النظر في الكشف المالية . وفي كلتا الحالتين فان الرقابة الميدانية قد شملت المشاريع الواردة بالمحقق عدد 2 .

هذا وان اللجوء الى طريقة العمل هذه قد املاه اساسا تواضع عدد اعضاء الدائرة.

ان الرقابة الميدانية تهدف الى التأكد من انتظام وصحة الكشف المالية والى تقييم مستوى التصرف لدى الهيئات الخاضعة للرقابة . ويتم ايجاز هذه الاعمال الرقابية وفقا لمتطلبات هذا التحاور الذي اقترنته النصوص الترتيبية والذي يرمي الى اعطاء ميسي المشاريع المعنية وسلسط الاشراف امكانية الرد على ملاحظات دائرة المحاسبات.

هذا ومع تعبير الدائرة عن ام لها في ان يتم مستقبلا تقديم الوثائق والاجوبة المطلوبة من المشاريع بكامل السرعة المرجوة فقد ارتأت هذه السنة ان تركز هذا القسم من التقرير على المحاور التالية :

- 1 - تطبيق النصوص التشريعية ،
- 2 - التصرف في الممتلكات ،
- 3 - التصرف في الموارد ،
- 4 - التنظيم ،
- 5 - مسك الحسابات ،
- 6 - تحليل اجمالي .

المبحث الأول : تطبيق النصوص التشريعية

شعورا منها بأهمية الاطار القانوني المنظم لسياسات المشاريع العمومية ، فان الدائرة أولت عنايتها لهذا المجال ، واماكن لها معاينة بعض المخالفات المتعلقة بتأسيس وتسيير ومراقبة هذه المشاريع.

أولا - التأسيس :

تحصلت بعض المشاريع العمومية ، عند احداثها على مساهمات من الدولة كان يتعين احصاؤها وتحديد مواقعها وكذلك ضبط قيمتها .

الا ان مراجعة هذه النقطة بينت ان المشاريع المذكورة فيما يلي لم تقم بأي احصاء لهذه المساهمات ولا بأي تحديد نهائي لها رغم فوات الاجال المحددة بقتضى النصوص القانونية الخاصة ببعض هذه المشاريع او النصوص التي رخصت في هذه المساهمات .

من ذلك مثل الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية التي ساهمت فيها الدولة بالمعدات والسكة الحديدية المتأتية من الممتلكات السابقة لكل من شركة استغلال السكك الحديدية التونسية وشركة صفاقس قفصية (انظر الفصل الثاني من القانون عدد 31 لسنة 1969 المؤرخ في 9 ماي 1969).

كذلك كان الشأن بالنسبة لديوان القومي للصناعات التقليدية الذي لم يقم باعداد احصاء لمختلف الممتلكات العقارية والمنقولة التي احوالها الدولة من ديوان الفنون التونسية وكذلك من كتابة الدولة للصناعة والنقل ، لفائدة قطاع الصناعات التقليدية (انظر الفصل 3 من القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 اكتوبر 1959)

وكذلك كان الامر بالنسبة للصيدلية المركزية للبلاد التونسية التي لم تقم باحصاء ممتلكات الصيدلية المركزية التونسية والتي احيلت لفائدتها عند احداثها (انظر الفصل الرابع من المرسوم عدد 2 لسنة 1961 المؤرخ في 16 جانفي 1961) .

ان عدم القيام باحصاء للمساهمات المبيعة اعلاه يشكل خرقا للنصوص المذكورة تهدو آثاره السلبية اساسا فيما يلي :

- الاخلال بدقة حسابات الاصول الثابتة وحرمان هذه المشاريع من عنصر اساسي من شأنه ان يضفي المصادقية على حساباتها ،

- عدم توفير الضمانات الكافية التي تثبت ان كل العناصر المكونة للممتلكات تحظى بالمحافظة والحماية ،

- ايجاد امكانية عدم استغلال كافة الموارد غير المعصاة من قبيل المشاريع العمومية .

ومع ادراك الدائرة للصعوبات التي تحول دون اجاز هذا الاحصاء فانها توصي ، نظرا للاهمية التي تكتسيها هذه العملية ، بتسوية وضعية مساهمات الدولة والحرص على تطبيق النصوص القانونية تطبيقا كاملا .

ثانيا : سير المشاريع

اسفر النظر في سير مجالس الادارة ومراجعة الدفاتر المحاسبية للمشاريع العمومية وتحليل طرق تقويم ممتلكاتها ومراقبة صحة ابرام الصفقات عن كشف عدة مخالفات للقواعد الجاي بها العمل .

أ- مجالس الادارة

اعتبارا للدور الاساسي الذي تلعبه مجالس الادارة في تسيير الدواوين والشركات القومية والشركات ذات الاقتصاد المشترك ، فقد نص الفصل الثاني من القانون عدد 3 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 (1) على وجوب اجتماع كل مجلس ادارة مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر للتداول حول سير المشاريع .

(1) ادرجت نفس هذه العتضيات من جديد بالفصل 11 من القانون عدد 72 لسنة 1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985 والمتعلق بتحديد سلط الاشراف والالتزامات الموضوعة على كل من المشاريع العمومية .

غير ان النظر في محاضر الجلسات التي وقع ايداعها لدى الدائرة يبين ان معظم هذه المشاريع لا يراعي هذه الالتزامات . لذا يمكن القول ان اعضاء مجالس الادارة لا يقع تشريكهم بصفة دائمة ومستمرة فسي ادارة التصرف في المشاريع العمومية .

وان هذا التقصير من شأنه ان يحرم سلط الاشراف من وسائل تسمح ليا بمتابعة تطور وضعية المشاريع المعنية فضلا عن تسيير عملية مراقبتها .

وقد تضمن التقرير السابق للدائرة الاشارة الى ضعف نسبة المشاريع العمومية التي تحضر دوما على عقد مجالس ادارتها دوريا حسب مقتضيات القانون .

من ذلك انه تبين من الاطلاع على محاضر الجلسات المودعة لدى الدائرة ان نسبة المشاريع التي سهرت على مراعاة هذا الالتزام بالنسبة للسنتين العاليتين 1982 و 1983 لم تتجاوز ربع العدد الجملسي للمشاريع .

ولعله تجدر الاشارة كذلك الى ظاهرة التغيب العزم المسجلة لدى بعض اعضاء مجالس الادارة ، حيث تجاوزت هذه الظاهرة نسبة 30 ٪ خلال سنتي 1982 و 1983 .

لذلك فقد بات من الضروري اتخاذ كل التدابير اللازمة لمعالجة هذا الوضع حتى يتيسر لمجالس الادارة اداء مهامها في احسن الظروف . ومن جملة هذه التدابير يبدو من الضروري ان لاتعين سلطة الاشراف الا المتصرفين الذين تسمح لهم اعمالهم من التفرغ التام لاداء هذه المهام .

ب - سك الدفاتر المحاسبية :

تخضع الدفاتر المحاسبية في المشاريع العمومية سواء من حيث نوعها او طريقة سكها الى مقتضيات التشريع التجاري والجبائي الجاري بها العمل غير انه اتضح ان عددا من هذه المشاريع لا تراعي الصيغة القانونية المطلوبة بالنسبة لكل من " الدفتر اليومي " ودفتر " الجرد " ودفتر " رقم المعاملات " .

ان مثل هذه المخالفة التي تقدم الاشارة اليها ضمن التقرير السابق للدائرة ، قد وقعت معاينتها من جديد خلال السنتين العاليتين 1982 و 1983 لدى كسل من الشركة القومية للسك الحديدية التونسية والصيدلية

المركزية للبلاد التونسية ، والديوان القومي للصناعات التقليدية . ان هذه المشاريع تتعرض بسبب ذلك الى عديد الاضرار منها حرمانها من امكانية استعمال محاسبتها للدفاع عن حقوقها في معاملاتها مع الغير .

وقد عللت بعض المشاريع مخالفة دفاترها للشكل الذي نص عليه القانون بكثافة عملياتها المحاسبية وبمسكها عن طريق الاعلامية (الات الحاسبة) .

وقد بالغت بعض المشاريع الاخرى في الاستناد الى احكام الفصل 67 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1983 قصد اعفاء نفسها من الالتزامات الواردة بالفصول 8 و 9 و 10 من المجلة التجارية المتعلقة على وجه الخصوص بشروط وصيغة مسك هذه الدفاتر المحاسبية .

لذلك ، فان الدائرة تؤكد من جهة على وجوب مراعاة هذه المشاريع القانونية في هذا المجال ، كما توصي في الان نفسه السلط العمومية باتخاذ كل التدابير اللازمة لتسيق مقتضيات الفصل 67 من قانون المالية المشار اليه اعلاه مع مقتضيات المجلة التجارية ، تفاديا للصعوبات التي قد تترتب عن عدم التطبيق .

ج - طرق التقويم

ينص الفصل 88 من المجلة التجارية على ان طرق تقويم مختلف بنود الموازنات المعدة من قبل الشركات يجب ان تكون "مشية على منوال قسار" ما لم تتخذ احكام مخالفة ومصادق عليها من قبل هيئات التفاوض او هيئات الرقابة او سلطة الاشراف .

الا انه تبين ان بعض المشاريع عمدت الى تحويل طرق تقويم المخزونات وخطة اهتلاك اصولها الثابتة وذلك دون مراعاة للمقتضيات القانونية المذكورة اعلاه .

ومن هذه المشاريع :

- الديوان القومي للصناعات التقليدية الذي لم يراع مبدأ اعتماد نفس الطرق عند تقويم مخزونات المنتجات الجاهزة ، الامر الذي آل الى الحصول على نتائج مغايرة للنتائج التي كان من المفروض الحصول عليها لولا هذا التحويل .

- الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية التي عمدت الى تحويل سبب الاهتلاك لمعدات الحديديّة قصد تقليص القسط السنوي للاهتلاك ومن ثمة تقليص حجم خسائر الاستغلال .

د - ابرام الصفقات

ان النطرفي اوضح المشاريع العمومية وخاصة منها ما يتعلق بابرام عدد من صفقاتها كان محل اهتمام من طرف الدائرة وكذلك من قبل السلطة العمومية التي شرعت في تطهير هذا الوضع خاصة بعد صدور القانون عدد 73 لسنة 1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985 .

هذا وفضلا عن المخالفات المسجلة عند ابرام الصفقات في ظل القوانين السابقة فقد تجلّى ان عديد المشاريع سبق لها ان اقدمت على ابرام عقود تزويد يعسر تبريرها .

من ذلك مثلا ، ان الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية قامت ، في اطار ايجاز اعمالها المدرجة بالمخطط السادس ، بطلب عروض لاقتناء عشرين قاطرة معدة لنقل المسافرين . وقد تقدم مزودان اجنيان احدهما مجي والاخر كندي بعرضين نظرت فيهما لجنتان احدهما فنية واخرى وزارية .

وقد قررت اللجنتان استنادا الى المواصفات الفنية ، والاسعار ، وشروط الدفع ، وكيفية الاستغلال ومستوى الخدمات ما بعد البيع ، قبول عرض المزود المجي بالاجماع . وتبعاً لذلك ، واثراً مصادقة مجلس الادارة ، وقّع ابرام صفقة في الغرض بمبلغ 8,0 مليون دينار ، لا سيما وان المزود قد وافق على منح تخفيض اضافي هام علاوة على الشروط المناسبة الممنوحة عند العرض ، الا انه ، وبمقتضى قرار صادر عن مجلس وزاري مضيق منعقد بتاريخ 28 جوان 1982 ، فان الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية قامت بابرام صفقة ثانية مع المزود الكندي لاقتناء عشرين (20) قاطرة اضافية (بمبلغ 9,2 مليون ديناراً) وذلك رغماً عن تعبير اللجنتين الفيتين السابقتين عن معارضتهما الصريحة بشأن المواصفات الفنية والسعر وتكلفتها الاستغلال .

وتجدر الإشارة في هذا المجال، الى أنه تبين أن سعر قطع الغيار اللازمة لصيانة معدات هذه الصفقة باهظ جداً مما اضطر الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية، سعياً منها للاقتصاد في التكاليف الى اقتناء قاطرتين خصصتا لتوفير قطع الغيار اللازمة.

وعلى هذا الاساس فان للدائرة أن تسأل عن جدوى اقتناء هذه المعدات الزائدة عن الحاجة والتي جددت في آخر لحظة.

من جهة اخرى، فقد تبين ان الصيدلية المركزية للبلاد التونسية دأبت على شراء كميات من الادوية يماهز مبلغ الواحدة منها "خمسين الف ديناراً دون عرضها مسبقاً على مصادقة مجلس الادارة وفق للمقتضيات قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ في 26 سبتمبر 1981.

هـ - تسجيل عقود الصفقات

خلافاً للمقتضيات القانونية المتعلقة بتوظيف أداء التاجر وتسجيل العقود، فان عديد المشاريع العمومية تهمل القيام بتسجيل العقود التي يتم لها ابرامها مع مختلف المزودين.

وان مثل هذا التقصير يعرض المشاريع المعنية الى العقوبات المنصوص عليها بالقانون، بل ويفضي أحياناً الى النيل من سمعتها ويؤدي الى حرمان ميزانية الدولة من استخلاص مبالغ هامة.

وقد لوحظ هذا في الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية التي تتغافل عن القيام بعمل هذه الاجراءات المنصوص عليها بالقانون، من ذلك، على سبيل المثال أن الصفقتين المبرمتين خلال جويلية 1982 مع مزودين اجبيين لاقتناء اثنتين واربعين قاطرة مقابل مبلغ قدره 3، 17 مليون ديناراً، لم تخضع للاجراءات القانونية المذكورة سابقاً.

وان هذه الملاحظة لتصح أيضاً حتى وان كانت الصفقات المبرمة مع الشركة التونسية والكهرباء والغاز او مع غيرها من المزودين - الحريصين على رهن عقود الصفقات خاضعة لموجبات التاجر والتسجيل بسعي ذاتي من هؤلاء المتعاقدين.

وكذلك الشأن بالنسبة للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذي ارتكب نفس التقصير في شأن الصفقات المبرمة مع المقاولات التي عهد اليها بانجاز برامج السكنية.

ونورد فيما يلي - على سبيل المثال - الصفقتين التاليتين :

- صفقة بتاريخ 18 نوفمبر 1982 أبرمت بمبلغ 0,975 مليون دينار مع مقاولسة " بوجرول " لبناء ساكن كائنة بمنطقة رمانة II .

- صفقة بتاريخ 4 مارس 1981 بمبلغ 0,870 مليون دينار مع مقاولسة " بالعربي " لبناء شقق بمنطقة المنار II .

في نفس السياق فان كراسات الشروط المعدة من قبل الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية قد قضت بان تحمل مصاريف التأجير والتسجيل على كامل المقاولين . الا ان الشركة لم تسع لحمل المقاولين على مراعاة مقتضيات هذا البند .

ونورد على سبيل الذكر الصفقات التالية :

المبلغ (بالدينار)	التاريخ	موضوع الصفقة
1.469.515,450	12 أكتوبر 1983	بناء 124 شقة - مقاولسة يوسف اللطيف
907,068,364	27 ماي 1983	بناء 87 شقة - المقاولسة العامة للاشغال العمومية والبنات
441.618,400	2 سبتمبر 1983	بناء 992 مسكنا - مقاولسة "سوتبار"

اما الصيدلية المركزية للبلاد التونسية . فهي الاخرى تحمل المزودين الاجانب اعباء التسجيل والتأجير وتقوم بقبض المبالغ المحولة لهذا الغرض دون ان تتولى القيام باجراءات التسجيل والتأجير . وقد برزت هذا التقصير بالصعوبات المالية التي تواجهها . وقد بلغت في موفي ديسمبر 1982، هذه الموارد التي ظلت تحت تصرفها بدون موجب قانوني ، جملة 0,311 مليون دينار .

لذا ، فان الدائرة توصي ، في هذا المجال ، المشاريع العمومية بمراعاة مقتضيات النصوص القانونية الجارية بها العمل مع السهر على القيام باجراءات التأجير والتسجيل قبل انشروع في أي انجاز .

ثالثا - المراقبة المالية

مثلما تقدّم للدائرة أن أشارت اليه في تقريرها السابق، فإن المشرع، حرصا منه على صيانة الاموال العمومية. قد أعطى للمراقب المالي سلطات كافية الاتساع حتى تتسنى له المحافظة بصورة عامة على مصالح كل من المجموعة والمشروع الذي كلف بمراقبته . مما يحمل على القول بأن مساهمة المراقب المالي تكتسي أهمية بالغة في حياة المؤسسة.

الا أنه اتضح من النظر في محاضر جلسات مجالس الادارة وتقارير المراقبين الماليين أن مشاركة هذا السلوك في ادارة المشاريع العمومية لم تبلغ بعد المستوى المؤمل وفضلا عن ذلك تكفي الاشارة في هذا الصدد الى أن النقائص التي تم التعرض اليها فسي التقرير الالف الذكر قد بقيت على حالها .

العنوان الثاني : التصرف في الممتلكات

خص المخطط السادس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطاع العمومي بمبلغ 4.600 مليون دينار اي ما يعادل نسبة 5,6% من الحجم الجملي للاستثمارات المدرجة للانجاز للفترة من 1982 الى 1986 . ويقدر القسط المخصص للمشاريع العمومية بمبلغ 2.957 مليون دينار اي ما يناهز ثلثي (3/2) الاستثمارات الجميلة المقررة للقطاع العمومي .

ونظرا للدور الاساسي المنوط بعهدة المشاريع العمومية لتحقيق الاهداف القومية في مجال الاستثمارات فان الاعمال الرقابية والتحليل التي انجزتها الدائرة في هذا المجال اتجهت اساسا الى المحاور التالية :

- استثمارات التجديد والتوسيع
- الصيانة المادية والقانونية للممتلكات
- ظروف استغلال الممتلكات
- وطرق التفويت في بعض عناصر الممتلكات

1) استثمارات التجديد والتوسيع

تقوم المشاريع العمومية في اطار الاعداد لبرامجها الاستثمارية وفقا لاختيارات المخطط القومي بتحديد معالم مشاريع تجديد تجهيزاتها او توسيع قدراتها وتخطط لمختلف مراحلها على مستوى الدراسات والانجاز .

وقد اتجهت عناية الدائرة هذه السنة الى اجراء الرقابة حول الاستثمارات المنجزة من قبل بعض المشاريع العمومية وقد امكن للدائرة ابداء الملاحظات التالية :

أ - عدم كفاية دراسات الجدوى

لقد اتضح ان بعض المشاريع قد تم اقرارها ثم شرع في انجاز أشغالها دون التأكد مسبقا من جدواها، بل ودون اتمام الدراسات المتعلقة بها . ومن شأن هذا السلوك أن يلحق ضررا بمردودية المشروع نتيجة لتوقيف الاشغال المتكرر والناجم عن عدم كفاية الدراسات، وذلك فضلا عن ارتفاع كلفة المشروع بسبب التأخير الذي قد يطرأ مرارا على انجازه .

من ذلك أن الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية تعاقدت منذ سنة 1977 مع الوكالة العقارية الصناعية لاقتناء قطعة أرض بالمنطقة الصناعية برادس لغاية بناء ورشة لاصلاح المعدات. وقد تم تهيئة الأرض بالصخر لهذا الغرض. إلا أن الشركة قررت التخلي نهائيا عن المشروع وحتى عن قطعة الأرض وذلك بعدما أدخلت عليها العديد من التغييرات. وتبعاً لذلك فقد جد نزاع بين الشركة والوكالة العقارية الصناعية حول تحديد مسؤولية تحمل أعباء تكاليف الاشغال المنجزة لتصخير الأرض التي بلغت 54.000 ديناراً.

وعلى صعيد آخر، شرعت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في مد أنابيب الجزء الشمالي من شبكة توزيع الغاز الطبيعي في حين أن تحديد مسار هذه الشبكة لم يتم بصورة نهائية وذلك نظراً الى وجود تداخلات عديدة مع شبكات أخرى.

وقد تسبب هذا الوضع في حصول تأخير في مدة الانجاز بسبب توقيف الاشغال مراراً عديدة، مما أدى الى الاضرار بالمعدات وتفاقم تكاليف البرنامج.

ب - عدم كفاية دراسات تركيز المعدات

يتم تركيز المعدات داخل محلات الانتاج عادة بعد القيام بدراسة تشمل كلاً من خصائص المعدات والمباني والأرضية المعدة لتحملها، وذلك مراعاة لمتطلبات سلامة العمال والمحلات وللمقتضيات المحيط. وفي صورة اهمال احد الجوانب الاساسية للدراسة، فإن ذلك قد ينعكس على ظروف استغلال المعدات على امتداد فترة استعمالها وقد يؤدي ذلك طبعاً الى تقصير هذه الفترة نتيجة لظروف الاستعمال غير الملائمة.

وقد وقعت معاينة مثل هذا الاخلال لدى كل من الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والديوان القومي للصناعات التقليدية والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

من ذلك أن الصيدلية المركزية للبلاد التونسية، قد تولت اقتناء مجموعة معدات متكاملة لعزل المعدنيةات والتقطير وآلة لاضار المراهم، غير انه تعذر تركيز هذه المعدات في المحلات المخصصة للغرض، ويعزى ذلك الى عدم تطابق هذه المعدات مع ارضية المبنى حيث تبين في وقت لاحق انها غير قابلة لثقل تحمل وزنها. لذا فقد ظلت هذه المعدات معطلة عن الاستعمال

على امتداد ما يفوق ثلاث سنوات، تقرّر اثرها تركيز هذه المعدات في أسفل المبنى . وفي الأثناء، ظلّت الاموال المرسودة لتغطية تكاليف هذه المعدات البالغة 338.367,344 ديناراً مجمدة، مما اضطر المؤسسة - بسبب الضغوط ولتوفير الحاجة من الأدوية - الى اللجوء الى المعدات القديمة لعزل المعدات واستعمالها باستمرار بحسب تداول ثلاثة فرق عمل، الامر الذي يعرض هذه المعدات الى الضرر الشديد فضلاً عن تفاقم الأعباء الإضافية لاجر اليد العاملة.

أما الديوان القومي للصناعات التقليدية فقد قام باقتناء وحدة صناعية للغزل لتقصها بعض الاجهزة الاساسية، وفضلاً عن ذلك فان تركيز هذه الوحدة تم على غير الوجه المطلوب من الناحية الفنية، كما ان الاعوان الذين عهدت اليهم عملية الاستغلال كانوا يفتقرون لمؤهلات الاختصاص، الامر الذي جعل الوحدة لا تعمل الا في حدود 20 % من طاقتها الفعلية في حين ارتفعت نسبة الاتلاف الى حوالي 80 %، وتبعاً لذلك فقد اضطر مسيرو الديوان الى توقيف عملية الانتاج في مرحلة أولى ثم الى التفويت في المعدات في مرحلة ثانية، وقد نتج عن هذا القرار اثار سلبية مباشرة تمثل في سوء استغلال المصبغة بسبب ارتباط طاقتها بطاقة وحدة الغزل وافضى نفس القرار الى تفاقم الأعباء القارة للديوان نظراً الى أن عملية التفويت في المعدات لم تكن مشفوعة بتقليص في حجم اليد العاملة التابعة لوحدة الغزل.

وأخيراً فان الشركة التونسية للكهرباء والغاز قد شرعت في بناء مولد كهربائي برادس دون أن تأخذ بعين الاعتبار بعض أوجه الدراسة المتعلقة بموقع هذا المولد الكائن بمنطقة غير ملائمة وقد أدى ذلك الى ملاقات صعوبات تتعلق بحماية أسس المبنى عند ايجاز اشغال الهندسة المدنية. ولم يلق هذا المشكل طريقه الى الحل الى تاريخ تدخل الدائرة.

(2) الصيانة المادية والقانونية للممتلكات

في إطار جملة التدابير المتخذة لا حكام الصيانة المادية للممتلكات (الاصول)، تقضي القنينة المحاسبية اجراء احصاء عيني سنوياً . وعلاوة على ذلك، كرسّت تقاليد مهنة المحاسبة الاجراء الدوبي لا حصاً عيني بالنسبة للاصول الثابتة، حتى يتمكن المسـيرون من التأكد من الوجود الفعلي لكل

عناصر ممتلكات المشروع المدرجة بالقوائم المالية ، وللتثبت كذلك من أن كل العناصر المحصاة قد وقع ادراجها فعلا ضمن الحسابات . وبهذا، يهتدي المسمرون لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لدرء كل الشوائب التي يمكن الكشف عنها بمناسبة القيام بهذه العمليات (مثل النقص او تلف غير عادي للمعدات . . .) وكذلك لتصحيح الحسابات حتى تعكس صورة صادقة لحجم الممتلكات ومستوى النتائج .

وقد تبين للدائرة ان معظم المشاريع التي خضعت للرقابة لا تقوم باجراء الاحصاء العيني لممتلكاتها ولا بتقييمها بصفة دورية حتى يتيسر رصد مبالغ الاحتياطي اللازم لتغطية النقص الطارىء في قيمة تلك الممتلكات.

أ - اقتناء الاملاك العقارية

يخص الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود على ان شراء العقارات لا يمكن اثباته الا بواسطة كتب ثبت تاريخ عقده . ولا يمكن الاحتجاج به الا اذا كان مسجلا . الا انه تبين من خلال مراجعة ملفات شراء العقارات من قبل المشاريع التي خضعت للرقابة، عدم وجود العقود التي تثبت حق الملكية في شأن الاراضي المحصاة ضمن ممتلكات المشاريع المعنية . ومن هذه المشاريع :

- الديوان القومي للصناعات التقليدية فيما يتعلق باراضي مراكز الانتاج بتستور وباجة وبنزرت .

- الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية في شأن قطعة الارض الكائنة بالمنطقة الصناعية برادس ، والمخصصة لبناء ورشة صيانة معدات تعهد السكة .

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالنسبة لقطعة الارض التي تأوي مصنع المعدات الثانوية بهنقردان .

- الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة للاراضي الكائنة بمناطق المنار ، ورمانة 11 وففصة .

كما مكنت الاعمال الرقابية التي قامت بها الدائرة من اكتشاف مخالفات أخرى تتعلق بعدم تسجيل بعض عقود اشتراء الاراضي مما يشكل ضررا محققا للمشاريع التي لم تقم بهذا الاجراء، مثل :

- الشركة التونسية لصناعات التكرير في شأن قطع الارض المعدة لتوسيع مصنع تكرير النفط بجزرونة .

- الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة لقطع أرض كائنة بنابل وسوسة والمهدية.

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز فيما يتعلق بأرض العبي " ف " الذي يأوي مقر اقليم قبلي ، وأرض مبنى الادارة الجهوية لغربي البلاد بباجنة.

ب- التأمين ضد الاخطار

تبرم المشاريع عقود تأمين ضد الاخطار التي قد تلحق بمختلف عناصر ممتلكاتها خاصة منها الاخطار المرتبطة بالحرائق والجوائح المختلفة وتنص هذه العقود على جبر الاضرار على اساس القيمة المؤمّنة لهذه الممتلكات. الا ان ظاهرة التضخم العالي باتت تحتّم اجراء مراجعة دورية للقيمة المؤمّنة وهو اجراء يشكل احدى قواعد التصرف المحكم.

وقد تبين للدائرة من خلال رقابتها ان معظم المشاريع المراقبة لا تقوم في اكثر الاحيان باجراء المراجعة الدورية . كما تعتمد بعض المشاريع الاخرى عند التصريح بالممتلكات الى التخفيض من قيمة العناصر المؤمّنة . وقد امكنت معاينة مثل هذه الهفوات لدى كل من :

- الصيدلية المركزية للبلاد التونسية حيث كانت القيمة المؤمّنة للمنتجات والسلع المصرح بها بعقود التأمين لا تبلغ الا 11,010 مليون دينار ، فسي حين ان القيمة الواردة بقوائم الاحصاء في موفى 1982 تبلغ 21,833 مليون دينار

- الديوان القومي للصناعات التقليدية حيث كانت قيمة ممتلكاته المؤمّنة تبلغ 7,282 مليون ديناراً في حين ان قيمتها الفعلية تصل الى حدود مبلغ 11,952 مليون ديناراً في موفى 1983 .

- الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية التي امنت ممتلكاتها بقيمة 1,517 مليون ديناراً في حين ان قيمة اقتنائها لا تقل عن 2,583 مليون ديناراً في موفى 1983 .

(3) ظروف استغلال الممتلكات

تتصرف المشاريع العمومية في جملة من الممتلكات منها خاصة معدّات الانتاج التي عادة ما يقع اقتناؤها وفقاً لمقدراتها القصوى التي يحددها الصانع باعتبار استعمالها في افضل الظروف.

فاذا لم تراعى تلك الظروف المحددة من قبل الصانع وخاصة منها تلك التي تتعلق بكيفية الصيانة ودوريتها فان النتائج تكون حتماً دون التي قد درت

على أساسها أفضل نسبة لمردودية هذه المعدات . وقد تمت ملاحظة هذا الوضع في كل من الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية والديوان القومي للصناعات التقليدية .

ففيما يخص الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية ، كانت عمليات التعهد الدولي للقاطرات والقطارات لا تتم دوماً وفقاً للمراحل التي حددها الصانع مما أدى إلى الحد من مردودية تلك المعدات بل وإلى تعطل هذه القاطرات خلال السفرات وبالتالي إلى إدخال الاضطراب على شبكة النقل الحديدي والتي تفاقم استهلاك قطع الغيار والاكتظاظ في ورشات الصيانة .

فبالنسبة لسنة 1984 وحدها وبالرغم من إدخال المعدات الجديدة طور الاستغلال ، فقد بلغت مدة تعطل القاطرات للقيام بهذا النوع من الإصلاحات 3.687 يوماً أي ما يعادل عدم استعمال عشر قاطرات طيلة سنة كاملة .

أما بالنسبة للديوان القومي للصناعات التقليدية ، فإن أعمال النحت على الخشب وغيرها كثيراً ما كانت تتعرض للتوقف بسبب العطب المتكرر في المرجل والافران ، مما يؤدي إلى توقيف عملية الإنتاج وشل نشاط العملة الرسميين الذين يظلون مع ذلك يحصلون على مرتباتهم العادية .

4) طرق التفويت في بعض عناصر الممتلكات

قد تلجأ المشاريع العمومية إلى التفويت في بعض عناصر ممتلكاتها عندما يصبح استعمالها غير ذي موضوع . وفي هذه الحال ، فإن عملية التفويت لا يمكن القيام بها إلا بعد الدعوة إلى المنافسة .

إلا أن الدائرة لاحظت أن الديوان القومي للصناعات التقليدية قد أقدم على التفويت في بعض معدات وحدة الغزل دون أي دعوة إلى المنافسة .

ومما يدعو إلى الاستغراب أن سمي الديوان قد حاولوا تبرير عدولهم عن الدعوة إلى المنافسة بالخشية من أن يؤدي هذا الإجراء إلى انهيار سعر البيع . إن مثل هذا التحليل ليجت حقاً على التساؤل .

المسألة الثالثة : التصرف في الموارد

تتولى المشاريع العمومية التصرف في موارد مختلفة تتألف لها من الاستغلال الذاتي وكذلك من منح التوازن او منح التجهيز التي تصرف لها من الميزانية العامة للدولة. وان اهمية حجم هذه الموارد والصيغة العمومية لمصادرها قد حددت بالدائرة الى النظر في الطرق المتبعة من قبل المشاريع العمومية لاستخلاص مستحقاتها وفي مشروعية استعمالها للاموال وكذلك في الحاق بعض الموارد بالاستغلال وتثقيف بعض النفقات عليه .

1) استخلاص الموارد

لقد وقع احصاء جملة من النقائص لدى عديد المشاريع العمومية في شأن انشاء الضمانات الاولى لفتح حسابات البيع المؤجل الدفع ، او لايسداد السلع لدى وسطاء البيع او عند اسناد القروض للاعوان والعملية واطارات التسيير . ان مثل هذه النقائص من شأنها ان تضعف جانب هذه المشاريع عند العبارة باستخلاص مستحقاتها .

فقد تبين في هذا الشأن ان الديوان القومي للصناعات التقليدية يقوم بتسليم الغير منتجات معدة للبيع دون التأكد مسبقا من قدرة هؤلاء على الوفاء بالدين .

اما الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، فقد تولى اسناد بعض القروض المعدة للبناء دون الحصول على ضمانات كافية مثل الرهون او شهادات التأمين على الحياة ، وهي ضمانات عادة ما يطالب بها في مثل هذه الحالات .

وعلى صعيد آخر فقد تبين ان بعض المشاريع لا تحرص بصفة جيدة على استخلاص مستحقاتها . من ذلك ان الديوان القومي للصناعات التقليدية والشركة القومية العقارية للبلاد التونسية لم يقوموا بالتبوعات العادية بعد فشل المساعي العادية لاستخلاص مستحقاتها .

اما بعض المشاريع الاخرى ومنها الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، فهي لا تلجأ لاستخلاص موارد ما ، رغم كل الامكانيات التي يمنحها لها القانون مثل التمتع بالامتياز الخاص لاستخلاص مستحقات الدولة .

وقد اتضح أن الإحصاء السنوي للمستحقات لا يتضمن في كثير من الحسابات المستحقات التي ظلت دون استخلاص منذ عدة سنوات، علماً وأن فترات الآجال المحددة، يجعل استخلاصها غير متأكد، مما يؤدي إلى تقليص القيمة الفعلية للممتلكات. وهذا هو شأن الديوان القومي للصناعات التقليدية، الذي بلغت جملة المستحقات غير مضمونة الاستخلاص بحساباته في موفى 1983، 348.707 ديناراً في حين أنها لا تقل فعلاً عن مبلغ 593.000 ديناراً.

على مستوى آخر، فإن بعض مسيبي المشاريع العمومية لم يسخروا إلا وسائل متواضعة للسهر على القيام باستخلاص مستحقاتها، كما أن أجهزة التصرف لديها لم تعر الاهتمام اللازم لهذه المهمة.

من ذلك، أن مجلس الإدارة للديوان القومي للصناعات التقليدية قرّر خلال اجتماعه المنعقد يوم 23 جوان 1981، أن يفرد مسألة الديون غير المستخلصة بجلسة خاصة لمعالجتها، إلا أنه، ومنذ ذلك التاريخ، ورغم أهمية المسألة فإنها ظلت دون اية متابعة وذلك بعد مرور أربع سنوات على اتخاذ القرار.

كما تبين كذلك أن بعض المشاريع العمومية و منها الصيدلية المركزية للبلاد التونسية والديوان القومي للصناعات التقليدية كانت قليلة الحرص عند إعداد الفواتير المتعلقة بالخدمات التي تؤديها للحرفاء. إن مثل هذا الإهمال يفضي إلى التأخير في استخلاص مستحقاتها وتدور وضع السيولة المالية لديها.

2 / انتظام استعمال الموارد

إن المشاريع العمومية مطالبة وفقاً للمقتضيات القانونية بمدّ وزارة المالية بتقرير عن وضع سيولتها المالية، كما هي مطالبة بإيداع ما فاق التراماتها من موارد لدى الخزينة العامة.

إن هذه المقتضيات تعبر عما يوليه المشرع من حرص على خلق تكامل متسق بين موارد كل من خزينة الدولة، من جهة، والمشاريع العمومية من جهة أخرى قصد احكام العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي للوطن.

وقد وقعت الإشارة أعلاه (انظر القسم الثاني : عمليات الخزينة) إلى أن المبالغ المضمنة بحسابات المشاريع العمومية لدى الخزينة العامة متأثية

في معظمها من المبلغ التي تصرفها الدولة لهذه المشاريع. ومن جهة أخرى فقد تبين من خلال فحص القوائم العالية لديها، ان هذه المشاريع لا تقوم في معظمها ان لم تكن كلها بايداع ما فاق عن حاجتها من سيولة لدى الخزينة العامة للدولة. من ذلك أن حجم السيولة قد بلغ 161,088 مليون دينار (1) في موفى ديسمبر 1983، في حين أن المبالغ المودعة لدى الخزينة العامة لم تبلغ الا 9,855 مليون ديناراً اي ما يعادل نسبة 6 %.

وعلى سبيل المثال فان الجدول الموالي يعطي بتاريخ 31 ديسمبر 1983 أرصدة حسابات المشاريع العمومية في دفاتر الخزينة العامة ونسب هذه الارصدة بالمقارنة مع حجم سيولتها .

بآلاف الدنانير			
النسبة	المبالغ المودعة بالخزينة	السيولة الجمالية	المشاريع
1,3 %	94	7.167	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
0,2 %	1	457	الوكالة العقارية السياحية
0,2 %	2	1.159	الوكالة العقارية الصناعية
2,0 %	22	1.093	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
0,2 %	2	1.155	شركة صناعات الاسمنت بالوسط
5,4 %	247	4.566	ديوان الاراضي الدولية
1,4 %	6	432	الديوان القومي للخمر
0,2 %	1	495	ديوان احياء الاراضي السقوية بنا بل
0,1 %	3	2.480	ديوان تنمية تونس الوسطى
			ديوان تنمية الغابات والمراعي
1,7 %	18	1.064	بالشمال الغربي
0,1 %	2	3.759	شركة صناعة اصلاح السفن
0,3 %	1	383	وكالسة تطوير الاستثمارات
1,5 %	1	67	المركز القومي للدراسات الفلاحية

نظرا لضعف مساهمة المشاريع العمومية في توفير موارد الخزينة ، فان الدائرة توصي باتخاذ التدابير لضمان حسن التصرف في الموارد التي تكونها هذه الودائع.

(1) يتعلق هذا المبلغ بـ 96 مشروعاً .

3) تحمل اعباء بعض النفقات الخارجية عن عملية الاستغلال

تقتضي القاعدة ان حسابات المشاريع سواء منها العمومية او غيرهما لا ينبغي ان تتحمل الا اعباء النفقات المتعلقة باشطتها الخاصة. فضلا عن ذلك، فان المشاريع العمومية تخضع في مجال الاداء على الارباح لنفس الاجراءات والنسب التي تنطبق على الشركات التجارية. لذا، وعند تحديد قاعدة الاداء، فان النفقات والاعباء القابلة للخصم من الارباح، ينبغي ان تقرر حسب الحاجيات الفعلية للمشاريع المعنية. لذلك، لا يمكن قبول اي اعتماد للنفقات او المصاريف التي تكون قد ادرجت لفائدة اطراف اجنبية عن المشروع.

الا ان مراجعة حسابات المشاريع افضت الى احصاء عدة مصاريف، تتصل اساسا بعدة وزارات واطراف اخرى، وقد تحملت اعباءها المشاريع العمومية المعنية.

وفي هذا المجال، يجدر ذكر بعض الامثلة الدالة على ذلك :

- فالديوان القومي للصناعات التقليدية مد خلال السنوات من 1980 الى 1983 مجلس ولاية زغوان بمبالغ مالية بعنوان "تسبقات" تاهزت 58.000 ديناراً. وظلت هذه المبالغ دون تسوية الى حد الان .

- اما الشركة العقارية للبلاد التونسية، فانها اقدمت عوضاً عن شركة الوحدات البنائية المصنعة على تحمل اعباء عطيات ترميم بعض العمارات الكائنة بالحسي الاقليمي، كما تكفلت لحساب وزارة الاسكان ببعض المصاريف تمثلت في شراء مبلغ من العملة الاجنبية بمناسبة المهمة التي اداها الوزير لمايلا عاصمة الفلبين، كما اخذت على عاتقها اداء معلوم كراء سكنين لفائدة احد اعضاء ديوان الوزير، واقتنت ثلاث سيارات ثم وضعتها تحت تصرف وزارة الاشراف، كما اقدمت على صرف اجور بعض الاعوان العاملين بوزارة الاشراف وولاية تونس وبلدية باردو .

- واما الشركة التونسية لصناعات التكرير، فقد تكفلت بصرف اجور بعض اعوانها الملحقين لدى وزارة الاقتصاد الوطني، كما خصصت اربع سيارات وضعت احداها على ذمة احد مراكز الشرطة والثانية على ذمة احد معتمدي الولاية والسيارتين الاخرين على ذمة وزارة الاشراف .

— وأخيرا فان الصيدلية المركزية للبلاد التونسية " فسوتت " لفائدة وزارة الصحة العمومية في سيارة سياحية الا انها ظلت مع ذلك تتحمل اعباء امتلاكها . كما تكفلت ببعض المصاريف بلغت 389 . 18 ديناراً مقابل صرف اجور عشرين اثنين كانا وضعا على ذمة الوزارة .

ان هذه الاجراءات من شأنها ان تدخل بعض الاضطراب لدى المشاريع المعنية عند تحديد نتائجها ، كما تعرضها الى دفع مبالغ اضافية على اثر الرقابات الجبائية . كما تنعكس هذه الاجراءات على الوزارات بالزيادة في اعتماداتها بصورة غير بيئية وخارجة عن نطاق أي شكل من أشكال الرقابة العادية .

لذلك، فان سلطات الاشراف والمشاريع العمومية مدعوة الى وضع حد الى هذه المخالفات التي سبق أن أشير الى انعكاساتها في القسم الرابع من هذا التقرير .

العنوان الرابع : التنظيم

نظرا للتطور الذي عرفته المشاريع العمومية اثر تضاعف حجم انشطتها فان آثار المستوى التنظيمي الداخلي باتت تكتسي أهمية متزايدة في تكييف النتائج . وإذا كانت هذه المشاريع قد وفقت في معظمها الى تنسيق خطة تنظيمها مع مراحل تطورها وذلك بادخال التعديلات الملائمة في مجال الاساليب العصرية في التصرف، فان بعض المشاريع الاخرى لم تتمكن من استنباط الخطط التنظيمية في الوقت المناسب، مما آل بها الى اثار سلبية على نتائجها .

وفعلا، فقد أفضى النظر في نظم الرقابة الداخلية وتقييم مستوى أدائها لدى بعض المشاريع العمومية الى احصاء عدد من مواطن الضعف تتعلق اساسا بتحديد الاجراءات ووضع قواعد تطبيقها ، كما يتعلق البعض الاخر بالجمع بين وظائف متعارضة وكذلك بمستوى اعداد التقديرات والتصرف في الميزانيات .

1) تحديد الاجراءات ووضع قواعد تطبيقها

ان مختلف الاشغال لا يتيسر اتماها على الوجه المطلوب الا اذا سبق تحديد وضبط طرق ومراحل تطبيقها كتابيا واعلام الاعوان بها عبر منشورات ادارية او دلائل اجراءات حتى يقع تفادي مظاهر الغموض والسهو وازدواج نفس العمليات .

وقد تبين من النظر في الاجراءات المتبعة لدى المشاريع التي تمت مراقبتها أنه لم يقع تحديد المهام بناء على قواعد مضبوطة . وقد تولدت عن ذلك عدة نقائص أهمها ما يلي :

— ان الطرق المتبعة لدى ديوان الصناعات التقليدية في شأن تسليم البضاعة لم تكن مضبوطة بصفة جلية، من ذلك ان كميات الصوف المسلمة لمصالح الديوان لا تخضع لرقابة حول الوزن .

— ان تعليمات الرقابة لا تقع مراعاتها لدى مصالح الصيدلية المركزية للبلاد التونسية وخاصة عند خروج السلع من مختلف مستودعاتها ، حيث لا تقع دوما مطالبة متسلمي هذه السلع بالامضاء على وصولات التسليم، كما لا يقع اجراء مراقبة مادية آلية عند الخروج من المستودعات .

- ان الطرق المحاسبية ليست مضمّنة بقراريات الاجراءات
او ضمن خطط محاسبية متممة لدى كل من الصيدلية المركزية للبلاد
التونسية ، والشركة التونسية للكهرباء والغاز ، والديوان القومي للصناعات
التقليدية والشركة القومية للصناعات التكريرية .
وقد تولد عن هذا التقصير ، حصول اخطاء في اسداد النفقات او المنتجات
الى الحسابات المخصصة لها ، الامر الذي يؤول الى الاضرار بمصداقية
المعطيات الحسابية .

(2) الجمع بين وظائف متعارضة

لقد تبين من النظري الاجراءات والطرق المتبعة لدى المشاريع
العمومية التي تمّنت مشراققتها ان بعض الوظائف والاعمال
قد تم جمعها ، رغم تعارضها ، لدى نفس العون دون اتخاذ التدابير
والاحتياطات الكافية لدرء الاخطار الناجمة عن الجمع بين تلك الوظائف .

وقد سجلت هذه الظاهرة لدى كل من المشاريع الآتية :

- ففي الديوان القومي للصناعات التقليدية ، يتولى نفس العون
اعداد الفواتير واستخلاص محاصيل البيع ، ويقوم عون ثمان
وفي الان نفسه بمسك دفتر حساب العمليات البنكية واجراء التحقيق
والمراجعة لنفس تلك العمليات ، كما يجمع عون ثالث بين وظيفة استخلاص
محاصيل البيع ، ووظيفة المراجعة والتحقيق في حسابات الحرفاء
والمخازن .

- وفي الشركة التونسية للصناعات التكريرية فان العون المكلف بالصندوق
كان يباشر أحيانا الاذن بصرف الاجور ، كما ان عون المحاسبة كان يساهم
مع العون المكلف بالصندوق في دفع الاجور .

- اما بالصيدلية المركزية للبلاد التونسية ، فقد لوحظ الجمع بين
وظائف الخزن والبيع ، وقبول الصكوك ومتابعة حسابات الحرفاء في مستوى مخازن
التسليم . وقد آل هذا الجمع بين الوظائف بالسؤول عن مخازن سوسة السمي
اقتراف اختلاس لمبالغ تجاوزت 123 . 000 ديناراً عن طريق تحرير وثائق
مزيفة .

- وأخيرا فان العروض التي يتقدم بها المزودون الى الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية يتم تسلمها مباشرة من طرف المصالح المكلفة بفرزها دون تسجيلها مسبقا بمكتب للضبط مستقل عن هذه المصالح . وان هذا الاغفال ليحرم الشركة من وسيلة تسمح لها بالتأكد من أن كل العروض المقدمة قد تم استغلالها .

لذلك فان الدائرة تعبر عن أملها في ان يعي مسيرو المشاريع المعنية مدى أهمية الاخطار الناجمة عن الجمع بين الوظائف المتعارضة حتى يتخذوا التدابير الكافية لتلافي هذا الجمع ودرء آثاره .

3) مستوى التصرف في الميزانية وفي ضبط التقديرات

ان المشاريع العمومية مطالبة وفقا للمقتضيات القانونية، بمد سلطة الاشراف بمشاريع ميزانياتها للتصرف والاستثمار، بعد اتمام المصادقة عليها مسبقا من قبل مجلس الادارة .

ان الدارسة المقارنة بين الميزانيات والكشوف المالية قد افضت بالدائرة الى احصاء عديد الفوارق بين التقديرات والانجازات . وقد حدث ان بلغت هذه الفوارق حجما فاقت فيه الانجازات التقديرات بنسبة سبعة عشر مرة خلال سنة 1982 واثنين وثلاثين مرة سنة 1983 .

وقد يعسر تهيير هذا الوضع خاصة بالنسبة لموازنين التصرف التي يقع اعداد تقديراتها على اساس النتائج المسجلة للسنوات السابقة والحجج التقديسي للحاجيات .

من ذلك ان هذه الفوارق قد بلغت ، خلال سنتي 1982 و 1983 ، نسبة مفرطة على مستوى النفقات والمحاصيل لاسيما وأنه لم يقع تسجيل اي فائض تعويضي . وتتجه هذه الملاحظة اساسا الى كل من ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وشركة اسمنت بورتلاند بسببوزرت والديوان القومي للخمر ، والستدار العربية للكتاب ، والشركة المنجمية والمعدنية التونسية ، وديوان المياه المعدنية .

وقد امكن كذلك معاينة نفس الفوارق الهامة عند النظر في ميزانيات الاستثمار للمشاريع التي يلبي ذكرها على سبيل المثال : المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ، الصيدلية المركزية للبلاد التونسية ، شركة الصناعات الكيماوية المغربية ، الشركة التونسية للجير ، الشركة القومية لحماية النباتات ، الديوان التونسي للتجارة ، والشركة التونسية لصناعة السيارات .

ان هذه الفوارق تعود بدون شك الى سوء ضبط التقديرات وهو ما يعكس من ناحية ثانية ضعف في مستوى التصرف ، الا ان ضبط التقديرات على هذا النحو قد يبدل أيضا على تطور النزعة الى اعتبار اعداد الميزانية مجرد اجراء شكلي لا غير .

وفضلا عن هذه النقائص التي سبق ذكرها ، قد تجدر الإشارة الى انعدام اداة للتحليل والاستشارة عند اخذ القرار ، تحتملها الضرورة لمزيد احكام تقديرات الميزانية وتحسين مستوى النتائج .
فقد تبين فعلا ، ان المشاريع العمومية ، باستثناء النادر القليل منها ، تفتقر ، بسبب عدم ادراجها لهيكل المحاسبة التحليلية ، لتلك الاداة الضرورية لتحليل الحركة الداخلية لعملية الاستغلال ، قصد معرفة ومراقبة العناصر المكونة للتكلفة ، ومردود عوامل الانتاج وكذلك لتقييم مستوى انتاجية المشروع في مجمله او حسب مراكز النشاط .

ان انعدام هذه الاداة التي بعثت لتتم المحاسبة العامة ولتعزز وتكمل مختلف ادوات التصرف الاخرى ، كان له الاثر السلبي على مستوى دقة المعلومات التي تشكل اساس القرارات التي تتخذ داخل المشاريع او على مستوى الادارة العمومية ، عند اقرار اسعار البيع او تحديد حجم الاعانات التي تصرف للمشاريع وكذلك عند اقرار تحمل الصندوق القومي للتعويض اعضاء بعض عناصر سعر التكلفة .

وتجدر الإشارة الى انه تقدم للدائرة ان تعرضت لهذا النقص ضمن تقريرها السابق ، وهي تفتنم هذه المناسبة لتؤكد مجددا على أهمية استعمال المشاريع العمومية - في اقرب الآجال - لاداة ضرورية وهي المحاسبة التحليلية للاستغلال .

العنوان الخامس، مستوى مسك الحسابات

تعتمد القرارات المتخذة في مجالات الاقتصاد والمالية على معطيات مستقاة في معظم الاحيان من حسابات المشاريع. وعليه ، فان نجاعة هذه القرارات مرتبطة بدقة المعلومات المستغلة.

ولذلك، ونظرا لدور هذه المعطيات المحاسبية في بلورة القرار، فان المجلة التجارية حدّدت ظروف مسك، واعداد وتقدير وتقديم الحسابات الختامية.

وسعيا لضمان حيثية الحسابات، فان القانون اوجب على المشاريع العمومية اعداد وقرار موازينها وحسابات التصرف وحسابات النتائج لديها في أجل لا يتعدى اربعة اشهر من تاريخ نهاية السنة المالية.

وقد أفضى تفحص الكشوف المالية ومحاضر جلسات أجهزة المفاوضة التي أمّدت بها المشاريع العمومية الدائرة من جهة، ومراجعة دفاتر المشاريع التي خضعت لرقابة ميدانية من جهة أخرى، الى تسجيل بعض الملاحظات التي تعلّقت:

- بالتأخير المسجل في اقرار الحسابات الختامية والمصادقة عليها.
- بجسامة حجم الخسائر والارباح الراجعة لسنوات مالية سابقة.
- بالمخالفات المحاسبية
- وكذلك ببعض حالات عدم مصداقية الحسابات.

أولا : التأخير في اقرار الحسابات والمصادقة عليها :

بالرغم من الوسائل الاعلامية المتاحة لدى معظم المشاريع العمومية. فان حساباتها قلما يتم اقرارها والمصادقة عليها في الاجل القانوني المحدد باربعة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية. ومن جملة الآثار السلبية لهذا التأخير فان السلطات المختصة لا يمكنها الاطلاع على أوضاع المشاريع المعنية في الوقت المناسب.

من ذلك أنّ المشاريع التالية، قد سجّلت تأخيرا يفوق السنة قبل المصادقة على حساباتها.

بالنسبة لسنة 1982 تنسحب هذه الملاحظة على كل من :

- الشركة الجهوية للنقل بجندوبة
- الشركة التونسية للسكك
- شركة المغرب للسياسة
- شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية
- الشركة الجهوية للنقل بقابس
- الشركة التونسية للإنتاج والتطوير السينمائي

أما بالنسبة لسنة 1983، فإن المشاريع المعنية هي :

- الشركة التجارية التونسية
- الشركة التونسية للسكك
- الشركة التونسية للإنتاج والتطوير السينمائي
- الميدلية المركزية للبلاد التونسية

ثانيا : أهمية حجم الخسائر والأرباح الراجعة للسنوات المالية السابقة :

ان ضرورة التقييم لوضع المشروع تقتضي ان يكون لدى المتصرف كشوف مالية تم اعدادها وفقا لمبدأ الفصل بين السنوات المالية.

فقد يحدث ، عند التطبيق، أن جزءا من النتائج المسجلة خلال السنة المالية تبرره أحداث او اعمال يعود تاريخها الى سنوات سابقة ، لذلك، فإن تلك النتائج ينبغي ان تسجل في حسابات "الخسائر والأرباح الراجعة لسنوات سابقة". وان الأهمية النسبية لأرصدة هذه الحسابات بالمقارنة مع النتائج الجمالية للسنة المالية يعكس مستوى دقة حسابات المشروع المعني.

وقد أفضى سحب هذا المقياس على نتائج المشاريع العمومية الى ملاحظة ان حسابات معظم المشاريع لم تكن على قدر كاف من الدقة من شأنه ان يسمح بتقييم وضعها. وفعلًا، فإن حجم الخسائر والأرباح الراجعة لسنوات مالية سابقة يمثل بالمقارنة مع نتائج السنة المالية، نسبة تفوق 10%، وهي النسبة التي تعتمد كحد فاصل للدلالة على مستوى مسك الحسابات.

ويتضمن الجدول التالي احصاء - حسب القطاعات - للمشاريع التي تجاوزت في سنتي 1982 و 1983 الحد الأقصى (10%) في مستوى حسابات "الخسائر والأرباح الراجعة لسنوات مالية سابقة".

عدد المشاريع التي فاقت حد 10 %		عدد المشاريع التي يشملها القطاع	القطاع
1983.	1982		
5	3	7	الطاقة والمياه
6	4	11	الاسكان والتجهيز
11	14	23	النقل
3	2	7	الصناعات الكيماوية
6	7	11	مصادر المياه
12	8	18	الزراعة والصيد البحري
3	1	4	التجارة
6	7	8	الصناعات الالية والكهربائية
5	6	10	صناعة الخشب والتأثيث
3	3	5	السياحة
7	6	9	الصناعات الفلاحية والغذائية
5	4	7	السياحة والمياه المعدنية
3	3	3	البناء والأشغال العامة
2	1	3	النسيج والملابس
4	5	14	الخدمات المختلفة
61	74	140	المجموع

يتضح عبر هذا الجدول أن نسبة 53% من المشاريع التي شملها الاحصاء، قد أعدت حساباتها لسنة 1982 بدقة غير كافية واستمر الوضع على ما هو عليه خلال سنة 1983 حيث أن 58% من المشاريع تفتقر حساباتها لمستوى الدقة الكافي.

وتجدر الإشارة كذلك الى ان حجم الخسائر والأرباح الراجعة للسنوات السابقة قد بلغ في بعض المجالات خمسة اضعاف حجم النتائج الفعلية للسنة المالية، وهذا دليل على مدى افتقار النتائج السنوية تغريزها الحسابية الى كل مصداقية، ويقدم الجدول الموالي أمثلة عن المشاريع التي تتميز حساباتها ببعض الشوائب من هذا القبيل :

(بآلاف الدينامير)

الخسائر	الارباح	الخسائر والارباح	نتائج السنة المالية	الخسائر والارباح	الشركة
1	2	2+1 = 3	4	3/4 = 5	1982
723	834	1.507	424	370	الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه
375	705	1.031	31	3.437	الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية
434	757	1.271	532	239	ديوان القوموي للتطهير
-	91	91	91	100	شركة عقارية الشوارع
290	124	414	361	114	شركة نقل البضائع
44	45	89	75	113	ديوان المواني الجوية التونسية
269	9	298	(211)	141	الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنيمن
-	250	250	104	210	الشركة التونسية للاسمدة الكيماوية
209	-	209	14	1.493	ديوان احياء المناطق المقيمة بنسابل
376	117	493	(53)	850	الشركة التجارية التونسية
130	27	157	(59)	256	الشركة التونسية لمناعة الحديد "الفولاذ"
5.037	1.034	6.151	1.049	535	ديوان الحبوب
51	441	492	(301)	163	الشركة التونسية للسكك
-	542	542	240	220	شركة المغرب للتجارة
612	52	664	(133)	499	شركة الاسكندرية
2.232	323	2.055	1.412	202	الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه
458	399	1.357	334	406	الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية
-	194	194	(34)	570	الوكالة العقارية المناعية
354	103	457	118	337	شركة نقل البضائع
244	20	264	111	232	الشركة التونسية لصناعة البترول
-	643	643	223	205	ديوان الاراضي المدوليسية
-	25	25	7	357	ديوان تنمية الغابات والراعي بالشمال الغربي
300	335	635	250	254	الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ"
65	65	131	39	336	شركة المساهك والايضية
89	1.524	1.713	273	627	الشركة التونسية لصناعة السيارات
149	159	308	68	453	شركة مساجم جبل الجريمة
707	422	1.129	(236)	473	الشركة التونسية للتنمية العنصرية
9.099	1.902	11.001	2.115	520	ديوان الحبوب
132	45	177	34	521	الشركة التونسية للسكك
3.763	3.743	7.526	(30)	9.408	شركة الاسكندرية

ان الامثلة الواردة ضمن الجدول السابق تبين أن بلورة القرار لا يمكن ان تعتمد ، لدى عديد المشاريع ، على اساس المعطيات المستقاة من الحسابية . وعليه ، ينبغي على المشاريع المعنية ان تبادر بصفة جدية الى تطوير وتحسين مستوى نظامها الحسابي ، حتى يستجيب لشروط المصادقية والصحة .

ثالثا : المخالفات المحاسبية

أفضت مراجعة حسابات المشاريع الى احصاء عدة مخالفات في مجال القيد الحسابي وهذا من شأنه ان يخل بمستوى دقة نتائج السنة المالية المعنية .

و فعلا ، فقد تبين للدائرة ان حسابات الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية تنطوي على قيد مزدوج لبعض العمليات بلغ مجملها 133.068 ديناراً ، تتعلق بأشغال تركيز الاشارات الضوئية الالية لاحد محطات الارتال و 60.453 ديناراً يتعلق ببناء محطة ارتال اخرى . وقد أدى ذلك الى تضخم اصول الشركة في حدود مبلغ 185.689 ديناراً باعتبار مبالغ الاهتلاك .

على صعيد آخر ، فان الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قد قامت بعمليات مقاصة بين حسابات خصوم وحسابات أصول من موازنتها .

وقد تمت هذه العمليات لغاية اخفاء بعض الارصدة التي بدت دائنة بصورة غير طبيعية . من ذلك مثلاً أن حساب "سندات مودعة للتحصيل" كما هو مبين بالموازنة المحددة في 31 ديسمبر 1982 - قد سجل رصيداً بمبلغ 48.404 ديناراً نتج عن مقاصة بين الرصيد الفعلي لهذا الحساب والبالغ 112.281 ديناراً ورصيد حساب دائن بمبلغ 63.877 ديناراً تعلق "بالسندات غير المسددة" .

وكذلك الشأن بالنسبة لرصيد حساب "مكوك مودعة للتحصيل" والذي استوعب رصيد حساب "مكوك غير مسددة" الذي يسدداً دائناً بصورة غير طبيعية .

رابعاً : صحة الحسابات

ان الحسابات ينبغي أن تعكس الوضع الحقيقي للمشروع ، كما يجب ان تبين صحتها على أساس وثائق ذات حجية قاطعة .

الا أن مراجعة حسابات المشاريع كشفت عن بعض أوضاع من شأنها التشكيك في صحة بعض الحسابات نتيجة لتبذير طرقات مبهمة أو خاطئة ، وكذلك لافتقار بعض الرصد للتبرير ولا نعدام متابعة الحسابات .

من ذلك ان محصول استخلاص القروض لا يقع ادراج قيمته بالحسابات الا في آخر السنة لدى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية ، أما احماء تلك المحاصيل وتوزيعها بين موارد متأية من استرجاع راس المال واخرى متأية من الفوائض فانه يقع على أساس تقريبي بالاعتماد على رموز المبالغ التي وقّع تسريحها خلال السنوات السابقة وعلى معدل فوائض القروض .

من جهة اخرى ، فقد وقع الاهتداء الى عدة اخطاء ضمن حسابات المخزونات لدى الشركة التونسية لصناعات التكرير . وفعلاً ، فان عدم تطبيق الثمن الفعلي للمنتجات نصف الممتعة قد آل الى تضخم أصول الشركة في حدود مبلغ 134.270 ديناراً ، وفي نهاية الامر ، فقد ترتب عن هذا التضخم تقصص صوي في حجم خسائر السنة المالية .

أما فيما يتعلق بمتابعة الحسابات وتبرير أرصدها ، فقد تبين بالشركة القومية العقارية للبلاد التونسية ان الحسابات الموالية لم تخضع لمتابعة مستمرة ، كما أن أرصدها التي بلغت اجماعاً مفرطة تفقر الى التبرير :

حساب التسوية الدائن	9.107.560 دينار
أراضي ومسكن	" 10.465.814
استخلاص لدى الشركات والتعاضيات	" 879.055
العمالية	" 73.069
شركات في حالة ايجار أو في طور التصفية	" 500.057
حرفاء آخرون	

كما تبين من حسابات الديوان القومي للصناعات التقليدية أن الاحتياطي المخصص لتغطية التدهور المحتمل في قيمة المخزونات قد قدر، منذ سنة 1974 عدد اجاز عملية التطهير العالي لهذه المؤسسة بـ 409,764 ديناراً، وظل حستى سنة 1983 ينقل من سنة الى أخرى ودون اي تعديل يراعي تطور العناصر التي نالها التدهور عدداً وقيمة. كما يجدر سياق نفس الملاحظة حول احتياطي حساب "الحرفاء" الوارد بموازنة سنة 1983 بمبلغ 119.457 دينار، مثلما حدد منذ سنوات عديدة ودون ان يشمل له اي تعديل باعتبار تزايد حجم المستحقات والتقاعد.

وبهذه المناسبة، فان الدائرة توصي المشاريع بالحرص على أن تستجيب حسابياتها، التي تشكل أداة تصرف لا بديل لها، لكامل الشروط المطلوبة من حيث الصحة والشفافية.

العنوان السادس : تحليل اجمالي

لقد تولت الدائرة القيام بدراسة تحليلية لوضعية كل المشاريع الخاضعة وجوبا لرقابتها وذلك من خلال الكشف المالية والوثائق المرفقة بها والمودعة لدى هذه الهيئة القضائية من قبل المشاريع المعنية. كما مكنت هذه الوثائق من تحيين البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بكل مشروع.

من جهة أخرى فقد افضى تجميع المعطيات بحسب قطاعات الانشطة الى تحديد وضع كل مشروع داخل محيطه من جهة، وكذلك الى ضبط وضع كل قطاع سواء من حيث البنية المالية، والقيمة المضافة وتوزيعها، أو من حيث تطور النتائج.

وتجدر الإشارة الى أن المعلومات المرقمة والمتأتية من ضم المعطيات المستقاة من الكشف المالية، قد تنطوي على بعض الخلل من جراء النقائص التي وقعت معالمتها لدى بعض المشاريع كما سبق ذكره ضمن القسم الذي يتناول مستوى مسك الحسابات.

ويجدر التذكير كذلك أنه على غرار ما تم في السنوات الفارطة فان قطاع المشاريع المالية والتأمين لم يتيسر اقحامه ضمن هذه الدراسة، نظرا لما يتميز به من خصائص على صعيد الأنشطة وطرق اعداد الكشف المالية.

كما تجدر الافادة أن الارقام الواردة ضمن التقرير السابق عن سنة 1981 قد وقع اتمامها على اثر اتصال الدائرة بالكشف المالية للشركة العامة لصناعات النسيج، وشركة "باتمان ودواوين احياء المناطق السقوية بنبهانة، وثابل، والقسيروان وقصبة وقابس، وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، والشركة التونسية للجير، وشركة صناعات الاسمنت بالوسط، وشركة صناعات الاسمنت بالغرب التونسي، والشركة الجهوية للنقل بولاية الكاف.

وقد قامت الدائرة، استنادا الى الكشف المالية وتقارير النشاط ومحاضر جلسات مجالس الادارة، بتحليل أنشطة المشاريع الواردة بالملحق 1 خلال سنتي 1982 و 1983 وكذلك بدراسة الاستهلاكات الوسيطة لديها، وقيمتها المضافة ونتائجها المالية.

1 / نشاط المشاريع العمومية

سيقع التعرض في هذا المجال الى نشاط المشاريع العمومية في مجملها وسيستمر تقديره وفق مقياسي تطور الانتاج ورقم المعاملات.

(أ) الإنتاج :

ان تطور الإنتاج كان ايجابيا خلال سنتي 1982 و 1983، كما يتبين ذلك عبر الجدول التالي

تطور الإنتاج

(بآلاف الدنانير)

1983		1982		القطاع
بالنسبة المئوية	بالارقام	بالنسبة المئوية	بالارقام	
% 23	140.236	% 29	134.974	- الطاقة الميـاه
% 19	61.376	% 14	39.163	- النقل والمواصلات
% 31	12.411	(% 10)	(4.382)	- الاسكان والتجهيز
% 17	47.805	% 12	29.067	- الصناعات الكيـمائية
% 31	32.056	% 3	2.451	- مواد البناء والبـلـور والخـزف
% 16	7.839	% 2	927	- الفلاحة والصيد البحري
% 5	12.447	% 14	30.352	- التجارة
% 20	35.247	% 13	19.706	- الصناعات الآلية والكهربائية
				- صناعة الخشب والتأثيث والطباعة
% 15	7.167	% 15	6.039	- صناعات مختلفـة
% 20	19.830	(% 8)	(9.069)	- المـنـاجـم
% 15	63.506	% 46	136.763	- الصناعات الفلاحيـة والغذائيـة
(% 2)	(517)	% 6	1.485	- السياحة والمياه المعديـة
% 34	8.174	% 19	3.896	- البناء والاشغال العامـة
% 11	711	(% 28)	(2.574)	- صناعة النسيج والملابس والجلود
% 28	822	(% 86)	(18.935)	- الخدمات المـخـتـلـفـة
% 18	449.110	% 18	369.863	- المجموع

غير أن انتاج بعض القطاعات، كما يتضح من خلال الجدول اعلاه قد سجل انخفاضاً، من ذلك من أن قطاعات "الاسكان والتجهيز" و "المناجم" و "النسيج والملابس والجلد" و "الخدمات المختلفة" شهدت في سنة 1982 تقلصاً في الانتاج تراوح بين نسبة 8 الى 86% . الا أن قطاع السياحة والمياه المعدنية، قد أفرد في سنة 1983 بتسجيل انخفاض في حجم انتاجه بلغ نسبة 2% .

ان التقلص المسجل سنة 1982 على مستوى انتاج قطاع "الاسكان والتجهيز" يعزى أساساً الى الانخفاض المسجل لدى كل من الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية والوكالة العقارية للسكن وشركة عقارية الشارع.

أما الانخفاض المسجل على مستوى حجم الانتاج بقطاع المناجم، فهو يعود أساساً الى كل من شركة فسفاط قفصة، والشركة المنجمية والمعدنية التونسية. فعلاً، فان حجم الانتاج لشركة فسفاط قفصة قد سجل نقصاً بمبلغ 7.503 ألف دينار، أي ما يعادل نسبة 7,8% بالمقارنة مع سنة 1981 بسبب ضعف النتائج المسجلة على مستوى استخراج المناجم، والذي يعزى حسب تعليل الشركة الى الظروف الطبيعية للمناجم وقطع المعدات وكذلك الى كثرة تغييبات العمال وإلى تعثر عملية التوريد بقطع الغيار.

ومن جهة أخرى، فان حجم انتاج الشركة المنجمية والمعدنية التونسية قد تدنى بسبب العطب الذي اعترى عديد المرات أجهزة حمي المعادن وأثر اندلاع حريق في المصفاة.

أما فيما يخص قطاع "النسيج والملابس والجلد" فان النقص في حجم الانتاج يعود أسبابه الى تحول الشركة العامة لصناعة النسيج الى شركة مساهمة (أنظر فيما يلي صفحة 38) من جهة، ومن جهة أخرى الى عدم استغلال كل القدرات التي تتيحها معدات الانتاج لدى الديوان القومي للصناعات التقليدية حيث أن المصبغة لا تعمل لديه الا في حدود 40% من قدراتها، كما أن ورشات الانشطة المختلفة (والتي تشمل ما يفوق عشرين قسم اختصاص) وورشات الزربية قد عملت بمعدلات نشاط منخفضة جداً.

أما فيما يخص القطاعات التي تميزت في مجملها بتطور ايجابي في حجم انتاجها، فتجدر الإشارة الى انها تشمل مع ذلك مشاريع سجلت نقصاً في انتاجها.

من ذلك، أن شركة اسمسنت بنزرت قد شهدت تعطل آلة سحق الغبار وتوقف "الفرن 2" الشيء الذي تسبب في تقليص حجم الانتاج إلى 393.155 طنا، وعاقب انجاز التقديرات التي حددت إلى 680.000 طنا.

كما أن شركة اسمسنت أم الكليسل لم تنجز كل تقديرات انتاجها اثر توقف النشاط عديد المرات بسبب ادخال تعديلات على مختلف المراحل.

أما شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي فقد تضرر انتاجها اثر توقف تزويدها بالمنتجات تصف المصنعة بسبب تعطل "الفرن 3".

أما الشركة التونسية للبترول، فقد تقلص انتاجها حيث انخفض من حجم 17.227 طنا سنة 1981 إلى 13.435 طنا خلال سنة 1982، ويعزى ذلك جزئيا إلى المناخ الاجتماعي المتوتر والاضراب الحاصل خلال فيفري 1982. ومن جهة أخرى فان انتاج الادوات المزخرفة كان محدودا بسبب قدم المعدات.

أخيرا فان حجم انتاج الشركة التونسية للاسمدة الكيماوية من نوع السماد الرفيع نوع 16/15 قد انهار من 61.174 طنا إلى 39.883 طنا بسبب اعراض الاوساط الفلاحية عن هذا النوع من السماد وركود مستوى جودته.

يتميز الانتاج خلال سنة 1983 بأن كل القطاعات سجلت في مجملها زيادة باستثناء قطاع السياحة والمياه المعدنية الذي شهد انخفاضا طفيفا بنسبة 2% بسبب ظرف عالمي غير ملائم.

وعلى صعيد آخر، فان انتاج شركة الصناعات الكيماوية المغربية قد شهد تطورا ايجابيا بحيث بلغ 2.300.859 طنا بفضل دخول الوحدة الصناعية الثالثة حيز الانتاج. الا أنه، واعتبارا للنتائج الحسابية، فان الشركة قد سجلت خسارة بحساب 70 دولارا للطن المبيع بسبب تقلص سعر البيع إلى حدود معدل 270 دولارا للطن، في حين أن معدل سعر التكلفة ارتفع إلى 340 دولارا للطن، ومن الأسباب التي زادت في تفاقم هذه الخسارة، ضعف مردود المعدن الذي تمدها به شركة فسفاط قفصة.

غير أن الملفت للنظر حقاً هو تقلص انتاج الاسمنت نظراً للاممية القصوى لهذا العنصر في الدورة الاقتصادية. إذ أنه يصعب الاقتناع بتعطيل ثلاثة مصانع للأسمنت لفترات طويلة، مما يؤدي الى انهيار حجم الانتاج. وعليه، فإن السلط العمومية مدعوة لاتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تكرار مثل هذه الاوضاع مستقبلاً.

ب- رقم المعاملات

ان النشاط التجاري قد شهد، حسب مقياس رقم المعاملات، نمواً ايجابياً بمعدل نسبة 18% خلال سنة 1982 وكذلك خلال سنة 1983. وقد تميزت قطاعات الطاقة والمياه والصناعات الفلاحية والغذائية والبناء والاشغال العامة بمساهمتها في هذا النمو، على خلاف ذلك، فان قطاعات النسيج والملابس والجلد والخدمات المختلفة سجلت تدنياً في رقم معاملاتها خلال سنة 1982، وكذلك قطاع السياحة والمياه المعدنية بالنسبة لسنة 1983.

ويبين الجدول الموالي تفاصيل رقم المعاملات حسب القطاعات لسنوات 1981 و 1982 و 1983 مع ذكر معدلات النمو الخاصة بالسنتين الاخيرتين :

تطور رقم المعاملات

بآلاف الديناري

1983		1982		1981	القطاع
التفسير 82/83	رقم المعاملات	التفسير 81/82	رقم المعاملات	رقم المعاملات	
% 23	746.052	% 28	605.002	471.134	- الطاقة والمياه
% 19	388.496	% 10	327.120	287.957	- النقل والمواصلات
% 31	52.930	% 10	40.519	44.901	- الاسكان والتجهيز
% 19	331.634	% 13	279.165	247.247	- الصناعات الكيماوية
% 23	132.171	% 4	103.092	98.807	- مواد البناء والبلتر والخزف
% 16	53.052	% 1	50.073	49.371	- الفلاحة والصيد البحري
% 5	256.192	% 14	243.745	213.393	- التجارة
% 21	209.837	% 11	173.130	156.548	- الصناعات الآلية والكهربائية
					- صناعة الخشب والتاثيث والطباعة
% 17	53.738	% 12	46.110	41.071	- صناعات مختلفة
% 14	113.679	% 4	99.565	96.041	- المساجم
% 14	493.172	% 46	432.746	296.246	- الصناعات الفلاحية والغذائية
(% 4)	26.962	% 7	28.007	26.255	- السياحة والمياه المعدنية
% 34	32.397	% 19	24.223	20.327	- البناء والاشغال العامة
% 2	6.729	(% 23)	6.581	8.551	- النسيج والملابس والجلد
% 32	3.810	(% 87)	2.893	21.918	- الخدمات المختلفة
% 18	2.905.951	% 18	2.461.971	2.079.767 (1)	<u>المجموع</u>

ان تقلص حجم رقم المعاملات بالنسبة لقطاع " النسيج والملابس والجلد " خلال سنة 1982، ليس الا ظاهريا وهو ناتج عن تحول الشركة العامة لصناعات النسيج الى شركة مساهمة مالية وتغويتها في وسائل انتاجها لفائدة شركات متفرعة لا تخضع لرقابة الدائرة.

(1) باعتبار المعلومات الاضافية التي تم جمعها (انظر اعلاه الصفحة 33)

2 / الاستهلاك الوسيط

تستهلك المشاريع العمومية وفقاً لمتطلبات نشاطها وخلال حلقة استغلالها مواد وخدمات مختلفة، ويتغير استعمال هذه العناصر من مشروع إلى آخر، حسب مورد و التجهيزات المستعملة وطرق التصرف المتبعة.

فقد شهد الاستهلاك الوسيط للمشاريع العمومية، كما يتضح ذلك عبر الجدول الموالي، تطوراً حسب نسق سريع بين سنتي 1982 و 1983 حتى تجاوز بالنسبة لبعض القطاعات معدل 20 %.

تطور الاستهلاك الوسيط

بالآلاف الدنانير

القطاع	1982	1983	التغير بالنسبة %
الطاقة والمياه	360.482	451.207	25 %
النقل والمواصلات	185.217	197.671	7 %
الاسكان والتجهيز	34.848	42.618	22 %
الصناعات الكيماوية	254.700	297.336	17 %
مواد البناء والبتر والخرق	73.227	90.194	23 %
الزراعة والصيد البحري	30.613	42.040	37 %
التجارة	235.823	256.382	9 %
الصناعات الآلية والكهربائية	144.957	167.774	16 %
صناعة الخشب والتأثيث والطباعة			
وصناعات مختلف	34.825	41.095	18 %
المساجد	58.743	68.721	17 %
الصناعات الفلاحية والغذائية	348.199	402.863	16 %
السياحة والمياه المعدنية	12.467	12.335	(1 %)
البناء والاشغال العامة	14.428	20.870	45 %
النسيج والملابس والجلود	2.867	2.834	(1 %)
الخدمات المختلفة	8.696	10.700	23 %
المجموع	1.800.092	2.104.640	17 %

تبيّن من النظر في نسق، تطور كل من الانتاج والاستهلاك الوسيط أن معدلات نموها متقاربة الى حد بعيد، ومن ثمة، فإن النتائج لم تستجيب الى متطلبات المردودية الاقتصادية، ويعزى هذا الوضع أولاً الى سياسة مراقبة وتحديد اسعار البيع للمواد الاساسية، ثم الى تطور اسعار المواد الاولية بنسق أسرع من تطور الاسعار عند البيع لدى المشاريع العمومية.

فقد سجل الاستهلاك الوسيط أعلى نسب الزيادة بالقطاعات الموالية : "الطاقة والمياه" و "مواد البناء" والبلور والخزف" و "الصناعات الفلاحية والغذائية" التي تقلصت مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

3 / القيمة المضافة وتوزيعها

تتمثل القيمة المضافة في الزيادة في حجم المنتجات والخدمات المتعلقة بنشاط المشروع وتجسم مساهمته في الاقتصاد القومي .

أ) تطور القيمة المضافة

سجلت القيمة المضافة لمجمل المشاريع العمومية زيادة بمعدل 6% خلال سنة 1982 و 13% خلال سنة 1983 كما يظهر ذلك عبر الجدول التالي :

بآلاف الدينار

1983		1982		1981	القطاعات
التغير 82/83	القيمة المضافة	التغير 81/82	القيمة المضافة	القيمة المضافة	
% 15	309.375	% 16	267.953	230.639	الطاقة والمياه
% 29	192.369	% 10	148.746	135.761	النقل والمواصلات
% 42	24.179	% 34	17.040	12.739	السكان والتجهيز
% 23	28.122	(% 20)	22.807	28.567	الصناعات الكيماوية
% 54	36.861	(% 32)	23.894	35.389	موارد البناء وصناعة البلور والخزف
(% 9)	22.335	% 5	24.637	23.457	الزراعة والصيد البحري
(% 151)	(3.670)	% 243	7.232	(5.046)	التجارة
(% 32)	39.619	% 6	29.985	28.170	الصناعات الآلية والكهربائية
					صناعة الخشب والتأثيث والطباعة
% 11	12.911	% 21	11.676	9.616	وصناعات مختلفة
% 19	58.701	(% 18)	49.159	59.902	المناجم
(% 35)	49.186	% 2	76.013	77.248	الصناعات الفلاحية والغذائية
% 3	11.951	(% 5)	12.340	12.932	السياحة والمياه المعدنية
% 19	9.874	% 19	8.321	7.003	البناء والأشغال العامة
% 20	5.076	(% 8)	4.245	4.615	النسيج والملابس والجلود
(% 30)	(5.859)	(% 107)	(4.520)	(2.183)	الخدمات المختلفة
% 13	791.030	% 6	699.528	(1) 658.809	المجموع

ان الفارق المسجل خلال سنة 1982 بين الزيادة في القيمة المضافة التي أفرزتها المشاريع العمومية بمعدل 6% بالمقارنة مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام بمعدل 16,2% (2)، يجسم ضعف مساهمة هذه المشاريع في الاقتصاد الوطني. إلا أنه تم تدارك هذا الوضع خلال سنة 1983، حيث سجلت القيمة المضافة بمعدل نمو بلغ 13%، وهو تقريبا نفس معدل النمو الذي سجله الناتج الداخلي الخام (2) والذي بلغ 13,6%.

(1) باعتبار المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها (انظر أعلاه الصفحة 33)

(2) المصدر: التقرير السنوي 1983 للبلد المركزي التونسي (صفحة 181)

أدرج الناتج الداخلي الخام بحساب أسعار السوق ولا أسعار الجارية.

أما فيما يخص الفوارق بين القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط، فتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة المضافة لم تسجل نمواً إلا في حدود 6% في حين شهد الاستهلاك الوسيط تطوراً سريعاً خلال سنة 1982 بلغ معدل 21%.

إلا أنّ هذا الوضع تدرّج نحو التحسن خلال سنة 1983، حيث شهدت القيمة المضافة تطوراً إيجابياً فبلغت 13% في حين استقرّ تطور الاستهلاك الوسيط في حدود معدل 16% فقط.

وعلى سبيل المثال، يجدر ذكر الشركة التونسية للصناعات التكرير التي سجّلت في سنة 1982 قيمة مضافة بمبلغ 4.015 ألف دينار مقابل استهلاك وسيط بلغ 175.110 ألف دينار. أمّا الشركة القومية لتوزيع البترول فقد استهلكت هي الأخرى بمبلغ 933.129 ألف دينار مقابل إنتاج قيمة مضافة بلغ 926.65 ألف دينار. وأخيراً فإن الاستهلاك الوسيط للشركة التونسية للصناعة الحليب ارتفع إلى حدود 792.67 ألف دينار مقابل إفراز قيمة مضافة بلغت 934.5 ألف دينار.

إنّ تفحص الجدول السابق يبين أنّ القطاعات التي شهدت خلال سنة 1982 تقلّصاً هاماً في حجم قيمتها المضافة هي كالتالي: "الصناعات الكيماوية" و"مواد البناء" والبلّور والخزف" و"المناجم" و"الخدمات المختلفة".

فأما بالنسبة لقطاع الصناعات الكيماوية، فإن المشايع التي تميّزت بتدهور حجم قيمتها المضافة بسبب الأزمة العالمية الحادة في قطاع الأسمدة الفسفاطية هي أساساً: الشركة العربية للأسمدة الفسفاطية والأزوتية وشركة الصناعات الكيماوية المغربية والشركة الصناعية للحامض الفسفوري والأسمدة والشركة التونسية للأسمدة الكيماوية.

وقد ساد نفس هذا الوضع داخل قطاع "مواد البناء" والبلّور والخزف" حيث شهدت كل مصانع الاسمنت، بدرجات متفاوتة وكذلك الشركة التونسية للبلّور تقلّصاً في قيمتها المضافة تبعاً لتدهور حجم إنتاجها بسبب تعطل معدّاتها كما سبق ذكره أعلاه.

أما فيما يخصّ قطاع المناجم، فإن تقلّص حجم القيمة المضافة يعزى أساساً إلى شركة فسفاط قفصة، بسبب ظروف استخراج المعادن، وعدم توقّر المعسّلات وتغيّب العملة، وقد كان لهذه الأسباب الأثر السلبي على مستوى الجودة للمعادن المعسّدة للتسويق.

وقد تفاعلت مختلف هذه العوامل مع تدهور السوق
السدولية للفسفـاط، وترتب عنها نقص في القيمة المضافة
للشركة.

أما بالنسبة لسنة 1983، فإن تقلص القيمة المضافة شمل خاصة قطاعي
التجارة، والصناعات الفلاحية والغذائية.

فأما قطاع التجارة، فقد تأثر بالوضع السائد بالدينار القومي للزيت
الذي جاءت قيمته المضافة بنتائج سلبية بلغت 13.595 ألف دينار، وتعود أسباب
هذا الوضع الى تفاعل عدة عوامل سلبية، من أهمها ارتفاع اسعار زيوت
المسـوجه من 271,809 دينار للطن الواحد الى 303,950 دينار للطن
الواحد، وتزايد استهلاك كميات الزيت المعد للمـسـزج من 82,509 طنا
الى 93.958 طنا.

وأما بقطاع الصناعات الفلاحية والغذائية، فقد شهدت الوكالة القومية
للتبغ والوقيد نقصا في حجم قيمتها المضافة بلغت حدود نسبة 66%، وتعزى أسباب
ذلك الى الانخفاض المسجل في انتاج بعض الاصناف ومن ثمة تدنيس المبيعات الذي
ترتب عنها. كما سجل نقص في القيمة المضافة لشركة اللحوم بلغت نسبة
11% بسبب تقلص الانتاج القومي من اللحم الاحمر.

ب) توزيع القيمة المضافة

بلغت القيمة المضافة لمجمل المشاريع العمومية بعنوان سنة 1982،
حجم 699.528 ألف دينار، وامكن لهذا المبلغ تغطية نفقات الاستغلال والتمويل
التي بلغت لنفس السنة 586.012 ألف دينار.

الا أنه، باعتبار القطاعات كل على حدة، فإن حجم القيمة المضافة لم يكن
في معظم الحالات كافيا لتغطية نفقات الاستغلال والتمويل. ويبين الجدول
الموالي توزيع القيمة المضافة على أهم أصناف النفقات.

توزيع القيمة المضافة

سنة 1982

بآلاف الدنانير

القطاعات	القيمة المضافة	نفقات الاجور	الادوات القارة	نفقات التمويل
الطاقة والمياه	267.953	45.127	84.697	26.810
النقل والمواصلات *	148.746	138.924	1.920	15.347
الاسكان والتجهيز *	17.040	9.211	287	9.951
الصناعات الكيماوية *	22.807	17.931	395	6.016
مواد البناء والبلور والخزف *	23.894	15.572	1.981	5.243
الفلاحة والصيد البحري *	24.637	32.460	602	296
التجارة *	7.232	5.896	3.468	-
الصناعات الآلية والكهربائية	29.985	21.367	888	2.609
الخشب والتأثيث والطباعة وصناعات مختلفة *	11.676	12.217	433	336
المعالجة *	45.159	44.056	24	10.304
الصناعات الفلاحية والغذائية	76.013	26.141	2.027	4.011
السياحة والمياه المعدنية	12.340	8.558	56	1.567
البناء والاشغال العمومية	8.321	5.753	372	108
النسيج والملابس والجلود *	4.245	4.848	5	228
الخدمات المختلفة *	(4.520)	15.870	81	19
المجموع	699.528	405.931	97.236	82.845

ان عدم كفاية القيمة المضافة لتغطية مكوناتها الاقتصادية يعزى أساسا الى اهمية المكافة التي تحتلها ضمنها نفقات الاعوان ونفقات التمويل .

وفعلا فان مراجعة بند نفقات الاجور تبين ان حجم هذه النفقات يفوق حجم القيمة المضافة لدى كل من قطاع، " الفلاحة والصيد البحري " و " النسيج والملابس والجلود " و " الخدمات المختلفة " . كما تمثل هذه النفقات في قطاعات أخرى مثل " قطاع النقل " نسبة عالية من القيمة المضافة بلغت على التوالي 93 % و 89 % و 79 % .

أن القطاعات المشار إليها بعلامة نجمية سجلت قيمة مضافة غير كافية لتغطية نفقات الاستغلال والتمويل .

ومن جملة المشاريع التي عجزت قيمتها المضافة على تغطية نفقات الاجور خلال سنة 1982، يرد ذكر الاثثة التالية :

- الشركة التونسية للملاحة التي سجلت نفقات الاجور لديها حجما مضاعفا لحجم القيمة المضافة. فعلا فان هذه النفقات ارتفعت الى 7.875 الف دينار في حين لم يبلغ حجم القيمة المضافة الا 2.830 الف دينار.

- الشركة القومية للنقل بالديوان القومي للتطهير والشركة التونسية للبلّور تحملت هي الاخرى نفقات الاجور تجاوزت مرة ونصف المرة حجم قيمتها المضافة.

- الشركة التونسية لصناعات الحليب ، والشركة التونسية للسكر والصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للتنمية المنجمية سجلت قيمة مضافة دون حجم نفقات الاجور.

اتّضح من النظر في توزيع القيمة المضافة خلال سنة 1983 ان هذه القيمة، باعتبار مجمل المشاريع، ظلّت كما كانت خلال سنة 1982 على مستوى كاف لتغطية نفقات الاستغلال ونفقات التمويل. فعلا، فقد بلغت القيمة المضافة 791.030 الف دينار، في حين لم يتعدّ حجم النفقات مبلغ 689.308 الف دينار.

ويبيّن الجدول الموالي توزيع القيمة المضافة لسنة 1983، بين أهم مكوناتها الاقتصادية :

توزيع القيمة المضافة

سنة 1983

(بآلاف الدنانير)

القطاعات	القيمة المضافة	نفقات الاجور	الاداءات القارة	نفقات التمويل
الطاقة والمياه	309.375	55.779	93.536	29.673
النقل والمواصلات	192.369	169.169	1.896	16.167
الاسكان والتجهيز	24.179	10.988	250	10.848
الصناعات الكيماوية *	28.122	22.997	1.143	8.156
سواد البناء والبلور والخزف	36.861	18.884	1.525	6.734
الزراعة والصيد البحري *	22.235	36.191	750	457
التجارة *	(3.670)	7.056	2.325	153
الصناعات الآلية والكهربائية	39.619	27.875	1.192	4.602
الخشب والتأثيث والطباعة				
وصناعات مختلفة *	12.911	14.027	552	400
المنساجات *	58.701	53.724	176	11.323
الصناعات الفلاحية والغذائية	49.186	31.308	2.353	2.171
السياحة والمياه المعدنية *	11.951	9.461	35	2.458
البسالة والاشغال العمومية	9.874	7.029	440	191
النسيج والملابس والجلود *	5.076	5.363	3	150
الخدمات المختلفة *	(5.859)	19.683	74	36
المجموع	791.030	489.534	106.250	93.524

ان دراسة هذه القطاعات كل على حدة، أفضت الى احصاء ثماني قطاعات من جملة القطاعات الخمسة عشر لم يتيسر لها تغطية كامل تكاليفها. والتمويل بواسطة قيمتها المضافة، ويعزى ذلك الى الارتفاع النسبي لحجم نفقات الاجور.

ان القطاعات المشار اليها بعلامة نجمية سجلت قيمة مضافة غير كافية لتغطية نفقات الاستغلال والتمويل.

ويجدر التذكير بالنسبة لسنة 1982، أن عشرة قطاعات من جملة القطاعات الخمسة عشر كانت عجزت عن تغطية النفقات المذكورة بواسطة القيمة المضافة التي أفرزها إنتاجها . ومن ثمة، فإن الوضع خلال سنة 1983 يعكس تدرجا في اتجاه تحسين مستوى النتائج في هذا المجال .

ان قطاعات " الفلاحة والصيد البحري " و " التجارة " و " الخشب والتأثيث والطباعة والورق وصناعات مختلفة " وقطاع " الخدمات المختلفة " سجلت خلال سنة 1983 قيمة مضافة دون حجم نفقات الاجور بكثير .

الا أنه وإن كانت بعض القطاعات الاقتصادية قد سجلت بصورة جميلة قيمة مضافة كافية لتغطية نفقات الاجور، فإن بعض المشاريع المنتمية لتلك القطاعات لم يتيسر لها ذلك على المستوى الفردي .

وينسحب هذا الوضع على قطاع " الصناعات الكيماوية " في شأن كل من الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والاسمدة وشركة الصناعات الكيماوية المغربية وتجدر الملاحظة أنه بالنظر الى ان انتاج هذه المشاريع يتم الى حد كبير وفق الاساليب الآلية، فإن هذا الوضع يقوم شامدا على ما تلاقيه هذه المشاريع من صعوبات في مجال التصرف في الموارد البشرية .

كما ينطبق هذا الوضع على قطاع " المناجم " في شأن الشركة التونسية للتنمية المنجمية والديوان القومي للمناجم والشركة المنجمية والمعدنية التونسية .

فما هو الاستنتاج الذي يمكن الخروج به من التحاليل السابقة ؟ ان مراجعة أوضاع العديد من المشاريع الهامة كشفت ان نفقات الاجور قد بلغت في بعض الحالات نسبة عالية جدا استحال معها على القيمة المضافة تغطية النفقات الاخرى للاستغلال والتمويل . وعليه فإن مساهمة القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني استنادا الى مقياس القيمة المضافة، تقلص الى أبعد الحدود .

ان هذا الوضع حسي بأن يلقي كل الاهتمام من قبل السلط العمومية خاصة وإن هذه الظاهرة أخذت في التفاقم منذ سنة 1980 وليس أدل على ذلك من أن نفقات الاجور التي كانت تمثل في تلك الفترة 50% من القيمة المضافة تزايدت بنسق سريع بحيث بلغت خلال سنة 1983 نسبة 61% كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

(بآلاف الدينار)

السنة	القيمة المضافة	نققات الاجور		الاداءات القارة		نققات التمويل	
		النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ
1980	544.577	50 %	272.496	21 %	119.145	11 %	61.935
1981	640.157	51 %	326.733	24 %	157.009	12 %	77.680
1982	699.528	57 %	405.931	13 %	97.236	11 %	82.845
1983	791.030	61 %	489.534	13 %	106.250	11 %	93.524

يتضح عبر الجدول اعلاه ، انه في حين استمرت نققات الاجور في الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 1983 ، فان الاداءات القارة تطورت في الاتجاه المعاكس بحيث انخفضت من نسبة 21 % خلال سنة 1980 الى نسبة 13 % خلال سنة 1983. أما نققات التمويل فقد ظلت في نفس المستوى.

وعلى هذا الأساس ، فان الدائرة تجدد دعوتها للسلط العمومية الى اتخاذ التدابير الكافية التي من شأنها أن تيسر للقطاع العمومي توفير التغطية لكل مكوناته الاقتصادية بواسطة قيمته المضافة دون اللجوء الى اعانات اضافية تقتطع من ميزانية الدولة.

4 / النتائج المالية

يمكن النظر في الجدول المالي ، انطلاقاً من القيمة المضافة، من تحديد القدرة الربحية للمشاريع العمومية في مجملها ، والتي بلغت 106.965 ألف دينار في سنة 1982 و 117.391 ألف دينار في سنة 1983.

(بآلاف الدينار)

العناصر	1982	1983
القيمة المضافة	699.528	791.030
- نققات الاجور	405.931	489.534
- الاداءات والمعاليق القارة	97.236	106.250
- نققات التمويل	82.845	93.524
- نققات مختلفة + محاصيل مختلفة	6.551	(15.669)
القدرة الربحية	106.965	117.391

يفضي خصم أقساط الامتلاك من القدرة الربحية الحاصلة، الى إبراز نتائج سلبية قُدِّرت بمبلغ 69.412 ألف دينار لسنة 1982 و 89.635 ألف دينار لسنة 1983، كما يتضح ذلك عبر الجدول التالي :

(بآلاف الدنانير)

العناصر	1982	1983
القدرة الربحية	106.965	117.391
- أقساط الامتلاك	176.377	207.026
النتائج :	(69.412)	(89.635)

تجدر الإشارة الى أن أقساط الامتلاك فاقت بكثير القدرة الربحية، حيث أن علاقة هذه بتلك بلغت نسبة 166 % في سنة 1982 و 177 % في سنة 1983 ، وقد تعزى اسباب ذلك الى تحديد مستوى أسعار البيع دون مستوى تكلفة الانتاج ، وكذلك التكاليف المرتفعة للتجهيزات، وايضا الى عدم الكفاية في استعمال وسائل الانتاج .

ان النتائج العالية، كانت ابعيد من ان تكون ايجابية بالنسبة لمعظم القطاعات الاقتصادية التي شهدت تقلصا في انتاجها خلال سنتي 1982 و 1983 . فقد سجلت المشاريع العمومية في مجملها تقلصا بلغ فعلا نسبة 180 % خلال 1982 ونسبة 29 % خلال سنة 1983، كما يتضح ذلك عبر الجدول الموالي الذي يبرز كذلك تطور النتائج .

(بالاف الدنانير)

تطور النتائج المالية

1983		1982		1981		القطاعات
التغير بالنسبة %	النتائج	التغير بالنسبة %	النتائج	النتائج		
(% 42)	21.880	(% 17)	37.522	44.954		- الطاقة والمياه
% 23	(40.508)	%117	(32.840)	(15.122)		- النقل والمواصلات
% 37	226	(%110)	165	(1.633)		- الاسكان والتجهيز
% 56	(20.095)	%236	(12.895)	(3.841)		- الصناعات الكيماوية
(% 58)	(5.058)	% 91	(11.992)	(6.290)		- مواد البناء والبلور والخزف
%137	(7.113)	%157	(2.977)	(1.166)		- الفلاحة والصيد البحري
%197	(12.334)	% 96	(4.146)	(2.112)		- التجارة
(%451)	(1.442)	% 77	411	1.768		- الصناعات الالية والكهربائية
						- الخشب والتأثيث والطباعة
(% 2)	(1.592)	%807	(1.624)	(179)		- صناعات مختلفة
% 37	(33.779)	%400	(24.516)	(4.919)		- المناجم
(%224)	14.299	% 93	(11.523)	(5.963)		- الصناعات الفلاحية والغذائية
(% 10)	3.851	%229	(4.270)	(1.297)		- السياحة والمياه المعدنية
(% 6)	270	%676	287	37		- البناء والاشغال العامة
% 2	(959)	% 33	938	(1.391)		- النسيج والملابس والجلد
%857	421	% 96	44	1.244		- الخدمات المختلفة
(% 29)	(89.635)	(%181)	(69.412)	(1) 4.070		<u>المجموع</u>

يتضح من هذا الجدول ان اضعف النتائج قد سجلت خاصة في قطاعات

" النقل والمواصلات " والصناعات الكيماوية " و " المناجم " .

وقد اسفر النظر في اوضاع المشاريع التي تكون هذه القطاعات من القيام بالمعاينات

التالية :

(1) ان الارقام التي تضمنها تقرير السنة الفارطة ، والمتعلقة بسنة 1981 ، قد وقع اتمامها بالمعطيات الخاصة بالمشاريع التي لم تقم بايداع كشوفها المالية للسنة المعنية في الاجال .

- ان كل شركات النقل، باستثناء شركة نقل البضائع والشركتين الجهوتين للنقل بنابل وبنزرت، قد سجلت نتائج سلبية في كل من سنتي 1982 و 1983 .

- وفي قطاع الصناعات الكيماوية، فان كلا من الشركة العربية للاسمدة الفسفاطية والازوطية والشركة الصناعية للحامض الفسفوري والاسمدة وشركة الصناعات الكيماوية المغربية قد سجلت خلال سنتي 1982 و 1983 نتائج سلبية بلغت أحيانا وضعا يبعث على الانشغال، من ذلك أن العجز المسجل لدى شركة الصناعات الكيماوية المغربية قد تجاوز ضعف ما كان عليه وارتفع من 2.938 ألف دينار خلال سنة 1982 الى حدود 6.575 ألف دينار في سنة 1983، أما العجز المسجل لدى الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والاسمدة، فقد بلغ ستة اضعاف ما كان عليه خلال نفس السنة، بحيث ارتفع من 666 ألف دينار الى 4.227 ألف دينار .

- اما في قطاع المناجم، وباستثناء شركة مناجم جبل الجريصة التي انفردت بتسجيل نتائج ايجابية خلال سنتي 1982 و 1983، فان كل المشاريع الاخرى قد سجلت خلال نفس الفترة خسائر . وتجدر الاشارة أن العجز لدى شركة فسفاط قفصة قد تفاقم بنسبة 36 %، ارتفع من 20.196 ألف دينار الى 27.452 ألف دينار كما ان عجز الشركة المنجمية والمعدنية التوسية قد تجاوز ضعف ما كان عليه حيث ارتفع من 2026 ألف دينار الى 4670 ألف دينار.

اما بالقطاعات الاخرى التي لم تكتس نتائجها نفس الخطورة، فان اوضاع بعض المشاريع تستحق الذكر :

- ففي "قطاع" الفلاحة والصيد البحري"، فان ديواني احياء الاراضي السقوية بنهانية ونابل قد شهدا تفاقما في نتائجهما بين سنتي 1982 و 1983 حيث ارتفعت هذه النتائج، بالنسبة للاول من 14 ألف دينار الى 61 ألف دينار وبالنسبة للثاني من 55 ألف دينار الى 178 ألف دينار .

- اما في ما يخص قطاع التجارة، فان المشاريع الاربعة التي تكوّن، قد سجلت خلال سنة 1983 نتائج دون تلك التي تحصلت عليها خلال سنة 1982

فالشركة التجارية التوسية والديوان القومي للزيت قد شهدا في سنة 1983 تفاقما لنتائجهما السلبية لسنة 1982 . اما نتائج الديوان التوسعي للتجارة، ورغم ايجابيتها فقد شهدت هي الاخرى تقلصا في حدود 44 %، في نفس الوقت الذي سجل

فيه رقم المعاملات نمو حيث ارتفع من 87.500 الف دينار سنة 1982 الى 102.815 الف دينار سنة 1983 .

- وفي قطاع الصناعات الالية والكهربائية، فان بعض المشاريع قد سجلت خلال سنة 1983 نتائج سلبية، في حين كانت نتائجها ايجابية خلال سنة 1982 . اما البعض الاخر من المشاريع فقد شهدت خلال سنة 1983 تفاقمها لعجزها المسجل خلال سنة 1982 ، من ذلك ان كلا من شركة صنع واصلاح السفن والمعامل الالية بالساحل والتي سبق لها ان سجلت ارباحا خلال سنة 1982 كانت بلغت على التوالي 338 الف دينار و 361 الف دينار ، قد طويت خلال سنة 1983 بخسائر بلغت على التوالي 328 الف دينار و 504 الف دينار .

ومن جهة اخرى فان خسائر كل من شركة الرفاهة والمركز التقني للصناعات الالية والكهربائية قد تفاقت بنسب كانت على التوالي 17 % و 61 % اذ ارتفع حجمها بالنسبة لشركة الرفاهة من 911 الف دينار الى 1068 الف دينار . وبالنسبة للمركز التقني من 60 الف دينار الى 97 الف دينار .

واخيرا ، وفي قطاع "صناعة الخشب والتأثيث والطباعة و صناعات مختلفة " فان خسائر الشركة القومية التونسية لعجين الحلفاء قد تجاوزت ضعف ما كانت عليه ، حيث ارتفعت من مبلغ 1.167 خلال سنة 1982 الى مبلغ 2.527 الف دينار خلال سنة 1983 .

وخلاصة القول ، فان عشرة قطاعات من جملة القطاعات الخمسة عشر التي شملتها الدراسة ، قد سجلت خلال سنتي 1982 و 1983 نتائج سلبية ، في حين تميزت ثلاث قطاعات اخرى بمردودية ضعيفة - غيطة سجل القطاعان الاخيران " الطاقة والمياه " و "البناء والاشغال العامة" نتائج مرضية نسبيا .

ان النتيجة الجمالية لمختلف القطاعات التي شملتها الدراسة تثلست في عجز قدر بقيمة 69.412 الف دينار بالنسبة لسنة 1982 و 89.635 الف دينار بالنسبة لسنة 1983 .

وعلى صعيد اخر ، ولغاية تقييم مردودية رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع العمومي ، فقد وقع اعداد الجدول التالي :

(بالاف الدينار)

السنة المالية 1983			السنة المالية 1982			القطاعات
النسب 1/2	النتائج 2	رؤوس الا موال 1	النسب 1/2	النتائج 2	رؤوس الا موال 1	
11 %	21.880	205.788	22 %	37.522	173.448	- الطاقة والمياه
(17 %)	(40.508)	238.133	(16 %)	(32.840)	201.041	- النقل والمواصلات
0,3 %	226	84.932	0,2 %	165	71.198	- الاسكان والتجهيز
(20 %)	(20.095)	98.306	(18 %)	(12.895)	69.962	- الصناعات الكيماوية
(7 %)	(5.058)	68.060	(15 %)	(11.992)	81.560	- مواد البناء والبلور والخزف
(9 %)	(7.113)	81.266	(5 %)	(2.997)	61.444	- الفلاحة والصيد البحري
(321 %)	(12.334)	3.837	(132 %)	(4.146)	3.152	- التجارة
						- الصناعات الالية
(5 %)	(1.442)	29.483	2 %	411	16.858	- والكهربائية
						- صناعة الخشب والتأثيث
						- والطباعة وصناعات
(9 %)	(1.592)	17.211	(10 %)	(1.624)	15.467	مختلفة
(54 %)	(33.779)	62.924	(54 %)	(24.616)	45.745	- العلاج
						- الصناعات الفلاحية
31 %	14.299	45.853	(25 %)	(11.523)	45.853	- والغذائية
						- السياحة والمياه
(14 %)	(3.851)	27.525	(16 %)	(4.270)	26.401	المعدنية
19 %	270	1.412	20 %	287	1.412	- البناء والاشغال العامة
(3 %)	(959)	33.069	(3 %)	(938)	31.721	- النسيج والملابس والجلد
1 %	421	36.908	0,3 %	44	17.597	- الخدمات المختلفة
(9 %)	(89.635)	1.034.707	(8 %)	(69.412)	862.859	<u>المجموع</u>

لقد سبق للدائرة ان اشارت ضمن تقريرها الاخير ان الربح الجملي الحاصل خلال سنتي 1980 و 1981 يعتبر مكافأة ضئيلة لرؤوس الاموال المستثمرة في القطاع العمومي ، وان ضعف المردودية المسجل لدى بعض القطاعات آخذ في التفاقم اذا لم يتم اقرار احكام مزيد الملائمة بين البنية المالية لهذه المشاريع ومكونات استغلالها .

وازاء تأكيد الدائرة من أن تخوفاتها كانت في محلها فانها لا ترى بـدا من التأكيد على ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة الكفيلة خاصة بتطوير انتاج القطاع العمومي والحد من التكاليف المتصلة بالبنية وعملية الاستغلال حتى يتسنى لهذا القطاع ان يسترجع مكانته في سبيل مساهمة أفضل في تنمية الاقتصاد الوطني .

واخيرا ، فان الدائرة تعبر عن ارتياحها للعزيمة التي تحدد والسلط العمومية لسن سياسة ترمي الى تطهير وضع القطاع العمومي واحكام تدعيم اسسه .

الملحقات

قائمة المشاريع التي خضعت لرقابة مستديرة

قطاع الطاقة والمياه

- (1) الشركة التونسية للكهرباء والغاز
- (2) الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه
- (3) الشركة التونسية للبحث واستغلال البترول
- (4) الشركة التونسية الإيطالية لاستغلال البترول
- (5) الشركة التونسية لمصاعن التكرير
- (6) المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
- (7) الشركة القومية لتوزيع البترول

قطاع الاسكان والتجهيز

- (1) الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية
- (2) شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
- (3) الوكالة العقارية للسكن
- (4) الوكالة العقارية للسياحة
- (5) الوكالة العقارية الصناعية
- (6) الديوان القومي للتطهير
- (7) ديوان المساكن العسكرية
- (8) ديوان مساكن اعوان وزارة التربية القومية
- (9) ديوان مساكن الاطارات النشيطة لوزارة الداخلية
- (10) شركة عقارية الشارع
- (11) "عقارية" الشركة التونسية للتأمين واعادة التأمين

قطاع النقل والمواصلات

- (1) شركة نقل البضائع
- (2) الشركة القومية للنقل
- (3) شركة المترو الخفيف لمدينة تونس
- (4) الشركة القومية للنقل الريفي والنقل بين المدن

- (5) الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية
- (6) الشركة التونسية للملاحة
- (7) شركة الخطوط الجوية التونسية
- (8) ديوان الموانئ القومية التونسية
- (9) ديوان الموانئ الجوية التونسية
- (10) الشركة الجهوية للنقل بولاية باججة
- (11) الشركة الجهوية للنقل بولاية الكوفا
- (12) الشركة الجهوية للنقل بولاية القصـرين
- (13) الشركة الجهوية للنقل بولاية سـابل
- (14) الشركة الجهوية للنقل بصفاقس
- (15) الشركة الجهوية للنقل بولاية سـنـزرت
- (16) شركة النقل بالساحل
- (17) الشركة الجهوية للنقل بولاية جـندوبـة
- (18) الشركة الجهوية للنقل بولاية قـسـابـس
- (19) الشركة الجهوية للنقل بولاية القـسـمـوان
- (20) الشركة الجهوية للنقل بمدنين
- (21) الشركة الجهوية للنقل بولاية قفصة "القوافل"
- (22) الشركة التونسية لمشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية
- (23) الشركة التونسية للشحن والترصيف

قطاع الصناعات الكيميائية

- (1) الميدلية المركزية التونسية
- (2) الشركة القومية للاطارات المطاطية
- (3) شركة الاسمدة الفسفاطية والازوتية
- (4) شركة الصناعات الكيميائية المغربية
- (5) شركة الصناعات الكيميائية للفليور
- (6) الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والاسمدة
- (7) الشركة التونسية للاسمدة الكيميائية

قطاع مواد البناء والبسور والخزف

- (1) الاسمنت الاصطناعي التونسي
- (2) شركة الانابيب
- (3) شركة الاسمنت ببنزرت (شركة الاسمنت بورتلند ببنزرت سابقا)

- (4) الشركة التونسية لصناعة مواد البناء
- (5) شركة البنيان
- (6) شركة الاسمنت بقابس
- (7) شركة اسمنت "أم الكليل" (شركة صناعات الاسمنت بالغرب التونسي سابقا)
- (8) الشركة التونسية للجير
- (9) شركة صناعة الاسمنت بالنفيضة (شركة صناعات الاسمنت بالوسط سابقا)
- (10) الشركة التونسية للبلور
- (11) شركة الوحدات البنائية المصنعة

قطاع الفلاحة والصيد البحري

- (1) ديوان الاراضي الدولية
- (2) ديوان احياء اراضي وادي مجردة
- (3) ديوان تربية الماشية والمراعي
- (4) ديوان الاراضي السقوية بجندوبة
- (5) ديوان احياء اراضي نهانة
- (6) ديوان احياء اراضي لخمباس
- (7) الديوان القومي للصيد البحري
- (8) الشركة القومية لحماية النباتات
- (9) معهد المناطق القاحلة
- (10) وكالة اصلاح الزراعي بالمناطق العمومية السقوية
- (11) الديوان القومي للكروم (الديوان القومي للخمر سابقا)
- (12) الشركة القومية للزراعات الآلية
- (13) ديوان احياء الاراضي السقوية بنابل
- (14) ديوان احياء الاراضي السقوية بالقيروان
- (15) ديوان احياء الاراضي السقوية بقفصة والجسر
- (16) ديوان احياء الاراضي السقوية بقابس ومدنين
- (17) ديوان تنمية تونس الوسطى
- (18) ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

قطاع التجارة

- (1) الديوان التونسي للتجارة
- (2) الديوان القومي للزيت
- (3) شركة "باتمان"
- (4) الشركة التجارية التونسية

قطاع الصناعات الآلية والكهربائية

- (1) الشركة التونسية لصناعة الحديد " الفولاذ "
- (2) شركة المسابك الآلية
- (3) المركز التقني للصناعات الآلية والكهربائية (المركز المثالي للآلات سابقا)
- (4) الشركة التونسية لصنع وإصلاح السفن
- (5) الشركة التونسية لصناعة السيوف
- (6) المعامل الآلية بالساحل
- (7) المركب الآلي التونسي
- (8) شركة الرفاهة

قطاع صناعة الخشب والتأطيش والطباعة وصناعات مختلفة

- (1) الشركة القومية لصناعة الخفاف
- (2) الشركة القومية لصناعة العجين وورق الحلفاء (الشركة القومية التونسية لعجين الحلفاء سابقا)
- (3) المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
- (4) الدار التونسية للنشر
- (5) الشركة الجديدة للطباعة والمطبعة والنشر
- (6) ديوان قياس الأراضي ورسم الخرائط
- (7) الشركة التونسية للتوزيع
- (8) المركز القومي البيداغوجي
- (9) الدار العربية للكتاب
- (10) شركة سقايص للآثاث

قطاع المناجم

- (1) شركة مناجم جبل الجرمية
- (2) الشركة التونسية للتنمية المنجمية
- (3) شركة فسفاط قفصة
- (4) الديوان القومي للمناجم
- (5) الشركة المنجمية والمعدنية التونسية

قطاع الصناعات الفلاحية والصناعات

- (1) الوكالة القومية للتبغ والوقيد
- (2) الشركة التونسية لصناعة المطاحن (مطحنة المجازر سابقا)

- (3) الشركة التونسية لمبيعات الحليب
- (4) ديوان الحبوب
- (5) الوكالة القومية للكحـــــول
- (6) وكالة التبـــــغ بالقـــــروان
- (7) شركة اللحوم
- (8) الشـــــركة التونسية للمـــــرر
- (9) المحطـــــات الاستشفائية والمياه المعدنية

قطاع السياحة والمياه المعدنية

- (1) الشركة التونسية للنزل والسياحة
- (2) ديوان المياه المعدنية
- (3) الشركة التونسية للنهوض بسياحة الشباب
- (4) شركة نزل الزهراء
- (5) شركة ترقـــــاس "دار جـــــرة"
- (6) شركة الدـــــراسات والتنمية لسوسة الشمالية
- (7) شركة المغرب للسياحة

قطاع البناء والأشغال العمامة

- (1) الشركة العقارية والتصرف "الاسكان"
- (2) شركة المعدات وأشغال
- (3) شركة الأشغال الكبرى بسوسة

قطاع المنسوجات والملابس والجلد

- (1) الشركة العامة لصناعة النسيج
- (2) الديوان القومي للصناعات التقليدية
- (3) المركز القومي للجلد وصناعة الأحذية

قطاع الخدمات المختلفة

- (1) الوكالة التونسية للتعاون الفني
- (2) وكالة تطوير التـــــمويـــــلات
- (3) مدينة بورقيبة الرياضية (الحي القومي الرياضي سابقا)
- (4) المركز القومي للدـــــراسات الفـــــلاحية

- (5) المركز القومي للدراسات الصناعية
- (6) المعهد القومي للأحماض
- (7) ديوان العمال التونسيين بالخارج والتشغيل والتكوين المهني
- (8) الشركة التونسية للإنتاج والتطوير السيماثي
- (9) الديوان القومي للتنظيم العائلي والعمران البشري
- (10) معهد الاقتصاد الكمي
- (11) المركز القومي للإعلامية
- (12) وكالة تونس افريقيا للانباء
- (13) المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- (14) وكالة التجديد والتجدير العمراني

قائمة المشاريع التي خضعت
لرقابة مدائية

أ) المشاريع التي خضعت لرقابة شاملة

- 1) الشركة التونسية لصناعات التكرير
- 2) الديوان القومي للصناعات التقليدية
- 3) الصيدلية المركزية للبلاد التونسية
- 4) الشركة القومية العقارية للبلاد التونسية

ب) المشاريع التي خضعت لرقابة جزئية

- رقابة جزئية حول الاستثمارات

- 1) الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية
- 2) الشركة التونسية للكهرباء والغاز

- تقييم برنامج مساعدة الدهوض بالسكن

- 3) الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

ضبط رسم هذا التقرير من قبل الجلسة العامة لـدائرة
المحاسبات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 أكتوبر 1986 بحضور :

السادة :

الرئيس الاول	- محمود بسباس
مندوب الحكومة	- منصور الشريف
رئيس دائرة المالية العمومية	- محمود العفيف
رئيس دائرة المشاريع العمومية	- عبد المجيد لقر
الكاتب العام لدائرة المحاسبات	- محمد مغيث
رئيس قسم	- محمد المنصف التريكي
رئيس قسم	- الصحي البشراوي
مستشارة	السيدة - راضية الشماي
مستشار	السادة - قاسم عيارة
مستشار	- عبد المجيد المازوني
مستشار	- حميد الطرابلسي
مستشار	- احمد عطية
مستشار	- المولدي السلمي
مستشار	- محمد المنصف جهان
مستشار	- محمد المولدي الخنيسي
مستشار	- بلقاسم النصيري
مستشار	- عبد الملك الحمادي

الرئيس الاول
محمود بسباس

